جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــوع

دور سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في رفع مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2017)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالبة :
فتيحة كُون

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد القادر خليل

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. سعداوي موسى	أستاذ	جامعة المدية	رئيساً
أ.د. خليل عبد القادر	أستاذ	جامعة المدية	مشرفاً ومقرراً
أ.د. يدو محمد	أستاذ	جامعة البليدة 2	عضواً
أ.د. غردي محمد	أستاذ	جامعة البليدة 2	عضواً
د. سعودي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضواً
د. ضيف أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضواً

السنة الجامعية 2020/2019

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــوع

دور سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في رفع مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2017)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالبة :
فتيحة كُون

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد القادر خليل

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. سعداوي موسى	أستاذ	جامعة المدية	رئيساً
أ.د. خليل عبد القادر	أستاذ	جامعة المدية	مشرفاً ومقرراً
أ.د. يدو محمد	أستاذ	جامعة البليدة 2	عضواً
أ.د. غردي محمد	أستاذ	جامعة البليدة 2	عضواً
د. سعودي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضواً
د. ضيف أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضواً

السنة الجامعية 2020/2019

شكر وعرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً بعد أن من عليّ بهذه النعمة، وبالقدرة على إنهاء هذه الأطروحة على خير ما يرام، ثم أثني بمن أمرني بطاعتهما "والدي الكريمين"، وجزاهما الله عني كل خير، ورحمهما في الدنيا والآخرة.

أتقدم بجزيل الشكر إلى المشرف الأستاذ الدكتور خليل عبد القادر على قبوله الإشراف على هذا العمل، والذي لم يدخر جهداً في توجيهي وإرشادي، وقد كان لآرائه السديدة، ومتابعته المستمرة للبحث أكبر الأثر في إخراجه بهذه الصورة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الزوج الكريم حجاج عبد الرزاق، والذي كان لي نِعم السَنَد والعون في إتمام هذه الأطروحة، وإلى كل أفراد عائلتي وصديقاتي على ما أسدوه إلَي من أيادٍ بيضاء.

وكما لا أنسى تقديم شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وتخصيص جزء من وقتهم الثمين.

وألف شكر وتقدير لكل الأساتذة، وجميع زملاء وزميلات العمل، وإلى كل من ساهم في هذا البحث، ولو كانت بكلمة طيبة رفعت من معنوياتي.

فتيحة كُـــون

فتيحة كُـــون

مستخلص

عرفت الأوضاع المالية للجزائر بداية من الألفية الثالثة تحسنا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما مَكّن السلطات العمومية من تخفيف عبء المديونية وتمويل مشاريع كبرى، والسماح لها بالدخول في مرحلة جديدة من أجل إنعاش الاقتصاد ودعم النمو، من خلال إتباع مجموعة من **سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو**، والذي يُعتبر فيه تدخل الدولة ضرورياً لإعادة التوازن للاقتصاد، وقد تمّ تجسيد هذه السياسات في شكل برامج تنموية مرفوقة بسياسات إصلاحية، كانت ممتدة على طول الفترة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2017، لذا تهدف هذه الأطروحة إلى معرفة مدى مساهمة السياسات المطبقة في رفع مستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة (2001-2017)، والوقوف على المؤشرات الاقتصادية الأكثر دلالة على نجاح أو فشل هذه السياسات في الرفع من مستوى المعيشة، ومعرفة مدى استدامتها في تحسين هذا المستوى.

ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي وكذلك المنهج التاريخي، عند استعراضنا للإطار النظري لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ومستوى المعيشة، والخلفية الاقتصادية والاجتماعية لهما، من خلال ثلاث فصول، واستعملنا كذلك منهج دراسة حالة في الدراسة التحليلية، من خلال تحديد وجمع البيانات والمعلومات من مُختلف المصادر والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية، ثم تبويبها، وتفسيرها، وتحليلها، بهدف تقييم مستوى المعيشة بالجزائر من خلال سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو للفترة (2001-2017).

ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التي اتبعتها الجزائر في إطار البرامج التنموية حققت نتائج إيجابية على مستوى المعيشة، من خلال التأثير على مُختلف مؤشراته، خاصة فيما يخص الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان، والتخفيض من نسب الفقر ، وتوفير مناصب الشغل، والرفع من نصيب الفرد من الدخل الوطني ، ولكن رغم التحسن في مستوى المعيشة إلا أنه يبقى ضعيفاً ، ولا يرقى إلى مستوى التقدم الذي يتطلع إليه المواطن الجزائري، خاصة وأَن السياس ات المتبعة ركزت على تكثيف البُنى والهياكل القاعدية دون الاهتمام بالنوعية في هذه المجالات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى عدم توفر مجموعة من العوامل من بينها ضعف القطاع الإنتاجي، والاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للدخل.

الكلمات المفتاحية : الإنفاق العام، مستوى المعيشة، سياسات الإنعاش ودعم النمو، البرامج التنموية، الجزائر.

Abstract:

Beginning in the third millennium, Algeria's financial situation has been marked by an improvement as a result of high fuel prices, which has enabled the public authorities to alleviate the debt burden and finance major projects, allowing them to enter a new phase in order to revive the economy and support growth through a range of economic recovery policies and growth support. In which State intervention is essential to rebalancing the economy, these policies have been embodied in development programs accompanied by reform policies that have been extended throughout the period from 2001 to 2017. So this thesis aims to know how policies implemented have contributed to raising the standard of living in Algeria during the period (2001-2017), and what economic indicators are most indicative of the success or failure of these policies in raising the standard of living, and how sustainable they are in improving this level.

In order to reach the goal of the study, we followed the descriptive approach as well as the historical approach when reviewing the theoretical framework of economic recovery policies, growth support, standard of living and economic and social background to them through three chapters. We also used a case study method in the analytical study by identifying and collecting data and information from various national and international sources, bodies, and organizations. Then tabulating, interpreting and analyzing them with the aim of assessing the standard of living in Algeria through economic recovery and growth support policies for the period (2001-2017).

The results of the study showed that the economic recovery and growth support policies pursued by the government in the framework of development programs have achieved positive results in the standard of living by influencing its various indicators, especially with regard to health, education and housing services, reducing poverty rates, providing jobs and raising the per capita national income.

However, despite the improvement in the standard of living, it remains weak and does not reach the level of progress that the Algerian citizen aspires to. In particular, the policies followed focused on the intensification of basic structures and structures without attention to quality in these areas on the one hand, and on the other hand, the lack of a set of factors, including the weakness of the productive sector and dependence on the hydrocarbon sector as a single source of income.

Key words: Public expenditure, standard of living, recovery policies and support growth, development programs, Algeria.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	I
مستخلص.....	II
فهرس المحتويات.....	IV
قائمة الأشكال والجداول والملاحق.....	IX
مقدمة.....	أ-ر
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية.....	03
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام والتطور الفكري له.....	03
المطلب الثاني: صُور الإنفاق العام وتقسيماته.....	10
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق العام.....	15
المبحث الثاني: حجم الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه.....	20
المطلب الأول: تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام.....	20
المطلب الثاني: تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه.....	24
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق العام وطرق قياسه.....	30
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.....	34
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي وأشكاله	34
المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.....	38
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه.....	43
خلاصة الفصل.....	47
الفصل الثاني:مقاربة نظرية حول مستوى المعيشة	
تمهيد	49
المبحث الأول: مفهوم مستوى المعيشة وأهم المَدَاخِل الأساسية له.....	50
المطلب الأول: تطور مفهوم مستوى المعيشة	50
المطلب الثاني: مفهوم مستوى المعيشة في الإسلام.....	56
المطلب الثالث: أهم المَدَاخِل الأساسية لمستوى المعيشة.....	60
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في مستوى المعيشة ومؤشرات قياسه.....	64
المطلب الأول:العوامل المؤثرة في مستوى المعيشة.....	64
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لقياس مستوى المعيشة.....	68

المطلب الثالث:المؤشرات الاجتماعية لقياس مستوى المعيشة.....	72
المبحث الثالث: الفقر وعدالة توزيع الدخل كمؤشرات موضوعية لقياس لمستوى المعيشة	77
المطلب الأول: مفهوم الفقر والتوجهات الفكرية لقياسه.....	77
المطلب الثاني: ماهية العدالة في توزيع الدخل وكيفية قياسه.....	86
خلاصة الفصل.....	93
الفصل الثالث:واقع وآفاق تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بالإشارة لحالة الجزائر وعينة مختارة من الدول	
تمهيد.....	95
المبحث الأول: ماهية سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ووسائل تطبيقها.....	96
المطلب الأول: ماهية سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وأهدافها.....	96
المطلب الثاني: وسائل تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.....	100
المطلب الثالث: تحليل الأفكار الأساسية المُساهمة في سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ودوافع تطبيقها في الجزائر	105
المبحث الثاني: البرامج التنموية المجسّدة لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر للفترة(2001-2017)...	111
المطلب الأول:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).....	111
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).....	117
المطلب الثالث: برنامج دعم (توطيد) النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014).....	123
المبحث الثالث:نماذج بعض الدول في مجال تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو	130
المطلب الأول: تجربة المملكة العربية السعودية.....	130
المطلب الثاني: التجربة التركية	136
المطلب الثالث: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.....	142
المطلب الرابع: مقارنة بين نماذج الدول في مجال تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.....	146
خلاصة الفصل.....	148
الفصل الرابع: دراسة تحليلية تقييمية لمستوى المعيشة في الجزائر من خلال سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو للفترة (2001-2017)	
تمهيد.....	151
المبحث الأول:انعكاسات سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة (2001-2017).....	152
المطلب الأول: دراسة الانعكاسات من خلال تطور الإنفاق العام للفترة (2001-2017).....	152
المطلب الثاني: دراسة الانعكاسات من خلال تطور النمو الاقتصادي للفترة (2001-2017).....	165

المطلب الثالث: دراسة الانعكاسات من خلال تطور التشغيل والبطالة للفترة (2001-2017).....	173
المبحث الثاني: تحليل وتقييم المؤشرات الاقتصادية لمستوى المعيشة في الجزائر للفترة (2001-2017).....	181
المطلب الأول: تطور مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي في الجزائر للفترة (2001-2017).....	181
المطلب الثاني: تطور مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني في الجزائر للفترة (2001-2017).....	196
المطلب الثالث: تطور الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر للفترة (2001-2017).....	201
المطلب الرابع: تطور مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر للفترة (2001-2017).....	208
المبحث الثالث: تحليل وتقييم المؤشرات الاجتماعية لمستوى المعيشة في الجزائر للفترة (2001-2017)**.....**	226
المطلب الأول: تطور مؤشرات التعليم والصحة في الجزائر للفترة (2001-2017).....	226
المطلب الثاني: تطور مؤشرات البُنية التحتية في الجزائر للفترة (2001-2017).....	238
المطلب الثالث: تطور المؤشرات الديمغرافية ومؤشرات أخرى لمستوى المعيشة في الجزائر للفترة (2001-2017)	247
خلاصة الفصل.....	257
خـــــــاتمة	260
قائمة المراجع.....	271
قائمة الملاحق.....	300

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

1. قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	صفحة
01	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (1997-2001)	107
02	توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	113
03	السياسات المرافقة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004)	116
04	توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور	119
05	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المُضافة له للفترة (2004-2009)	121
06	توزيع مُخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي على المحاور الأساسية له.	125
07	توزيع المُخَصصات المالية لخطط التنمية بالسعودية على المحاور الأساسية لها	133
08	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة للفترة (2009-2017)	145
09	تطور الإنفاق العام والإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2017)	153
10	تطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2001-2017)	155
11	تطور الدعم الحكومي (التحويلات الجارية) في الجزائر للفترة (2001-2017)	159
12	تطور نسبة الصادرات والواردات من الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2001-2017)	161
13	ترتيب الجزائر في مؤشر الإسراف في الإنفاق العام ومؤشر الشفافية في صنع السياسات الحكومية.	164
14	تطور نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر للفترة (2001-2017)	165
15	التقسيم القطاعي لنمو الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2001-2017)	168
16	تطور حصة القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي في الجزائر (2001-2017)	170
17	تطور التغير في الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك والقدرة الشرائية في الجزائر للفترة (2001-2017)	186
18	تطور مؤشر الأمن الغذائي العالمي للجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية للفترة (2014-2017)	191
19	تطور القدرة الشرائية للنقود، ووضعية سعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة (2001-2017)	193
20	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2001-2017)	195
21	تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية للجزائر وترتيبها ضمن الدول للفترة (2003-2017)	196
22	تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في الجزائر للفترة (2001-2017)	197
23	تطور قيمة استهلاك الأسر في الجزائر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2017)	200
24	النفقات النهائية للاستهلاك الاسمي والحقيقي للأُسر في الجزائر للفترة (2001-2017)	201
25	تطور الدخل المُتاح للأسر ونسبتي الاستهلاك والادخار في الجزائر للفترة (2001-2017)	203
26	تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم في الجزائر للفترة (2001-2016)	205
27	طبيعة الاستهلاك للفرد الجزائري لسنة 2011	214

28	تطور معدل الفقر العام في الجزائر للفترة (2000-2012)	215
29	تطور مستويات الفقر في الجزائر لسنتي 2000 و2005	216
30	تطور الفقر البشري ومكوناته في الجزائر للفترة (2000-2012)	217
31	تطور مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد ما بين سنتي 2006 و2012.	220
32	توزيع الدخل المتاح للأسر في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	222
33	تطور معدل وفيات الأطفال في الجزائر للفترة (2001-2017)	228
34	التغطية الصحية في الجزائر لسنتي2001 و2017	232
35	تطور التلاميذ في المنظومة التربوية في الجزائر للفترة (2001-2015)	234
36	تطور الهياكل البيداغوجية وتعداد الأساتذة في قطاع التعليم بالجزائر للفترة (2000-2017)	235
37	تطور معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم بالجزائر للفترة (2002-2016)	236
38	تطور معدلات الأمية بالجزائر للفترة (2000-2016)	236
39	ترتيب الجزائر في مؤشري الصحة والتعليم ضمن المتطلبات الأساسية للفترة (2009-2017)	237
40	تطور الإنفاق على السكن والنسبة المخصصة له من ميزانية التجهيز للفترة (2001-2017)	239
41	تطور الأشغال العمومية والنقل في الجزائر للفترة (2001-2017)	244
42	ترتيب الجزائر في مؤشر البنية التحتية في ركن المتطلبات الأساسية للفترة (2009-2017)	246
43	تطور عدد السكان المقيمين في الجزائر للفترة (2001-2017)	247
44	تطور الولادات والخصوبة والوفيات في الجزائر للفترة (2001-2017)	248
45	تطور مؤشر تمكين المرأة في الجزائر للفترة (2001-2017)	251
46	تطور الإنفاق على البُنية التحتية الاجتماعية والثقافية ونسبته من ميزانية التجهيز في الجزائر للفترة(2001-2017)	253
47	تطور الهياكل الثقافية والرياضية في الجزائر للفترة (2001-2017)	254

2. قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	آلية عمل أثر المضاعف والمعجل	18
02	تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام باعتباره جزءاً من *PIB*	22
03	منحنى *BARS* الذي يُحدد الحجم الأمثل للإنفاق	23
04	تمثيل قانون *Wagner* لتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام	26
05	قانون بيكوك-وايزمان لتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام	26
06	منحنى لافر	31
07	منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوي	90
08	منحنى الطلب الكلي	101
09	توضيح سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو عن طريق تحريك الطلب الكلي	102
10	أثر التوسع المالي على منحنى الطلب الكلي	102
11	يوضح منحنى العرض الكلي	103
12	تمثيل بياني لتوزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	113
13	تمثيل بياني لتوزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	120
14	تمثيل بياني لتوزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)	126
15	تمثيل بياني لتوزيع المخصصات المالية لخطط التنمية بالسعودية على المحاور الأساسية لها	133
16	تمثيل بياني لتطور الإنفاق العام والإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2017)	153
17	تمثيل بياني لتطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2001-2017)	155
18	تمثيل بياني لتطور التحويلات الجارية في الجزائر للفترة (2001-2017)	159
19	تمثيل بياني لتطور نسب الصادرات والواردات من الناتج المحلي للجزائر للفترة (2001-2017)	162
20	تمثيل بياني لتطور نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي الخام في الجزائر للفترة (2001-2017)	166
21	تمثيل بياني لتطور حصة القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي للجزائر للفترة (2001-2017)	170
22	تمثيل بياني لتطور معدلات البطالة والشغل في الجزائر للفترة (2001-2017)	177
23	تمثيل بياني لحجم العمالة المشغلة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2017)	179
24	تمثيل بياني لتطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2001-2017)	182
25	تمثيل بياني لتطور القدرة الشرائية ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (2001-2017)	187
26	تمثيل بياني لمساهمة بعض المنتجات المحددة إدارياً في تضخم المنتجات المحددة إدارياً	189
27	تمثيل بياني لتطور الحد الأدنى الوطني المضمون الحقيقي في الجزائر للفترة (2001-2017)	192

28	تمثيل بياني لتطور نمو نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في الجزائر للفترة (2001-2017)	199
29	تمثيل بياني لتطور النفقات النهائية للاستهلاك الحقيقي للأُسر في الجزائر للفترة (2001-2017)	202
30	تمثيل بياني لتطور الإنفاق الاستهلاكي العام في الجزائر للفترة (2001-2017)	204
31	تمثيل بياني تطور الإنفاق العام على الرعاية الصحية من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة(2001-2015)	206
32	تمثيل بياني لنسبة الفقر حسب خط الفقر الغذائي في الجزائر للفترة (2000-2011)	213
33	تمثيل بياني لتطور معدل الفقر العام في الجزائر للفترة (2000-2012)	215
34	تمثيل بياني لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الوطني حسب التوزيع الجغرافي لسنة 2012.	219
35	تمثيل بياني لمؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد حسب الأقاليم لسنة 2012	220
36	تمثيل بياني تطور توزيع الدخل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	223
37	معامل جيني في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	224
38	تمثيل بياني تطور العمر المتوقع في الجزائر للفترة (2001-2017)	227
39	تمثيل بياني لتطور معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة في الجزائر للفترة (2001-2014)	229
40	تمثيل بياني لتطور الهياكل القاعدية الصحية في الجزائر للفترة (2001-2017)	230
41	تمثيل بياني لتطور عدد العمال في السلك الطبي والشبه الطبي في الجزائر للفترة (2001-2016)	232
42	تمثيل بياني لتطور مؤشر التعليم في الجزائر للفترة (2001-2014)	233
43	تمثيل بياني لتطور عدد السكنات المُوزعة في الجزائر للفترة (2001-2017)	240
44	تمثيل بياني لتطور نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب في الجزائر للفترة (2002-2017)	241
45	تمثيل بياني لتطور نسبة الربط بشبكات التطهير في الجزائر للفترة (2000-2017)	242
46	تمثيل بياني لتطور المعدل الخام للولادات والوفيات في الجزائر للفترة (2001-2017)	248

3. قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة الأسعار المعنية بالدعم الحكومي في الجزائر	300
02	تطور سوق الشغل ومعدل البطالة في الجزائر للفترة (2001-2017)	304
03	تطور القدرة الشرائية للنقود، ووضعية سعر الصرف، والتجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2001-2017)	306

مقدمة

مرت الأوضاع الاقتصادية للجزائر بمراحل عديدة، حيث كانت غداة الاستقلال صعبة لعدم وجود صناعات أساسية، وتَمَركُز معظم النشاطات بِيَدِ المُعَمرين، مما عَجل بتدخل الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية بُغية تحقيق الأهداف التنموية، وتحسين المستوى المعيشي للشعب، والقضاء على التخلف، حيث أتاحت الوفرة المالية النفطية خلال سبعينيات القرن العشرين إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخُطَط التنمية المُسَّطَرَة الطويلة المدى والممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 1978. وأدت هذه المخططات التنموية إلى إحداث تحولات في الاقتصاد الجزائري، لكن النتائج لم تكن في مستوى الجهود المبذولة والاستثمارات المالية المُخَصَصة، نتيجة للتأخر في الإنجاز وزيادة تكاليف استهلاك الاستثمارات.وفي فترة الثمانينات شرعت السلطات العمومية بتغيير إستراتيجية النمو والقيام بسلسلة من الإصلاحات، وتطبيق مخططين للتنمية على طول الفترة (1980-1989)، كان هدفها تحقيق اللامركزية وديمقراطية الاقتصاد. ولكن إثر الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986 انكشفت عيوب الاقتصاد الوطني واتضحت هشاشته. حيث عرفت الجزائر تدهوراً كبيراً في ميزان المدفوعات، وأزمة مديونية شديدة كانعكاس لتراجع صادرات المحروقات.

وأبدت الجزائر رغبة في التَحَوُل التدريجي من نمط الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق، وتفضيل أدواته على الأدوات الإدارية للتكيف مع التحولات الدولية السريعة والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث قامت منذ التسعينيات بِعِدَّة سياسات إصلاحية مسَّت مُختلف جوانب الاقتصاد، والمتمثلة في برنامج التثبيت (ترتكز على إدارة جانب الطلب من أجل معالجة الاختلالات القائمة في الموازنة العامة وميزان المدفوعات) وبرامج التكَيُّف الهيكلي (تهدف إلى تعديل هيكل الإنتاج) المُدَعَمَة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكن النتائج المُحققة مست الجوانب المالية والنقدية وأهملت الجانب الاجتماعي خاصة مع تقلص الدور الاجتماعي للدولة.

وعرفت الجزائر بداية من الألفية الثالثة تَحسّناً في الوضعية المالية، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما سمح لها بالدخول في مرحلة جديدة، وإتباعها لسياسة تنموية تختلف عن تلك التي انتهجتها سابقاً (سياسة الاقتصاد الموجه ثم السياسات المدعومة من المنظمات الدولية)، وذلك بغرض تدارك التدهور الحاصل في مستوى النشاط الاقتصادي، وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي. حيث اعتمدت سياسات الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي، الذي يُعتبر فيه تدخل الدولة ضرورياً لإعادة التوازن للاقتصاد، وذلك عن طريق الإنفاق العام (التوسع في النفقات العامة)، وقد تم تجسيدها في شكل برامج تنموية مرفوقة بسياسات إصلاحية،كانت ممتدة على طول الفترة من سنة2001 إلى غاية سنة 2014 وهي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: خُصِص له مبلغ مالي مقداره حوالي 525 مليار دينار جزائري؛

البرنامج التكميلي لدعم النمو: خُصِص له مبلغ مالي مقداره حوالي 9680 مليار دينار جزائري؛

برنامج توطيد النمو الاقتصادي: خُصِص له مبلغ مالي مقداره حوالي 11.534 مليار دينار جزائري.

بَرّرَت السلطات العمومية تخصيص هذه الموارد المالية الضخمة لتلك السياسة بالسعي إلى إعادة تثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسئول على الأهداف الاقتصادية على المدى المتوسط والمدى البعيد، وكَمُنَشّط ومحرك لبرنامج تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، من خلال الرفع من كمية السلع والخدمات التي يملكها أفراد مجتمعها، سواء كانت مادية أو غير مادية (كالتعليم، الصحة، السكن،....الخ).

يُمثِل مستوى المعيشة جوانب اقتصادية واجتماعية متعددة ومختلفة مثل: الدخل، الاستهلاك، الصحة، التعليم، التغذية، الترفيه، الإسكان، البنية التحتية، الحرية الإنسانية، المشاركة.....الخ، ويتم التعرّف على ما إن كانت دولة ما قد تحسن مستوى معيشتها أَمْ لَا بالاعتماد على عدة مؤشرات، منها ما يتم إصداره من طرف هيئات محلية كالمجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر الذي يُصدر تقارير (سداسية، سنوية) حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، ومنها ما تكون من طرف هيئات ومنظمات دولية، كمنظمة الأمم المتحدة عن طريق برنامجها الإنمائي، من خلال مؤشر التنمية البشرية للدول الذي تُصْدِرُه سنوياً، حيث يتم احتسابه بالاعتماد على عدة معايير اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى البنك الدولي الذي يصدر هو كذلك سنوياً عدة مؤشرات للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكليين لعدة بلدان، وهنا يُثَار النقاش حول دور سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في تحسين مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017.

إشكالية البحث:

اعتماداً على هذا الطرح، وضمن إطار الهدف العام للدراسة، ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كما يلي:

إلى أَيِّ مَدَى ساهمت سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المطبقة في رفع مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)؟

الأسئلة الفرعية:

قصد توضيح الإشكالية، يُمكنُ طرح مجموعة أسئلة تُمَثِل مجمل الاهتمامات التي تتطلبها هذه الدراسة وهي:

- إلى أي مدى تساهم سياسات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في التأثير على مُختلف المتغيرات الكلية

الاقتصادية والاجتماعية؟

- ما هي أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم مستوى المعيشة؛
- ما مدى تفاوت تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في العينة المختارة من الدول؛
- هل يعتبر مستوى المعيشة في الجزائر مرتفعا استنادا للمحددات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ما مدى تأثير سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) على مستوى المعيشة في الجزائر.

الفرضيات:

لمعالجة الأسئلة السابقة وتسهيل الدراسة، نقوم بوضعِ مجموعة فرضياتٍ على النحو التالي:

- يُساهم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في التأثير على مُختلف المتغيرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يخضع تقييم مستوى المعيشة لعدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وغير ذلك؛
- تُستعمل سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بدرجات متفاوتة في العينة المختارة من الدول؛
- لا يعتبر مستوى المعيشة في الجزائر مرتفعا استنادا للمحددات الاقتصادية والاجتماعية؛
- لا يوجد تأثير كبير لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المطبقة خلال الفترة (2001-2017) على مستوى المعيشة في الجزائر.

أهمية البحث:

تنبعُ أهميّة البحث من اهتمام السلطات العمومية الجزائرية في السنوات الأخيرة على بعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية(الحد من الفقر، والتقليص من حجم البطالة،وتوفير مُختلف السلع والخدمات المادية وغير المادية لأفراد مجتمعها.....الخ)، مما جعلها تتبنى سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، والتي تجسدت من خلال تطبيقها لبرامج تنموية على طول الفترة (2001-2014). وتتجلى هذه الأهمية في معرفة انعكاسات هذه السياسات على مستوى المعيشة في الجزائر، ومحاولة ضبط المؤشرات الاقتصادية الأكثر دلالة على نجاح أو فشل هذه السياسات في الرفع من مستوى المعيشة، ودراسة مدى استدامتها في تحسين مستوى المعيشة.

أهداف البحث:

يتمثلُ الهدف الرئيس لهذا البحث في معرفة دور سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على مستوى

المعيشة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، وذلك من خلال التعرف على دوافع وظروف وأهداف تطبيق هذه السياسات، والتي جَسّدَتها السلطات العمومية الجزائرية في شكل برامج تنموية، ممتدة على طول فترة الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على حجم الموارد المالية المُخَصصة لهذه السياسات، ومدى الفعالية في استعمالها، وكذا الإصلاحات التي رافقتها، وحجم الاستثمارات العمومية وأولوياتها، والوسائل المُعتمدة عليها لتطبيقها،ونحاول أيضاً معرفة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي أثّرت فيها هذه السياسة، بالإضافة إلى انعكاسات تطبيق هذه السياسات على مستوى المعيشة في الجزائر، من خلال تحليل عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية تُمثل الجوانب المتعددة له.

أسباب اختيار البحث:

هناك عدّة دوافع شخصية وموضوعية قادتنا لاختيار هذا الموضوع، نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ يأتي اهتمامنا بهذا الموضوع للرّغبة الشخصية للبحث فيه، بالنظر إلى طبيعة التخصص، علاوة على أنني بحثت بعض جوانب الموضوع في مذكرة الماجستير؛
- ✓ أما الدافع الموضوعي فهو مرتبط بالحالة الاقتصادية للجزائر،من خلال إقدامها على تبني سياسة تنموية جديدة على طول فترة الدراسة، وذلك بغرض تنشيط الاقتصاد، وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، وبالتالي تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، والرفع من رفاهيته؛ وهذا ما حَفَزَنا على البحث في الموضوع، ومعرفة انعكاسات هذه السياسة على مستوى المعيشة في الجزائر خلال فترة تنفيذها؛
- ✓ ملاحظة غياب دراسات موسعة ومعمقة لمستوى المعيشة في الجزائر؛
- ✓ الرغبة في المساهمة بإثراء المكتبة الجزائرية بهذا النوع من الدراسات.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات في الموضوع المدروس، بعضها يتعلق بسياسة الإنعاش الاقتصادي ، وأخرى تهتم بمستوى المعيشة. وهي المتغيرات المدروسة في بحثنا.

1. **دراسة (*قصي قاسم الكليدار* ، *1991*)**، أُعدّت هذه الدراسة كأطروحة دكتوراه، بعنوان " قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود الفقر، ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979، 1988، 1990" بجامعة المستنصرية. **هدفت** هذه الدراسة إلى قياس مستوى المعيشة في العراق من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الإجمالية لثلاث سنوات وهي 1979، 1988، 1990، وحَدَّدَ هذه

المؤشرات ضمن ثلاث حدود وهي: خط الفقر، مستوى الكفاية الاجتماعية، ومستوى الرفاهية، واستعمل في ذلك عدِّة مداخل. و من أهم ما **توصّلَ** إليه الباحثُ هو أن مستوى المعيشة يشمل كافة الجوانب ذات الصلة بالفرد (دخل، إنفاق، تعليم،...الخ)، وأصبح قياسه يحتل أهمية متزايدة في وضع خُطَط التنمية في معظم الدول، وتَوَصَّل إلى أَنَّهُ كان في تحسن مستمر، وكان قياسه مُختلف ما بين سكان الحضر وسكان الريف. **ويختلفُ** بحثنا عنه في معرفة مستوى المعيشة في الجزائر نتيجة لتطبيق برامج تنموية على امتداد فترة الدراسة، وذلك عن طريق تحليل كلي لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

2. **دراسة (*بودخدخ كريم،2010/2009*)**، أُعدّت هذه الدراسة كمذكرة ماجستير بعنوان "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي —دراسة حالة الجزائر 2001-2009- " جامعة الجزائر.وكان من بين **أهداف** هذه الدراسة إبراز أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر (مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009) على كل من الاستهلاك الخاص، والاستثمار الخاص، ومن ثم على النمو الاقتصادي.وأهم ما **توصلت** إليه الدراسة هو دور الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية كأداة لإعادة تخصيص الموارد، حيث أن الاستثمارات العامة تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي. وأما فيما يخص برامج الإنفاق العام فقد غابت عنها الرشادة في الإنفاق، حيث تجاوزت معظم المشاريع والاستثمارات تكاليفها الـمُخَصَصَة لها، وذلك بسبب ضعف الدراسات التقنية، وسُوء اختيار نوعية المشاريع، مما أدى إلى أن يكون أثرها على النمو الاقتصادي محدوداً. **ويختلف** بحثنا عن هذه الدراسة في المتغير التابع، حيث يُعتبر النمو الاقتصادي من بين أحد المؤشرات الاقتصادية التي تُمَثِل الجوانب المختلفة لمستوى ا لمعيشة، وهذا الأخير هو المتغير التابع في دراستنا.

3. **دراسة (*ماهر ربحي أبو حجلة ،2004*)**، أُعدّت هذه الدراسة كمذكرة ماجستير بعنوان "تقييم أثر برامج الإقراض الصغيرة والميكروية الخاص بالمنظمات الأهلية على رفع مستوى معيشة المستفيدين منها في الأردن—دراسة ميدانية"بالجامعة الأردنية. حيث **هدفت** هذه الدراسة إلى التعرف على المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تُنفذ البرامج الإقراضية الصغيرة والميكروية، وقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، والتي من بينها رفع مستوى معيشة المستفيدين منها. ومن بين أهم ما **توصلت** إليه الدراسة هو أن غالبية المستفيدين من هذه البرامج هم من فئة الإناث المتزوجين، ويفوق عدد أفراد عائلتهم ثمانية (08) أفراد، وقد ساهمت هذه البرامج في زيادة الدخل الشهري لهاته الأسر. **ونَخْتَلف** عن هاته الدراسة بمحاولتنا تقييم آثار سياسات الإنعاش

الاقتصادي ودعم النمو، وانعكاساتها على مستوى معيشة أفراد المجتمع الجزائري (تحليل كلي)، وذلك عن طريق دراسة تطبيقية.

4. **دراسة** (***عياش بولحية ،2011/2010***)، أُعِدَّت هذه الدراسة كمذكرة ماجستير بعنوان " دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المُطبق في الجزائر 2001-2004- " جامعة الجزائر 3. **هدفت** الدراسة إلى تقييم الآثار قصيرة الأجل الناتجة عن تنفيذ مختلف البرامج التنموية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. وأهم ما **توصلت** إليه الدراسة أن السلطات العمومية لجأت إلى تطبيق هذا البرنامج نتيجة لحالة الركود الاقتصادي الذي عرفته خلال سنتي 1999 و 2000، وأفكار هذا البرنامج هي مشتقة من الفكر الكينزي والتي لم تتناسب والوضع الاقتصادي للجزائر، خاصة وأن هذا الإنفاق لم يؤدي إلى تفعيل وتنشيط الجهاز الإنتاجي. وكذلك توصلت الدراسة إلى أن تطبيق هذا البرنامج أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية فقط كارتفاع معدل النمو الاقتصادي، لكن هذا الأخير يبقى ظرفي لارتباطه بقطاعات معينة فقط كقطاع المحروقات. **ويختلف** بحثنا عنه في معرفة آثار تطبيق البرامج التنموية على طول الفترة (2001-2017)، واهتمامنا بمستوى المعيشة متأثراً بتنفيذ هذه البرامج.

5. **دراسة** (***حسن الشيخ عمر ،2008***)، أُعدّت هذه الدراسة كمذكرة ماجستير بعنوان "أثر تَمْكِين المرأة ودوره في تحسين مستوى المعيشة —دراسة ميدانية .محافظة الرقة نموذجاً"بالجامعة الأردنية. **وهدفت** الدراسة إلى اكتشاف الأثر والدور الذي يتركه تمكين المرأة في تحسين مستوى المعيشة، ومدى الإمكانية لتحقيق ذلك في محافظة الرقة، وذلك باعتبار المرأة تَمْلِك عناصر القوة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمعرفية، التي تُمَكِنها من التأثير بفعالية في العملية التنموية. **وتوصَّل** الباحثُ من خلال هذه الدراسة إلى وجود قناعة عالية بأن من متطلبات تحسين مستوى المعيشة وجود عوامل تمكين المرأة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)، وكذلك وجود علاقة ارتباط ايجابية بين تمكين المرأة وتحسين مستوى المعيشة. **ونتقاطع** مع هذه الدراسة في المتغير التابع، ونختلف في المتغير المستقل، وكذلك في طريقة جمع وتحليل البيانات.

6. دراسة (*Dajana Cvrlje et Tomislav Ćorić,2010*)،أعدت الدراسة كمقالبعنوان" *Macro & microaspects of standard of living and quality of life in a small transition economy: The case of Croatia*منشور في سلسلة أبحاث عملية، كلية الاقتصاد والأعمال، زقرب (*Zagreb*)، كرواتيا، العدد 02-10، فيفري 2010. **هدفت** الدراسة إلى تحديد وتقييم مستوى المعيشة ونوعية الحياة في كرواتيا باستخدام مجموعة من المؤشرات، ومن أهم ما **توصّلَ** إليه الباحثان أن معظم المؤشرات

الموضوعية (تقيس الوضعية الاقتصادية للبلاد) كانت منخفضة إذا ما تم مقارنتها مع الاتحاد الأوروبي نتيجة لتأثير الأزمة العالمية لسنة 2008، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة ظاهرة الفقر، أما بالنسبة للمؤشرات الذاتية (تقيس الرفاه من خلال منظور الفرد) فهي مرتفعة بسبب أن الناس في كرواتيا رَاضُون باعتدال عن حياتهم اليومية والتمتع بها، **ونختلف** عن هذه الدراسة من خلال الاهتمام بتحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المكَونة لمستوى المعيشة فقط في الجزائر للفترة (2001-2017).

7. **دراسة** (***نبيل بوفليح*** ، ***2012***)، قدّمت هذه الدراسة كمقال بعنوان " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة – 2000-2010"، منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (12)، ديسمبر 2012،**وهدفت** الدراسة إلى تقييم شامل لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، وذلك عن طريق تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة في رفع معدل النمو، وتخفيض مستويات البطالة. **وتوصلت** الدراسة إلى أن النظرة الكينزية التي أُعدت على أساسها سياسة الإنعاش الاقتصادي لم تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فالزيادة المُسجلة في الطلب الكلي لم تُؤدي إلى زيادة العرض الكلي، وبالتالي الأثر الضعيف لهاته السياسة على النمو الاقتصادي. وكذلك **توصلت** الدراسة إلى عدم حرص السلطات العمومية على إكمال مسار الإصلاحات الذي يرافق تنفيذ هذه السياسة، مما أدى إلى التقليل من فعاليتها. **ويختلف** بحثنا عن هذه الدراسة باهتمامنا بتقييم أثر سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على مستوى المعيشة.

8. **دراسة** (***محمد مسعي*** ، ***2012***)، قدّمت هذه الدراسة كمقال بعنوان " سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو "، منشور في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد (10)، ديسمبر 2012.حيث **هدفت** الدراسة إلى تحليل النتائج المحققة خلال الفترة من 2001 إلى 2009، والتي تشمل تنفيذ كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو. **وتوصلت** الدراسة إلى أن النمو خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي كان هشاً، وتَبْقَى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني مُتمثلة في القطاع الصناعي، باعتبار هذا الأخير المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة. **ونختلف** عن هذه الدراسة في سعينا إلى تحليل النتائج المحققة لسياسة الانتعاش الاقتصادي على مستوى المعيشة خلال الفترة (2001-2014).

9. **دراسة** (***عبد الباري أحمد نعمان الشرجبي،1995***)، قُدّمت الدّراسة كمقال بعنوان "مؤشرات

تدهور مستوى المعيشة في اليمن (1990-1995)"، منشورٌ في مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السادس العددان الأول والثاني، سنتي 1995/1994. حيث **تناولت** هذه الدراسة عرضَ وتحليلَ مؤشّرات تدهور المستوى المعيشي في اليمن خلال الفترة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1995، باستعمال ستّة مؤشرات تدل على تدهور المستوى المعيشي وهي: تزايد معدل التضخم، معدل نمو سالب لدخل الفرد الحقيقي، تدهور مستوى خدمات الدولة، اختفاء بعض السلع الضرورية من الأسواق، تدهور أحوال وظروف البيئة، اتساع نطاق تفاوت وتوزيع الدخل. وتَعَرض إلى ما يفسر هذه المؤشرات وحددها في ثلاث عوامل رئيسية وهي: استمرار وتفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، وسوء الإدارة السياسية والاقتصادية للشؤون الاقتصادية، ومخلفات وتراكمات اللعبة السياسية. وتوصَّل الباحثُ من خلال هذه الدراسة إلى استمرار تدهور مستوى المعيشة خلال الفترة المدروسة، لاسيما من ناحية استمرار انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية، وهذا ما يدفعُ بقوة إلى الخروج من دائرة المعاملات والأنشطة الاقتصادية المشروعة إلى الاقتصاد الموازي، لذلكَ لا بدّ من معالجة أسباب وعوامل تدهور مستوى المعيشة في الأجلين القصير والطويل، من خلالِ تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية. **ونختلفُ** عنها في تركيزنا على سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، واهتمامها بمحددات اجتماعية واقتصادية لمستوى المعيشة.

10. **دراسة** (***بدوي خليل مصطفى*** ، ***1978***)، قدّمت هذه الدراسة كمقال بعنوان " مستوى المعيشة للأسرة في دولة البحرين"، منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (16)، سنة 1978. **وتناولت** الدراسة قياس مستوى المعيشة (مستوى الاستهلاك) بالطريقة الميدانية، من خلال جمع معلومات وبيانات فعلية عن السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في فترة زمنية معينة، أي القيام ببحث في ميزانية الأسرة والهدف من ذلك هو التعرّف على مستوى المعيشة والنّمط الاستهلاكي في دولة البحرين، من أجل اتخاذ القرارات اللازمة لترشيد الاستهلاك بما يكفل تحقيق التطور الاجتماعي، والوصول إلى بيئة اجتماعية ذات أسس معيشية واقتصادية سليمة ومتطورة. **ونختلف** عن هذه الدراسة بمحاولة معرفة مستوى المعيشة في الجزائر عن طريق جمع وتحليل البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة ومتنوعة، سواء كانت محلية أو دولية.

حدود الدراسة:

نُعبِّر عن حدود الدراسة بالإطار المكاني والإطار الزماني لها وأيضا الموضوع . فبخصوص الأول تُنْجَزُ الدراسة على الجزائر تحليل كلي(مالية واقتصاد الجزائر) ، وأما الفترة الزمنية فتمتد من سنة 2001 ولغاية

2017،كما يقتصر تناولنا لموضوع مستوى المعيشة من خلال تأثير سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر. وأيضاً محاولة ملامسة الجانب الاجتماعي لمستوى المعيشة بالجزائر.

المنهج المتّبع والأدوات المستخدمة في البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع المختار، ومن أجلِ الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات المقترحة، سوفَ نتبع المنهج الوصفي عند استعراضنا للإطار النظري لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ومستوى المعيشة، من خلال تعرضنا لأهم مفاهيمهما، وكذلك **المنهج التاريخي** عند تناولنا لأهم نظرياتهما، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لهما...الخ، وذلك بالاستعانة بالكتب، والدوريات، والأطروحات، والتقارير والدراسات التي لها صلة ببحثنا. ونستعمل كذلك **منهج دراسة حالة** في الدراسة التحليلية، من خلال تحديد وجمع البيانات والمعلومات من مُختلف المصادر والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية، ثم تبويبها وتفسيرها وتحليلها بهدف معرفة الدور الذي لعبته سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال فترة الدراسة على مستوى المعيشة في الجزائر.

صعوبات البحث:

هناك عدّة صعوبات واجهتنا عند دراسة هذا الموضوع، نذكر أهمها فيما يلي:

- قلة الدراسات حول موضوع مستوى المعيشة في الجزائر؛

- قلة الإحصائيات المتوفرة عن بعض مؤشرات مستوى المعيشة، كمؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل مثلا، وإن وجدت فيكون هناك اختلاف في الأرقام والإحصائيات في مختلف التقارير الوطنية والدولية.

- تعدد وتداخل مؤشرات مستوى المعيشة فيما بينها، وارتباطها بمجاميع اقتصادية كلية، مما أوجد صعوبة في حصرها.

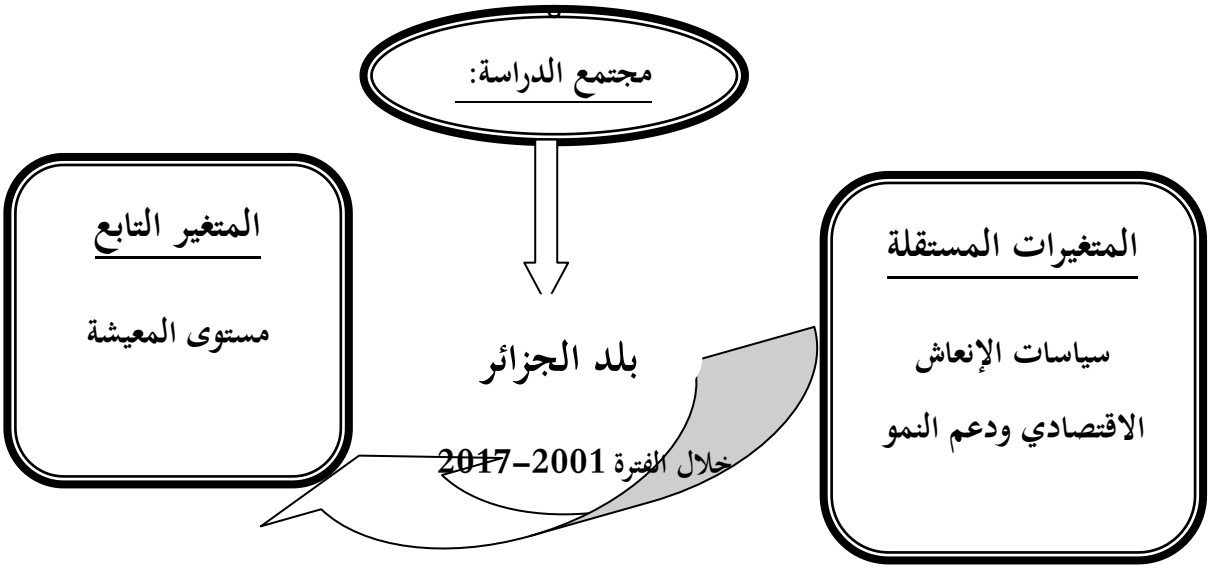
هيكل البحث

تضمن هيكل البحث تخصيص أربعة فصول منها واحد تطبيقي، ويحوي كل فصل مباحث، وينتهي كل مبحث بمطالب، وذلك كما يلي:

- **الفصل الأول**: نتناول فيه الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي من خلال التعرف على ماهية الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية في المبحث الأول، وإلى حجم الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه في المبحث الثاني، وأما المبحث الثالث فتناولنا فيه الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي؛

- **الفصل الثاني**: تعرضنا فيه إلى مقاربة نظرية لمستوى المعيشة، وهذا من خلال التحدث عن مفهوم مستوى المعيشة وأهم المداخل الأساسية له في المبحث الأول، وتناولنا العوامل المؤثرة فيه وطرق قياسه في المبحث الثاني، وأما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الفقر وعدالة توزيع الدخل كمؤشرات موضوعية لقياس مستوى المعيشة؛
- **الفصل الثالث**: تحدثنا فيه واقع وآفاق تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بالإشارة لحالة الجزائر وعينة مختارة من الدول، من خلال التعرض إلى ماهية سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، ودوافع تطبيقها في الجزائر في المبحث الأول، والتطرق إلى البرامج التنموية المجسِّدَة لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر للفترة (2001-2017) في المبحث الثاني، وأما المبحث الثالث فتناولنا فيه نماذج بعض الدول في مجال تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو؛
- **الفصل الرابع**: تضمن إجراء دراسة تحليلية تقييمية لمستوى المعيشة في الجزائر من خلال سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو للفترة (2001-2017)، وهذا من خلال تحليل انعكاسات سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة (2001-2017)، وهذا في المبحث الأول، وأما في المبحث الثاني فتناولنا فيه تحليل المؤشرات الاقتصادية لمستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2017)، وتطرقنا إلى تحليل المؤشرات الاجتماعية لمستوى المعيشة في الجزائر للفترة (2001-2017) في المبحث الثالث.

مخطط الدراسة: مخطط سهمي يربط بين متغيرات الدراسة



الفصل الأول

الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي

تمهيد

يمكن للحكومة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال سياستها المالية مستخدمة في ذلك عدة آليات (آلية الإنفاق العام، وآلية الضرائب، وآلية القروض العامة.....الخ)، حيث تلعب السياسة المالية دوراً رئيسياً في توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع الإنتاجية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كتحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع.....الخ.

ازدادت أهمية الإنفاق العام في السنوات الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع مهامها، وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، فهو يعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي ، التشغيل ...الخ)، وعليه فإن عرضنا للفصل الأول سيتضمن المباحث التالية:

❖ **المبحث الأول**: سنتناول فيه ماهية الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية، حيث نعرض في المطلب الأول مفهوم الإنفاق العام والتطور الفكري له، ونتناول في المطلب الثاني صُوَر الإنفاق العام وتقسيماته، ونُدْرِج الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق العام في المطلب الثالث؛

❖ **المبحث الثاني**: نتطرق فيه حجم الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه، حيث نتناول في المطلب الأول تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، وتفسير ظاهرة تزايده في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فنعرض فيه العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق العام وطرق قياسه؛

❖ **المبحث الثالث**: سَنُدْرِجُ فيه الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وذلك بالتطرق إلى ماهية النمو الاقتصادي وأشكاله في المطلب الأول، وأهم النظريات المفسرة له في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فنتعرض فيه إلى محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية

يمثل الإنفاق الحكومي مُكون أساسي من مكونات الطلب الفعال، ومحدد رئيسي لتحقيق توازن الاقتصاد، خاصة في الدول التي تُعاني من ركود اقتصادي، حيث تسمح آلية تعزيزه من تحفيز الاستثمار ملم يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصاد وامتصاص قدر معتبر من حجم البطالة.

فارتفاع معدلات الإنفاق العام على المشاريع سيؤدي إلى زيادة الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، مما يساهم في تنشيط الاقتصاد وبعث حركية النمو، فعلى سبيل المثال الاستثمارات التي قامت بها الدولة خاصة في البنى التحتية (الطريق السيار، إنجاز مليون وحدة سكنية) ساهمت في زيادة عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع البناء والأشغال العمومية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدت إلى زيادة الطلب على مادة الإسمنت نتيجة النقص في تغطية الطلب على هذه المادة في السوق، حيث أنشئت العديد من المؤسسات الأجنبية في هذا المجال منها، مجمع أوراسكوم للبناء الصناعي المصري، ومجمع فرعون السعودي[1]، ولهذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم الإنفاق العام والتطور الفكري له في المطلب الأول، وفي المطلب الثالث نعرض فيه صُوَّر الإنفاق العام وتقسيماته، أما في المطلب الثالث نتطرق فيه إلى الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق العام.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام والتطور الفكري له.

نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الإنفاق العام في الاقتصاد الوضعي ثم مفهومه في الاقتصاد الإسلامي، مع ذكر أهم أهدافه

1 –مفهوم الإنفاق العام: يُعتبر الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهدافها. وليس هناك تعريف محدد للإنفاق العام وقد تطور مع تطور دور الدولة من جهة، ونوع الاقتصاد من جهة أخرى (الاقتصاد الوضعي أو الاقتصاد الإسلامي).

1 1 –مفهوم الإنفاق العام في الاقتصاد الوضعي : يُعرَّف الإنفاق العام من خلال تعريف النفقة العامة،وهناك عدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

[1] جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، أيام 11-12 مارس 2013، ص 05.

- **التعريف الأول:** هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة [1]؛
- **التعريف الثاني:** هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) [2]؛
- **التعريف الثالث:** هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها وهيئاتها ووزراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع [3]؛
- **التعريف الرابع:** هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة [4]؛

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص **خصائص النفقة العامة** وهي [5]:

✓ **النفقة العامة مبلغ نقدي:** أصبحت الدول تُنفق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، وقد أدى الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل بهدف الحصول على السلع والخدمات. وإن أغلب الإنفاق العام على مُختلف الأنشطة يكون في صورة نقدية. أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة؛

✓ **صدور النفقة العامة من أحد أشخاص القانون العام** : أي يجب أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو أحد هيئاتها العامة (سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولاية أو مستوى المحليات، أي بمعنى أن يكون الآمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، وعلى ذلك فان النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي خاص، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام [6]؛

✓ **الهدف من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة:** أي يجب أن تُستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجات عامة، وعلى هذا الأساس ولضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وُضعت **ضوابط** منها:

---

[1] حشيش عادل أحمد، رشدي شيحة مصطفى، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 148.

[2] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 65.

[3] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014، ص 94.

[4] دراز حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988، ص 398.

[5] خصاونة محمد، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 50-52.

[6] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

- اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة؛
- الرقابة على الانفاق العام سواء من قبل أجهزة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية أو من قبل السلطات التشريعية؛
- ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة)[1].

وتسعى سياسة الإنفاق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وإحداث مجموعة من الآثار المرغوبة من قبل السلطات العمومية، إلا أنه لا بد من التنبيه إلى الأمور التالية[2]:

- ✓ عدم تجانس أنواع الإنفاق العام، وهذا ما يؤدي إلى أن تأثير كل نوع منها قد لا يكون مماثلاً بالضرورة لتأثير نوع آخر؛
- ✓ أن الإنفاق في مجال معين لا يتوقف تأثيره عند ذلك المجال فحسب. فمثلاً الإنفاق العسكري لا يتوقف تأثيره على المجال العسكري، وإنما يمتد إلى المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.....الخ؛
- ✓ إن الآثار التي تُحدثها سياسة الإنفاق العام ليس بالضرورة تلك المرغوبة من طرف السلطات العمومية، فقد تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق هدف ما، لتجد نفسها أمام أوضاع غير متوقعة (نتيجة ضعف القدرة على التنبؤ، قلة موثوقية المعلومات.....الخ)؛
- ✓ درجة تجاوب الأعوان الاقتصاديين أمام تصرفات السلطة العمومية، فقد يُعبرون عن رفضهم لبعض التدابير مما يُؤدي إلى خلق أوضاع جديدة.

وعموماً يبقى لسياسة الإنفاق العام **أهداف** يُمكن ذكر أهمها فيما يلي[3]:

أ – تحقيق النمو الاقتصادي: ويُمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف والتي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق. ويتوقف أثره على درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرناً كلما كان قادراً على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك.

[1] بن عزة محمد، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية –دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09،جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 10.

[2] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 195.

[3] نفس المرجع السابق، ص 196.

ب- **المحافظة على المستوى العام للأسعار:** حيث تُستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية، ولهذا تعمل الدول على التأثير عليها باستخدام الإنفاق العام تخفيضاً أو تثبيتاً أو رفعاً. حيث عندما توفر الدولة بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، أو دعم أسعار بعض المنتجات يؤدي ذلك إلى تخفيض أسعارها.

ت- **القضاء على الفوارق الاجتماعية (إعادة توزيع الدخل):** للمساهمات الاجتماعية أهمية كبيرة في مكونات الإنفاق العام، كونها تُساهم في إعادة توزيع الدخول، فهذه المساهمات تهدف إلى مُحاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تُساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة [1]. فالإنفاق العام يُؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي من خلال ما يلي [2]:

✓ زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة تُؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المُتاحة لإشباع الحاجات الخاصة؛

✓ زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل يُؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.

1 2 -مفهوم الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي: اهتم الإسلام بالإنفاق منذ ما يزيد على أربعة عشر قرناً من الزمن، ويُمكن ملاحظة ذلك من تكرار كلمة الإنفاق في القرآن الكريم في 234 آية، حيث يرى الإسلام أن الإنفاق أداة للعمران والتقدم، ومنعه أو نقصه قد يُسبب الكساد [3]، ومنه قوله تعالى في كتابه العزيز: {**وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ** [4]}.

وتُعَرَفُ النفقة العامة في الفكر الإسلامي على أنها مبلغ من المال يتعلق بالذمة المالية للدولة الإسلامية يُنفِقُه الإمام أو من يَنوب عنه، بقصد إشباع حاجة عامة أو تقديم خدمة ذات نفع عام [5].

ويُلاحظ من خلال هذا التعريف أنه لا يتوافق مع تعريف النفقة وخصائصها في الاقتصاد الوضعي من عدة

---

[1] بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009، ص 37.

[2] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة بدون تخصص، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 89.

[3] الشاعر سمير، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011، ص 90.

[4] سورة البقرة، الآية 194.

[5] سمحان حسين محمد، الوادي وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 123.

أوجه منها[1]:

- لا يُشترط الفكر المالي الإسلامي الصفة النقدية في النفقة العامة، بل يُمكن أن تكون على شكل عيني حسب طبيعة الإيراد الذي تعتمد عليه النفقة، فبعضها تسمح بالتحصيل العيني مثل زكاة الزروع والأنعام؛
- أما عن صدور النفقة العامة عن الدولة أو أحد تنظيماتها فإن هناك مبدأ سَنَّه التشريع الإسلامي وهو الإنفاق المباشر من الأفراد دون تدخل ولي الأمر، ودخول هذا المال في بيت المال؛
- إن الهدف الذي يرمي إليه الإنفاق العام في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي هو إشباع حاجة عامة، إلا فيما يُخالف أحكام الشريعة الإسلامية مثل صناعة الخمور.

وبصفة عامة تكون **أوجه الإنفاق العام** في الاقتصاد الإسلامي مُوَجَهَة إلى[2]:

- الإنفاق على من لهم حَق من الزكاة، وهذا حق الله سبحانه وتعالى، وهو مُوَجَه لِمَصارف معينة، جاء بيانه في قوله تعالى: {إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم[3]}.
- الإنفاق لخدمة المصلحة العامة، وهو إنفاق غير مُخصص المصارف يُمكن تغطيته بإيرادات أخرى غير الزكاة مثل الخراج، الجزية...الخ. وهذا الإنفاق يكون على مرافق الدولة وأمنها، وعلى التنمية والتطوير والبحث.

2 –التطور الفكري للإنفاق العام: يرتبط تطور الإنفاق العام بتطور السياسة المالية في تاريخ الفكر المالي الاقتصادي حيث قبل ظهور الفكر الكينزي كان يتواجد الفكر الكلاسيكي الذي جعل مفهوم السياسة المالية وبالتالي الإنفاق العام تُربط بمجموعة من المبادئ والأسس أهمها[4]:

- **الدولة الحارسة:** كان دور الدولة محدوداً في المجتمع، مقتصراً على وظائفَ محدودة كالقضاء، الأمن، الدفاع، الدبلوماسية؛
- **حيادية المالية العامة:** أي وجود تأثير محدود للدولة في النشاط الاقتصادي من خلال المالية العامة، وذلك للاعتقاد السائد آنذاك والمتمثل في "الآلية الخفية" ودورها في إحداث التوازن؛
- **توازن الموازنة العامة:** وهو يُمثل القاعدة الذهبية لدى الكلاسيك، وأنَّ شرط تعادل النفقات العامة

---

[1] لعمارة جمال، كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي –دراسة تحليلية مقارنة–، الطبعة الأولى،دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2007، ص ص 124-125.

[2] الحاج طارق، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 29.

[3] سورة التوبة، الآية 60.

[4] خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، الجزائر، ص ص 188-189.

والإيرادات العامة معيارُ للقدرة المالية والتمويل السليم والإدارة المالية الكفأة. وعليه فإن الفكر الكلاسيكي لم يُعطي أهمية كبيرة للإنفاق العام، وأُعْتُبِرَ ذا طابع حيادي لا يمس الهيكل الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة، والدور الذي يقوم به هو دور سلبي، وأطلق عليه اسم "النفقة المُحايدة"[1]. ومنذ مجيء كينز، شهدت السياسة المالية وبالتالي الإنفاق العام تطوراً كبيراً، ساهمت فيه عدة عوامل هي[2]:

- ✓ **الأزمات الاقتصادية** : خاصة أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، وتأكُّد ضرورة تدخل الدولة لمعالجتها، وفشل الفكر الكلاسيكي؛
- ✓ **التطور السياسي والاقتصادي**: سبَّبت الحاجة الكبيرة للدولة خاصة مخلفات الحرب العالمية الثانية تطوير تدخل الدولة بسياسات مالية لعلاج الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة لبزوغ الإيديولوجية الاشتراكية وانتشارها بعد ذلك؛
- ✓ **التطور التكنولوجي**: ضرورة تدخل الدولة في بعض القطاعات ذات التكنولوجيات العالية أو ذات البُعد الاجتماعي والاستراتيجي، والتي تتطلب إنفاقاً كبيراً قد لا يُعطي عائدا له على المدى القصير؛
- ✓ **الثورة الفكرية لكينز**: أحدث الاقتصادي الانجليزي **جون مينارد كينز (1883-1946)** ثورة فكرية في عصره، خاصة بعد ظهور كتابه "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" سنة 1936. ودعوته لهجرة الفكر الكلاسيكي وتبيانه لعُقْمِ سياسات هذا الفكر في علاج أزمة الكساد العالمي. حيث يرى أن معالجة هذه الأخيرة تتم من خلال أدوات السياسة المالية، وخاصة الإنفاق العام، والذي يُساهم في زيادة الطلب الكلي *، وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة[3].

وعليه تغيرت النظرة إلى الإنفاق العام تغيرا جذريا، وزاد الاهتمام به من حيث حجمه، ومكوناته، ومعايير تحديده، ونوعيته بما يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع.

ونتيجة للسياسة الكينزية المعتمدة على الإنفاق المُوسَّع الذي أدى إلى عجز في الموازنة، والاعتماد على جانب الطلب فقط، تَعَرض النظام الرأسمالي في أواخر الستينات وبداية السبعينيات لظاهرة اقتصادية لم

---

[1] عدلي ناشد سوزي، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 22.

[2] خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 189.

* يُعَرّف **الطلب الكلي** بأنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي يرغب الأعوان الاقتصاديون إنفاق المال للحصول عليها عند مُختلف المستويات العامة للأسعار خلال سنة، وهو يختلف عن مفهوم الإنفاق الكلي الذي يُعبِر عن انفاق القطاعات الأربعة بغض النظر عن مستوى الأسعار.

[3] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف —دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص 07.

يعرفها من قبل عُرِفَت بظاهرة " التضخم الركودي"، حيث تعايش التضخم والركود الاقتصادي جنبا إلى جنب مما جعل الفكر الكينزي يعجز عن إيجاد حلول لها، وهنا ظهر الفكر النقدي بزعامة ميلتون فريدمان** واستطاع الترويج لأفكاره، وتقديم الحلول من أجل الخروج من هذه الأزمة.

ينادي النقديون بإتباع سياسة نقدية (الاهتمام بجانب العرض) لأن كمية النقود هي المحدد الأول للمستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي، وأن الإسراع في المعدل الذي يزيد به عرض النقود هو المسؤول عن التضخم، وعن التقلبات في الاقتصاد الوطني، لذا يجب أن تكون زيادة الكمية المعروضة من النقود بنسبة مئوية ثابتة، وميزانية الدولة متوازنة في المتوسط عبر أربع إلى خمس سنوات (مدة الدورة الاقتصادية)[1].

ويعتقد النقديون أن الإنفاق والتوسع فيه يُؤدي إلى التضخم لبطئ ظهور نتائج السياسة المالية، خاصة إذا تزامن هذا التوسع مع حالة من الازدهار الاقتصادي تتطلب إتباع سياسة إنفاقية إنكماشية. وقد ساير أنصار المدرسة الكلاسيكية الجديدة *** النقديين في موقفهم من تدخل الدولة، واعتبروا أن هذه الأخيرة هي سبب حدوث الأزمة من خلال توسعها في الإنفاق العام ما أدى إلى عجز الموازنة[2].

نستنتج مما سبق أن الإنفاق العام قد تطور عبر مراحل تطور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لكن ما يُلاحظ هو اعتماد إما جانب الطلب أو جانب العرض في حل المشكلات الاقتصادية التي حدثت آنذاك. مما جعل الفكر الاقتصادي الحديث يُرَكِّز على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي في اقتصاد السوق من أجل معالجة مُختلف الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد (بطالة، تضخم، ضعف النمو اقتصادي....الخ)، وذلك من خلال استخدام كل من السياسة المالية والسياسة النقدية، حيثُ يُؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن تكون مستعدة لاتخاذ دور نشيط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**ميلتون فريدمان (1912-2006) *Milton Friedman* :اقتصادي أمريكي عُرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والتاريخ الاقتصادي، وقد أشار إلى تقليل دور الحكومة في الاقتصاد عام 1962، وفاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 لانجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

[1] خليل سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، ، الكويت، 1994، ص ص 92-93.

*** المدرسة الكلاسيكية الجديدة هي مدرسة فكرية جديدة، من أهم مفكريها *Neil Wallace* و *Tomas Sargent* و *Robert Lucas* ، وهي تقوم على نظرية التوقعات الرشيدة ونظرية توازن السوق المستمر.

[2] زكاي محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2014/2013، ص 17.

المطلب الثاني: صور الإنفاق العام وتقسيماته.

تعددت أوجه الإنفاق العام نتيجة تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وانتقال دورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المُتَدَخِلَة، ثم إلى الدولة الـمُنْتِجَة، حيث أصبح الإنفاق العام يشمل أنواعا وتقسيمات متعددة لتحقيق أهداف محددة، وإحْدَاث آثار مرغوبة.

1 صوُر الإنفاق العام (أوجه الإنفاق العام): إن الهدف الرئيسي من الإنفاق العام هو تلبية الحاجات العامة، وهذه الأخيرة تمتاز بالتجدد والتداخل، مما يتطلب الإنفاق في مجالات كثيرة نذكر منها ما يلي [1]:

1 1 –الإنفاق على التعليم والصحة العامة: ويهدف هذا النوع من الإنفاق إلى خلق مجتمع مُنْتِج عن طريق تنمية عقول وأجسام أفراده. حيث تعمل الحكومة على تهيئة فُرص التعليم للجميع لخلق المواطن الصالح من جهة، وزيادة مَقْدِرة الأفراد على الإنتاج والتمتع بثمار إنتاجهم عن طريق البرامج الطبية والصحية العامة.

1 2 – الإنفاق الاجتماعي: وهو واسع جداً يهدف إلى توطيد العلاقة ما بين أفراد المجتمع، ومساعدة من يُعاني من مشاكل اجتماعية ناجمة عن أسباب اقتصادية. وهو يشمل الإنفاق على العاطلين عن العمل، وكبار السن، والمُصابين....الخ. ويتم تمويل هذه النفقات مما تحصل عليه الدولة من القادرين عن العمل مثل الاقتطاعات الضريبية، الاشتراكات....الخ [2].ويدخل كذلك في إطار الإنفاق الاجتماعي ما يتم إنفاقه على الترفيه والثقافة والعبادة[3].

1 3 –الإنفاق على الأجور والرواتب والتقاعد: تُعتبر الأجور والرواتب مبالغ نقدية تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة مُقابل الخدمات التي يُقدمونها، حيث تُراعي أسس معينة عند تحديدها مثل: طبيعة العمل، تكاليف المعيشة الاختصاص..الخ، أما مبالغ التقاعد فتقدمها الدولة بصورة دورية إلى الأفراد الذين عملوا في أجهزتها المختلفة ثم بلغوا السن القانوني وأحيلوا على التقاعد [4].

1 4 –الإنفاق على التنمية: تُعتبر التنمية من العناصر الأساسيّة للاستقرار والتقدّم الاجتماعي، وهي تُركّز على تحقيق الرقيّ والتقدم في عِدَّة مجالات، وتلبية متطلّبات أفراد المجتمع بما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته

[1] فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971، ص ص 68.

[2] الحاج طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص 129.

[3] *AMATH dione Léon, Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique : Analyses théoriques et empiriques sur des panels de payes développes, émergents et en voie de développement, Thèse doctora, discipline : Sciences Economiques, UFR droit, sciences économiques et politique, Bourgogne Franche-Comté, France, 26 septembre 2016, P 109.*

[4] طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 49.

في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. والإنفاق على التنمية شامل وواسع نذكر منها ما يلي [1]:

أ- **الإنفاق على الإسكان والتنمية الحضرية:** بغية زيادة إنتاجية المواطن، وتحسين حالته الصحية والمعيشية، تسعى الحكومات الحديثة إلى إقامة مساكن صحية مريحة للأسر ذات الدخل المنخفض، والتي تقطن في أحياء فقيرة؛

ب- **الإنفاق على تنمية الموارد الطبيعية:** يُعتبر تنمية الموارد الطبيعية وزيادة الكفاية الإنتاجية لها جانباً هاماً وحيوياً في برنامج الحكومة من أجل إنعاش اقتصادها، وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار والاستهلاك والعمالة، وكذا تحقيق العدالة في توزيع الدخل. ويتناول هذا النشاط نواحي كثيرة منها الميدان الزراعي، الثروة المعدنية، القوى الكهربائية والطاقة الذرية...الخ؛

ت- **الإنفاق على تنمية الصناعة:** تنمية الصناعة من الأهداف التي تسعى إليها كافة المجتمعات، فهي دعامة للنشاط الاقتصادي، وأساساً للتعبير على مستوى معيشة المواطنين. حيث تعمل الحكومات في الدول المتقدمة بالرقابة عليها وتوجيهها بما يتفق ومصالحها، مُسْتَخْدِمة في ذلك عدَّة طرق منها التسهيلات الائتمانية، خفض الضرائب...الخ؛

ث- **الإنفاق على تنمية البنية التحتية:** يعمل الإنفاق الحكومي على تطوير البنية التحتية بغية زيادة فرص الاستثمار وتوسيع العمالة وزيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع.

وبالإضافة إلى أوجه الإنفاق السابقة نجد الإنفاق الدولي (ما تقدمة الحكومة من إعانات ومساعدات)، الإنفاق على الحرب، الإنفاق على أقساط الدين وفوائده.

2 تقسيمات الإنفاق العام: تطور الإنفاق العام مع تطور دور الدولة وتحولها من دولة حارسة إلى دولة مُتَدَخِلَة، ثم دولة مُنتجة، وتَزَايَد معها أهمية تقسيم النفقات العامة لتنوعها وتزايدها، حيث تصنف إلى تقسيمات مختلفة، بعضها علمي (نظري)، وبعضها الآخر وضعي (عملي).

2 1 -التقسيم العلمي للإنفاق العام: يُقَسَم الإنفاق العام إلى تقسيمات علمية بحسب طبيعته إلى أنواع عديدة كتكراره الدوري، أو أثره الاقتصادي أو أغراضه، أو نوع الهيئة القائمة به،....الخ. ونذكر منها ما يلي [2]:

أ- **الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي:** وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل الوطني، ويستند إلى ثلاثة معايير للتفرقة:

[1] فوزي عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-76.

[2] لعمارة جمال، كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-85.

-**معيار المقابل**: فالإنفاق الحقيقي هو الذي يتم مقابل تقديم خدمة مثل الخدمات الصحية، أما التحويلي هو ذلك الإنفاق الذي لا يوجد له مقابل كالإعانات؛

-**معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني**: فالإنفاق الحقيقي يُؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، أما التحويلي فلا يؤدي إلى زيادته.

-**معيار من الذي سيقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع**: حيث يعتبر الإنفاق حقيقي إذا كانت الدولة هي من تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية، ويكون إنفاق تحويلي إذا قام الأفراد بالاستهلاك المباشر لها.

ب- **الإنفاق العادي والإنفاق غير عادي**: يرجع هذا التقسيم إلى الحاجة لتجديد الموارد بموارد غير عادية لتغطية الإنفاق العام. وهناك عدة معايير للتمييز بين الإنفاق العادي والإنفاق غير العادي:

- إذا كان الإنفاق يتم بنظام ودوري فهو إنفاق عادي، أما إذا كان العكس فهو غير عادي؛
- إذا كان الإنفاق يتم بكامله خلال الفترة المالية فهو إنفاق عادي، وإذا تعدى الفترة المالية فهو غير عادي؛
- معيار الإنتاجية: إذا كانت الإنفاق مُنتج فهو إنفاق غير عادي، وإذا كان العكس فهو إنفاق عادي؛
- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: يُعتبر الإنفاق عادي إذا لم يُساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية، ويُعتبر إنفاق غير عادي إذا أسهم في تكوينها.

2 2 -التقسيم الوظيفي للإنفاق العام: ويُقسم إلى الإنفاق على الخدمات العامة (يضم الخدمات الإدارية والمالية للحكومة وحفظ العدالة وإدارة الشؤون الخارجية للدولة، الإنفاق على الدفاع والأمن، الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة)، والإنفاق على الخدمات الاقتصادية (كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية).

2 3 -التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام: يُوزع هذا التقسيم الإنفاق العام إلى مكوناته الرئيسية بحسب الوظيفة الاقتصادية إلى قسمين هما:

أ- **الإنفاق الجاري (نفقات التسيير)**: وهو يشمل كل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية. ويهدف إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة، ويشمل على السلع والخدمات ومرتبات الموظفين، بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها، وتدخل في هذا الإطار الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية، وسواء كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو لسلع

وخدمات معينة[1]؛

ب- **الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز)** ونقصد به تلك النفقات المتعلقة بزيادة القدرة على توفير الخدمات العامة، ويدخل في ذلك بناء المستشفيات، إقامة السدود، بناء المدارس.....الخ [2]، وكذلك كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص[3].

يسمح تقسيم الإنفاق الحكومي بالتعرف على توجه السياسة الاقتصادية للبلاد، فإذا كانت الغلبة للإنفاق الاستثماري على الإنفاق الجاري فهذا يعني اهتمام الدولة بتدعيم القدرات الإنتاجية، وإذا كان الاهتمام بالإنفاق الجاري فيعني محاولة زيادة الطلب الكلي لاستيعاب العرض الكلي[4].

اعتمد النظام المالي في الجزائر في تقسيمه للإنفاق العام من خلال ميزانيتي التسيير والتجهيز على التصنيفين الإداري والاقتصادي معاً من ناحية، والتصنيف الوظيفي من ناحية أخرى. ومعيار التفرقة بينهما يتمثل فيما إذا كان الهدف من الإنفاق الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية، التي تُسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة فهي نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة أو بهدف تكوين رأس المال فهذه النفقات هي نفقات تجهيز، حيث:

-**نفقات التسيير**: وهي تتضمن تغطية الأعباء الضرورية لتسيير المصالح العمومية، وتُسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة[5]، وتُجمع في أربعة أبواب هي[6]:

✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: مثل اقتراض الدولة، سندات الخزينة، فوائد، الديون الخارجية.....الخ؛

---

[1] سلاطني هاجر، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة الجزائر-الإمارات العربية المتحدة-، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص ص 26-27.

[2] لعمارة جمال، كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] سلاطني هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4] عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي –دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص110.

[5] الجزائر، قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية[على الخط]، العدد 35، صادر بتاريخ 15 أوت 1990، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل 30-11-2017)، المادة 05.

[6] الجزائر، قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية [على الخط]، العدد 28، صادر بتاريخ 10 جويلية 1984، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل 30-11-2017)، المادة 24.

- ✓ تخصيصات السلطات العمومية: وهي موجهة لتسيير المؤسسات العمومية السيادية كمجلس الأمة.....الخ؛
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات؛
- ✓ التدخلات العمومية: وتشمل مُختلف التحويلات كعمليات التضامن، والإعانات الاجتماعية، والمساعدات التي تُمنح للهيئات الدولية.

- **نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)**: وهي تلك النفقات التي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي ومنه زيادة ثروة البلاد باعتبارها استثمارات مُنتجة، ويُضاف إليها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية[1]، حيث يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات [2]، وتُسجل على شكل رخص برامج وتُنفذ باعتمادات الدفع. وهي تتفرع إلى ثلاثة أبواب كما يلي[3]:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ النفقات الأخرى برأسمال (نفقات متعلقة بزيادة القدرة على توفير الخدمات العامة).

[1] بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 31.

[2] محرزي عباس محمود، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] الجزائر، قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، المادة 35.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق العام.

تتوقف الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على عوامل عديدة منها طبيعة الإنفاق والهدف منه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويله، وكذا الوضع الاقتصادي للبلد [1]، وتَتَحَدد الآثار الاقتصادية للإنفاق العام بآثاره المباشرة وغير المباشرة على النشاط الاقتصادي.

1 -**الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام:** يُؤثر الإنفاق العام بطريقة مباشرة على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية منها: الدخل الوطني، الاستهلاك، الادخار، الإنتاج الوطني...الخ.

1 -1 -أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني: يتوقف الإنتاج الوطني لأي دولة على نوعين من العوامل، فالعامل الأول يتحدد بالمقدرة الإنتاجية والتي تشمل جميع عوامل الإنتاج، والعامل الثاني يتمثل في الطلب الكلي الفعلي[2].

ويختلف أثر الإنفاق العام على الطلب الفعلي باختلاف حجمه ونوعه (إنفاق حقيقي أو إنفاق تحويلي)، فالإنفاق الحقيقي يُشكل طلبا إضافيا على السلع والخدمات مما يُؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي والدخل الوطني، أما النفقات التحويلية فيتوقف أثرها على كيفية تصرف المستفيدين منها، فإذا استخدمت لشراء سلع وخدمات من داخل الاقتصاد الوطني فإنها تزيد من مستوى الطلب الفعلي، وبدوره هذا الأخير يؤثر في الإنتاج الوطني ومن ثم على مستوى التشغيل، ولكن يعتمد هذا على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، وأن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل[3].

وبصفة عامة تتوقف طبيعة وحجم تأثير الإنفاق العام على الناتج الوطني على ما يلي[4]:

- الخصائص الهيكلية للاقتصاد والمراحل التي يمر بها، ومستوى الطاقة التي يعمل بها؛
- مدى توافر الموارد الاقتصادية وأولويات تخصيصها؛
- أوجه تخصيص الإنفاق العام ومصادر تمويله.

---

[1] قندوسي طاوش، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 51.

[2] فتوح خالد، تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 101.

[3] مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص 25.

[4] كداوي طلال محمود، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة (1980-2002)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 77، العدد 27، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2005، ص 11.

1 2 - **أثر الإنفاق العام على الاستهلاك:** يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك بصورة مباشرة من خلال عدة طرق أهمها[1]:

- **زيادة الإنفاق العام الاستهلاكي:** من خلال قيام الدولة بشراء سلع وخدمات استهلاكية من أجل تسيير المرافق العمومية وتلبية الحاجات العامة، أو من خلال ما توزعه على الأفراد في صورة مرتبات وأجور، يُخصص نسبة كبيرة منها للاستهلاك (أي زيادة الطلب الكلي)؛
- **زيادة الإنفاق الاستثماري:** حيث تؤدي زيادته إلى زيادة دخول الـمُنْتِجين الذين ينتجون السلع الاستثمارية وبالتالي زيادة دخول العاملين في المشروعات الاستثمارية، مما يؤدي إلى رفع مستوى في القطاع الخاص؛
- **زيادة المدفوعات التحويلية الاجتماعية كجزء من الإنفاق العام:** حيث تُدفع هذه التحويلات إلى ذوي الدخول المنخفضة، وبالتالي التأثير في الاستهلاك الوطني.

1 3 -أثر الإنفاق العام في الاستقرار الاقتصادي: إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يُعتبر من أهم أهداف الحكومة من خلال سياساتها الاقتصادية، بحيث تعمل على تقليل حِدَّة التقلبات الاقتصادية لتمنع من البطالة الحادة والركود الاقتصادي، أو الارتفاع الحاد والمستمر في الأسعار وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية[2].

أ **- في حالة الكساد الاقتصادي (وجود فجوة انكماشية):** في هذه الحالة يمر الاقتصاد بحالة تباطؤ في النمو، ويكون هناك عجز في الطلب الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وللخروج من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام و/أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ويدفع المؤسسات الإنتاجية إلى زيادة إنتاجها وتوظيف عمال جدد، ويُؤدي هذا التوظيف إلى زيادة الدخول، ومعالجة مشكلة البطالة، والخروج من حالة الكساد [3]، كما تستطيع الدولة أن ترفع من مستوى الطلب الكلي من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية، وشق الطرقات، وبناء المدارس والمستشفيات...الخ، أو من خلال منح مختلف الإعانات الاجتماعية، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي بصورة

[1] فتوح خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

[2] مندور أحمد محمد، محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي لطباعة الأوفست والماستر، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000، ص52.

[3] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يُحفز على الاستثمار ويزيد العمالة[1].

ب- – في حالة التضخم الاقتصادي (وجود فجوة تضخمية): عندما يكون هناك تضخم في الاقتصاد الملازم لارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، تعمل الحكومة على تخفيض مستوى الطلب الكلي، وتخفيض القدرة الشرائية للأفراد في المجتمع مما ينعكس في تخفيض مستوى الأسعار والحد من حِدَّة التضخم [2]. حيث تلجأ الحكومة إلى تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب بُغية ترشيد الطلب الاستهلاكي، غير أن تخفيض بعض بنود الإنفاق العام في الواقع يكون صعباً مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور..الخ، وهذا لا يمنع من تخفيض بعض أنواع النفقات مثل بعض أنواع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، أو تأجيل بعض الاستثمارات لفترة زمنية معينة[3].

2 -**الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام:** للإنفاق العام آثار اقتصادية غير مباشرة من خلال دورة الدخل، وهي ما تُعْرَف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

ويُطلق على "أثر المضاعف" الاستهلاك المُوَّلد، وعلى "المعجل" الاستثمار المولد، ويرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل. أي أن الإنفاق العام لا يُؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنه يُؤثر في نفس الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل، ويُمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (01) أدناه[4]:

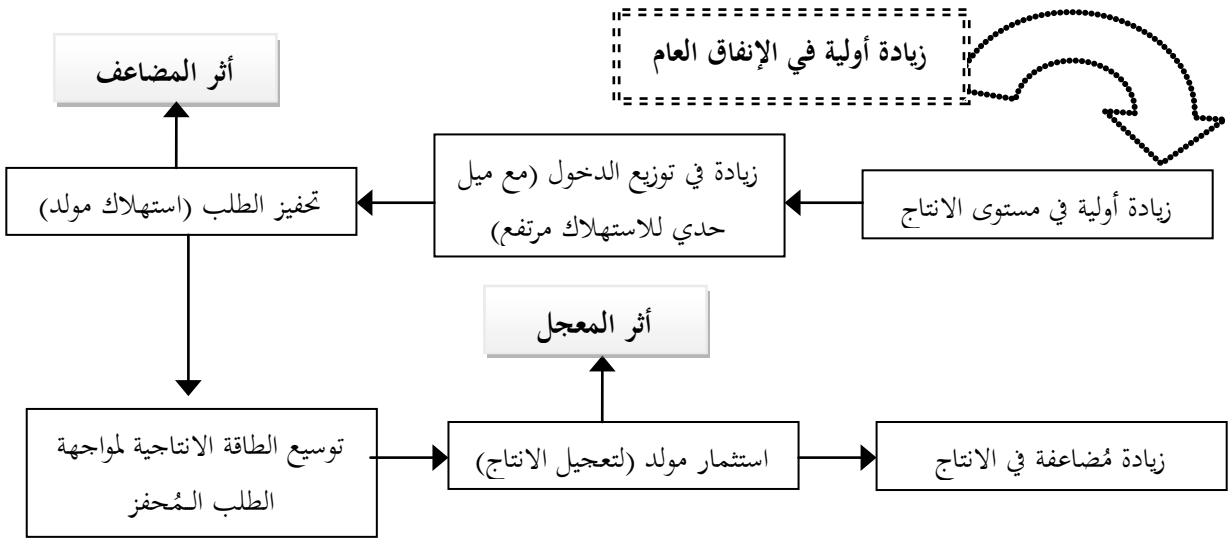
[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[4] نفس المرجع السابق، ص 137.

شكل رقم (01): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل



المصدر: بن عزة محمد ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014. ص 137.

أ -**أثر المضاعف** (***Effet du multiplicateur***): تُشير فكرة المضاعف للآثار المترتبة على متغير اقتصادي نتيجة تغير عامل، ويُعتبر الاقتصادي ***Richard Ferdinand Kahn*** (1905-1989) أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، في مقال نشره سنة 1931 بعنوان "العلاقة بين الاستثمار والبطالة" لدراسة العلاقة بين زيادة الاستثمار والزيادة في التوظيف الكلي [1]، وقد عُرِف مضاعف ***Kahn*** بمضاعف الاستخدام والذي يُوضح العلاقة بين الاستخدام الأولي الناتج عن النفقات العامة وبسببها، والاستخدام الكلي[2]. وأكد ***Kahn*** من خلال مقاله على ضرورة توفير البنية التحتية من أجل مضاعفة حجم التشغيل، فباجتماع مجموعة من الشروط لن يقتصر أثر هذه السياسة على عدد العمال المشغلين في شق الطرق وإنما سيكون أثرها أبعد من ذلك بكثير[3].

ارتبط مفهوم المضاعف بالاقتصادي جون مينارد كينز *J.M.Keynes* (1883-1946) ، والذي وضح أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق

[1] تماضر جابر البشير الحسن، الونداوي على فاطن، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الأول، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2013، ص 35.

[2] البيرماني صلاح مهدي، قياس وتحليل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم-المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 52، المجلد 14، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 162.

[3] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 137.

أحد عملية المضاعف. وهو كذلك يُعبر عن الزيادة في المداخيل والإنتاج الناتجة عن ارتفاع مبالغ الإنفاق العام.

إن التوسع في الإنفاق الحكومي يُؤدي إلى توزيع دخول جديدة تتمثل في دخول عوامل الإنتاج، ويُخصص المستفيدون من هذه الدخول جزءاً منها للإنفاق على الاستهلاك وجزءاً للادخار [1]. ويعتمد المُضاعف على الميل الحدي للاستهلاك، فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات (ذوي الدخل المحدود)يكون الميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع، وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة الإنفاق العام الموجه إليهم، أما أصحاب رأس المال فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج، وبالتالي يكون أثر المضاعف منخفض لديهم[2].

ولكي يُؤدي المضاعف عمله لابد من توفر بعض الشروط منها مرونة منحنى العرض الكلي، ورغبة المنتجين للاستجابة للتغيرات الحاصلة في الطلب، وكذلك وجود رأس المال العامل الضروري لزيادة حجم الإنتاج [3].

وخلاصة القول أن فكرة المضاعف مفادها أنه " عندما يزيد الإنفاق العام فإن جزء منه يُوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، حيث يُخصص جزء من هذه الدخول على الاستهلاك والباقي يُدخر وفق الميل الحدي للاستهلاك والادخار. وبالتالي الدخول التي تُنفق على الاستهلاك تُؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى، وكذلك الجزء الموجه للادخار يُنفق جزء منه في الاستثمار، وكل هذا يُساهم في زيادة الدخل بنسب مُضاعفة"[4]

أ -**أثر المعجل (*Effet d'accélérateur*):** يُقصد بالمعجل الآثار التي يتركها الإنفاق العام حجم الاستثمار، فزيادة الإنفاق العام ومن ثم زيادة الدخل الوطني (بفعل المضاعف) يُؤدي إلى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج، وهذا ما يُعْرَف بالاستثمار المشتق أو المولد. وهذا ما يُشجع المنتجين على زيادة العرض. وعملية الاستثمار هذه تؤدي إلى زيادة الدخول والطلب من جديد مولداً دورة جديدة من زيادة الدخل[5].

وهناك عدة محددات قد تُقَلِل أو تعيق من المعجل نذكر أهمها فيما يلي[6]:

✓ نوع النشاط الانتاجي والقطاع الذي ينتمي إليه، فكلما اقترب هذا النشاط من الطلب الاستهلاكي فإن

[1] خصاونة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] محرزي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[3] البيرماني صلاح مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[4] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139.

[5] البيرماني صلاح مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 164

[6] فتوح خالد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

سلسلة الاستثمارات التي تولدها الزيادة الأولية في الطلب النهائي تكون أكبر؛

✓ النمط التكنولوجي، أي كلما كان هناك استخدام كبير للتطور التكنولوجي كانت قيمة المعجل أكبر؛

✓ زيادة استيراد السلع والخدمات التنافسية بما يُغطي زيادة الطلب الإجمالي تساهم في تقليل الاستثمار الصافي.

المبحث الثاني: حجم الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه

تفيد دراسة حجم الإنفاق العام في معرفة النطاق الكمي للكميات المالية اللازمة لمباشرة النشاط المالي للدولة، والذي يسمح بتوفير مُختلف الحاجات العامة لأفراد مجتمعها، حيث تزايد هذا الحجم مع تَزايد وتعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ووجود عدة عوامل مُحدِدَة لحجم هذا الإنفاق. لذا سنعرض في هذا المبحث ثلاث مطالب أساسية، نعرض في المطلب الأول تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، وتفسير ظاهرة تزايده في المطلب الثاني، ونتطرق في المطلب الثالث إلى العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق وطرق قياسه.

المطلب الأول: تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام

يعبر حجم الإنفاق العام في جوهره على المبالغ النقدية التي تقتطعها الدولة من الناتج المحلي الخام لتقوم بإنفاقه من أجل إشباع الحاجات العامة، حيث هناك اعتقاد أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال (5-25)% ، والذي لا يُمكن إثباته بالقواعد التحليلية والاختبارات الميدانية[1]. وكما يُأخذ على هذا الاعتقاد كذلك جُمود النسبة التي يُحددها وتجاهله للظروف الاقتصادية والمالية التي تُميز الاقتصاد الوطني لدولة معينة عن غيرها، والتي تختلف من فترة إلى أخرى في نفس الدولة [2]. إن عملية ترشيد وتوجيه الإنفاق العام يتطلب مجموعة من الدعائم وخاصة التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل، والذي يتوقف في تحديده على أسس علمية ودراسات اقتصادية تطبيقية[3]، حيث هناك عددا كبيرا من الأبحاث تم إنجازها، وتم رصد عدة طرق لتقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[4]:

---

[1] شليل عبد القادر، بن عزة محمد، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، جامعة معسكر، الجزائر، أفريل 2014، ص 51.

[2] حشيش عادل أحمد، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 52.

[3] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود *ARDL*، مجلة الاقتصاد والمناجمت، العدد 11، العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص 06.

[4] المصبح عماد الدين أحمد، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحى آرمي وأسلوب *ARDL*، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 01، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2013، ص ص 39-45.

1 -طريقة قاعدة بارو ***(Barro, 1990) Barro Rule*** : قدم بارو هذه القاعدة في بحثه المرجعي "الإنفاق الحكومي في نموذج مُبسط للنمو" سنة 1990، وتوصل إلى أن المعدل الأمثل للإنفاق ($^{y}/_{g}$)يتحقق عندما تكون قيمة الكفاية الحدية للإنفاق الحكومي مساوية للواحد الصحيح [1] ، أي ($\frac{dy}{dg} = 1$).

وقدر بارو الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الإنفاق العام ب α التي تقدر بـ 30% من الناتج الداخلي الخام، حيث يجب على الدولة ألا تقتطع من الدخل الوطني لتغطية النفقات العامة إلا في حدود نسبة معينة، مراعية في ذلك أن تترك للأفراد قوة شرائية مناسبة للأغراض الاستهلاكية، وأن تُمكنهم من تكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة[2].

وعليه عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فان توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية التحتية. وهناك حدٌّ إذا زاد عنه حجم الحكومة فان التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو. ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق زيادة مماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو[3].

قام (***Karrs, 1996***) بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في 118 دولة متقدمة ونامية مقسمة حسب القارات مستخدما إحصائيات للفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985 مُستندا في تحليله للنتائج المتوصل إليها من طرف بارو، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي[4]:

- بصفة عامة الإنفا ق الحكومي الاستهلاكي مُنْتِج وهذا أمر طبيعي ومتوقع، حيث يحتوي هذا النوع من الإنفاق على نفقات قطاعي الأمن والدفاع؛
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في المتوسط أكبر مما ينبغي في إفريقيا وأقل مما ينبغي في آسيا، ومُقَدَم بالحجم المناسب في بقية القارات؛
- إن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في المتوسط كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هو 23 %، هذا المتوسط يتزايد من 14% في الدول الأوربية إلى 33 % في المتوسط في دول أمريكا الجنوبية؛

---

[1] لتفاصيل أكثر أنظر: *Robert.J.Barro, Government spending in a simple model of endogeneous growth, The journal of political economic , Vol 98,N° 5 ,Part 02, October 1990, PP 103-125.*

[2] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 85

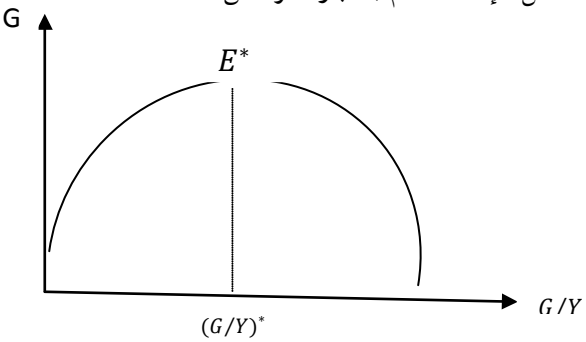
[3] نفس المرجع السابق، ص 86.

[4] بري زين العابدين، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة "1970-1998"، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 15، العدد 02، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 54.

- إن القطاع الحكومي أكثر إنتاجية عندما يصغر حجم ذلك القطاع، حيث إن الإنتاجية الحدية للإنفاق العام الاستهلاكي تصغر كلما كبر حجم ذلك الإنفاق.

2 -طريقة منحنى آرمي *courbe d'Armey (Armey,1995)*: تَمَ تقديم هذه الطريقة لتقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي من طرف(***Armey*)**، حيث يفترض أنه في بلد لا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (عدم وجود إنفاق عام) يكون نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ضعيف، أما إذا كان هناك تدخل للدولة وذلك من خلال إصدار جميع قرارات الإنتاج والاستثمار (إنفاق عام من طرف الدولة) فإن النتاج سيكون منخفضا أيضا [1]، ومن ناحية أخرى عندما يكون هناك مزيج من الحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بتخصيص الموارد لاتخاذ القرارات فإنه ينبغي أن يكون حجم الناتج أكبر، وعليه فإن السمات المعززة للإنتاج من قبل الحكومة يجب أن تسود في حال كان حجم الإنفاق الحكومي صغيراً، والتوسع فيه يجب أن يكون مرتبطا بالتوسعات في الإنتاج. ومع ذلك في مرحلة ما من سمات تعزيز النمو ينبغي للحكومة أن تقلل من التوسع في الإنفاق عندما لا تؤدي الزيادة في هذا التوسع إلى مزيد من الإنتاج، وهكذا فإنه في حال زيادة الإنفاق، بالإضافة إلى الحاجة لتمويل البرامج الاجتماعية فإن الحكومة سوف تصبح إنتاجيتها أقل تَزايداً (متزايدة بمعدل متناقص، بالإضافة إلى أن الضرائب والاقتراض اللازمين لتمويل الإنفاق العام سوف تزيد من العبء الضريبي. وعند نقطة محددة فإن العوائد الحدية للإنفاق العام سوف تُساوي الصفر (النقطة E^*) وذلك حسب الشكل البياني رقم (02) المبين أدناه[2]:

شكل رقم (02): تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام باعتباره جزءاً من*PIB*



حيث:

$(G/Y)^*$: الحجم الأمثل للإنفاق

G: حجم الإنفاق الحكومي

Y: حجم الناتج الداخلي الخام

المصدر: المصبح عماد الدين المصبح عماد الدين أحمد، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحى آرمي وأسلوب *ARDL*، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 01، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2013، ص 40.

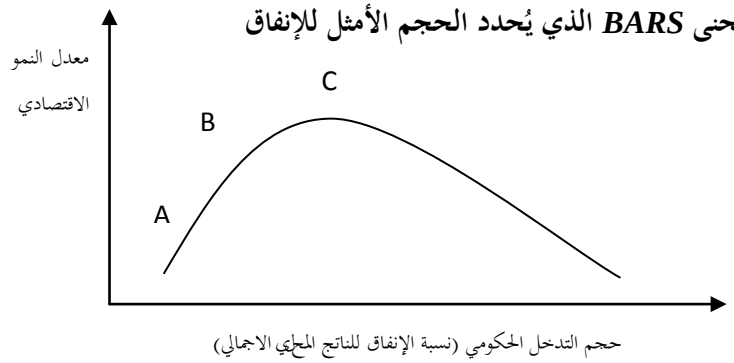
[1] *AMATH dione Léon, op cit, P238.*

[2] المصبح عماد الدين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

وباختصار وحسب *Armey* فإن تدخل الدولة المعتدل هو ضروري للنشاط الاقتصادي، والتدخل المُفرط هو ضار به[1].

3 طريقة منحنى *BARS*: قام كل من *Barro (1990), Armey (1995), Rahn (1996), Scully (1998-2003)* بمجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية عُرفت بتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، حيث توصلوا لنتيجة مفادها أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي على شكل منحنى بمقلوب الحرف (*U*)، وعُرِفَ هذا المنحنى بمنحنى *BARS* نسبة إلى الحروف الأولى من الباحثين أعلاه، حيث أن المحور الأفقي يعبر عن حجم التدخل الحكومي من خلال متغير نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي والمحور العمودي يُعبر عن معدلات النمو الاقتصادي، فالإنفاق العام يُساهم في البداية برفع معدلات النمو الاقتصادي حتى يصل للمرحلة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية للإنفاق العام مساوية للصفر، وتكون معدلات النمو أكبر ما يمكن، بعد ذلك يسبب الإنفاق العام تراجع في معدلات النمو الاقتصادي[2]. وفيما يلي الشكل رقم (03) يوضح منحنى *BARS* الذي يحدد الحجم الأمثل للإنفاق.

شكل رقم (03): منحنى *BARS* الذي يُحدد الحجم الأمثل للإنفاق



المصدر: الحجايا سليم سليمان، عدينات محمد خليل، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-2014)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2017، ص 174.

واستنادا للرسم البياني أعلاه فإنه في البداية يعمل الإنفاق العام على زيادة معدل النمو الاقتصادي بحيث يتحرك من النقطة A إلى النقطة B، ويستمر تحفيز الإنفاق العام لمعدلات النمو حتى تصل إلى النقطة C وهي ما تُسمى بالحجم الأمثل للإنفاق، والتي عندها يكون معدل النمو الاقتصادي في أقصى حالاته، والناتج الحدي للإنفاق مساوياً للصفر، ولكن بعد ذلك فإن مزيدا من الإنفاق سيعمل على تناقص معدلات النمو

[1] *AMATH dione Léon, op cit, P239.*

[2] الحجايا سليم سليمان، عدينات محمد خليل، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-2014)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2017، ص ص 173-174.

الاقتصادي.

شهدت العديد من الدراسات التي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي أن الإنفاق العام يعمل بشكل ايجابي في الدول النامية، وبشكل سلبي أو لا يكون له أثر في دول العالم المتقدم. والتفسير الاقتصادي لهذا الأمر يكمن في أَنَّ معدلات النمو الاقتصادي تنخفض في دول العالم المتقدم نظراً لاقتراب اقتصادياتها من حالة التشغيل الكامل، وبالتالي لا يؤدي الإنفاق العام إلى إضافات إيجابية لمعدلات النمو الاقتصادي، بعكس الدول النامية والتي تُحقق معدلات نمو عالية لأنها ما تزال في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي وعليه فإن الإنفاق ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي [1].

المطلب الثاني: تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه.

زاد الاهتمام بدراسة وتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام الذي شمل جميع الدول المتقدمة والنامية، الأمر الذي اقتضى إيجاد وتطوير مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية حول هذه الظاهرة، والإلمام بالأسباب المؤدية إليها.

1 -**أهم النظريات والدراسات المفسِّرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام:** ونجد منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي [2]:

أ -**قانون فاقنر *loi de Adolphe Wagner (1892)*** : اهتم الاقتصادي الألماني أدولف فانغر ***Adolphe Wagner*** بتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام خلال القرن 19 م، حيث قام بدراسة التطور المالي للدولة (حجم الإنفاق العام) في عدد من الدول الأوربية، وكشف عن علاقة تزايد الإنفاق العام بنمو الناتج الوطني [3]. ويرتبط الإنفاق العام بمشتريات السلع والخدمات الإنتاجية من طرف الإدارات العمومية والخدمات الجماعية، وخدمة الدين العام، ودفع الاستحقاقات الاجتماعية، ودفع الإعانات [4].

أوضح ***Adolphe Wagner*** أن تطور الإنفاق العام يخضع لقانون خاص هو" إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يُؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني. أي بمعنى إذا نَمَى متوسط الدخل الفردي في

[1] الحجايا سليم سليمان، عدينات محمد خليل، مرجع سبق ذكره، ص174.

[2] للمزيد أنظر: - بيداري محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-90.

- بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-52.

[3] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[4] *BOUMAHDI Mohamed, Les dépenses publiques et leur incidence sur le secteur de l'éducation « le cas de l'Algérie », Mémoire de magister, discipline gestion des finances publiques, faculté des sciences et de gestion, université de Tlemcen, 2011/2012, P14.*

الاقتصاد الوطني سوف يؤدي ذلك إلى نمو الحجم النسبي للقطاع العام' [1]. وهذا القانون يُقرر أن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بفعل التطور المتحقق في المجتمع، أي أن الحاجة إلى زيادة نفقات الدولة يعود إلى ثلاثة أسباب حَدَدَها ***Wagner*** وهي[2]:

-إن الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع، ومن ثَم التوسع في القطاع العام ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي؛

-من نتائج التنمية الاقتصادية التوسع في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم والتي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي؛

-التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

وعليه استنتج العلاقة التبعية بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل نمو نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني[3].

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون ***Wagner*** فتأخذ الشكل التالي :

$$^{G}/_{Y} = F(Y/N) \quad \text{.....(1)}$$

حيث: G يُمثل الإنفاق العام، Y يُمثل الدخل الوطني، N يُمثل عدد السكان، مع $^{\partial G}/_{\partial Y} > 0$ أي مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني أكبر من الواحد.

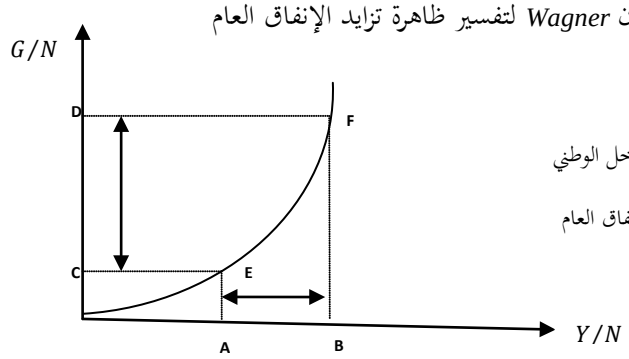
ويُمكن توضيح قانون فاقنر في الشكل رقم (04) أدناه:

[1] زروقي يحي، بن عزة محمد، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، رؤية تحليلية وقياسية لفانون « *A.wagner* » ودراسة « *Musgrave* » حول زيادة النفقات العامة، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 02، الرقم 02، المركز الجامعي تندوف، 2016، ص 36.

[2] الغالبي كريم سالم حسين، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 25، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص 35.

[3] عايب وليد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

شكل رقم (04): تمثيل قانون *Wagner* لتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام



حيث:

Y/N : متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني

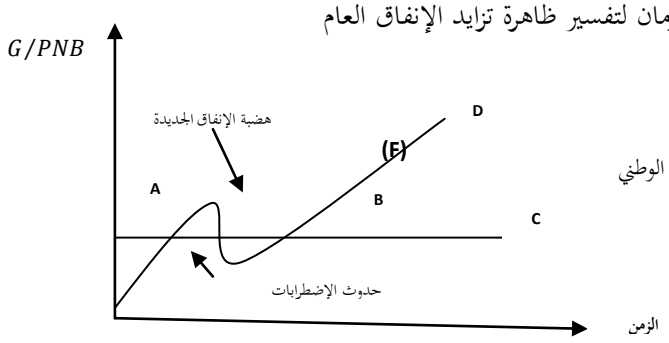
G/N: متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام

المصدر: تاتي محمد، أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية قياسية– حالة الجزائر 1974–2006، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009، ص 11.

وحسب الشكل البياني أعلاه فإن النقطة (E) تمثل العلاقة ما بين متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ومتوسط نصيبه من الإنفاق العام في سنة معينة ولتكن (ن)، بينما تمثل النقطة (F) هذه العلاقة بعد فترة زمنية ولتكن (ن+4)، ويتضح من الشكل أن المسافة (AB) أصغر من المسافة (CD) ما يعني أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام يزيد بنسبة أكبر من نصيبه من الدخل الوطني الإجمالي [1] .

ب– فرضية الأثر الإزاحي: قُدمت هذه الفرضية من طرف الأستاذان بيكوك ووايزمن في دراستهما تحت عنوان "نمو الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال الفترة (1890–1955)" سنة 1961[2]، وتوصلا أن الإنفاق العام يَنْحُو ليأخذ نمطا مشابها للقفزات، وتطوره عبر الزمن يشبه الهضبة التي تنتابها الارتفاعات وذلك حسب الشكل رقم (05) المبين أدناه[3].

شكل رقم (05): قانون بيكوك–وايزمان لتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام



حيث:

G/PNB : نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني

المصدر: زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014/2013، ص 32.

[1] تاتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] *PEACOCK Alan T and WISEMAN Jack, The growth of public expenditure in the united kingdom, the national bureau of economic research, Number 72, Princeton university press, London, 1961.*

[3] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014/2013، ص 32.

ويُمثل المنحى (F) تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني عبر الزمن، حيث يلاحظ من خلال الشكل أن الاضطرابات الاجتماعية تؤدي لارتفاع هذه النسبة إلى غاية النقطة A بفعل أثر الإزاحة، ومن المفترض أن تسير نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني من النقطة B إلى النقطة C إلا أن تدخل كل من أثر التركيز والتفتيش حال دون ذلك فارتفعت تلك النسبة إلى غاية النقطة D حيث[1]:

✓ **أثر التركيز:** ويتولد نتيجة رغبة السلطات العمومية في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي؛

✓ **أثر الإزاحة:** ويحدث هذا نتيجة الاضطرابات الاجتماعية التي تتطلب الزيادة في الإنفاق العام وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية، ومع مرور الوقت لا يعود الإنفاق العام إلى نصابه الأول، لأن المجتمع أصبح قادرا على تحمل العبء الضريبي أكثر من السابق، وبالتالي يبقى الإنفاق العام في مستوى أعلى؛

✓ **أثر التفتيش:** ينجم عن تطور الدولة وتدخلها في مختلف المجالات، فضلاً عن الحروب والتصدعات الاجتماعية.

2 أسباب تزايد الإنفاق العام: إن زيادة حجم الإنفاق العام لدولة ما لا يعني دائماً بالضرورة زيادة كمية ونوعية السلع والخدمات المُقَدَمَة لأفراد مجتمعها، وبالتالي الرفع من مستوى معيشته. ولهذا هناك نوعين من أسباب تزايد الإنفاق العام وهما:

2-1- الأسباب الحقيقية: وهي الزيادة في الإنفاق التي تصاحبها زيادة في كمية و/أو نوعية الخدمات المقدَمة من قبل الدولة لأفراد مجتمعها، أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة، وهو يُعبر عن كفاءة الإنفاق الحكومي ومدى التدخل الحكومي في الاقتصاد[2]. ونجد من بين هذه الأسباب ما يلي[3]:

أ **-الأسباب الاقتصادية:** ساهمت الأسباب الاقتصادية في زيادة الإنفاق العام وتوسيعه مما يؤدي إلى تحقيق الخُطط والأهداف التنموية الاقتصادية للدول،حيث هناك علاقة بين التنوع في حجم الإنفاق العام وبين عمليات استحداث التنمية الاقتصادية، وتحفيز النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الأسباب نجد: زيادة الدخل الوطني، رفع مستوى الإنتاج، بناء قاعدة صناعية تكنولوجية، وتحسين وتطوير الهياكل الإنتاجية؛

[1] زكاري محمد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

[2] سلاطني هاجر مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية، ترشيد النفقات العمومية(دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر،2016، ص 180.

ب- الأسباب الاجتماعية: مع ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي، وزيادة تمركز السكان في العواصم و المدن الكبرى و المراكز الصناعية، إلى جانب زيادة نمو الوعي وتحسن المستوى الثقافي للأفراد، أدى ذلك إلى تزايد حجم الإنفاق العام ،لتغطية الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية، الصحية والثقافية، وخدمات النقل، المواصلات، الأمن العمومي.....الخ[1]؛

ت- الأسباب السياسية: تعتبر من أهم الحوافز على زيادة الإنفاق العام، حيث أن التوسع في النشاط قد ظهر جليا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فلقد أدت الظروف السياسية المختلفة، وأسباب الانفتاح السياسي بالانضمام إلى الهيئات الدولية المختلفة، والمشاركة في نشاطاتها، وأعمالها، ومؤتمراتها، وندواتها مما يتطلب بدوره نفقات نقدية كبيرة، وتخصيص جزء منها في الميزانية العمومية.

ث- الأسباب الإدارية: وهي الأسباب المتعلقة بنفقات الجهاز الإداري، والهيئات، والمؤسسات، والمديريات والأقسام الإدارية، أي ما يسمى بهياكل الإدارة العمومية. فلقد أدى تطور القطاعات، وأجهزة الإدارة العمومية تخصيص جزء كبير من ميزانيات الدولة للإنفاق على هذه القطاعات، ضمانًا لاستمرارية تطورها، وتحسينها من جهة، ومن جهة أخرى ضمانا لتمويل نشاطاتها، وأعمالها المختلفة؛

ج- الأسباب العسكرية :تعتبر الأسباب العسكرية الناتجة عن الحروب وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم عامل أساسي وراء تزايد الإنفاق العام، ومع تصاعد موجات التوترات زاد التهافت على اقتناء الأسلحة رغبة في الأمان.

2-2- الأسباب الظاهرية: ويُقصد بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للإنفاق العام دون أن يُقابله زيادة في كمية السلع والخدمات المُستَخدَمة في إشباع الحاجات العامة، ولا تحسين في نوعيتها [2].

ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية[3]:

أ- انخفاض قيمة النقود: إن انخفاض قيمة النقود يمكن شرحه بما يعرف بالتضخم والذي يعني" الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة من الزمن"، حيث يترتب عليه زيادة في عدد الوحدات النقدية للحصول على كمية معينة من السلع والخدمات. وعليه فإن تدهور قيمة النقود ينتج عنه ارتفاع في

[1] تاتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 82.

[3] جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014، ص 13.

الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام الاسمي دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات والسلع العامة المقدمة للأفراد؛

ب- **اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان** :إن اتساع إقليم الدولة نتيجة اتحاد أقاليم جديدة إلى إقليم الدولة الأصلي دور في تزايد الإنفاق العام لهذه الدولة. وكذلك زيادة عدد السكان يتطلب زيادة في النفقات العامة ولكنها لا تعتبر زيادة حقيقية لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من هذه النفقات والخدمات؛

ت- **اختلاف طرق المحاسبة الحكومية**: بإتباع مبدأ وحدة الميزانية ومبدأ شموليتها أصبحت تجمع نفقات الدولة في ميزانية واحدة بعدما كانت تُوَجَه بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، حيث لم تكن تعبر عن حقيقة الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة للدولة (إتباع مبدأ الميزانية الصافية) [1]، وأما باستعمال طريقة الميزانية الإجمالية وذلك بتسجيل مبالغ النفقات العامة دون مقاصة بينها وبين الإيرادات العامة يُظْهِرُ مبلغها ضخم في الميزانية وهذه الزيادة هي ظاهرية لا حقيقية[2]

[1] عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، الجزائر، 2016/2015، ص 53.

[2] زروقي يحي، بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص40.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق العام وطرق قياسه

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في حجم الإنفاق العام، مع وجود عدة طرق لقياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق الإنفاق العام.

1 – العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق العام: من العوامل نذكر ما يلي:

أ -دور الدولة (الفلسفة السياسية للدولة) : إن الإيديولوجيات السائدة في دولة معينة تؤثر على حدود الإنفاق العام حيث[1]:

أ-1- في ظل الدولة الحارسة: حيث تكون الإيديولوجية الفردية هي المسيطرة على الدولة ويقل حجم الإنفاق العام بالنسبة للدخل الوطني، ويعود ذلك لاقتصار دور الدولة في ظلها على بعض الخدمات العامة، ويُؤَكِدُ أصحاب هذه الفكرة على ضرورة إفساح المجال أمام الأفراد وتركهم أحرار في ممارسة نشاطهم لأن ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم ورفاهيتهم[2]،كما دَعَوا لحصر أوجه الإنفاق العام في أضيق الحدود واعتبّروه محايد، أي ليس له أي تأثير على النشاط الاقتصادي للدولة؛

أ-2- في ظل الدولة المتدخلة: في ظل الإيديولوجية التدخلية، وحسب أفكار المدرسة الكينزية لابد للدولة أن تتدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية عن طريق سياستها الإنفاقية لتحقيق أهداف المجتمع، كاستغلال بعض المشاريع الإنتاجية، تقديم الخدمات المجانية... و غيرها، إذ يترتب على ذلك ارتفاع حجم الإنفاق العام لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة؛

أ-3- في ظل الدولة الـمُنْتِجَة: في ظل الإيديولوجية الجماعية تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، حيث حجم الإنفاق العام يزيد بشكل ملفت للنظر وترتفع نسبته إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل الوطني وتتعدد أنواع هذا الإنفاق بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها .

ب -المقدرة المالية: من بين العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية نفقاتها من خلال الحصول على الموارد الضرورية، حيث يقصد بها مدى مقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة، دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية لديهم[3]، حيث أن القدرة التمويلية

[1] ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص ص 28-29.

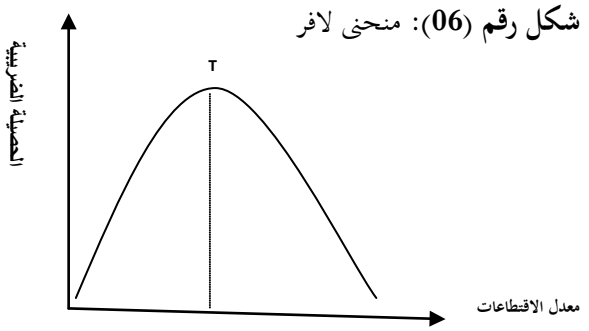
[2] طاقة محمد، العزاوي هدى، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص36.

[3] مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها تبقى محدودة، وهي تنقسم إلى جزئين وهما [1]:

-**القدرة التكليفية:** وتتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، حيث يتعلق الأمر بالحد الذي يُمكن أن تَصِلَه الدولة في الاقتطاعات الضريبية، والتي تستخدمها في دعم الاقتصاد الوطني ومعالجة المشاكل الاقتصادية، حيث هناك علاقة ما بين تحديد معدل الضريبية والحصيلة الضريبية، وهذا ما وضحه الاقتصادي "آرثر لافر" في الشكل البياني رقم (06) أدناه:

شكل رقم (06): منحنى لافر



المصدر: ساطي جودت حمدا لله مؤيد، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، **رسالة ماجستير** غير منشورة، تخصص منازعات ضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص 77.

حيث إن زيادة معدل الضريبة يُؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية حتى حد معين (T) والذي يُمثل المعدل الأمثل للضريبة، ثم تبدأ بالتناقص بسبب عدم ملائمته للوضع الاقتصادي مما يدفع الأفراد إلى التهرب من دفعها[2].

-**القدرة الاقراضية :** وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام، وهذا يرتبط بالقدرة على السَدَاد والسمعة على مستوى الأسواق المالية، وتزداد قدرة الدولة على الاقتراض كلما استطاعت تعبئة الادخار ومدى قوة الدوافع للاستثمار.

ت**حستوى النشاط الاقتصادي** : أصبح الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تُسْتَخْدَم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام. وعلى ذلك يُمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يُحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي [3]. غير أن النشاط الاقتصادي عادة ما يخضع لجملة من التقلبات المصاحبة للدورة

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2] ساطي جودت حمدا لله مؤيد، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص منازعات ضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص 77.

[3] حشيش عادل أحمد، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 54.

الاقتصادية، ففي أوقات الكساد التي تتميز بانخفاض مستوى الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل لابد من رفع حجم الإنفاق العام إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة ويقضي على البطالة مع الأخذ بعين الاعتبار إذا كان اقتصاد متقدماً أو نامياً، فالبلدان المتقدمة تستطيع أن تنفق مبالغ ضخمة من النفقات العامة، ذلك لارتفاع دخلها الوطني واتساع نطاق الحاجات العامة التي تستطيع إشباعها، بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية يتحتم ألا يزيد الإنفاق العام عن حد عين لتجنب ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود. أما في أوقات الرخاء التي يزيد فيها الطلب الكلي عن العرض الكلي وتُتَرْجم عادة بارتفاع معدلات التضخم فيجب تخفيض الإنفاق العام وبالتالي انخفاض الطلب الكلي إلى المستوى الذي يتوافق مع العرض الكلي وبهذا نعالج الضغوط التضخمية ونحقق الاستقرار الاقتصادي[1].

2 – طرق قياس حجم الإنفاق العام: نجد عدة معايير لقياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد والتي تتمحور مُعْظَمِها حول الإنفاق العام سواء كان جارياً أو استثمارياً، ومن بين هذه المعايير أو الطرق نجد[2]:

2-1- نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام : وتُعبر هذه النسبة عن الحجم المُخَصَص من الثروة للإنفاق العام، حيث يضم هذا الأخير مجموع الإنفاق والتحويلات التي تقوم الحكومة المركزية بها، حكومة الولاية، والحكومة المحلية، ورغم أهمية هذا المؤشر إلا أنه يطرح مشاكل بخصوص توفر المعلومات الدقيقة حول الإنفاق العام خاصة في الدول النامية؛

2-2- نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام : وتعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة لكافة مواطنيها، ويتعلق الاستهلاك العام بكل المجالات التي تندرج ضمن الإنفاق الجاري الحكومي بما فيه الإنفاق العسكري؛

2-3- نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام: وتعكس هذه النسبة سعي الحكومة إلى زيادة النمو واستيعاب اليد العاملة وتوسيع الهياكل القاعدية، حيث يُغطي الاستثمار العام جميع الاستثمارات المالية وجميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة.

وهناك بعض المؤشرات الكمية لقياس آثار الإنفاق العام منها[3]:

- **الميل المتوسط للإنفاق العام:** ويُستخدم لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويُحسب

[1] ماصمي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-21.

[3] قندوسي طاوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

بالعلاقة التالية:

الميل المتوسط الإنفاق العام = الإنفاق العام في سنة / الدخل الوطني لنفس السنة .....(02)

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50% فهذا يعني أن الدولة ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي، والعكس صحيح؛

- **الميل الحدي للإنفاق العام:** وهو يعكس ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الوطني الذي يذهب إلى الحاجات العمومية، وهو يُعبر عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل الوطني بمقدار وحدة واحدة، ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

الميل الحدي الإنفاق العام = التغير في الإنفاق العام / التغير في الدخل الوطني .....(03)

ويُعَبَر عن الميل الحدي بمعامل عددي تتراوح قيمته مابين الصفر و الواحد صحيح، فارتفاع الميل الحدي، يؤثر على تخصيص جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني لأغراض الإنفاق العام وتزايد اهتمام الدولة بالحاجات العامة، في حين أن انخفاضه يوحي بقلة الاهتمام بالحاجات العامة.

- **متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام:** ويُستخدم لقياس مستوى الرخاء الاجتماعي للفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية، التعليمية،.....الخ المُقدمة له، ويُحسب بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام = الإنفاق العام في سنة معينة / عدد السكان لنفس السنة...(04)

ويُلاحظ من العلاقة أن عدد السكان يلعب دورا بارزا في تحديد قيمة هذا المؤشر، إذ أن زيادة عدد السكان بشكل يفوق الزيادة في الإنفاق العام سوف يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من هذا الإنفاق وبالتالي تراجع مستوى الرخاء الذي يتمتع به.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي يسعى إليها أي بلد، وأحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ومؤشرا من مؤشرات رخاء البلد، إذ أنه يرتبط بمجموعة من العوامل تساهم في زيادة السلع والخدمات المختلفة الـمُنْتَجَة خلال فترة من الزمن. وازدادت أهمية النمو وتفاوتت خلال مراحل تطوره التاريخي في الفكر الاقتصادي، مما ساهم في ظهور أشكال وصياغات متنوعة للنظريات والنماذج المرتبطة الخاصة بتفسير النمو ودراسة مُحدداته، وطرق قياسه، لذا فإننا سنعرض في هذا المبحث ماهية النمو الاقتصادي وأشكاله في المطلب الأول، ثم أهم النظريات الـمُفسرة له في المطلب الثاني، ونتناول محددات النمو الاقتصادي وطرق القياس في المطلب الثالث.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي وأشكاله.

نعرض فيما يلي مفهوم النمو الاقتصادي مع التعرف على أهم أشكاله

1 -**ماهية النمو الاقتصادي:** ارتبط مصطلح النمو الاقتصادي بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صَاحَبَها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات. حيث كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها، وقد تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك، فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، والتي تكون ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح التي تُؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال[1]. وتعدد وتنوعت وجهات النظر حول تعريف النمو الاقتصادي حيث نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

-**التعريف الأول:** هو الارتفاع المستمر خلال فترة طويلة لإنتاج بلد ما، ويستعمل الناتج الداخلي الخام -بالأسعار الثابتة كمؤشر لقياسه[2]؛

-**التعريف الثاني:** هو التغير(الزيادة) في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني بهدف رفع مستويات المعيشة

[1] كبداني سيد علي، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية –دراسة تحليلية قياسية–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 17.

[2] *Med Cherif ILMANE, Franck bazureau et autres, Dictionnaire d'Economie et de Sciences Sociales, Berti Edition, Alger, 2009, P 237.*

الفعلية للسكان[1]؛

- **التعريف الثالث**: هو الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد في بلد ما عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة أنحاء هذا البلد[2]؛

- **التعريف الرابع**: هو حدوث زيادة مُسْتَمِرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، مما يُحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي[3].

- **التعريف الخامس**: هو عبارة عن عملية تتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد الـمُتَجَدِدَة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير الـمُتَجَدِدَة النضوب[4]؛

- **التعريف السادس**: هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، فهو يُخَفِف من عبء ندرة الموارد ويُوَّلِدُ زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل عل مواجهة المشاكل الاقتصادية[5].

من خلال التعاريف السابقة يُمكن استخلاص عدة ملاحظات حول النمو الاقتصادي نوجزها فيما يلي:

أ –إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة تزول بزوال أسبابها، فالزيادة في متوسط الدخل الفردي يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية وخارجية بطريقة تضمن لها الاستقرار لفترة زمنية طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا. وهنا يُمكننا أن نُميز بين ثلاثة أنواع من النمو وهي[6]:

- **النمو العابر**: يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة، عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها، وهذا النمو ليس له صفة الاستمرارية. ونجد مثل هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية، ويكون آثار هذا النمو محدودة بسبب عدم استمرار العوامل التي أدت إليه؛

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد "التحليل الجمعي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 377.

[2] هاجن افيريت، اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني، 1988، ص 24.

[3] عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 73.

[4] عباس جاسم محمود، النمو الاقتصادي – المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، كلية بغداد، العراق، 2011، ص65.

[5] طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011، ص 50.

[6] شريط كمال، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013، ص 60.

- **النمو التلقائي**: وهو يحدث نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط الوطني؛

- **النمو المُخَطَط**: يحدث هذا النوع نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، حيث ترتبط فاعليته بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها، ومرونة السياسات المُتبعة.

ب- يعني النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فيشير الدخل النقدي إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، أما الدخل الحقيقي فيعني كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، حيث إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار(معدل التضخم)، فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض و يتدهور المستوى المعيشي للأفراد[1]؛

ت- زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعُوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه[2]:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني.....(05)

ث- إن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تَغَيُر في رفاهية الفرد، فعند حساب الناتج الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي يتم إدخال السلع والخدمات التي تُباع وتُشرى في السوق فقط (إهمال المشاكل التي تُواجه حساب الناتج الوطني كالنشاطات الاقتصادية غير القانونية مثلا)؛

ج- إن النمو الاقتصادي يُركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى[3].

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص 12.

[2] كبداني سيد علي، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 77.

2 -**أشكال النمو الاقتصادي**: يُمكن أن نُميز بين شكين رئيسيين للنمو الاقتصادي هما النمو المُوَسَع والنمو المكثف حيث[1]:

أ- النمو الاقتصادي المُوَسَع (*la croissance Extensive*): وهو يُشير إلى الارتفاع الكمي لوسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال) ويكون مفضلا إذا تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة النمو في عوامل الإنتاج هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن يكون في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني (أي هو ذلك القدر من الاستثمارات الذي يتوافق مع تلك الطاقة)، وتتوقف القدرة الاستيعابية لاقتصاد ما على عوامل عدة منها:

-مدى توافر القوى العاملة الكفؤة؛ - حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛

- والقدرات الإدارية والتكنولوجية؛ -كفاءة القطاع العام والجهاز الإداري للدولة؛

- قدرات السكان التنظيمية.

حيث أن تجاوز الاستثمارات المعتمدة لمقدرة المؤسسات المحلية على الإنجاز سينعكس إيجاباً على المؤسسات الأجنبية الكبرى، لكون طاقتها الاستيعابية كبيرة، أو أن يتم الاعتماد على القدرات المحلية المحدودة، مما يتسبب في تجاوز الإنجاز للآجال المحددة، وما ينجر عنه من إعادة تقييم لهذه الاستثمارات، وبالتالي تضخيم في حجمه؛

أ - **النمو الاقتصادي المكثّف(*la croissance Intensive*)**: وهو يُشير إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال والعمل باستخدام نفس الكميات من وسائل الإنتاج. ولكي يكون النمو المكثف مُفَضَلًا يجب أن تتجاوز نسبة نمو الإنتاج نسبة النمو في الطلب الكلي الفعال المُتَزَايد والناتج عن ارتفاع معدل نمو حجم السكان، مما يُؤدي إلى ارتفاع في متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

وتجدر الإشارة إلى أنه في المدى الطويل لا يمكن الاعتماد على النمو المكثف فقط حيث أن الطاقة الإنتاجية لا بد وأن تصل إلى حدودها القصوى، ومع استمرار الزيادة السُكانية لابد من توسيع في القدرات الإنتاجية الوطنية، وهو ما يتطلب المزج بين النمو التوسعي والنمو المكثف[2].

[1] ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص 29.

[2] نفس المرجع السابق، ص 29.

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسِرة للنمو الاقتصادي.

عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطوراً على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم وإيديولوجيتهم، ابتدءا من المدرسة الكلاسيكية ممثلة بآدم سميث وريكاردو ومالتيس، لتليها بعد ذلك محاولات عديدة باستعمال النماذج الرياضية، والتي قدمت أول مرة من طرف الاقتصاديين *Ramsay* سنة 1928، و*Schumpeter* سنة 1943، بالإضافة إلى كل من هارود ودومار سنة 1947، وفي ظل الانتقادات الموجهة لهذه النماذج ظهر نموذج أكثر تحليلاً مُقدماً من طرف الباحث النيوكلاسيكي روبرت سولو سنة 1956 والذي كان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين مُختلف الدول في درجة الغنى والفقر.

وبداية من الثمانينيات تطورت أكثر نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، وكانت أهم المساهمات والأبحاث مقدمة من طرف الاقتصادي *romer* لسنة 1986 ونموذجه لسنة 1990، والاقتصادي *Lucas* لسنة 1988 وكذلك *Baro* و*Robilo* .....الخ، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم النظريات المفسِرة للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي[1].

1 **النظرية الكلاسيكية:** لقد تناول الاقتصاديون الكلاسيك طبيعة آلية النمو الاقتصادي في اقتصاد السوق الحر والحدود الممكنة لهذا النمو، حيث أوضح آدم سميث مشاركة تقسيم العمل وتفاعله مع توسيع الأسواق في خلق الثروة، أما ريكاردو فقد أبرز أهم محددات النمو والمتمثلة في التجارة الخارجية والتقدم التكنولوجي[2].

يؤكد الكلاسيك على أهمية الاستثمار كمحور أساسي في زيادة الإنتاج والنمو، إذ بَنَو نظريتهم في النمو الاقتصادي على دالة الإنتاج وإخضاعها لمجموعة من العوامل المؤثرة كما ونوعا في الإنتاج مثل التخصيص وتقسيم العمل اللذان يُشجعان على الابتكار والإبداع وتحقيق الأرباح، والذي يُعتبر الأخير مصدر التراكم الرأسمالي، حيث تتلخص أهم أفكار مفكري المدرسة الكلاسيكية [3].

- **آدم سميث:** يرى أن أي زيادة في ثروة الأمم أو دخل الفرد يحصل نتيجة لزيادة مستوى التخصص مع مرور الزمن حيث اعتبر تقسيم العمل مصدراً رئيسياً للنمو؛

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر: – طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-86؛
– كبداني سيد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-59؛
– بختاش راضية، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-86؛
– بوغزالة محمد نجلة، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2015، ص ص 138-144.

[2] *GAFFARD Jean-Luc, La croissance économique, Armand colin Editeur, paris, France, 2011, P 12.*

[3] عناد عمر إبراهيم، صايل علي نبع، مسار الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2017، ص ص 176-177.

- **ريكاردو**: يرى أن الزراعة تعد أهم القطاعات الاقتصادية لما تُوفره من غذاء للسكان الذي يتزايد عددهم، إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وجاء هذا الافتراض نتيجة لعدم إعطاء أهمية لدور التقدم التكنولوجي، وإعطاء أهمية للعوامل غير الاقتصادية كالعوامل الفكرية والثقافية والأجهزة الإدارية من جهة، وأهمية الاستقرار السياسي من جهة أخرى، حيث يَنْتُج هذا الأخير عن وجود حكومة قوية تُشجع حرية التجارة وبالتالي تمويل النمو الاقتصادي في المجتمع؛

- **كارل ماركس**: قام تحليله للنمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية على نظرية فائض القيمة، فبدأ بتقسيم الناتج الوطني الإجمالي إلى ثلاثة عناصر وهي: رأس المال الثابت، ورأس المالي المتغير، وفائض القيمة الذي يقصد به الربح والريع والفوائد التي يحصل عليها الرأسماليون دون وجه حق[1].

وعموماً فإن النمو بالنسبة للكلاسيك يتوقف دائماً حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد (أي أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أو بلد ما تكون مُقيدة أو محدودة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج الإضافية)، وتبعاً لذلك فإن الاقتصاد يدخل في حالة سُكون حسب رأي الكلاسيك حيث أهملوا مسألة التطور التكنولوجي[2].

2 **النظرية الكينزية**: ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز *J.M.Keynes* (1883-1946) والذي تَمَكَّن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية لسنة 1929، حيث بموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل الوطني ترتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل الوطني بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.

وبتوسيع تحليل كينز ليمتد للأجل الطويل بإدخال عوامل تراكم رأس المال والعمل ظهرت نماذج كينزية للنمو الاقتصادي من أشهرها نموذج هارود ودومار، فحسب كينز السير التلقائي لاقتصاد السوق أدى إلى حدوث ظاهرة البطالة بسبب عدم مرونة الأسعار والأجور، فهما لا يستطيعان القيام بدور المُعَدِّل بالارتكاز على فرضية ثبات معامل رأس المال، وبالتالي صعوبة المحافظة على النمو المستمر مع التشغيل الكامل في الأجل الطويل[3]، حيث بين نموذج هارود ودومار كيفية زيادة معدل النمو، وذلك إما عن طريق تخفيض معامل رأس

[1] جاسم محمود، النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2011، ص 66.

[2] مسعي محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 150.

[3] بختاش راضية، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله خلال الفترة (1970-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014، ص 78.

المال على الدخل، أو بزيادة نسبة الادخار إلى الدخل، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب، حيث تتلخص فكرة **هارود** (***Roy Forbers Harrod***، 1900-1978) في ثلاث نماذج أو ثلاث تصورات لمعدلات النمو وهي [1]:

- **معدل النمو الفعلي:** ويقصد به معدل النمو الجاري ويتجدد بنسبة الادخار ونسبة رأس المال إلى الناتج (معامل رأس المال)، ويُساعد هذا المقياس في التعبير عن معدلات النمو على المدى القصير؛
- **معدل النمو المضمون:** وهو معدل النمو المرغوب فيه والمُسْتَخْدِم لكافة مخزون رأس المال وتوفير الاستثمارات اللازمة. وهذا المعدل يسمح ببقاء الطلب الإجمالي مرتفع إلى غاية تَمَكُّن المنتجون من بيع منتجاتهم؛
- **معدل النمو الطبيعي:** يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة ومعدل نمو الانتاجية العاملة، وهو عبارة عن معدل للنمو الذي تسمح به كل التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

أما دومار (***Evesy Domar***، 1914-1997) فاهتم بكيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل يُحقق ويُحافظ على التشغيل التام، ولَخَصَ الإشكال في الاستثمار يُولد الدخل ويزيد من الطاقة الانتاجية، فيما الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي تُحقق التساوي بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الانتاجية، وبالتالي الوصول إلى العمالة الكاملة[2].

ومن الانتقادات الموجهة لنموذج هارود دومار للنمو الفرضيات التي بُني عليها التحليل والمتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، وثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، حيث يكون ذلك صحيحا على المدى القصير. ولكنه عكس ذلك على المدى المتوسط والمدى الطويل، أما افتراض ثبات أسعار الفائدة افتراض غير واقعي. وكذلك افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار[3].

---

[1] جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص ص 266-267.

[2] حميداتو محمد الناصر، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد الثاني، العدد 07، 2014، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 08-09.

[3] حميداتو محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص09.

3 **النظرية النيوكلاسيكية**: كان الاقتصادي روبرت سولو *(Robert Solow ,1924)* له الأسبقية في سنة 1956 في اقتراح نموذج مطلق للنمو مستوحى من النظرية النيوكلاسيكية يدور حول مشكلتين هما وظيفة الإنتاج وتراكم رأس المال.

ويُمكن تفسير النمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب دوكلاس حيث[1]:

$$y = A.F(k,l) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(06)$$

حيث تمثل y الإنتاج، وA معلمة تُشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية، أي التطور التقني، وk مستوى رأس المال، وL العمل. وعليه فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تُؤدي دوماً إلى نمو أضعف. ومن ثم فالتطور التقني وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتوليد نمو أطول[2].

وبالرغم من إثبات أهمية التطور التقني في النمو فإن سولو لم يُحاول تفسيره، إذْ كان يُحَلِلُه كباقِ *Résidu* وهو يُقَيِم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، والجزء غير المفسِر بهذين العاملين يرجع إلى التطور التكنولوجي، ومن ثَم فإن جزءاً مهماً من النمو يبقى بدون تفسير، وهذا ما أدى إلى تسمية نظرية سولو في النمو بنظرية النمو ذي المنشأ الخارج *« Théorie de la croissance exogène »*[3].

واستناداً إلى ما سبق يُمكن القول بأن إهمال سولو لمدى تأثير الاستثمار على النمو وتأثير التغير التكنولوجي وإبقاؤه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة هي من بين الانتقادات التي وجهت لنموذج سولو، حيث أنه لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد. فعلى المدى الطويل عند استقرار الاقتصاد يَثْبُتُ عندها متوسط دخل الفرد ويظل ثابتاً، ولتوليد نمو فيه لا بد من إدخال مفهوم التطور التقني[4].

4 **النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي**: نتيجة لاستمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامي حاول الكثير من الاقتصاديين في منتصف الثمانينيات إيجاد منشأ داخلي للنمو الاقتصادي، ومنه وجود ما يُسمى بنظريات النمو ذي المنشأ الداخلي *« Théorie de la croissance endogène »*، حيث تبحث هذه النظريات في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تراكم رأس المال وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، مرتكزة على رؤية جديدة للتقدم التقني ومُحدداته. وكان بول رومر (*Paul*

[1] حميداتو محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] مسعي محمد، مرجع سبق ذكره، ص150.

[3] نفس المرجع السابق، ص 151.

[4] حميداتو محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

Michael Romer، 1955) الأول الذي قام بذلك سنة 1986، متبوعا بروبرت لوكاس (*Robert Emerson Lucas*، 1937) في سنة 1988، وروبرت بارو(*Robert Joseph Barro*، 1944) في سنة 1990 .....الخ[1].

تبين مختلف نظريات النمو ذي المنشأ الداخلي أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها، بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، مع التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو، بالإضافة إلى أنَّ النشاطات الحكومية تُعتبر مصدر للنمو الداخلي من خلال النفقات الحكومية والتنظيم والتسيير [2]. حيث سمحت هذه النظريات بإعادة تقييم دور السلطات العمومية في دعم النمو، باعتبار أن السوق يمكن أن تكون قاصرة أو عاجزة أمام الآثار الخارجية الايجابية، وفي هذه الحالة يكون باستطاعة الدولة استيعاب *(Internaliser)* هذه الآثار الخارجية، وذلك من خلال دعم البحث العلمي من أجل التنمية، والعمل على زيادة تراكم رأس المال البشري...الخ، والذي من شأنه حث الأعوان الاقتصاديين على الأخذ بعين الاعتبار في حساباتهم الجزئية المكاسب الاجتماعية لأعمالهم[3].

إن النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي والتي تم تطويرها ابتداء من منتصف الثمانينيات جعلت التطور التقني عامل إنتاجي داخلي، وخلصت جميعها إلى نتيجة واحدة وهي وجود عوائد متزايدة في الأجل الطويل بإمكانها المحافظة على ديمومة النمو الاقتصادي [4]. كما أن هناك مصادر أساسية للتحسين الداخلي للإنتاجية في الأجل الطويل وهي[5]:

- تراكم المعارف عبر الاستثمار؛
- تراكم المعارف عبر نشاطات البحث والتطوير؛
- تراكم رأس المال البشري، وتطوير الهياكل القاعدية من طرف السلطات العمومية.

[1] للتفصيل أكثر حول نظريات النمو ذي المنشأ الداخلي، والأعمال المقدمة من قبل مختلف الاقتصاديين أنظر:
JEAN-LUC Gaffard, La croissance économique, Armand colin, paris, France, 2011, PP 37-49.

[2] جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 269.

[3] مسعي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[4] بختاش راضية، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[5] *JEAN-LUC Gaffard, op cit, PP37-38.*

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

لقد تنوعت وتعددت مصادر وطرق قياس النمو الاقتصادي بين مختلف الباحثين الاقتصاديين في الفكر الاقتصادي، وفيما يلي نذكر أهم محددات وطرق قياس النمو الاقتصادي.

1 -**محددات النمو الاقتصادي:** هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي، وهي تختلف حسب مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات، ورأي كل مفكر أو باحث اقتصادي، أو حسب كل نظرية من نظريات النمو.....الخ، فمثلاً في الكتابات الاقتصادية **لابن خلدون** (1332-1406م) وبالضبط في كتابه "المقدمة" وفي الصفحة (76) بين المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي والمتمثلة في: النمو السكاني، التقدم التقني، السعي وراء الربح الفردي، احترام الملكية الخاصة، صلابة المؤسسات السياسية والقانونية [1]، وبالنسبة للاقتصادي **روبرت بارو** فإنه حَدَّدَ أربع عوامل رئيسية مساعدة على حدوث النمو بعد قيامه بتحليل إحصائي دقيق لفروق النمو عبر مائة بلد تقريباً منذ سنة 1965 وهي: مستويات عالية من التعليم، وصحة جيدة (تقاس بالحياة المتوقعة)، ونسب ولادة منخفضة، ونفقات رفاهية حكومية منخفضة، وحكم القانون، وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية[2]؛

وأما الاقتصادي *Xavier sala –i- Martin (1963)* فقد حدّد في دراسته سنة 1997 العديد من المتغيرات ذات التأثير على معدل النمو الاقتصادي، ومن بينها المتغيرات السياسية مثل مدى جودة الحكومة، مدى قوة القانون وحماية حقوق الملكية، والعوامل المتعلقة بالاستثمار، ومدى اعتماد الدولة علة المواد الخام في عملية التصدير، بالإضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، والمستوى التعليمي في الدولة مع توافر ثبات نسبي في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل مستوى التضخم، وتذبذبات أسعار الصرف، وعجز الموازنة [3]. وأما بالنسبة لنظريات النمو ذي المنشأ الداخلي فإنها رَكَزت على أربع محددات للنمو الاقتصادي وهي: تراكم رأس المال المادي، تراكم رأس المال البشري، ترقية البحث من أجل التنمية، والأثر الايجابي للهياكل العمومية على النمو[4].

وعموما يُمكن إجمال أهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي فيما يلي:

---

[1] *GHAZI Boulila, TRABELSI Mohamed, Théorie de la croissance, centre de publication universitaire, Tunis, 2008, PP 67-68.*

[2] *BARRO Robert .J, Les facteurs de la croissance économique –une analyse transversale par pays, economica, paris, France, 2000, P VIII.*

[3] *Xavier sala-i-Martin, I just ran four million regressions, working paper n° 6252, National Bureau of economic research, 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, Etats-Unis, November 1997, PP 2-16.*

[4] مسعي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 151.

أ **-كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد ما على كمية ونوعية موارده الطبيعية كمدى توفر المياه، الغاز، الأراضي وخصوبتها، المعادن.....الخ، حيث عند استغلالها أحسن استغلال يُؤدي ذلك إلى تطويرها مما يُساهم في عملية رفع معدل النمو الاقتصادي. حيث ومن أجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) إلى حالة اقتصادية يجب توفر شرطين وهما[1]:

- أن يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في إنتاجها كاف لتبرير استغلال هذا المورد؛
- أن يتوفر عرض رأس المال والمهارات الفنية التي تضمن تحويل هذه الموارد إلى استعمالات مفيدة.

ب **تراكم رأس المال البشري:** يُعَرِف الاقتصادي لوكاس (*Robert Emerson Lucas*، 1937) رأسمال البشري بأنه كل المعارف والمهارات والقدرات الفنية للأفراد، والتي ترفع من كفاءة قوة العمل [2]. إن الزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على النمو الاقتصادي. وكما تُعتبر كذلك إنتاجية العمل من أهم المؤشرات المُستخدمة لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتُحَدَد بعدة عوامل من بينها[3]:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)؛
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج، ونسبة التعليم؛
- المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال، ودرجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

ت **تراكم رأس المال:** لرأس المال وتراكمه أهمية كبيرة خلال عملية النمو، فهو ينقسم إلى قسمين، الرأس المال التقني والذي يتعلق بمجموع وسائل الإنتاج (عقارات، تجهيزات، وسائل...الخ)، ورأس المال النقدي ويتعلق بالوسائل المادية التي تسمح بالحيازة على وسائل الإنتاج [4].

تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا يُنفق على الاستهلاك، ويُضاف إلى حجم التراكم من السلع الرأسمالية، وهذا ما يجعل الادخار كثمن أو كتكلفة للنمو الاقتصادي[5].

---

[1] شريط كمال، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] عتو الشارف، اجري خيرة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 08، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015، ص 143.

[3] بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية–، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص 08.

[4] بختاش راضية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[5] شريط كمال، مرجع سبق ذكره، ص 67.

ث- **التقدم التقني**: يلعب هذا العامل دوراً مهماً في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات، وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وزيادة الكفاءة في التخطيط والترتيب، وإدخال تحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل....الخ، حيث كلما زاد مستوى التقدم التكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي [1]. فأصبحت الاقتصاديات التي تعتمد على المعرفة تتمتع بميزة تنافسية كبيرة في الأسواق العالمية، وأصبح قطاع تصدير السلع ذات التقنيات العالية هو المحرك للنمو الاقتصادي[2].

ج- **عوامل بيئية**: إن النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مُشَجعة، سواء كانت بيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، حيث لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يُعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يُدَعِم النمو الاقتصادي[3].

ح- **الاستثمار في التعليم والتدريب**: أصبح الاستثمار في رأس المال البشري من بين أهم الموارد الرئيسية للثروة، والميزة التي تحدد القدرة التنافسية لكل دول العالم. حيث يؤكد رومر(*Paul Michael Romer*، 1955) أن التعلم عن طريق الممارسة ونشر المعرفة يسمح بتحسين إنتاجية العمال، وإيجاد سبل لتحسين العملية الإنتاجية، وأن التأثيرات الإيجابية الخارجية تَنْتُجُ عن طريق تراكم رأسمال المعرفي من خلال الاستثمار في البحث والتطوير[4].

2 - **طرق قياس النمو الاقتصادي**: رغم وجود عدة طرق لقياس النمو الاقتصادي [5] إلا أن الناتج المحلي الخام (*Produit Intérieur Brut –PIB-*) يُعتبر المؤشر أكثرا انتشاراً في قياس النمو، وتقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما (إنتاج السلع والخدمات)، حيث يُعرَّف على **أنه** " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة واحدة باستخدام الموارد

---

[1] للتفصيل أكثر حول دور التقدم التقني أنظر: بن زروق زكية، بزعي فطيمة، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12 (2)، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص ص358-372.

[2] نفس المرجع السابق، ص 66.

[3] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص09.

[4] عتو الشارف، اجري خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[5] للتفصيل أكثر حول مقاييس النمو الاقتصادي وأنواعها أنظر:

- بليل حسيبة، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ونماذج النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014، ص ص 100-103؛
- كبداني سيد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

الاقتصادية للبلد أو الإقليم والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المُعتمدة"[1]****.

وعليه فإن قياس النمو الاقتصادي يتم بحساب النسبة المئوية لتغير الناتج المحلي الخام بين فترتين زمنيتين ويُعبر عنه رياضياً كما يلي:

$$T_c = \left(\frac{\mathrm{PIB_r(t) - PIB_r(t-1)}}{\mathrm{PIB_r(t-1)}}\right) * 100 \quad \text{.....(07)}$$

حيث: $$\mathrm{PIB_r(t)} = \left(\frac{\mathrm{PIB_n(t)}}{\mathrm{IP}}\right) * 100$$

وإن نسبة الزيادة المتحصل عليها تبقى قيمة اسمية إذا لم يتم تَحْيِيد أثر الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم) خلال فترات القياس، ومن ثم لا بد من إزالة أثر التضخم لقياس النمو الحقيقي، أي حساب الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة، انطلاقاً من الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية ومؤشر الأسعار.علما أن مؤشر الأسعار المستخدم هو المكمش الضمني (مؤشر باش).

يبقى مقياس التغير في حجم الناتج المحلي الخام غير كاف في قياس النمو الاقتصادي لأنه يمكن أن يصاحب هذا التغير تغيرا مناسبا في معدل نمو السكان وبالتالي قد يبقى نصيب الفرد ثابتا، ولهذا جاءت فكرة قياس معدل النمو الاقتصادي عل أساس معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام باعتباره أكثر دلالة من المقياس السابق، لكن يطرح هذا المقياس إشكالا آخر يتمثل في نوع السكان الذين يُنْسَبُ إليهم هذا الناتج، فيرى بعض الاقتصاديين إدراج جميع السكان لأنه يعطي صورة واضحة عن مستوى المعيشة داخل هذا المجتمع، ويرى البعض الآخر إدراج عدد السكان العاملين فقط حتى يتم إعطاء صورة عن الإنتاجية في هذا الاقتصاد[2].

[1] هوشيمار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 73.

**** يُعبر الناتج المحلي الخام (ن م خ) عن مجموع ن م خ السوقي و ن م خ غير السوقي خلال فترة زمنية معينة، حيث يُمثل ن م خ السوقي مجموع القِيَم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين في بلد ما زائد الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك، والناتج م خ غير السوقي يُقَيم إنتاج الإدارات العمومية وذلك برد قيمة هذا الانتاج إلى تكاليفه. وبإضافة إنتاج مواطني البلد المعني المقيمين في الخارج إلى ن م خ نحصل على الدخل الوطني الخام (د و خ) أو الناتج الوطني الخام. ويُستخدم هذا المؤشر في المحاسبة الوطنية ، وكذا بعض المؤسسات الدولية كالبنك العالمي.

[2] طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 55.

خلاصة الفصل

يُعتبر الإنفاق العام من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تتبعها أي دولة للتأثير على مُختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد تطور مع تطور دور الدولة من جهة، ونوع الاقتصاد من جهة أخرى (الاقتصاد التقليدي أو الاقتصاد الإسلامي)، فالإنفاق العام عبارة عن مبالغ مالية تُنفقها الدولة على مجالات كثيرة ومتعددة (التعليم والصحة العامة، الإنفاق على العاطلين عن العمل، على كبار السن، الإنفاق على الأجور، الإنفاق على التنمية.....الخ)، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف (تحقيق النمو الاقتصادي، المحافظة على المستوى العام للأسعار، القضاء على الفوارق الاجتماعية....الخ)، وإحداث مجموعة من الآثار المرغوبة على المجاميع الكلية للاقتصاد (الدخل الوطني، الاستثمار، استهلاك....الخ)، حيث أن ارتفاع معدلات الإنفاق العام يساهِم في تنشيط الاقتصاد وبعث حركية النمو.

إن عملية ترشيد وتوجيه الإنفاق العام يتطلب مجموعة من الدعائم وخاصة التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل، والذي يتوقف في تحديده على أسس علمية ودراسات اقتصادية تطبيقية، حيث هناك عدداً كبيراً من الأبحاث قد تم انجازها، ورصد عِدَّة طرق لتقدير الحجم الأمثل له، خاصة بعد زيادة الاهتمام به وتفسير ظاهرة تزايده التي ارتبطت بمجموعة من الأسباب والعوامل من أهمها: زيادة الإنتاج ورفع الدخل الوطني، زيادة النمو الديمغرافي...الخ، وعليه يُمكن القول أنه يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يُحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي.

إن من بين أهم الأهداف الأساسية للإنفاق العام هو تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي ازدادت أهميته وتفاوتت خلال مراحل تطوره التاريخي في الفكر الاقتصادي، مما ساهم في ظهور أشكال وصياغات متنوعة للنظريات والنماذج المرتبطة الخاصة بتفسيره ودراسة محدداته، وطرق قياسه، فالنمو الاقتصادي لا يُمكن أن يتوقف لأن حافزه هو التقدم التقني، وضرورة تدخل الدولة لدعمه من خلال التركيز على رأس المال البشري مع التشديد على أهمية التعليم، والابتكار، والصحة، والبحث والتطوير، من جهة، ومن جهة أخرى من بين أهم أهدافه (النمو الاقتصادي) هو تحسين مستوى معيشة السكان، هذا الأخير يختلف مفهومه من بلد لآخر، وكذا طرق قياسه، وكذا علاقته بالفقر وعدالة توزيع الدخل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

مقاربة نظرية حول مستوى المعيشة

تمهيد

يعتبر الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين هدفا أساسيا من أهداف السياسات العامة لأي دولة مهما كان طبيعة نظامها السياسي أو الاقتصادي، لذا تحرص كل دولة على قياس مستوى معيشة سُكانها، ورصد كل ما يَطرأ عليه من تغيرات، وذلك للتعرف على مدى اقترابه، أو اقتراب مكوناته المُختلفة من مستويات معينة؛ ولتحليل أسباب التَغيرات والوقوف على مدى اتصالها بالسياسات الـمُطبقة، أو بظروف قد تكون داخلية أو خارجية، مما يمكّن مُتَخذي القرار من تحديد ما يجب إدخاله على السياسات العامة الجارية من تعديلات للمساعدة على التحسين المتواصل لمستوى المعيشة.

ولكن ما المقصود بمستوى المعيشة؟ وما هي مكوناته أو العناصر التي يتألف منها؟ وهل يُمكن الحديث عن مستوى معيشة المجتمع ككل، أم عن مستوى معيشة فئات معينة من السكان؟ وإذا تحدثنا عن تطور مستوى معيشة فئة معينة من السكان فهل من الممكن الوصول إلى حكم إجمالي بشأن مستوى معيشة السكان أجمعين، وما طرأ عليه من تغير هذا من جهة، ومن جهة أخرى هل يعني التحسن في مستوى معيشة السكان أنه حدث إقلال من ظاهرة الفقر، وهناك توزيع عادل لثمار الدخل على فئات المجتمع، وما هي أكثر الفئات الـمُستفيدة من تحسن مستوى المعيشة.....الخ.

يلاحظ أنه ليس من السهل الإجابة على هذه الأسئلة بشكل دقيق، ومصدر الصعوبة يكمن في مفهوم مستوى المعيشة وتداخله مع مصطلحات كثيرة (نوعية الحياة، الرفاه الإنساني، الرفاهية الاقتصادية، مستوى الوجود، مستوى الحياة.....الخ) من جهة، ومن جهة أخرى علاقته بمفهومي الفقر وعدالة توزيع الدخل، حيث أن التحسن في العناصر الـمُكونة لمستوى المعيشة، أو مؤشِراتها، يقودنا إلى التساؤل عن مدى علاقة هذا التحسن بمستوى الفقر، ومستوى التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، ولهذا سنحاول في هذا الفصل أن نعرض مقاربة نظرية حول مستوى المعيشة ضمن ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول**: نعرض فيه مفهوم مستوى المعيشة وأهم المداخل الأساسية له؛
- **المبحث الثاني**: نتناول فيه مؤشرات قياس مستوى المعيشة؛
- **المبحث الثالث**:نتطرق فيه إلى الفقر وعدالة توزيع الدخل كمؤشرات موضوعية لقياس مستوى المعيشة.

المبحث الأول: مفهوم مستوى المعيشة وأهم المَدَاخِل الأساسية له

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية، حيث نَعرض في المطلب الأول مفهوم مستوى المعيشة، وأما في المطلب الثاني سنتناول فيه أهم المداخل الأساسية لمفهوم مستوى المعيشة، وأما المطلب الثالث سنعالج فيه جهود ومساعي بعض الهيئات والمنظمات الدولي من أجل الارتقاء بمستوى المعيشة.

المطلب الأول: تطور مفهوم مستوى المعيشة

خضع مفهوم مستوى المعيشة لمناقشات عديدة في الكتابات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية، والإعلامية، باعتباره مجال مفتوح على طائفة واسعة من التخصصات، ولكن رغم ذلك لم يُعْثَر له على تعريف دقيق ومُحْكَم، وهذا لتداخله الشديد مع ألفاظ ومصطلحات كثيرة منها: مستوى الرفاهية، مستوى الوجود، ونوعية الحياة، العيش اللائق، السعادة.....الخ، حيث معاني هذه الألفاظ لها تَقارب كبير، ويصعب الفصل بينها، وكذلك المؤشرات المُسْتَخْدَمَة للتعبير عنها، وقياسها هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك صعوبة في استعمال تعبير أو مصطلح "مستوى المعيشة"، فهو يُستخدم بمعنى موضوعي للإشارة إلى المستوى الفعلي للمعيشة، ويُستخدم بمعنى معياري للإشارة إلى المستوى المرجعي أو المرغوب فيه للمعيشة.

وقد قام*S.DAVISJoseph(1885-1975)* بالتفريق بين تعبير المستوى *(Level)* والذي يعني المستوى الواقعي والحقيقي وبين المستوى المعياري *(Standard)*والذي يعني المستوى المعياري المطلوب، أو الذي نعمل على تحقيقه أو نحاول الوصول إليه ويُمكن استخدام التعبيرين مع مستوى المعيشة فيمكن القول[1]:

✓ مستوى المعيشة(*Level of Living*) والذي يعني مستوى المعيشة الحقيقي أو الواقعي وهو يُعبر عن الحالة السائدة التي يتمتع أو يُعاني منها الفرد أو الجماعة؛

– أو نقول المستوى المعياري للمعيشة (*Standard of Living) والذي* يعني مستوى المعيشة المطلوب تحقيقه أو الوصول إليه وهو يختلف حسب الظروف التي يَمُر بها كل بلد. ففي حالة الكساد أو الحرب تنخفض كمية السلع والخدمات أو نوعيتها أو الاثنين معاً، وأما في حالة الازدهار الاقتصادي يرتفع حجم السلع والخدمات و/ أو تحسين في النوعية.

وكما أن مُصطلح أو تعبير مستوى المعيشة (*Standard of Living)* عادة ما يُستخدم للحديث عن الانجازات الاقتصادية وأهداف المصلحة العامة، حيث يشير إلى كمية ونوعية المنتجات المعروضة، والمبتغاة من

[1]الكِليدار قصي قاسم ، قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر، ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979 و1988 و1990،أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1991، ص 11.

طرف المجتمع، ويتم قياسه في هذه الحالة عن طريق الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (الدخل الفردي)[1].

ويقصد كذلك بمستوى المعيشة *(Standard of Living)*عند الاقتصاديين"مجموع المشتريات التي تمت في اقتصاد ما"، ويُمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وهي: الاستهلاك العام والاستهلاك الفردي والاستثمارات[2]. ويهتم مفهوم مستوى المعيشة بالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية، لأنها تؤثر عليه فيصبح معتمداً على هذه النواحي، وبذلك يختلف هذا المفهوم وبالتالي المستوى من بلد لآخر. حيث تَسْتَخْدمُ مثلا الأمم المتحدة في مقرراتها معنى مستوى المعيشة *(Level of Living)* كقياس إجمالي لحالة المعيشة في دول مُختلفة، وفي فترة زمنية معينة، حيث تكون هناك تأثيرات سلبية على مستوى المعيشة نتيجة لحدوث الأزمات في الطاقة، أو البطالة المرتفعة، أو التضخم[3].

إن انشغالنا الأساسي في هذه الأطروحة هو المستوى الفعلي للمعيشة، ولكن هذا لا يمنعنا من الاهتمام بالمفهوم المعياري له، لأن عملية التقييم للمستوى الفعلي للمعيشة تُؤدي بنا إلى مقارنته بمستوى معياري يُمثل الحد الأدنى الذي يجب توافره من سلعة، أو خدمة، أو قيمة، يُرْغَبُ في الوصول إليها من جانب اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي، والتي لا تكون محل اتفاق عام بين مختلف المجتمعات، أو بين مختلف الباحثين، أو صناع القرار. ولكن بالرغم من ذلك كان لا بد من الاتفاق على قيم معيارية لعناصر مستوى المعيشة تُتَخذُ أساسا للحكم على المستوى الحقيقي (الفعلي) لمستوى المعيشة، ومن ثم الحكم على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وتحديد اتجاهات تعديلها.

1- **تطور مفهوم مستوى المعيشة:** ارتكز مفهوم مستوى المعيشة منذ القدم على الوضعية الاقتصادية السائدة فيتحسن نسبياً في أوقات الرخاء ويتدنى في أوقات الأزمات، حيث لمعرفة مستوى المعيشة في بلد ما يستوجب الوقوف على مجموعة من المعايير والتي تتمثل في مستوى الأسعار، ومستوى الدخل الوطني، ومستوى الدخل الفردي، والقدرة الشرائية، ودرجة الغنى والفقر، المساواة، العدالة.....الخ. ففي العصور القديمة ركز أفلاطون(347-428)(ق.م) على العدالة في المجتمع المثالي الذي يسود فيه نفس المستوى المعيشي لكل فرد. أما أرسطو (322-384ق.م) أقر بوجود فئة من الناس قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين، فيقبلون بتدني مستوى معيشتهم. ووضح ابن خلدون في العصور الوسطى أن المؤشر

[1]*BENJAMIN Chan yin fah, living standard, living level and Economic Wellbeing of Older person, Canadian Social Science Canadian, Academy of Oriental and Occidental Culture, Canada, volume 06, number 05, 2010, P146.*

[2]*BAYLISS F.J ,the standard of living, A. Wheaton & Co. Exeter, Great Britain, 1969,P 2.*

[3] الكِليدار قصي قاسم ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الأساسي الذي يتحكم في مستوى المعيشة هما "قيمة الدخل والخراج"، فكلما زادت قيمتهما عم الرخاء، وكلما نقصا كان الحال أسوأ، حيث يتم المفاضلة ما بين المدن والمماليك في كثرة رزق أهلها[1]، ولكن بداية من عصر النهضة(خاصة بعد ظهور الاقتصاد كعلم) اختلفت المؤشرات التي تحكم مستوى المعيشة في البلد طبقاً للمدارس الفكرية والدراسات حول كيفية رفع هذا المستوى أو المحافظة عليه، فالاقتصاديون (كل حسب المدرسة التي ينتمي إليها[2]) اهتم بكيفية توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع عن طريق استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال، مما يسمح بتحسين مستوى المعيشة، والذي يعبر عنه بمجموعة من المعايير وتُؤثر فيه مجموعة من العوامل. فبالنسبة للكلاسيك، وحسب روبرت مالتوس (1766-1843) *Thomas Robert Malthus)* فإن مستوى المعيشة يمثل بمنحنى متناقص بسبب النمو المتزايد للسكان، أي أنه يكون هناك انخفاض في مستوى المعيشة إذا كان هناك زيادة في معدل نمو السكان أكبر من حجم السلع والخدمات المتوفرة، مما يؤدي ذلك إلى ظهور آفات اجتماعية كالفقر والمجاعة. أما أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية فيرون من أجل زيادة مستوى المعيشة لابد من زيادة الإنتاجية من خلال التركيز على عاملين وهما رأس المال والتطور التكنولوجي [3].

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم مستوى المعيشة حيث كان ينظر إليه من الناحية المادية فقط باشتماله للسلع والخدمات المستهلَكة فقط[4]، فكان هناك خلط بين مستوى المعيشة ومستوى الاستهلاك، لذلك قام *S .DAVIS Joseph* بنشر مقالاً سنة 1945م يُبين فيه "أن المعيشة تشمل الاستهلاك وأكثر منه بكثير ظروف العمل والحرية بأنواعها"[5]، حيث وضح الفرق بين تعبيري الاستهلاك، الذي يعني السلع والخدمات المُسْتَهْلَكة، وبين المعيشة التي تعني الاستهلاك، مُضافا إليه الخدمات الاجتماعية الملموسة أو المعنوية للمعيشة،

[1] مسدور سمية، مقاربات حول مستوى معيشة التجار والحرفيين في المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطية، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 04، جامعة معسكر، الجزائر، جوان 2013، ص 214.

[2] للتعرف على مستوى المعيشة في الفكر الاقتصادي أنظر: مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، دون ذكر التخصص، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2018/2017، ص ص75-78.

[3] *DahouMoutassem, Hadefizoheir, L'impact de la microfinance à travers le microcredit sur le niveau de vie des ménages algériens (cas d'étude ANGEM de Mascara), Revue les agrégats des connaissances, Volume 03, Numéro 03, Centre universitaire de Tindouf, Algérie, Octobre 2016,P07.*

[4] *Richard A .Easterlin, The Worldwide standard of living since 1800, Journal of Economic perspectives,Nashville, USA, volume 14, number 01, winter 2000, P7.*

[5] حصروري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009/2008،ص38.

كالتعليم والصحة وظروف العمل وغيرها[1].وهذا ما أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة به سنة 1948م في المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي نصت على أن "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية، والملبس، والمسكن، والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة، والمرض، والعجز والترمل، والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته"[2]، حسب هذه المادة ينتقل مفهوم مستوى المعيشة من المفهوم الضيق باشتماله على دخل الفرد، وما يمكنه من اقتناء مختلف السلع والخدمات إلى المفهوم الواسع الذي يحوي مختلف جوانب حياة الفرد أو المجتمع، حيث اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1952 قرارا يطالب فيه الأمين العام للمنظمة، وبالتشاور مع منظمة العمل الدولية، والوكالات المتخصصة، بتكليف فريق من الخبراء لإعداد تقرير حول أفضل السبل لتعريف مستوى المعيشة وقياسه، وقياس التغير فيه. وتوصل هذا الفريق من خلال التقرير الذي نُشِر سنة 1954بالاشتراك بين الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، إلى أن مستوى المعيشة ينبغي أن يُقاس من خلال عدة جوانب محددة تعكس ظروف الحياة، والتي يمكن قياسها رقميا، واقترحت تسعة جوانب لهذا الغرض وهي: **استهلاك الغذاء والتغذية، التعليم، الصحة، العمالة وظروف العمل، السكن، الضمان الاجتماعي، الملابس، الترفيه والحرية الإنسانية**. واقترحت اللجنة لقياس كل جانب من هذه الجوانب عددا من المؤشرات التي يقيس كل واحد منها ناحية معينة من الجانب[3].

وبداية من التسعينيات زاد الاهتمام بمناقشة هذا المفهوم من طرف عدة منظمات وهيئات دولية، من أبرزها منظمة الأمم المتحدة، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*(UNDP)*، وإسهامات تقارير التنمية البشرية منذ سنة 1990، ليظهر مصطلح التنمية البشرية، والذي يعني توسيع الخيارات أمام الناس، وهذه الخيارات مطلقة، وهي تتغير مع مرور الزمن، لكن الخيارات الثلاث الأساسية هي: أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة، وأن يحصلوا على المواد اللازمة لمستوى معيشة لائق. وللتنمية البشرية مؤشرات

---

[1] الكِليدار قصي قاسم ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، قرار رقم 217 (3)، 10 ديسمبر 1948، ص 76، متاح على:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/043/88/IMG/NR004388.pdf?OpenElement تاريخ التحميل (10-12-2017)

[3] *Nations unies, définition et évaluation des niveaux de vie du point de vue International, n° (e-cn-3—270-rev1), New York, 1962, P 04.*

عديدة أهمها: التعليم، والصحة، الإسكان، مستوى الدخل، البيئة المنزلية، عدد أفراد الأسرة، البطالة، التضخم، المشاركة في القرار.....الخ، حيث تعد قياسات ومكونات هذه المؤشرات متداخلة، مما يجعل من الصعب تحديد المؤشر المستقل، والمؤشر التابع[1]، وقد طرح برنامج الأمم المتحدة مؤشر التنمية البشرية *(Development Human Index- HDI-)* وهو مزيج من مؤشرات: معدل الأعمار، متوسط الدخل، والمستويات التعليمية، حيث يهدف هذا المؤشر لمعرفة الحالة التنموية للبلدان المختلفة، ومعرفة درجة تحسن أو تدهور مستوى المعيشة خلال السنوات.

ثم فيما بعد ظهرت إسهامات الاقتصادي الهندي أمارتيا سن(*Amartya Kumar Sen*,1933)الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998م، حيث حدد القيد الرئيسي للتنمية في مدى توفر الحريات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وبالشكل الذي يؤثر على توسيع مفهوم استطاعة الأفراد في النفاذ لمختلف السلع والخدمات بدلاً من مفهوم الدخل (الذي قد يتوفر ولكنه لا يسمح بالنفاذ للسلع والخدمات المختلفة بفعل غياب الحريات)[2]، فهو يركز على رفاهية الشخص كمؤشر على حياته أكثر من مستوى معيشته[3]، معتمدا في ذلك على مفهوم الحرية، والقدرة على الاختيار، أو نهج القدرات والخيار الاجتماعي[4]. وعليه فمستوى المعيشة حسب أمارتيا سن يعتمد على جانبين، جانب يتعلق بما يخدم الفرد أو الجماعة كالدخل، والصحة، والتعليم، والجانب الآخر يتعلق بالمشاركة في تحسين هذا المستوى، وهذان الجانبان يُكونان ما يُسمى بالرفاهية والذي يُعتبر مستوى المعيشة نقطة ارتكازها والذي يضمن السعادة والرضا للفرد والمجتمع.

2-**تعريف مستوى المعيشة**:خضع مفهوم مستوى المعيشة لعدة مناقشات حيث يصعب إيجاد مفهوم موحد له، وتحديده بدقة، وبالتالي سوف يختلف تعريفه، ونقدم فيما يلي مجموعة من التعريفات.

- **التعريف الأول**: مستوى المعيشة هو مستوى إشباع الاحتياجات المتحقق في فترة معينة، كنتيجة لانْسِيَاب السلع والخدمات التي ينعم بها السكان في نفس الفترة[5].

---

[1]الغامدي سعدي بن علي عطية، مستوى المعيشة في القرى جنوب مدينة مكة المكرمة،رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص جغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 20.

[2]الكواز أحمد، حلقة نقاشية حول: "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص02

[3]*Dahou Moutassem, Hade fizoheir, op.cit, P 7.*

[4]للتفاصيل أكثر حول نهج القدرات والخيار الاجتماعي لأمارتيا سن، أنظر: تحسين حمه سعيد شمس الدين، نظرية امارتيا سين في العدالة ونتائج تطبيقها على العدالة الإنتقالية، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 01، العدد04، العراق، 2016، ص ص192-199.

[5]قصي قاسم الكِليدار، مرجع سبق ذكره، ص12.

- **التعريف الثاني**:مستوى المعيشة هو سَلَة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في فترة زمنية معينة، سواء قامت بشرائها مباشرة، أو وفرتها لها السلطات الحكومية بدون مقابل، حيث يعرف تغير مستوى المعيشة بأنه تَغَير سَلَة السلع المستهلكة خلال هذه الفترة من حيث الكمية والنوعية[1]؛
- **التعريف الثالث**: يعرف المعهد الوطني والدراسات الاقتصادية الفرنسية*(INSEE)*مستوى المعيشة على أنه يساوي الدخل المتاح مقسوما على عدد الوحدات المُسْتَهْلَكَة، وهو نفسه بالنسبة لجميع أفراد الأسرة. وتحسب وحدات المستهلك عموما باستخدام مقياس التكافؤ الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *(OCED)* كما يلي[2]:
  - 01 وحدة استهلاكية للمراهق الأول في الأسرة؛
  - 0.5 وحدة استهلاكية للأشخاص الذين يفوق عمرهم 14 سنة؛
  - 0.3 وحدة استهلاكية للأطفال الذين يقل عمرهم عن 14 سنة.

✓ **التعريف الرابع**: مستوى المعيشة هو مستوى الرفاه المتاح للفرد أو مجموعة أفراد، ويُعبر عنه بسهولة تَمَكُن الناس من الحصول على احتياجاتهم، المتعلقة بالظروف المادية التي يعيشونها، ونوعية وكمية السلع والخدمات التي يستطيعون استهلاكها والموزعة فيما بينهم[3].

✓ **التعريف الخامس**: هو وجود مستوى من الرفاهية للفرد أو المجتمع، وهو يرتبط بكمية ونوعية السلع والخدمات المادية وغير المادية التي يستهلكها أفراد المجتمع، وطريقة توزيعها فيما بينهم[4].

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة ما يلي:

- أستعمل فيها تعبير أو مصطلح مستوى المعيشي المقابل له باللغة الأجنبية *(Level of Living)*، والذي يعني المستوى الواقعي أو الحقيقي، ويُشير إلى التوزيع الواقعي للدخل الحقيقي في شكل سلع وخدمات ومزايا، وهو يتوافق مع الظروف المعيشية الفعلية للسكان؛
- عدم الإحاطة بجميع الجوانب الهامة لتعريف مستوى المعيشة، سواء كانت جوانب مادية كالاستهلاك

[1] هدى السيد، آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص 119.

[2] *Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, Niveau de vie (en ligne), disponible sur https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1890(consulte le 10-05-2018).*

[3] *DAJANA Cvrlje, TomislavĆorić, Macro & micro aspects of standard of living and quality of life in a small transition economy: The case of Croatia, Working paper series, Paper No. 10-02, Zagreb, Croatia, September 2010, P 04.*

[4] *JavedMuhammad Rashid, Azka Amin, Parvez Azim, comparison of standard of living between Pakistan and Bangladesh, International Journal of Asian Social Science, , Number 05(12), 2015, P716.*

والدخل، أو معنوية كالصحة، والتعليم، والبيئة.....الخ؛

- مستوى المعيشة يُعبر عن حالة الرفاه الاقتصادي (مستوى أعلى من المعيشة) أو حالة الفقر (مستوى أدنى من المعيشة) في مجتمع ما خلال فترة زمنية.

من خلال ما سبق نحاول إعطاء التعريف التالي **لمستوى المعيشة**: "هو مجموع ما يملكه الفرد أو المجتمع من سلع وخدمات سواء كانت مادية أو غير مادية (كالتعليم والصحة وغيرها) خلال فترة زمنية معينة، والتي تم اقتناؤها بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة (كتوفيرها مجانياً من طرف الحكومة أو من أطراف أخرى)، حيث يعكس هذا المجموع مستوى الرفاهية* لدى الفرد أو المجتمع ككل خلال نفس الفترة. ويتم قياسه بالاعتماد على مؤشرات متعددة تمثل الجوانب المختلفة له".

المطلب الثاني: مفهوم مستوى المعيشة في الإسلام

سبق الإسلام المنظمات العُمالية والهيئات الدولية التي تزعم أنها تحمي حقوق الإنسان والتي أشارت في المادة (25) من وثيقة إعلان حقوق الإنسان الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة على أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، فالإسلام سبقها إلى ذلك بمقتضى وثيقة المدينة عَقب هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة)[1]، حيث قدر للفرد جميع متطلبات الحياة الإنسانية الأساسية، من خلال ضمان مستوى معيشة لائق لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي أطلق عليه مصطلح "**حَد الكفاية**"، وهو يختلف عن حد الكفاف، الذي يعني الحد الأدنى للمعيشة دون زيادة أو نقصان.

1- مفهوم حد الكفاية: حد الكفاية هو ما يسد حاجات الإنسان الأساسية كاملة ويرفعها إلى المستوى اللائق من المعيشة، ويشمل كلما يمس الحاجات الأساسية للإنسان والتي لاغنى له عنها لبقائه، كمأكله، ومشربه، ومسكنه، وما يُعِينُه على ذلك من كتب علمه، وأدوات حرفته، و.....الخ هذا من جهة، ومن جهة

*يُفْهَم مصطلح الرفاهية عند الاقتصاديين إما بمفهوم مباشر، ويُقصد به المنفعة العامة في الاقتصاد، أو بمفهوم غير مباشر عبر مصطلح الرفاه الاقتصادي، والذي يُفْهَم على أنه المنفعة الناتجة عن الاستهلاك الكلي، ويُنْظَرُ إليها على أنها حالة الشعور بالبهجة، والسعادة، وإشباع الحاجة، وتحقيق الرغبات عن طريق استهلاك السلع والخدمات. حيث تُعتبر عملية قياس المنفعة صعبة للغاية، لذا يُستخدم المنهج النقدي الذي يعتمد القياس المادي للرفاهية باستعمال الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، كونهما أفضل مُعَبر على الرفاه، ولأن طبيعتهما النقدية تعكس قيمة المنفعة للمنتجات الاستهلاكية بشكل يكون أقرب إلى الواقع. كما أنه يُفَضَل استخدام الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لقياس مستوى المعيشة في البلدان النامية، والدخل كمؤشر للقياس في الدول المتقدمة.

[1]الفنجري محمد شوقي، حق الإنسان في مستوى لائق من المعيشة بموجب الإسلام، أبحاث المؤتمر الدولي: مقاصد الشريعة وقضايا العصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،وزارة الأوقاف المصرية، مصر، القاهرة، أيام 25 – 22 فيفري2010،ص2.

أخرى هو الأساس في تقدير الرواتب والأجور في المجتمع الإسلامي، وتلتزم به مؤسسات الدولة أثناء صرفها لها[1].

إن هذا التعريف لحد الكفاية يتماشى والمادة (18) من البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام، الصادر عن المجلس الإسلامي العالمي، والتي نصت على حق الفرد في كفايته من مقومات الحياة: "من حق الفرد أن ينال كفايته من ضروريات الحياة من طعام، وشراب، وملبس، ومسكن .....الخ، ومما يلزم لصحة بدنه من رعاية، وما يلزم لصحة روحه وعقله من علم، ومعرفة، وثقافة، وفي نطاق ما تسمح به موارد الأمة، ويمتد واجب الأمة في هذا ليشمل ما لا يستطيع الفرد أن يستقل بتوفيره لنفسه من ذلك:"النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم" سورة الأحزاب: الآية(6)"[2].

ويتضح أن حد الكفاية بمفهوم تحقيق أدنى مراتب الغنى أمر ضروري لكل فرد في المجتمع، وهو يختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر وقد عبر عن ذلك الإمام **الشاطبي** في كتابه الموافقات بإيجاز ودقة عندما قال: "الكفاية تختلف باختلاف الساعات والأحوال" . أي أنه مستوى أو حد نسبي غير مستقر، يتطور بتطور المجتمع الذي ما تفتأ فيه حركة التحول، والتبدل، من تغيير حاجيات الأمس إلى ضروريات اليوم، وتحسينات الأمس إلى حاجيات اليوم، وهكذا في حركة دائبة تصاعدية يرتقي معها هذا الحد بِرقي المجتمع وتقدمه[3].

قدم الفكر الإسلامي أمثلة لبعض البنود التي يشملها هذا المستوى فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " **من ولى لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلا وليست له زوجة فليتخذ زوجة، وليس له خادم فليتخذ خادما وليست له دابة فليتخذ دابة**. رواه أحمد"، فالحديث يذكر نماذج للاحتياجات التي لابد من إشباعها وهي حاجات السكن، والزواج، والخدم، والنقل، بالإضافة إلى احتياجات الطعام، والثياب من باب أولى، وعلى الدولة أن تكفل توفير ذلك لموظفيها[4].

إن ضمان حد أدنى من المعيشة لكل فرد في المجتمع هي إما مسؤولية مباشرة تقع على الأفراد من باب التكافل

---

[1] عكاشة أحمد خالد، نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات لاقتصادية والإدارية،المجلد21،العدد01، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، جانفي 2013، ص 353.

[2] المجلس الإسلامي الأعلى، البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 1981 بباريس، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، متاح على الموقع: http://hrlibrary.umn.edu/arab/UIDHR.html تاريخ الاطلاع (11-12-2018)

[3] زبير محمد عمر، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ص ص14-15متاح على الموقع: http://www.irti.org/Arabic/Pages/Publications.aspx (تاريخ التحميل 15-01-2019).

[4] بلحناشي زليخة، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 94.

الاجتماعي، وإما مسؤولية جماعية تقع على المجتمع بكامله، وتقوم به الدول نيابة عن أفراد الأمة، وتمثلهم في تحقيق ذلك، فهو حق مشروع لجميع الأفراد حين عجزهم عن تحقيق هذا الحد لأسباب خارجة عن إرادتهم كالمرض، والعجز، وكبر السن، وعدم وجود فرص للعمل، وهنا تقع المسئولية على المجتمع والدول لتحقيق الحد الذي يكفل لهم مستوى لائقا للمعيشة من بيت مال المسلمين، أي خزانة الدولة لقول الله سبحانه وتعالى: "**وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ**"[1]. وتَحقق هذا الحد، أو المستوى في أكثر من مرحلة تاريخية من مراحل الدولة الإسلامية، نذكر منها[2]:

– **في زمن عمر بن الخطاب:** لم يجد مُعاذ بن جبل مبعوث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن واحداً يأخذ منه الزكاة، مما جعله يبعث بها إلى عمر في عاصمة الخلافة، حيث في مدة ثلاثة سنوات من خلافة عمر بن الخطاب لم يعد يوجد على مستوى إقليم اليمن فرد يقل دخله عن الكفاية، بدليل أنه لم يأخذ أحد من أهل اليمن من الزكاة، لأنها لا تخرج من بلدة إلاّ بعد كفاية أهلها ولا يخرج إلا ما فضل منها؛

– **في زمن عمر بن العزيز:** قال يحي بن سعيد "بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقيا فاقتضيتها، وطلبت فقراء نُعطيها لهم فلم نجد فقيراً، ولم نجد من يأخذها منا، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت بها رقاباً فأعتقتهم؛

وروى أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن – وهو بالعراق– أن أَخْرج للناس أعطياتهم (أي رواتبهم ومحققاتهم الدورية) فكتب إلى عبد الحميد: " أني قد أخرجت أعطياتهم وقد بقي في بيت المال مال (فائض في الخزانة)" فكتب إليه:"أن أنظر كل من أدان في غير سفه ولا صرف فاقْضِ عنه" فكتب إليه: "أني قد قضيت عنهم وبقي في بيت المال مال". فكتب: "أنظر كل بكر(أي أعزب) ليس له مال فشاء أن تُزوجه فزوجه وأصدق عنه (أي ادفع صداقه). فكتب إليه: "أني قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت مال المسلمين مال". فكتب إليه: "أنظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه، فإنا لا نريدهم لعام أو عامين".

إن مصطلح "حد الكفاف" لم يرد صراحة في نص من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ولكنه وَرَد صراحة في تعبيرات أئمة الإسلام، وكذا في مختلف كتب الفقه القديمة منها ما يلي[3]:

---

[1]سورة الذاريات، الآية 19.

[2]بلحناشي زليخة، مرجع سبق ذكره، ص ص95-96.

[3]الفنجري محمد شوقي، مرجع سبق ذكره، ص ص03-04.

- **يقول الخليفة علي بن أبي طالب**: (إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم)؛

- **ويقول الإمام الماوردي** في كتابه "الأحكام السلطانية " :(فيدفع إلى الفقير والمسكين من الزكاة ما يخرج بهم ناس الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى". ويقرر الإمام الماوردي حد الكفاية ويجعله القاعدة فيقول " تقدير العطاء معتبر بالكفاية"[1]؛

- ويقول **الإمام السرخس**: "وعلى الإمام أن يتقي الله في صرف الأموال إلى المصارف، فلا يدع فقيرًا إلا أعطاه من الصدقات حتى يُغنيه وعياله، وإن احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الزكوات شيء أعطى الإمام ما يحتاجون له من بيت المال .

2- عناصر حد الكفاية: اهتم الفقهاء ببيان عناصر حد الكفاية اللازمة للإنسان والتي تُمكنه من القيام بوظيفته، ورَتَبُوها تحت ثلاثة مستويات، إذا استكمل الإنسان مكوناتها كان في كفاية، حيث أن توافرها يؤدي للحفاظ على دينه، ونفسه، ونسله، وماله، وعقله، وهن قوام حياته وهي[2]:

2-1- الضروريات: وهي ما تقوم عليه حياة الناس ولابد منها لاستقامة مصالحهم، وإذا فقدت اختل نظام حياتهم[3]. فلا بد من القوت الذي يحفظ حياة الإنسان، والملبس الذي يحفظ صحته، والسكن الشرعي الذي يَقيه عوارض الطبيعة، ويأْمن فيه على نفسه وأهله، وكل ما يمكن من الحصول على الضروريات ويحفظها من التهديد في الحاضر والمستقبل من تعليم، ووقاية، وصحة .....الخ؛

2-2- الحاجيات: وهي ما يحتاج إليه الناس لليسر، والسعة، واحتمال مشاقة الحياة، مثل الحصول على نوعيات الطعام، واللباس، والسكن الأكثر نفعا وسعة بدون إسراف أو تبذير؛

2-3-التحسينات: وهي تتعلق بما يليق من محاسن العادات ومكارم الأخلاق زائدة على أصل الضروريات والحاجيات، ولا يُؤدي عدم إشباعها إلى الإخلال بأمر ضروري، لأنها تجري مجرى التزيين وتُدخل المتعة على الحياة الإنسانية، مثل تحسين الغذاء بِتَنوع الوجبات، وطرق إعدادها، وكل ما يتجمل به من الملبس، والفرش وما شابه ذلك.

إن الإسلام لم يكتف بمجرد الإعلان أو الدعوة إلى حق كل فرد في ضمان حد كفايته (مستوى معيشي لائق) بحسب ظروف زمانه ومكانه، وإنما أنشأ له منذ أربعة عشرة قرناً مؤسسة مستقلة هي مؤسسة الزكاة،

---

[1]زبير محمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]أحمد عثمان عبد القادر، حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي – دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1409/1408هـ (1989م)، ص ص3-6.

[3]بلحناشي زليخة، مرجع سبق ذكره، ص 104.

والتي لها كيان مستقل عن إيرادات الدولة (خزانة الدولة) بمواردها ومستحقيها، بل والعاملين عليها، وتتمثل بفرع قائم بذاته في بيت مال المسلمين. وتعتبر حرب الخليفة أبو بكر رضي الله عنه لمانعي الزكاة أول حرب في التاريخ تخوضها دولة من أجل ضمان حد الكفاية لكل فرد[1].

فالزكاة تعطي الأولوية في إنفاقها لسد حاجات الفقراء والمحتاجين باعتبار أن ضمان حد أدنى من مستويات المعيشة داخل الدولة مقدم على غيره من الأهداف. وإن إغناء الفقراء وكفايتهم هو الهدف الأول للزكاة، ثم تليه الأهداف الأخرى بحسب الأهمية وتوفر الحصيلة الكافية لذلك.

المطلب الثالث: أهم المَدَاخِل الأساسية لمفهوم مستوى المعيشة

يتمحور مفهوم مستوى المعيشة حول مجموعة من المداخل (العناصر) أو المكونات الدالة عليه في مجتمع، يتم التعرف عليها وقياسها باستعانة إما بمؤشرات موضوعية، أو مؤشرات ذاتية(مثل قياس نوعية الحياة، والسعادة والرضا)، ويمكن ذكر أهم المداخل فيما يلي:

1- المدخل الاقتصادي أو النقدي: طبقا لهذا المدخل نعني بمستوى المعيشة ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى مستوى معين من المعيشة. وعليه فإن هذا المستوى للدول المختلفة يقاس بمستويات الدخل المتوسط للفرد فيها، أو بمتوسط استهلاكه أو إنفاقه، وصلة هذا المدخل وثيقة بالفرع من فروع علم الاقتصاد المعروف باقتصاديات الرفاه[2].

مدخل الدخل أو الإنفاق هو المدخل الوحيد بين مداخل مستوى المعيشة الذي حكمته اعتبارات الملائمة في القياس والتقدير أكثر مما حكمته اعتبارات المحتوى الموضوعي لمستوى المعيشة. فقد استدعى تطور الحسابات الوطنية وتعاملها مع اقتصاديات يتنوع فيها إنتاج السلع والخدمات استخدام القيم النقدية للوصول إلى تقديرات الدخل (أو الناتج) المحلي أو الوطني، والذي يُمثل حصيلة توظيف القدرات الاقتصادية لبلد ما لتوليد قيمة مُضافة تُستخدم لإشباع الحاجات الإنسانية سواء كان هذا الإشباع مباشرا (الاستهلاك)، أم مستقبليا وغير مباشر (الاستثمار). ولمعرفة دلالة تطور هذه القيمة على التغير الحقيقي في قدرة البلد على إشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع ككل تم إدخال فكرة قياس معدل النمو الحقيقي على أساس تثبيت المستوى العام للأسعار عبر الزمن، ومن ثم اعتبر متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الوطني (أو المحلي) لدولة

[1] الفنجري محمد شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] العيسوي إبراهيم، السيد دحية وآخرون، مستوى المعيشة: المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليلات –دليل قياس وتحليل معيشة المصريين–، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 212، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 2008، ص 15.

ما دالا بصفة عامة على مستوى المعيشة في هذه الدولة[1].

2- **مدخل القدرات الإنسانية (مدخل الاستطاعة):** يُعتبر الاقتصادي أمارتيا سن* من أهم رواد هذا المدخل الذي يقوم على عاملين أساسيين هما: الوظائفية والقدرات، حيث تُعبِر الأولى عن قدرة الفرد على الانجاز، أي مقدرة الذكر والأنثى على أن يكون أو يفعل، أما الثانية (القدرات) فهي تعكس المجموعات المُؤَلفة من الوظائفية التي يستطيع الفرد إنجازها، وهي تتحدد بقيد الموارد والسلع المُتاحة[2].

إن الخاصية الرئيسية لهذا المدخل هي تركيزه على ما يستطيع الناس القيام به بالفعل، وما يريدون أن يكونوا عليه بالفعل، أي تركيزه على قدراتهم. ويُعتبر هذا هو المقابل لتركيز المداخل الفلسفية على سعادة الناس أو تلبية رغباتهم، والمقابل أيضا للمداخل النظرية، والعملية، التي تُركز على الدخل، والإنفاق، والاستهلاك، أو إشباع الحاجات الأساسية[3].

وحسب أمارتيا سن هناك علاقة واضحة بين مدخل القدرات ومستوى المعيشة، حيث عند تصميم السياسات والتقييمات الاجتماعية يجب أن يكون التركيز على ما يستطيع الناس أن يكونوا عليه، وعلى نوعية حياتهم، وعلى إزالة العقبات التي تعترضهم في هذه الحياة، بحيث تكون لهم حرية أكبر لأن يعيشوا نوعية الحياة التي يجدونها. وهكذا فإن مستوى المعيشة يتعين مناقشته في ضوء قدرات الناس الفعلية المتاحة لهم للقيام بالأنشطة والأفعال التي يريدون أن يُمارسونها، ولأن يكونوا على النحو الذي يريدونه[4].

3- **مدخل الحاجات الإنسانية:** يُعتبر مدخل الحاجات الإنسانية مدخلا طبيعيا للتعامل مع مستوى المعيشة الذي يرتبط بدرجة الوفاء بها، حيث أن الاختلاف في مستويات المعيشة هو الاختلاف في مستوى إشباع هذه الحاجات والوسائل المُسْتَخْدَمة لذلك، فمستوى المعيشة الفعلي يقاس بمستوى إشباع الحاجات الإنسانية للفرد أو الجماعة في أي من مستوياتها المُجتمعية (أسرة، عائلة، مجتمع محلي، مجتمع وطني....الخ)، وهو ما يرتبط بكل من الاستهلاك الخاص والعام لوسائل إشباع الحاجات الإنسانية، وما لذلك من علاقة بآليات

---

[1] العيسوي إبراهيم، السيد دحية وآخرون مرجع سبق ذكره، ص 16.

* **أمارتيا كومار سن** (*Amartya Kumar Sen*) ولد3 في نوفمبر 1933 ، هو عالم اقتصاد وفيلسوف هندي، يعمل بالتدريس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. قدم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ونظريات اقتصادية حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية.،حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1998 لعمله عن اقتصاد الرفاه.

[2] مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3] العيسوي إبراهيم، السيد دحية وآخرون نفس المرجع السابق، ص 27.

[4] نفس المرجع السابق، ص27.

وسياسات توزيع وإعادة توزيع الدخل، وامتلاك عناصر الثروة والحصول على عائداتها[1]. ووفقا لمدخل الحاجات الإنسانية يُمكن التفرقة بين مفهومين لمستوى المعيشة وهما: حد الكفاف، والحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق حيث:

- **حد الكفاف:** هو سد الضروريات القصوى، أو إشباع الحاجات الضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة، وضمان تجديد قواه الإنتاجية والحفاظ على نسله؛

- **المستوى المعيشي اللائق:** فهو إشباع حد أدنى من الحاجات، والذي يتطور بتطور موارد وثروة المجتمع، وعلى النحو الذي يكفل إشباع هذه الحاجات لكل أفراد المجتمع. حيث كان هذا المستوى من اهتمامات برنامج الأمم المتحدة عند إعدادها أو حسابها لأدلة التنمية البشرية، فلمعرفة مستوى المعيشة في البلدان المختلفة تقوم بحساب دليل التنمية البشرية والذي أَدْرَجت ضِمْنَه بُعْد مستوى المعيشة اللائق وعبرت عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل قوة الشراء بالدولار الأمريكي)، وذلك إلى جانب العنصرين الآخرين وهما المعرفة، وحياة مديدة وصحية. بالإضافة إلى حساب دليل الفقر البشري، ودليل التنمية الجنسانية، والتي أدرجت ضمنهما كذلك بعد المستوى المعيشي اللائق[2].

من أجل تحديد مفهوم مستوى المعيشة لا بد من الاهتمام بوسائل إشباع الحاجات الإنسانية، لأن هذا المستوى لا يتوقف على عدد الحاجات الإنسانية التي يتم إشباعها فحسب، بل يتوقف كذلك على كَم ونوعية الوسائل المُتاحة لإشباع هذه الحاجات. بالإضافة إلى أن الاعتداد بوسائل إشباع الحاجات عند الحديث عن مستوى المعيشة ما هو إلا تعبير عن انتقال الحاجة الإنسانية من مجرد الرغبة أو الإحساس الداخلي إلى حقيقة اقتصادية وهي الطلب، والتي تتفاعل مع الموارد المتاحة (العرض) ليُحَددان معا مستوى معيشة الأفراد والمجتمع[3].

يعتبر مدخل الحاجات الإنسانية أهم مدخل لفهم مستوى المعيشة، لكونه حاضرا في جميع العناصر المكونة له، فهو يشتمل على إشباع الحاجات المادية وغير المادية، ويعنى بالموارد اللازمة لإشباعها، ولاسيما الدخل، والموارد الأخرى التي يُوفرها الإنفاق العام. بالإضافة إلى عناصر البيئة السياسية، والاجتماعية، والمؤسسية، التي تُوفر للأفراد مجموعة من الحقوق والحريات، والتي تُمكنهم من بلوغ مستوى أرقى من الإشباع لحاجاتهم المادية وغير المادية. حيث اقترح الباحث "**العيسوي إبراهيم**" قائمة للحاجات الإنسانية مكونة من

---

[1] العيسوي إبراهيم، السيد دحية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007 محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، 2007، ص 343، متاح على الموقع: http://hdr.undp.org/en(تاريخ الاطلاع 12-12-2018)

[3] العيسوي إبراهيم، السيد دحية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص24.

13 عنصرا وهي[1]: الحاجة إلى التغذية الكافية، الحاجة إلى المأوى اللائق، الحاجة إلى الكساء، الحاجة إلى الطاقة اللازمة لأغراض المعيشة، الحاجة إلى العمل، الحاجة إلى المعرفة، الحاجة إلى الصحة، الحاجة إلى الانتقال والاتصال، الحاجة إلى الحماية، الحاجة إلى الاجتماع والتواصل مع الآخرين، الحاجة إلى الحريات وحقوق الإنسان، الحاجة إلى الاحترام والتقدير وتحقيق الذات، الحاجة إلى وقت الفراغ والترويح عن النفس.

4- **مدخل إدارة المخاطر الاجتماعية:** يُقصد به القدرة على وضع منهج من طرف متخذي القرار على الصعيد المالي للتعامل مع المخاطر الاجتماعية التي تهدد مستوى المعيشة، والمستويات العامة للرفاهية الاجتماعية للسكان[2]. ويُعتبر كل من الباحثان *Steen Jorgensen، Robert Holzmann* أول من وضعا هذا المفهوم وعالجاه بطريقة منهجية[3]، حيث طورا مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية في ظل المخاطر الاجتماعية التقليدية المهددة لمستوى المعيشة مثل مشكلات سوق العمل، مشكلات الضمان الاجتماعي، ومشكلات شبكات الأمان الاجتماعي، ووضعا ثلاثة استراتيجيات لمواجهة المخاطر تتمثل فيما يلي[4]:

- **الحيلولة دون حدوث المشكلة:** من خلال وضع التدابير والمشاريع التنموية التي تحول دون حدوث المخاطر الاجتماعية من الأصل، ويضربون مثلا على ذلك بأهمية مشاريع توليد الدخل لدى الفقراء حتى لا يقعون في مشكلا فقر وعوز،
- **تخفيف حدة المشكلة:** والمقصود بذلك أن تكون هناك قدرة على تقديم عدد من الحلول المؤقتة والسريعة للتخفيف من حدة المشكلة لدى وقوعها، كان تكون الحكومات قادرة على منح قروض سريعة ذات فوائد محدودة، أو تعزيز البنية التحتية.....الخ؛
- **التعامل مع المشكلة على مدى أطول:** ويتم اللجوء لهذه الإستراتيجية الأخيرة، في إطار معالجة المخاطر علاجا موضوعيا، وهو توجه ليس بديلا لما سبق، كما أنه ليس توجها مدخرا في حال فشل الاستراتيجيات السابقة، بل إنه مكمل للرؤية، ويتضمن ذلك حزمة متكاملة من مشاريع العمل العام لمواجه المخاطر الاجتماعية.

---

[1] العيسوي ابراهيم، الفقر من منظور تنموي، ورشة عمل حول "تعريف وتحليل وقياس الفقر"، إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، جامعة الدول العربية، دمشق، أيام 20-22 نوفمبر 2008.

[2] الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، رؤية استراتيجية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء التغيرات المحلية والدولية، دراسة استشارية، الكويت، مارس 2007، ص 27.

[3] *Robert Holzmann and Steen Jorgensen, Social Risk Management: A New Conceptual Framework for Social Protection and Beyond", Social Protection Discussion, Paper Series No. 0006, Social Protection Unit, Human Development Network, the World Bank, February 2000, PP 04-26.*

[4] الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في مستوى المعيشة ومؤشرات قياسه

يختلف مستوى معيشة السكان من بلد لآخر، وفي نفس البلد من منطقة لأخرى، ومن فئة اجتماعية إلى أخرى، وهذا بسبب تَعَدُد وتنوع العوامل المحددة لهذا المستوى هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود عدة طرق أو مقاييس لمعرفة هذا المستوى. لذا سنعرض في هذا المبحث العوامل المؤثرة في مستوى المعيشة في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني المؤشرات الاقتصادية لقياس مستوى المعيشة، ونتطرق إلى المؤشرات الاجتماعية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في مستوى المعيشة.

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في مستوى المعيشة في بلد ما منها عوامل دُولية وأخرى ترجع لسياسة البلد وثروته. وهناك عوامل تتعلق بالفرد وأسرته والبيئة التي يعيش فيها. وفيما يلي نوجز هذه العوامل[1]:

1- العوامل المؤثرة على المستوى الدولي

1-1- التقسيم الدولي للعمل: وهو يُعتبر من أبرز الأسباب العالمية للتفاوت في مستويات المعيشة بين الدول، وهو ما أدى إلى تخصص بعض الدول بصناعات معينة أكثر إدراراً للعائد وأكثر إنتاجية من غيرها؛

1-2- برامج التصحيح الهيكلي: وهي من بين الأسباب التي أدت إلى تراجع مستوى المعيشة بسبب الآثار السلبية التي خلفتها هذه البرامج المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي خاصة بداية من التسعينيات نذكر منها ما يلي:

- ✓ السياسات المالية التي طالب بها صندوق النقد الدولي أدت إلى الإضرار بفئات واسعة من المجتمع، خاصة فئة محدودي الدخل، وكذلك سياسات التقشف المالي حرمت الكثير من فرص التعليم؛
- ✓ سياسات تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود أدت إلى تقسيم المجتمع إلى قسمين: مُتْرف تطغى عليه صفة الاستهلاكية، وقسم واقع في مصيدة الفقر؛
- ✓ تخفيض أسعار الصرف أدت إلى تخفيض قيمة نقود الفقراء، أما زيادة نقود الأغنياء بفعل التضخم.

2-العوامل المؤثرة على المستوى الوطني: ونذكر منها ما يلي:

2-1- الثروات الوطنية: يُعتبر امتلاك الدولة ثروات طبيعية من أهم العوامل الـمُحَدِدَة لمستوى المعيشة فيها، فندرة هذه الموارد يُؤدي إلى تدني هذا المستوى وارتفاع الطبقة المحرومة، وانخفاض الادخار وبالتالي الاستثمار.

[1] مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص67-71.

2-2- السياسة المُتبعة من طرف الدولة: يتأثر مستوى المعيشة بالسياسات المُنْتَهَجة من طرف الدول، فالسياسة المالية المُتبعة على سبيل المثال للتخفيف من عجز الميزانية كتخفيض الأجور أو رفع الدعم السلعي عن بعض المواد ستُؤدي إلى ارتفاع نسبة المحرومين وارتفاع درجة الحرمان بينهم. كما يُساهم كذلك ضعف النظام الضريبي في الدولة سواء من حيث التشريع أو من حيث الإدارة في انخفاض مستوى المعيشة، حيث يُؤدي انخفاض الحصيلة الضريبية إلى انخفاض إيرادات الدولة وبالتالي انخفاض قدرة الدولة على الإنفاق الاجتماعي لإشباع بعض الحاجات الأساسية؛

2-3- المستوى العام للأسعار (التضخم): يُعتبر التضخم من بين أهم المحددات الاقتصادية لانخفاض مستوى المعيشة في الدولة، باعتبار أن دخل الفرد أو الأسرة إن وجد قيمة ثابتة نسبياً فإن القوة الشرائية أو قدرة الفرد على الشراء ثابتة نسبياً أيضاً، ولذا فإن تزايد المستوى العام للأسعار يُؤثر سلباً على مستوى المعيشة أو قدرة الأسرة أو الفرد على الشراء، حيث تقل الكمية التي يستطيع الفرد شراءها من السلع والخدمات مع تزايد المستوى العام للأسعار مع ثبات الدخل[1]. فوجود معدل تضخم مرتفع يُضعف القدرة الشرائية للأفراد، والمقدرة الإنتاجية للاقتصاد. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

2-4- الأوضاع الأمنية والعسكرية: تُعتبر الأوضاع الأمنية والعسكرية التي تشهدها الدول من أكثر العوامل المؤثرة في مستوى المعيشة في هذه الدول. فالدولة التي تُعاني عدم الاستقرار السياسي تَتَرَدى الأوضاع الاجتماعية فيها بسبب توجيه الإنفاق العام نحو المجال العسكري؛

2-5- النظام السياسي: يُعتبر تطور النظام السياسي في بلد ما مُحَدِداً مُهماً لمستوى المعيشة. حيث تنخفض أحوال المعيشة لغالبية سكان البلاد التي تتميز بالديكتاتورية لصالح النُخبة الحاكمة وحاشيتها، في حين تتحسن مستويات المعيشة بتطور النظام السياسي في البلاد، ذلك أن الأفراد عندما يقومون بانتخاب من يُمَثِلُهم في الحكم يسعى لتحسين أحوالهم المعيشية. بالإضافة إلى أن تطور النظام السياسي يُؤدي إلى تطور في فكرة المجتمع الأهلي ومؤسساته ومنظماته والتي غالباً ما تهتم بقضايا أحوال المعيشة وتعمل على تحسينها؛

3-العوامل المؤثرة على مستوى الفرد (المحددات الفردية): من أهم العوامل المؤثرة في مستوى المعيشة على مستوى الفرد نجد ما يلي:

3-1- الدخل الفردي: يعتبر الدخل الفردي المحدد الرئيسي للمستوى المعيشي للفرد، فبواسطته يمكن معرفة

[1]جابر أمين، مؤشرات العلاقة بين الاستثمار ومستوى المعيشة في الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 50، عمان، الأردن،2010، ص 107.

ما يحققه الفرد لنفسه ولعائلته من مستوى صحي، وتعليمي، وثقافي، ومنافع مادية، وراحة نفسية، واستقرار وشعور بالأمن الاقتصادي؛

3-2- توافر شبكات الأمان الاجتماعي: تُعد شبكات الأمان الاجتماعي بمثابة مظلة الحماية، والرعاية الاجتماعية التي تُوفرها الدولة لفئات المجتمع، بهدف تحقيق أفضل مستوى معيشي، والتخفيف من الآثار الاقتصادية، والاجتماعية التي يمر بها المجتمع. وتشتمل تلك الشبكات على مجموعة من البرامج، والسياسات، والإجراءات، التي يتم اختيارها لتلبية احتياجات المستفيدين وفق رؤية تنموية مستقبلية للدولة[1]. ولا يكفي توَافر هذه الشبكات بل يجب على الأفراد الدراية بها، والاشتراك فيها، لأنها تعتبر آلية لتأمين ذوي الدخل المحدود من انهيار دخولهم، وتشجيعهم للقيام بالمبادرات التي تتسم بالمخاطر والعوائد المرتفعة كذلك، ما يرفع من إنتاجيتهم، وبالتالي من مستوى معيشتهم؛

3-3- مكان الإقامة: ترتفع مستويات المعيشة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، وعادة ما يرجع السبب في ذلك إلى التحيز في توزيع فوائد النمو لصالح المدن على حساب الريف. وتمتاز المدن بالإضافة إلى توفر فرص العمل فيها بتوافُر الخدمات الاجتماعية منها المدارس بمختلف مراحلها، والمراكز الصحية، وشبكات المياه والكهرباء والبُنية التحتية في الحضر بشكل أكثر اتساعا، وبنوعية أفضل. ونتيجة لذلك تقل معدلات الفقر الحضري عن معدلات الفقر في المناطق الريفية؛

3-4- الخصوبة: يتحدد مستوى معيشة الأسرة بخصوبتها، حيث تنخفض كلما ارتفع عدد أفراد الأسرة وازداد معدل الإعالة فيها، حيث يقل نصيب الفرد من دخل الأسرة ويُوَجه إلى الاستهلاك خاصة على الغذاء ولا يتبقى من الدخل سوى جزء يُوَجه نحو تلبية الحاجات الأخرى والتي غالباً ما يتم إشباعها بنوعية رديئة. ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع معدل الخصوبة في مجتمع ما إلى ارتفاع القوة العاملة وبالتالي زيادة فرص العمل مما يُؤدي إلى انخفاض سعر قوة العمل (الأجر)، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، أما انخفاض معدل الخصوبة فيُحَسِن من مستوى معيشة الأسرة. حيث ينخفض معدل المُعالين ويزداد معدل الإسهام في قوة العمل، وهذا ما يزيد من حصة الفرد من الناتج. وسيُساعد ذلك من جهة أخرى على مساهمة المرأة في العمل وتوليد دخل بسبب عدم وجود أطفال كثر تهتم بهم، مما يساعد على زيادة كمية النقود التي توجه لإشباع الحاجات الأخرى وزيادة حجم الادخار، مما يساعد على التكوين الرأسمالي لدى الأسرة وتحويل المدخرات لاحقا إلى استثمارات

[1] المعهد العربي للتخطيط، علاقة شبكات الأمان الاجتماعي بسياسات الرعاية الاجتماعية: حالات تطبيقية، الكويت، بدون سنة، ص 15، متاح على: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/215_P14007-2.pdf (تاريخ التحميل 12-12-2018).

تمكنها من إيجاد مصادر أخرى للدخل؛

3-5- ترأس المرأة للأسرة: تنخفض مستويات المعيشة لدى العائلات التي تقوم على إعالتها امرأة عن التي يعيلها رجل، خاصة بالنسبة للمرأة الريفية، ويرجع ذلك إلى أن دخل المرأة يقل في بلدان معينة إلى أكثر من نصف دخل الرجل، خاصة مع زيادة معدل الأمية بين الإناث.

3-6- ثقافة الفقر: طور العالم الأنثروبولوجي أوسكار لويس(***Oscar lewis***)(**1914-1970**) ما يُسمى بثقافة الفقر، وهي الثقافة التي يُربَى عليها المحرومين وتصبح من خصائصهم، ويرتكز هذا المنظور على اعتبار الفقر طريقة للحياة أكثر منه للافتقار إلى الدخل، وتنتقل من جيل لآخر بسبب تأثيرها على الأطفال الذين يتعلمون منذ صغرهم القيم، والاتجاهات السياسية لثقافتهم. حيث يتميز الفقراء بأنماط سلوكية، وقيم تختلف عن الثقافة العامة المُسَيطِرة في المجتمع، مثل الافتقار إلى الطموح، والدافعية، ورأس المال البشري، وقد حدد لويس الفوارق بين نمط معيشة الفقراء، والمعايير الخاصة بالمجتمع، إذ يختلف الفقراء في ممارستهم عن ممارسات المجتمع العامة، ويفشلون بالتالي في المشاركة في المؤسسات الاجتماعية، ويستسلمون لوضعهم القائم دون محاولة للتغيير، وتعد هذه الممارسات طرقا للتَكَيُف مع الفقر حتى تصبح جزءا من ثقافتهم التي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

3-7- العامل القَدَرِي: يرجع البعض انخفاض مستوى معيشتهم إلى التفسير القَدَرِي، الذي يرى أن الحرمان والغنى يعودان للحظ، والطبيعة الإنسانية، حيث لا يكون للأفراد القدرة على الضبط، فقد يُولد الأفراد في أسرة فقيرة، أو يفشلون في اغتنام الفرص المُتاحة أمامهم، مما يُولد لدى البعض اعتقاد بعدم قدرتهم على تغيير ظروفهم.

المطلب الثاني:المؤشرات الاقتصادية لقياس مستوى المعيشة

تعتبر المؤشرات الاقتصادية معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة وتعكس الحالة المعيشية للسكان من جهة أخرى في نفس الفترة. وتتمحور في مجُمَلِها حول الدخل والإنفاق (أو الاستهلاك)، بالإضافة إلى معدل التضخم (مؤشر تكلفة المعيشة).

1-**مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني**:يتحدد مستوى معيشة الفرد أو الأسرة بعوامل عديدة أهمها الدخل المتاح للفرد أو الأسرة، باعتباره أداة الحصول على كافة الاحتياجات السِلعية والخدمية من السوق. ويُعتبر عائد العمل المصدر الأساسي للدخل المتاح لغالبية أفراد وفئات المجتمع، كما ترتبط فرص التكسب، وتحقيق الدخل بسوق العمل[1]. والدخل الوطني هو القيمة السوقية لإنتاج دولة ما من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويُوزع عادة بين نوعين من الإنفاق وهما الإنفاق الاستهلاكي(هو الإنفاق على السلع والخدمات التي تستهلك في الفترة الجارية)، والإنفاق الاستثماري (وهو الذي يؤدي إلى زيادة رأس المال الحقيقي للمجتمع).

يُسْتخدم مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة. باعتبار أن حصة الفرد من الدخل الوطني تعكس مستوى معيشته، ولكنه تَعَرض إلى عدة انتقادات نذكر منها الآتي[2]:

✓ يُعتبر مؤشر الدخل مؤشراً لا يعكس إلا جانباً واحداً من جوانب مستوى المعيشة، فهو يقيس متوسط الدخل الفردي مُهملاً الجوانب الأخرى كالصحة والتعليم، وحرية اختيار العمل وغيرها من المؤشرات الأخرى، حيث هناك دول كثيرة تُعاني من انخفاض مستوى المعيشة رغم ارتفاع حصة الفرد فيها من الدخل الوطني، كدول أمريكا اللاتينية، وذلك بسبب تفشي الجهل والمرض وسوء توزيع الدخول. وكما أن اعْتماد صُناع القرار على دخل الفرد، فإنها بذلك تكون مُتحيزة نحو النمو الاقتصادي كهدف من أهداف السياسات دون السعي إلى تحقيق التنمية البشرية، حيث ظهر في هذا المجال مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة، والذي يجمع بين الناتج الإجمالي للفرد الواحد، ومتوسط العمر المتوقع، ومستوى التعليم[3].

✓ يعتبر الدخل مؤشرا نقديا حيث تتم المقارنات في إطار بيانات الحسابات الوطنية الإجمالية والتي تعترض عملية تقديرها مشاكل عديدة، من أهمها صعوبة تحديد الدخل لتباين الأسر من حيث حجمها، وتركيبتها وفقا

[1]السيد هدى، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2]قصي قاسم الكِليدار، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

[3]*Richard A .Easterlin, The Worldwide standard of living since 1800, Journal of Economic perspectives,Nashville, USA, volume 14, number 01, winter 2000, P 8.*

للعمر، والجنس، بالإضافة إلى عدم توفر البيانات عن حجم الدخول غير المباشرة التي يُحققها الفرد أو الأسرة، وصعوبة تحديد حصة كل فرد منها.

2-مؤشرات الإنفاق (الاستهلاك):يعرف الاستهلاك على أنه استخدام السلع أو التمتع بالخدمات لغاية إشباع الحاجات والرغبات لدى الأعوان الاقتصاديين، سواء كانوا أفراد مستهلكين نهائيين، أم مؤسسات إنتاجية، أم هيئات رسمية، أو شبه رسمية، ويعتبر الاستهلاك المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية[1]. كما يعرف كذلك على أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل، والذي يُكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك[2].

يختلف الاستهلاك النهائي كمصطلح عن الإنفاق الاستهلاكي، فالاستهلاك النهائي يترافق مع اندثار واختفاء السلع المستهلكة، أما الإنفاق الاستهلاكي فيقصد به ذلك الجزء من الإنفاق المخصص للسلع والخدمات الاستهلاكية النهائية. ويمكن قياس الاستهلاك بمجموعة من المؤشرات أهمها ما يلي[3]:

2-1- مؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة: يعتبر هذا المؤشر أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة، ويُمكن تقدير الإنفاق بطريقة أفضل عن طريق مسوحات الأسرة، التي تُجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر، وهي أكثر مُلاَئَمة لعمل المقارنات بين المناطق الريفية والحضرية أو بين مُختلف الفئات في بلد ما. وتعتمد هذه الطريقة على جمع بيانات فعلية عن السلع والخدمات سواء كانت مادية، أو معنوية لأسرة ما خلال فترة زمنية معينة، والهدف من ذلك معرفة أبواب الإنفاق المختلفة التي يُوَزَّعٌ عليها دخل الأسرة، وفي وحدة زمنية معينة، حيث يتم مراعاة النقاط التالية عند جمع هذه البيانات[4]:

أ- استخدام أسلوب العينات كأسلوب بحث لما يوفره من وقت وجهد، علاوة على سرعة الحصول على البيانات والنتائج؛

---

[1]بشرول فيصل، تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي واحصاء، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2011/2010، ص 03

[2] الوادي محمود، ابراهيم خريس وآخرون، الطبعة العربية، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 225.

[3] سلو الأرتوشي جاسم أحمد، حسين سليمان أحمد وآخرون، دور التحليل العاملي في تحليل المستوى المعيشي للأسر (دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من سكان مدينة دهوك 2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2016، ص ص 305-306.

[4] بدوي خليل مصطفى، مستوى المعيشة للأسرة في دولة البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 16، جامعة الكويت، الكويت، ص 34.

ب- تحديد حجم عينة الدراسة. فمثلا كلما كان هناك تجانس سلوك وحدات الدراسة في أوجه الإنفاق كان حجم العينة صغيراً والعكس صحيح؛

ت- تحديد وحدة العَد، حيث تؤخذ الأسرة كوحدة لجمع المعلومات، باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأولية من حيث الإنفاق، كما أنه لا يُمْكنُ فصل إنفاق الفرد عن الأسرة؛

ث- تحديد البيانات المطلوبة، حيث تنقسم البيانات إلى قسمين:

✓ بيانات خاصة عن تركيب الفرد أو الأسرة، وهي تشمل الجنس، عدد أفراد الأسرة، دخل الأسرة....الخ.

✓ بيانات خاصة بميزانية الأسرة والمتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي والدخل، والمدخرات، وأهم البيانات التي تُجمع هي: بيانات عن الاستهلاك الجاري (جميع المصروفات اليومية، بيانات عن السلع الاستهلاكية المعمرة (الثلاجات، والسيارات، والأثاث...الخ)، بيانات عن السكن (نوعه عدد الغرف، الإيجار...الخ)، بيانات عن النفقات المختلفة من غير الأغذية (التعليم، التسلية، الصحة..الخ)، بيانات عن الادخار والاستثمارات، وأنواعها ومقدار الدخل والممتلكات.

ج- تحديد طريقة جمع البيانات كالمقابلة، أو استبيان....الخ؛

ح- تبويب البيانات، وهي تختلف حسب أغراض التحليل المختلفة.

تم تطوير هذه الطريقة من قبل المختصين بعلوم الاجتماع، والمُهتمين بالمقارنات الاقتصادية والاجتماعية، حيث اسْتُخدمت العلاقات الإحصائية في تفسير وتحليل البيانات، منها معامل الارتباط البسيط بين كل مؤشر، ومعيار معين من الحالات الاقتصادية، كخط الفقر أو مستوى الرفاهية، أو الحالات الاجتماعية كالوظيفة أو المهنة، أو الحالة العلمية لرب الأسرة.

2-2- متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية: يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة،حيث أنه أسْتُحدث لمعالجة مشكلة تباين الأُسَر في أحجامها وتركيبها.ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية. وَوُجِهَ لهذا المؤشر العديد من الانتقادات نذكر منها ما يلي[1]:

✓ أَن تحديد المقدار الأمثل لإنفاق الأسرة الاستهلاكي أمر مثير للجدل؛

✓ صعوبة استخدام مؤشر استهلاك الأسرة في المقارنات المحلية والدولية بسبب أن دخل الأسرة في أي مجتمع يتوقف إلى حد بعيد على خصائصها الاقتصادية والاجتماعية، سواء فيما تعلق بمستوى تعليم الأسرة،

[1]مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

أو ما يملكونه من عقارات، أو أراضي، أو قدرتهم الائتمانية، أو ما يملكونه من مهارات؛

✓ إن الاعتماد على هذا المؤشر لا يعطي صورة واضحة لمدى الفقر الموجود، والذي يُعاني منه الأفراد في أي مجتمع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الزيادات الكبيرة والمحسوسة في الدخل الإجمالي للأسرة ليس بالضرورة ينعكس على أفراد الأسرة في صورة تحسن المستوى الكمي والنوعي للاستهلاك الغذائي؛

✓ إن هذا المؤشر يعتبر غير دقيق عند تحديد الفقراء من غير الفقراء في المجتمع، ذلك أن هناك العديد من الأسر يكون أفرادها أصحاب دخل ضعيف في حين أن الدخل الإجمالي للأسرة يكون مرتفعا.

2-3- نسبة الإنفاق على المواد الغذائية: حيث كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية، وهذا دلالة على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة. ويمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر، حتى وان تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل بها.

2-4- حصة الفرد من السعرات أو البروتين: يُعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المُسْتَخْدمَة للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقاً لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو حاجته للبروتين، وباعتبار أن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء.

وعموما يُمكن القول فيما يخص مؤشرات الإنفاق (الاستهلاك) أنها ركزت على النقاط التالية[1]:

- أنها (أي هذه المؤشرات) تعبر فقط عن البعد الاستهلاكي للفقر من خلال ما تحصل عليه الأسرة من دخل أو استهلاك مباشر.
- أنها تهمل الدخل أو الاستهلاك الذي تحصل عليه بشكل غير مباشر ويساهم في مستوى معيشتها كالخدمات الصحية والتعليمية، والدعم الذي تتلقاه الأسرة كالدعم النقدي أو دعم المواد التموينية وغير ذلك.
- أنها لم تأخذ في الحسبان درجة الأمان والضمان الاجتماعي والضمان ضد الجريمة والبطالة والكوارث ومدى حرية الاختيار والتعبير.

3-**مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي:** يعبر مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي عن المبلغ المالي الضروري لاقتناء مجموعة من السلع والخدمات الضرورية للمحافظة على مستوى معين، أي هو نسبة الإنفاق الأدنى الضروري للوصول إلى منحنى التساوي المرجعي عند مستويين مختلفين للأسعار. ومؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي يعبر عنه

[1] ضامن المصري سلوى، تشخيص الفقر في الأردن، البنك الدولي، 2002، ص 04.

رياضياً بالعلاقة التالية[1]:

$$P\ (p^1, p^0, q^0) = \frac{\sum_{i=1}^{n} p^1 p q^0}{\sum_{i=1}^{n} p^0 q^0} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (08)$$

حيث: P: أسعار السلع. p_i^1: سعر السلعة i في الفترة1 (سنة المقارنة). q_i^0: كمية السلعة i في الفترة0 (سنة الأساس). p_i^0: سعر السلعة i في الفترة0 (سنة الأساس) .

هذا المؤشر يُعتبر مقياساً للتضخم، وهو يمثل الحركة التصاعدية للأسعار، ويستخدَم لتحديد القيمة الحقيقية للنقود، وبصفة خاصة للأجور، ومنها قياس مستوى المعيشة بصفة عامة، ومستوى معيشة العمال بصفة خاصة[2].

المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية لقياس مستوى المعيشة

نتيجة لإدراك أن مستوى المعيشة لا يُمكن قياسه باستخدام مؤشرات اقتصادية فقط، فهو يشمل إضافة إلى الدخل والاستهلاك عناصر اجتماعية تضمن التوزيع العادل للموارد، والحصول على الفرص لكل فرد من صحة، وتغذية، وتعليم، وإسكان.....الخ، بحيث هذه العناصر تكون لنا مجموعة من المؤشرات الاجتماعية التي تمكننا بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية من معرفة المستوى المعيشي في بلد ما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمكننا من معرفة مستوى التنمية البشرية في ذلك البلد، فالمؤشرات الاجتماعية هي مقاييس مختارة لأحوال، وظروف، واتجاهات الرفاهة في المجتمع، يتم استخلاصها من الإحصائيات الاجتماعية بعد تنظيمها في إطار متكامل. ونقطة الانطلاق في تحديد هذا الإطار المتكامل هي تعيين مجموعة من الهموم الاجتماعية، التي تعبر عن القضايا والمشكلات الاجتماعية، التي تمس حياة الأفراد أو الأسر، والتي يجب أن يهتم بها صناع القرار[3].

1-التعليم: تُعتبر الموارد البشرية عصب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، لذا تبنت معظم الحكومات، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، إستراتيجية التعليم للجميع، والاستثمار في مهارات الناس منذ سنة 1990م وذلك بهدف تعزيز التنمية، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد، فالتعليم هو تكوين الأفراد وتطوير قدراتهم تكويناً شاملا ومتكاملا، فردياً واجتماعياً لتأهيلهم للمشاركة الفاعلة والإيجابية في خطط

[1]مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر – دراسة اقتصادية قياسية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2000/1999، ص 111.

[2]كون فتيحة، أثر تطور الأجور على مستوى معيشة موظفي قطاع التعليم العالي منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2013 –دراسة حالة جامعة المدية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014/2013، ص 99.

[3]العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الشروق، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 128.

التنمية[1] .

إن الأصل في التنمية يَكْمُن في التغيير المعرفي عند الإنسان والذي يتوقف على عملية التعليم التي تجعله قادرا على مواكبة التطورات الحاصلة في جميع المجالات، وعنصرا منتجا في المجتمع، حيث ولمعرفة مستوى المُخرجات التعليمية لا بد من دراسة الواقع التعليمي الذي يتضمن مؤشرات لرصد التعليم وقياس نوعيته. ومجموعة هذه المؤشرات المُوصَى بها من طرف برنامج الأمم المتحدة والآخذ بها عند إعداد تقارير التنمية البشرية يُمكن حصرها فيما يلي [2]:

- ✓ معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق؛
- ✓ النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم: وهو مجموع الالتحاق بمرحلة معينة من التعليم (ما قبل الابتدائي أو الابتدائي أو الثانوي أو العالي) بغض النظر عن العمر، ويحسب بالنسبة المئوية من مجموع السكان؛
- ✓ معدل التسرب من التعليم الابتدائي؛
- ✓ معدل عدد التلاميذ لكل معلم؛ نسبة الأميين إلى جملة السكان، وكذلك نسبة السكان الذين يُقيمون في مناطق يزيد فيها متوسط عدد تلاميذ القسم على المعدل المقبول في مراحل التعليم المختلفة[3]؛
- ✓ مؤشر الإنفاق على التعليم ويكون نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. والقاعدة العامة أن يمثل الإنفاق على التعليم من 3-6 % من الناتج الوطني الإجمالي، ومن 15 % إلى 20% من ميزانية الدولة، وأقل من نصف هذه النسبة بقليل يوجه للتعليم الابتدائي[4].

2- الصحة: يُقصد بالصحة حالة من اكتمال لياقة الشخص بدنياً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً، ولا تقتصر على مجرد انعدام المرض أو الداء[5]. فالصحة تشكل ركنا من أركان تحقيق المستوى المعيشي اللائق، لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني. فالاهتمام بصحة الفرد تُعتبر الأساس لبقائه. فالرعاية الصحية تهدف إلى القضاء على الأمراض الوبائية وتوفير الخدمات الصحية اللازمة في حالة المرض.

---

[1] كياري فطيمة الزهرة، تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 04، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص 105.

[2] Nations Unies, op.cit, P 09.

[3] العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[4] جفال عبد الحميد، سيدي دريس عمار، التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 34.

[5] بن غذفة شريفة، السلوك الصحي وعلاقته بنوعية الحياة –دراسة مقارنة ما بين سكان الريف والمدينة بولاية سطيف–، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007/2006، ص 29.

ويختلف مصطلح الخدمات الصحية على مصطلح الرعاية الصحية، فالأولى تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات، والخدمات الوقائية، والعلاجية، والتأهيلية التي تقدم للسكان لرفع المستوى الصحي لهم[1]. أما الثانية (الرعاية الصحية) فهي نشاط يهدف إلى تعزيز وتشجيع المستوى الصحي للأفراد والجماعات بكافة الجوانب الجسدية، والنفسية، والعقلية، والاجتماعية[2]. ونجد أهم المؤشرات الدالة على المستوى الصحي في بلد ما يلي[3]:

- متوسط العمر المتوقع: وهو متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها فرد بصحة جيدة مع مراعاة السنوات التي لم يكن يتمتع فيها بصحة جيدة بسبب المرض أو الإصابة؛
- معدل وفيات الرضع: احتمال وقوع الوفيات من الرضع خلال فترة تمتد بين الولادة والسنة الواحدة لكل 1000 ولادة حية؛
- معدل وفيات البالغين: احتمال وفاة أشخاص لهم من العمر 15 سنة قبل بلوغ 60 سنة لكل 1000 من السكان؛
- معدل الوفيات الخام (سنوياً): وهو مقياس لعدد الوفيات بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان. أو هو العدد السنوي للوفيات لكل 1000 من السكان؛
- معدل الإصابة بأمراض معدية لكل ألف من السكان؛
- معدل الإنفاق على الصحة وهو نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق يقل فيها عدد العاملين الصحيين لكل 1000 من السكان؛
- عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 من السكان.

3- السكن والمياه والصرف الصحي: يُعتبر المسكن الغاية الأهم والحاجة الأساسية لدى الإنسان، حيث سعى منذ بداياته الأولى لإيواء نفسه وعائلته من الأخطار، والظروف البيئية القاسية، وهو الخلية الأولى للنسيج العمراني في تكوين البيئة السكنية، فالسكن الملائم هو الذي يسمح بالتمتع بدرجة ملائمة من الخصوصية ومساحة كافية وأمان وإنارة وتهوية ومياه نقية وشبكة صرف صحي وهيكل أساسي ملائم وموقع مناسب فيما يتعلق بمكان العمل وبمرافق البيئة الأساسية وبتكاليف معقولة. ويعكس السكن الملائم مدى الأهمية التي تساعد

[1]عكيلة عز الدين زكي، أثر مستوى المعيشة على الخدمات الصحية والتعليمية في محافظة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص جغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص45.

[2]عاجل سامر حسين، تقييم واقع جودة خدمة الرعاية الصحية الأولية –دراسة حالة لعينة من المراكز الصحية في مدينة الديوانية–، درجة الدبلوم العالي، تخصص التخطيط الاستراتيجي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص10.

[3]Nations Unies, op.cit, P 05

في تطور مجتمع واستقراره إضافة إلى توفيره الظروف الإنسانية الملائمة[1]، ويرتبط الإسكان بمجموعة من المعايير والعوامل منها: حجم الأسرة، وتوفر المياه المؤَمنَة، وقنوات الصرف الصحي، بالإضافة إلى الواقع الحضاري والاجتماعي، والاقتصادي، والطبوغرافيا للبلد، ويعبر عنه بثلاث مؤشرات هي[2]:

- حجم أو نوعية الخدمات السكنية: حيث تقسم المساكن إلى ثلاثة فئات حسب مدى توفر خدمات المياه النقية والصرف الصحي ونوعية المبنى؛
- كثافة الأشغال: ويعبر عنها بمتوسط عدد الأفراد لكل غرفة؛
- مدى الاستقلالية في استخدام المسكن: أي مدى ما يُتاح للفرد من حرية داخل بيته، وتقاس بنسبة عدد الوحدات السكنية إلى عدد الأسر.

وفيما لي بعض المؤشرات المُسْتَخْدمة الدالة على السكن:

- نسبة عدد الوحدات السكنية الـمُتاحة إلى عدد الأسر؛
- نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مُزَوَدة بمصدر داخلي للمياه النقية، أو لا يتوفر لها مصدر خارجي قريب للمياه الصالحة؛
- نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مُزَودة بالمرافق الصحية الأساسية؛
- نسبة الإنفاق على السكن إلى جملة الإنفاق الاستهلاكي للأسرة لمجموعات مختارة من السكان.

4- **المؤشرات الديمغرافية:** تتضمن المؤشرات الديمغرافية مؤشرات عن عدد السكان من حيث العدد الإجمالي، والعمر الوسيط، ونسب الإعالة ومعدلات الخصوبة الإجمالية، وهي تُساعد في تقييم حجم الأعباء الملقاة على عاتق القوى العاملة في بلد معين.

4-1- النمو السكاني: إن العلاقة بين مستوى المعيشة والنمو السكاني كبيرة خاصة في المجتمعات النامية، حيث أن التحسن في مستوى المعيشة يُؤدي إلى نمو سريع في السكان وهذا نتيجة توفر مجموعة من الأسباب نوجز أهمها فيما يلي[3]:

---

[1]الشُبر حيدر رزاق، مصطفى حامد سهى، تجزئة قطع الأرض السكنية وتأثيرها على خدمات البنى التحتية –الماء والصرف الصحي"حالة دراسية مدينة بغداد–بغداد الجديدة –المحلة 731–، مجلة المخطط والتنمية، العدد 34، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العراق 2016، ص 83.

[2]العيسوي ابراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[3]خليفة سالم أبو عائشة، المستوى المعيشي في ليبيا وأثره على النمو السكاني في الفترة (1970-2006)، مجلة الجامعة المغاربية، المجلد 03، العدد 05، الجامعة المغاربية لاتحاد المغرب العربي، طرابلس، ليبيا، ص69.

- ✓ حصول الأفراد على دخل يُمَكِنُهم من التغذية الجيدة، أي إشباع حاجتهم الأساسية من الغذاء والحاجات الأخرى التي تتطور إلى الحصول على كماليات الحياة؛
- ✓ تبني الدولة العديد من الخدمات الصحية (الرعاية الصحية) والتعليمية نتيجة لتوفر الموارد الاقتصادية التي تُمكنها من توفير هذه الخدمات للسكان؛
- ✓ تحسن البُنى الأساسية من طرق، ومرافق خدمية، وتوفير السكن، وغيرها من متطلبات تكوين أسرة، وسهولة حصولها على الخدمات.

4-2- معدل الوفيات والخصوبة: إن انخفاض معدل الوفيات ما هو إلا انعكاس مباشر للتأثيرات المجتمعة، والناجمة عن تحسين التغذية، وإمدادات المياه النقية، والنظافة العامة، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية. ومن هنا نجد أن معدل الوفيات يختلف ما بين قارة وأخرى، وما بين بلد وآخر[1]، حيث عادة تؤدي سهولة الحصول على الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى إلى الزواج المبكر، والذي يُؤدي إلى خصوبة عالية، ولكن هذه المعطيات تتغير جزئيا بمرور الزمن نتيجة لتحسن المستوى المعيشي نتيجة لانخراط أغلب السكان في التعليم العالي، وطموح أغلبيتهم إلى حياة مرفهة بشكل أكبر، خاصة عندما تتعرف الطبقة الدنيا على الأسلوب الذي يعيشه سكان الطبقة العليا، وترتفع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم، والمثقفات، وكذلك مساهمتهن في الأنشطة الاقتصادية، وهذه العوامل قد تُؤدي إلى تأخر سن الزواج، بالإضافة إلى التعرف على أهمية المباعدة ما بين الحمل والآخر، والوسائل التي يُمكن استخدامها للتحكم في حجم الأسرة، وبالتالي انخفاض معدل الخصوبة[2].

5- **مؤشرات أخرى:** لتحسين مستوى المعيشة في بلد ما، لابد من الاهتمام بتوفر جوانب مختلفة في حياة المجتمع، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: مدى توفر مؤشرات الطاقة، تطور وسائل النقل والمواصلات، تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، توفر الحريات السياسية والمدنية، والطاقات الاجتماعية والثقافية، وشفافية الحكم، ومدى تمكين المرأة.....الخ.

[1] وهب علي، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص142.

[2] نفس المرجع السابق، ص 70.

المبحث الثالث: الفقر وعدالة توزيع الدخل كمؤشرات موضوعية لقياس مستوى المعيشة.

يشير دراسة مستوى المعيشة مباشرة إلى موضوع الفقر وعدالة توزيع الدخل، باعتبارهما أهم المواضيع التي لاقت اهتماما دوليا في الآونة الأخيرة، والذي توج في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر من سنة 2000، وانبثق عنه إصدار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والمتضمن "الأهداف الإنمائية للألفية" والتي تمحورت الأهداف الستة الأولى منها حول هدف الإقلال من الفقر خلال الفترة (1990-2015)، مع اتفاق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية التي تُمكن من متابعة تحقيق هذه الأهداف.

إن طُرق قياس مؤشرات مستوى المعيشة أبرزت في الآونة الأخيرة أبعاد تتعلق بمفهوم وأطر مقاييس الفقر، وتوزيع الدخل، إذ أن الفقراء هم شريحة اقتصادية، واجتماعية في المجتمع، اهتم بها الاقتصاديون للوصول لقياس مستوى الفقر الذي يُمثل مستوى معيشتهم، حيث كان من الضروري تحديد حجم مشكلة الفقر، ومعالمها، وتركزها، والتعرف على أسبابها والتعامل معها، من خلال وضع الحلول المُستَعْجَلة التي تهدف إلى تقديم العون المباشر للفقراء، ومساعدتهم على الاستمرار، وتحسين مستوى معيشتهم. لذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم الفقر والتوجهات الفكرية لقياسه في المطلب الأول، ونعرض في المطلب الثاني ماهية العدالة في توزيع الدخل وكيفية قياسها.

المطلب الأول: مفهوم الفقر والتوجهات الفكرية لقياسه

للفقر عدة مفاهيم تدور حوله، ومجموعة من التوجهات الفكرية لكيفية قياسه

1-**مفهوم الفقر**: يُعتبر الفقر ظاهرة مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد دولة ما، فهو ظاهرة اقتصادية، واجتماعية لجميع المجتمعات، إلا أن الاختلاف يكمن في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة. حيث هناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة عنه في الدول المتخلفة، لذا فقد جاءت قضايا تخفيف الفقر والجوع في طليعة أهداف خطة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 م، ويتمثل جوهر التنمية في تحرير الأفراد من الفقر بجميع مظاهره، وتعزيز قدراتهم، خاصة بعد تغير المفهوم العالمي للفقر في العقود الأخيرة، وإدراج أبعاد اجتماعية تشمل قضايا العيش الكريم، واحترام الذات، والحرمان المتعدد، فالفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب والأبعاد، وله مفاهيم متعددة، ويشتمل على العديد من الصور، والأشكال، مما لم يسمح بإيجاد تعريف موحد له. ونظرا لتعدد تعاريف الفقر نميز بين ثلاثة اتجاهات (طرق)

يمكن من خلالها أن نعرف الفقر وهي[1]:

1-1- الطريقة الموضوعية: وتعتمد على تعيين مستوى محدد من الدخل أو الاستهلاك للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، فمن يقع عند هذا الحد الفاصل أو أدنى منه يعتبر فقيرا، ويندرج ضمن هذه الطريقة معايير هي:

أ- **معيار الدخل (فقر الدخل):** يعتمد هذا التعريف على معيار الدخل للأفراد للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء ويعرف الفقر:" بأنه افتقار الأفراد أو الأسر إلى الدخل المناسب، أو الموارد المادية الكافية لضمان العيش، أي عند مستوى حد الكفاف[2]. وحسب هذا المعيار فإن مستويات المعيشة يتدنى فيها الدخل ليكفي بالكاد إشباع الحاجات الأساسية. ويندرج تحت هذا المعيار ثلاثة أنواع من الفقر وهي:

- **الفقر المدقع*(Pauvreté extrême)*:** وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجات الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تُمكنُه من مواصلة حياته عند حدود معينة. وقد تم تحديد قيمة هذه السعرات من قبل المنظمة العالمية للأغذية والزراعة بحوالي 1800 حريرة يومياً[3].
- **الفقر المطلق*(Pauvreté absolue)*:**ويعني عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمأوى والرعاية والملبس بسبب ضعف الدخل الذي يقل عن دولارين يومياً أو ما يُعادله من القوة الشرائية بالعملة المحلية للبلد[4]. حيث داخل منطقة الفقر المطلق هناك مستويان مستوى أعلى للفقر ويُسمى بخط الفقر الأعلى أو الفقر المطلق العادي. وتُقدِرُه المنظمات الدولية ما بين02 دولار أمريكي يومياً كحد أعلى و01 دولار أمريكي يومياً كحد أدنى.
- **الفقر النسبي*(Pauvreté relative):*** وهو لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية، ولكن يعني أن دخله قليلا إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه. حيث يتم الأخذ بهذا المفهوم في الدول المتقدمة التي تسعى إلى رفع مستوى الرفاهية لأفرادها. وهو ينتج عن الطريقة التي تُسْتَخدم لتوزيع ثمار التنمية على أفراد المجتمع، فإذا كان التوزيع سيئا نكون بصدد فقر نسبي، وقد يتعداه إلى فقر مطلق، أما إذا كان عادلا وكانت

---

[1]أحمد فايز عبد الهادي، انعكاسات سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الفقر (دراسة تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005، ص ص04-10.

[2]الفتلاوي حيدر مجيد عبود، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2017، ص 67.

[3]*Smahi Ahmed, Micro finance et pauvreté: quantification de la relation sur la population de Tlemcen, Thèse de Doctorat en sciences économiques, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Tlemcen, Alger, 2009/2010, P29*

[4]*Soufi Imane, Impact des dépenses publiques sur la pauvreté en Algérie, Mémoire de Magister, discipline finance publique, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion,Université de Tlemcen, Alger, 2011/2012, P P 19-20*

ثمار التنمية مرتفعة فإن الفقر المطلق سوف ينحصر أو يختفي، ولا يبقى سوى الفقر النسبي، الذي يتم التعرف على فئته من خلال معرفة نسبة الأشخاص الذين تقل دخولهم عن مستوى معين، هو عادة متوسط دخل الفرد في المجتمع محل الدراسة، أي أن الشخص الذي يقل دخله عن متوسط دخل الفرد في المجتمع يعتبر فقيرا فقرا نسبيا[1].

ب–معيار الإنفاق: حسب هذا المعيار يُعرف الفقر على أنه "الإنفاق اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش". ومنه أي شخص يقل إنفاقه عن الحد الأدنى من أساسيات الحياة يعتبر فقير.

ت–معيار الحرمان: يُعرف الفقر على حسب هذا المعيار كما يلي:" هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض الاستهلاك كَمًا ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي الوضع السكني والحرمان من تلك السلع الضرورية والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو ضمان لمواجهة الحالات الصحية كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات".

ث–معيار القدرة: من منظور القدرة يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي ومستوى الصحة، ومستوى الدخل.....وغيرها من القدرات التي تُمَكِنُ صاحبها من التغلب على الفقر[2]، ويُعرَّفُ الفقر حسب هذا المعيار على أنه"نقص أو انعدام القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة". ففقر القدرات هو الحرمان من القدرات الأساسية التي تسمح لصاحبها بتحصيل بعض الحدود الدنيا المقبولة حسب المجتمع الذي يعيش فيه وذلك نظراً لعدم كفاية الفرص التي يتوفر عليها الناس لتحقيق تطلعاتهم[3].

1–2– الطريقة الذاتية: يعرف الفقر حسب هذه الطريقة من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر أنه لا يحصل على ما يحتاج إليه بغض النظر عن حاجاته الأساسية يعتبر فقيراً، وتُعْرَف هذه الطريقة بمنهج المشاركة أي مشاركة الأفراد في وصف الفقر أو عَدَمِه بدلاً من الاعتماد على مفاهيم الباحثين. فالفقراء وحدهم يدركون أسباب فقرهم، وكيفية التخلص منه، مما يسمح لهم بإعطاء موفقهم من الحكومات[4].

1–3– الطريقة الاجتماعية: حسب هذه الطريقة يُعَرَّفُ الفقراء على أنهم الأفراد الذين يحصلون من المجتمع

---

[1]جصاص محمد، الطيب لحيلح، الفقر: التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص 175.

[2] نفس المرجع السابق، 171.

[3] عياد هشام، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4]الفتلاوي حيدر مجيد عبود، مرجع سبق ذكره، ص 69.

على مساعدة اجتماعية. ويُعتبر الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية[1]،ويعود الفقر إلى أسباب مختلفة، تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، ولكن بشكل عام فان مسببات الفقر كثيرة ومن أهمها ما يلي[2]:

✓ **سوء توزيع الدخول والثروات:** إن غياب التوزيع العادل للدخل الوطني والثروات يؤدي إلى غنى فئات، وإفقار فئات أخرى من المجتمع؛

✓ **عدم إمكانية الحصول على الأصول الإنتاجية للسلع والخدمات** :بسبب صغر الحيازة سواء كانت زراعية أو خدمية أو صناعية فان العائلات الفقيرة لا تستطيع امتلاك الأصول الثابتة من الآلات والمعدات والأراضي وغيرها مما يؤثر على حجم القروض التي تستطيع اقتراضها من البنوك مما يضعف إنتاجها بالإضافة إلى ذلك فان الفقراء لا يستطيعون الاقتراض لعدم إمكانية تسديد القروض وفوائدها. وعليه فإن قلة الأصول وعدم القدرة على الوصول الأسواق وقلة فرص العمل تُوقع الأفراد في الفقر[3].

✓ **فشل خطط التنمية الاقتصادية في البلدان النامية** :إن فشل الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية أدى إلى زيادة الفقر في تلك البلدان وذلك بعد إتباع سياسات الخصخصة ورفع الدعم الحكومي للسلع الضرورية وإطلاق آلية السوق مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل الفردي واستمرار حالة الفقر؛

✓ **عدم وجود استقرار سياسي:** إن عدم الاستقرار السياسي والأمني وسيادة الحروب في بعض الدول النامية أدى إلى تفشي الفقر بسبب التهجير التعسفي وضياع فرص العمل والممتلكات وتفشي الفساد الإداري والمالي والاقتصادي؛

✓ **النمو السكاني** :يعتبر النمو السكاني من المظاهر التي تسبب الفقر بل وعملت على زيادته وذلك بسبب زيادة معدلات الإعالة وضعف خدمات الصحة والتعليم؛

✓ **الكوارث الطبيعية:**بسبب ضعف قدرات المجتمعات الفقيرة على مجابهة الكوارث الطبيعية فان حدوثها يزيد

---

[1]مركز الإنتاج الإعلامي، مكافحة الفقر، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، رقم الإصدار 1، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1427هـ، ص 20.

[2]الدباش عبد الله حميد، طارق نوري ابراهيم، دراسة تحليلية لأساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة من الدول النامية لعام 2012، مجلة دنانير، العدد 08،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، 2016،ص ص17-18.

[3]عبد المنصور أحمد ابراهيم، حلا زيدان ذنون المعاضيدي، الفقر المفهوم والأسباب –العراق نموذجاً–، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص 104.

من نسبة الفقراء ويشرد الملايين منهم ويجعلهم بدون مأوى ومأكل؛

✓ **التضخم:** يُسَبِب التضخم ضعف في القدرة الشرائية للعملة المحلية مما يضعف قدرة تلبية الحاجات الأساسية للفقراء ويزيد من أعدادهم.

2- التوجهات الفكرية لقياس الفقر: تطور مفهوم الفقر عبر الزمن من فقر الدخل إلى فقر الحاجات الأساسية إلى فقر القدرات وهذا ما سمح بتطور طرق قياسه من الاعتماد على مؤشرات نقدية إلى مؤشرات غير نقدية. حيث اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر (انخفاض مستوى المعيشة) على مؤشرات اقتصادية مباشرة وأهمها نصيب الفرد من الناتج المحلي والإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، ومتوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من البروتين، ثم فيما بعد أضيف لها مؤشرات اجتماعية وديموغرافية وسياسية(الصحة، التعليم، النمو السكاني، معدل الخصوبة، الحرية، المشاركة...الخ). مما سمح بتنوع وتعدد طرق قياس الفقر والمؤشرات[1]. وفيما يلي نُجمِل أهم المؤشرات فيما يلي:

2-1- مؤشر خط الفقر: يُعتبر هذا المؤشر أو الأسلوب الأوسع استخدامًا لقياس وتحليل الفقر، فهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من طرف البنك الدولي. فهو مؤشر مُهِم يستفيد منه واضعو السياسات الاقتصادية ذات الصلة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والضرائب والتحويلات الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى استعماله لحساب حزمة من مؤشرات الفقر مثل نسبة الفقر وفجوة الفقر.

أ- تعريف خط الفقر: يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. ويتطلب تطبيقه توفر بيانات ملائمة عن نفقات أو دخول الأسر[2]. أي أنه ذلك القدر من الدخل أو الإنفاق الذي يميز بين الفقراء وغير الفقراء[3].

ب- طرق تحديد خط الفقر: يتم تحديد خط الفقر في الدول من خلال ثلاث طرق وهي:

➢ **تكلفة الحاجات الأساسية:** وهي أكثر الطرق المستخدمة لتحديد خط الفقر في الدولة (خط الفقر الوطني)، حيث يتم تقدير تكلفة حصول الفرد على قدر كافي من الغذاء يعادل في العادة ما بين1800 و2300 سعرات حرارية للفرد في اليوم، ثم يُضاف إلى ذلك تكلفة الحاجات الأساسية الأخرى مثل الملبس

[1]للتعرف أكثر على مؤشرات الفقر بالتفصيل أنظر: عياد هشام، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص ص30-41.

[2]سردار عبد الرحمن سيف، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 149.

[3]أحمد فايز عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

والمأوى. ويكون خط الفقر هو مجموع تكاليف الأغذية الأساسية والتكاليف غير الغذائية[1]؛

➢ **طريقة الكمية المُسْتهلكة من الطاقة الغذائية:** تعتمد هذه الطريقة على نفقة الاستهلاك من العناصر الغذائية التي تكون كافية لمقابلة حاجات الجسم من الطاقة والـمُحَدَدة من قبل منظمتي الصحة العالمية والزراعة والأغذية التابعتين للأمم المتحدة، حيث تقومان بتقدير حاجات الأفراد من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على النشاط الحيوي لمختلف دول العالم ولمختلف بيئات العمل. إلا أن الاستهلاك الفعلي للطاقة الغذائية يتفاوت بين الأفراد حسب مستويات الإنفاق[2]؛

➢ **التقييم الخاص أو الشخصي:** تقوم هذه الطريقة على توجيه سؤال للسكان عما يرونه مناسبا بخصوص أقل مستوى دخل يحتاجونه لإيفاء بحاجياتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية[3]؛

➢ **طريقة المدخل المؤسسي:** يُبنى خط الفقر وفق هذه الطريقة على أساس بعض القوانين أو التشريعات، كقانون الحد الأدنى للأجور وتقدير مقدار السماح الضريبي وحدود الإعانات الاجتماعية. غير أن هذه لا تستند إلى أسس موضوعية، فهي تعتمد على تقديرات الأفراد، والمشرعين، أو تفرضها عوامل لا علاقة لها بالفقر[4].

ت– أنواع خطوط الفقر: يُمكن تقسيم خطوط الفقر إلى خطوط الفقر المطلقة والنسبية (تم التطرق إلى تعريفهما سابقاً).ويُستخدم خط الفقر المُطلق في قياس مستوى الحرمان الحاد من الحاجات الأساسية للإنسان. وقام البنك الدولي بقياس قيمة خط الفقر العالمي والمقدرة بواحد دولار يوميا للفرد حسب معدلة القوة الشرائية لسنة 1985م، ثم تَم تصحيح هذه القيمة لتوازي 1,08 دولار يوميا بأسعار 1993، وحوالي 1,25دولار بأسعار سنة 2005[5]، ثم أخيراً إلى 1.90دولار في اليوم في عام 2015 بأسعار سنة 2011[6]. وفي العادة يبقى

---

[1]المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير البنك الدولي عن إحصائيات الفقر، الدورة 49، رقم E/CN.3/2018/23، الأمم المتحدة، مارس 2018، ص 06.

[2]عيادة سعيد حسن، مُشكلة الفقر في العراق والإستراتيجية المقترحة لحلها، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 38، العدد 102، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2015، ص 31.

[3]بانقا علم الدين، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960–2017)، سلسلة جسر التنمية، العدد 144، المعهد العربي للتخطيط، 2018، ص 16.

[4]عيادة سعيد حسن، نفس المرجع السابق، ص 31.

[5]عياد هشام، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4]*Francisco Ferreira, Malgré le relèvement du seuil international de pauvreté à 1,90 dollar par jour, la situation de la pauvreté dans le monde n'évolue pratiquement pas. Pourquoi, la banque mondiale, 6-10-2015, disponible sur : https://blogs.worldbank.org/voices/fr/comment/reply/3577#comment-form (consulter le 23-03-2018).*

خط الفقر المطلق ثابتاً مع مرور الوقت ويُعدَّل فقط مع تغير معدل التضخم، ومن مميزاته أنه يسمح بتقييم وتتبع تطور الفقر في المجتمع عبر الزمن، ويسمح أيضاً بتقييم آثار السياسات والبرامج المُوَجَهة لمحاربة الفقر في الدولة. وأما خط الفقر النسبي فهو عبارة عن معيار يتم تحديده وفقاً لأحوال المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، فهو نسبة ثابتة من التوزيع العام للدخل أو الاستهلاك في مجتمع معين وهي غالباً إما 50 أو 60 في المئة من متوسط أو معدل الدخل أو الاستهلاك[1].

ث– مؤشرات خط الفقر: إن الاعتماد على خط الفقر للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء ساعد في استخلاص العديد من المؤشرات المتعلقة بالفقر نذكر منها الأكثر استخداماً فيما يلي[2]:

– **مؤشر انتشار الفقر (نسبة الفقر)(*Head count Index*)** : ويقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقر في المجتمع، ويُمكن حسابه بالصيغة التالية: $H = \frac{g}{N} * 100$ .....(09)

حيث H: نسبة الأفراد الفقراء (نسبة الأسر الفقيرة).g: عدد الأفراد الفقراء (عدد الأسر الفقيرة). N: حجم السكان.

– **مؤشر فجوة الفقر (حِدة الفقر)(*Poverty Gap index*)** : وهو يقيس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر، ويتم حسابه بالوحدات النقدية كَوْنُه يُمَثِلُ إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر. يُصاغ رياضياً بالعلاقة التالية:

$$PG = 1/\mathrm{N} \sum_{i=1}^{q} [(\mathrm{z} - y_i)/z] \text{.....(10)}$$

حيث.z: خط الفقر، N : العدد الإجمالي للسكان، $\mathrm{y_i}$: مستوى الاستهلاك

– **مؤشر شِدة الفقر(*poverty serenity index*)**: يقيس هذ المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء أي الذين يعيشون تحت خط الفقر فضلاً عن قياس فجوة الفقر. ويُحتسب من خلال متوسط مربع النسبي لفجوة الفقر ويأخذ الصيغة التالية:

$$PG = 1/\mathrm{N} \sum_{i=1}^{q} [(\mathrm{z} - y_i)/z]^2 \text{.....(11)}$$

حيث. z: خط الفقر، N : العدد الإجمالي للسكان، $\mathrm{y_i}$: دخل الفقراء الذين يكون دخلهم أقل من خط الفقر(مستويات المداخيل للفئات الفقيرة)

2–2– مؤشرات التنمية البشرية: يُعتبر الفقر ظاهرة لا يُمكن حصرها في تَدَني الدخل فقط، وإنما تتعداه

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] محمد العذاري عدنان داود، هاني عبد الرسول محمد، تحليل مؤشرات الفقر في محافظة النجف وسبل مواجهته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 38، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص ص05-06.

لتشمل متغيرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وإنسانية، تعكس أوجه الحرمان المختلفة التي يُعاني منها الفقراء، ونوعية حياتهم، ومدى قصور قدراتهم البشرية في مجالات التغذية، والتعليم، والصحة، وغيرها. حيث يعد مقياس فقر القدرة القائم على آراء أمارتيا سن لقياس نوعية الحياة أول مقياس غير نقدي يعكس قياس الفقر، من خلال قياس الحرمان من أوجه متعددة تشمل: الخدمات الصحية، والتعليمية، والمسكن، ....الخ. حيث طوره برنامج الأمم المتحدة سنة 1997 وأطلق عليه "**دليل الفقر البشري**". ثم تَمَ تطوير هذا المفهوم ليكون أكثر شمولية بداية من سنة 2010 وعُرِف باسم "**الفقر المتعدد الأبعاد**".

أ– مؤشر الفقر البشري: عرفه برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأنه عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية كالرعاية الصحية، والتعليم، والغذاء، والقدرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، بكل حرية[1]. وحسب تقارير التنمية البشرية فدليل الفقر البشري يتضمن مختلف أوجه الحرمان التي يعانيها البشر، والتي تتعلق أساسا بثلاثة أبعاد أساسية هي:

- **الحياة الصحية والمديدة**: وتشير إلى طول العمر ممثلاً بمؤشر النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن 40 سنة؛
- **اكتساب المعرفة**: ويشير إل أوجه الحرمان المتعلقة بالمعرفة ممثلاً بالنسبة المئوية للبالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة؛
- **مستوى المعيشة لائق** :يقيس الحرمان المتعلق بعدم العيش في مستوى لائق ممثلاً بثلاث مؤشرات أساسية هي :النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم المياه الصحية، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم الخدمات الصحية، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن.

تَمَ تقسيم دليل الفقر البشري في عام 1998 إلى دليلين هما: دليل الفقر البشري الأول ***HPI-1*** الذي يُسْتَخْدَم لقياس مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية، ودليل الفقر الثاني ***HPI-2*** الذي يُسْتَخْدَمُ لقياس الفقر في الدول المتقدمة، على اعتبار احتياجات المجتمع في الدول النامية تختلف عنه في الدول المتقدمة. وعلى الرغم من أن دليل الفقر البشري أعطى مفهوما موسعا للفقر باعتباره يعبر عن مختلف أوجه الحرمان غير أنه لم يستطع أن يشير لشدة ودرجة التفاوت في الفقر بين مختلف المناطق نظرا لكونه[2]:

---

[1] الصوفي ولد الشيباني ولد الشيخ أحمد، السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا مع الإشارة إلى تجربة الصناديق الشعبية للادخار والقرض، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2013، ص 27.

[2] بوكساني رشيد، علام عثمان، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من آثاره في مختلف مناطق العالم، ملتقى دولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، أيام 08-09 ديسمبر 2014، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 09.

–لا يحدد عدد الأفراد أو الأسر أو مجموعة السكان التي تعيش مختلف أوجه الحرمان لأنه يقيس متوسطات الحرمان في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة؛

–إن دليل الفقر البشري هو مقياس ترتيبي يرتب الدول حسب مستويات الفقر ولا يبحث عن خصائص الفقراء وتوزيعاتهم حسب خصائصهم الاقتصادية أو الاجتماعية؛

–عدم توفر البيانات المطلوبة في بعض الدول لحساب المؤشرات اللازمة لبناء الدليل يضطر إلى اللجوء لتقدير هذه المؤشرات وبالتالي فإن الرقم القياسي الذي يبنى عليها يكون ذو كفاءة ودقة أقل نسبيا.

ب– مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد: يندرج مفهوم الفقر متعدد الأبعاد ضمن نهج الإمكانات والقدرات، فهو يصف حالة الحرمان الشديد التي يتعرض لها الأفراد في مختلف نواحي الحياة في نفس الوقت. ويَصْدُر هذا المؤشر بالتعاون بين مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2012 ويقيس الفقر المتعدد الأبعاد استناداً على ثلاثة أبعاد أساسية على مستوى الأسر والتي تتضمن التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وبالنظر إلى هذه العوامل والأبعاد يُمكن رسم صورة شاملة عن واقع الفقر بأبعاده المختلفة بدلاً عن قياس فقر الدخل[1]. وتتمثل أبعاد الفقر ومؤشراته فيما يلي[2]:

- **بُعْدُ الصحة:** ويشمل معدل وفيات الأطفال (إذا كان قد توفي طفل في أية من الأسرة)، ومؤشر التغذية (إذا كان هناك شخص بالغ أو طفل يعاني من سوء التغذية في الأسر)؛
- **بُعْدُ التعليم:** ويتضمن مؤشرين وهما سنوات الدراسة (إذا لم يُتِمَ أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من التعليم المدرسي) و التحاق الأطفال بالمدارس(إذا كان هناك أطفال في سن الدراسة خارج المدرسة في السنوات من 1 إلى 8 سنوات)؛
- **بُعْدُ مستوى المعيشة: ومؤشراته هي** سنوات الدراسة، والتحاق الأطفال بالمدرسة، ووفيات الأطفال، والتغذية، والكهرباء، ومرافق الصرف الصحي المحسّنة، ومياه الشرب المحسّنة، والأرضيات، ووقود الطهي وملكية الأصول (إذا كانت الأسرة لا تملك واحد من هذه الأجهزة : راديو او تلفزيون أو هاتف أو دراجة أو سيارة أو ثلاجة أو شاحنة).

[1] المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2019، ص 15.

[2] الوالي فاطمة، قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر: الاقتصاد غير الرسمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص ص 41-42.

ويُحسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد بالعلاقة التالية[1]:

نسبة الفقر (H) x متوسط شِدَّتِه (A).....(12).

ورغم أهمية دليل الفقر المتعدد الأبعاد غير أنه يعاني من بعض النقائص أهمها قلة توفر البيانات وإن توفرت فهي قليلة نسبيا أو غير كاملة لاسيما فيما يتعلق بالتغذية والصحة. ومع ذلك فإنه يمكننا من قياس ظاهرة الفقر من خلال التطرق لمختلف أوجه الحرمان التي يعانيها الأفراد وأسرهم في مختلف مناطق العالم وهو بذلك اشمل وأوسع من دليل الفقر البشري.

المطلب الثاني: ماهية العدالة في توزيع الدخل وكيفية قياسه

يعد التفاوت في توزيع الدخول من أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام الاقتصاديين لارتباطه بمستوى معيشة الأفراد وحياتهم اليومية من جهة وهدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. كما أنه يُعتبر سبب من أسباب الفقر وبالتالي تدني مستوى المعيشة بحيث يقول الباحث عبد المنعم جمال حول مشكلة الفقر ما يلي:"الواقع أن مشكلة الفقر لا تعني الحرمان أو الجوع أو قلة الموارد وإنما تكمن في **وجود التفاوت الشديد في الثروة والدخول** سواء بين الأفراد على مستوى المجتمع المحلي أو بين الدول على المستوى العالمي"[2].

1- مفهوم توزيع الدخل: يقصد بتوزيع الدخل الوطني "تحديد حصة كل عنصر إنتاج ومُساهمته في تكوين هذا الدخل"[3]، وإن توزيع الدخل في أي مجتمع لا يتم بصورة آلية، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي، والتطور الاجتماعي، وكذا التحولات في عملية الإنتاج. فلا توجد هناك هيئة تحصل على الإنتاج ثم بعد ذلك تقوم بتوزيع عوائده، بل إن العملية تتم من خلال تفاعل البشر داخل البلد وخارجه، بالإضافة إلى تأثير الهيئات الحكومية من خلال سياسة الضرائب والإعانات والدعم والإنفاق العام في توزيع الدخل وإعادة توزيعه في المجتمع[4]، ويعتبر الهدف الرئيسي من دراسة التوزيع هو تقدير توزيع السكان حسب مستويات

[1] للتعرف على كيفية قياس الفقر المتعدد الأبعاد أنظر: بوكساني رشيد، علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 318-319؛
-الوالي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 42-43؛- أبو اسماعيل خالد، الليثي هبة وآخرون، دليل الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان المتوسطة الدخل: نتائج من الأردن والمغرب والعراق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2015، ص 04.
الصوفي ولد الشيباني ولد الشيخ أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2]الصوفي ولد الشيباني ولد الشيخ أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، الجامعة المستنصرية، العراق، ص 282.

[4]الفارس عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص94.

الرفاهية التي يتمتعون بها[1]، ويُطرح التوزيع الأولي للدخل وفق عدة مداخل نذكر منها ما يلي[2]:

أ- **مدخل التوزيع الوظيفي للدخل**: يتم فيه توزيع الدخل الوطني بين عوائد عوامل الإنتاج وهي: الريع، الأجر، الربح، والفائدة. حيث تُمثل هذه الدخول سعر عناصر الإنتاج التي ساهمت في صنع وإنتاج الناتج الوطني من السلع والخدمات، ويتحدد سعر كل عنصر من عناصر الإنتاج بتفاعل عرض وطلب العنصر الإنتاجي في السوق التنافسي مثل أي سلعة أخرى[3]، ويأخذ هذا التوزيع أسلوبين أسلوب مباشر عند قيام الدولة بتحديد عوائد عناصر الإنتاج، وأسلوب غير مباشر من خلال تحديد أسعار السلع المُنْتَجة أو أسعار المواد الأولية[4]. والهدف من التوزيع الوظيفي للدخل هو فهم الميكانيزمات التي تحكم توزيع عناصر الإنتاج بما فيها الثروات بين الأفراد. فمعرفة حصة الأجور مثلاً من الدخل الوطني يسمح بمعرفة مقدار التشغيل وآليات التوظيف المتوفرة في البلد[5].

ب- مدخل التوزيع الشخصي للدخل: يهتم هذا المدخل بدراسة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد والفئات وله أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية. حيث يُمَكِنُ من معرفة أثر السياسات الاقتصادية المختلفة على دخول الفئات الاجتماعية المختلفة أي نصيب كل فرد من الدخل بصرف النظر عن مصدره[6].

ت- المدخل الاجتماعي الاقتصادي لتوزيع الدخل: يهتم هذا المدخل بتحليل دور المتغيرات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية في التأثير على توزيع الدخل، وكانت أولى الدراسات في هذا المجال دراسة إرما أدلمان وسانتيا تافس موريس حيث قسما هذه المتغيرات إلى ثلاثة مجموعات هي:

- **مؤشرات اجتماعية وثقافية**: مثل أهمية الإنفاق على الصحة والتعليم؛
- **مؤشرات سياسية**: مثل أهمية المشاركة السياسية، وتركز السلطة السياسية؛

---

[1] بريكسي رقيق رشيد، كبداني سيدي أحمد، تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة 1988-2000، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014، ص54.

[2] الحصري طارق فاروق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة، الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2008، ص 268.

[3] يونس حسين منى،الوصول إلى الرفاهية (علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة)، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الخلود، الطبعة الأولى، قريطم، بيروت، 2010، ص 22

[4] أحمد العراقي بشار، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات اقليمية، العدد 30، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص 179.

[5] بريكسي رقيق رشيد، كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

6 سراج وهيبة، ناويس أسماء، التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2017، ص 69.

- **مؤشرات اقتصادية:** مثل مستوى الدخل، ومعدل الادخار، ومعدل الاستثمار....الخ.

وتوصلت الدراسة إلى أن تنمية رأس المال البشري، والتوسع في الاستثمار العام من أهم العوامل المؤثرة في توزيع الدخول، خاصة في دول العالم الثالث.

ث– المدخل متعدد الأبعاد: وحسب هذا المدخل فإن طريقة توزيع الدخل في مجتمع ما هي مُحصِلَة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وبالظروف الخاصة بكل منطقة جغرافية أو قطاع اقتصادي أو تكون خاصة بكل فرد. حيث يقوم هذا المدخل على أبع مستويات من التحليل وهي: على مستوى الأمة وعلى مستوى الفرد وعلى مستوى الإقليم الجغرافي أو القطاع الاقتصادي وكذا مستوى العائلة، ولكل مستوى من هذه المستويات توجد عوامل تُؤثِر على توزيع الدخل[1].

2– مفهوم إعادة توزيع الدخل: يُقصد بإعادة توزيع الدخل إعادة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل الوطني عن طريق سياسة الإنفاق العام. أي أنه كافة الإجراءات التي تستخدمها الدولة عن طرق سياساتها الاقتصادية من أجل إحداث تعديلات على التوزيع الأولي للدخل الناجم عن قوى السوق وذلك من أجل ضمان عدالة في توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع المُختلفة أو محاولة التخفيف من حِدَّة التفاوت فيه مما يسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[2].وتتم عادة هذه التعديلات على ثلاثة اتجاهات رئيسية هي[3]:

– **الاتجاه الأول:** إعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة. ويُبَرر ذلك في الدول الرأسمالية بأن النمو الاقتصادي لا تستفيد منه كل الطبقات والفئات بدرجة واحدة. ويتم إعادة التوزيع عن طريق الضرائب أو دعم الأسعار فيتحول الدخل من الفئات ذات الدخول المرتفعة إلى الفئات ذات الدخول المنخفضة؛

–**الاتجاه الثاني:** إعادة توزيع الدخل الوطني بين مُختلف فروع الإنتاج، وذلك بسبب النمو غير المتوازن في القطاعات المختلفة، حيث ينخفض النمو في قطاع الفلاحة مقارنة بمعدل النمو في قطاع الصناعة وقطاع

[1]للتعرف على العوامل المؤثرة في توزيع الدخل. أنظر: –الحصري طارق فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ص282–289. –كون فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص108.–112.

2 بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988–2011)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، التخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 164.

[3] جبارة مراد، انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طرق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص ص120–121.

الخدمات؛

– الاتجاه الثالث: إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأقاليم، وهو ما يُلاحظ في الدول النامية، حيث هناك أقاليم تتمتع بمُميزات عديدة تجعلها محلا للتوظيف، وإقامة المشروعات، وجذبا للموارد من الأقاليم الأخرى ذات الدخول المنخفضة.

وبصفة عامة إعادة توزيع الدخل يعتبر توزيع ثانوي للتوزيع الأولي للدخل، ويتم عن طريق المزج ما بين الوظيفة الاقتصادية للدولة، ووظيفتها الاجتماعية، وباستعمال عدة وسائل أهمها: الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، والسياسة الاجتماعية (التأمين لاجتماعي والإعانات الاجتماعية والحماية الاجتماعية كحماية الطفولة والأمومة.....الخ)[1]، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نذكر منها ما يلي[2]:

- تحقيق وتأمين المساواة في الفرص للجميع كتقديم التعليم مجانا، وكذا الخدمات الاجتماعية، مما يسمح بكبح فجوة اللامساواة داخل المجتمع؛
- العمل على استقرار الأوضاع الأمنية، والسياسية للدولة. فالدولة التي فيها تشتت كبير للدخل يُمكن أن تعرف تقلبات في المناخ السياسي، والاجتماعي، خاصة وأن أسباب السرقة، والإجرام، وإتلاف الأملاك العمومية، تحدث بسبب التهميش واللامساواة بين الأفراد، أو بين المناطق في نفس البلد؛
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تحفيز الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة حجم الاستهلاك، والذي يُودي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي مما ينجم عنه زيادة الناتج الوطني.

3- طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل: يُعرَّفُ التفاوت(التَبَايُن) في توزيع الدخل بأنه تمثيل أو تصوير رقمي عددي للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع معين، ومن أجل معالجة هذا التفاوت لا بد من تَبَني سياسات اقتصادية ومجموعة برامج هادفة إلى تخفيض حِدَّة هذا التفاوت، هذا الأخير من أجل معرفته لا بد من مؤشر أو مجموعة مؤشرات تقيس لنا هذا التفاوت. فمؤشر عدم عدالة التوزيع هو قانون يتم على أساسه إعطاء درجة لعدم العدالة لكل توزيع الدخل، حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان يعني ذلك ارتفاعاً في عدم عدالة التوزيع[3]، ومن بين المؤشرات المستخدمة خاصة في المقارنات الدولية نجد:

---

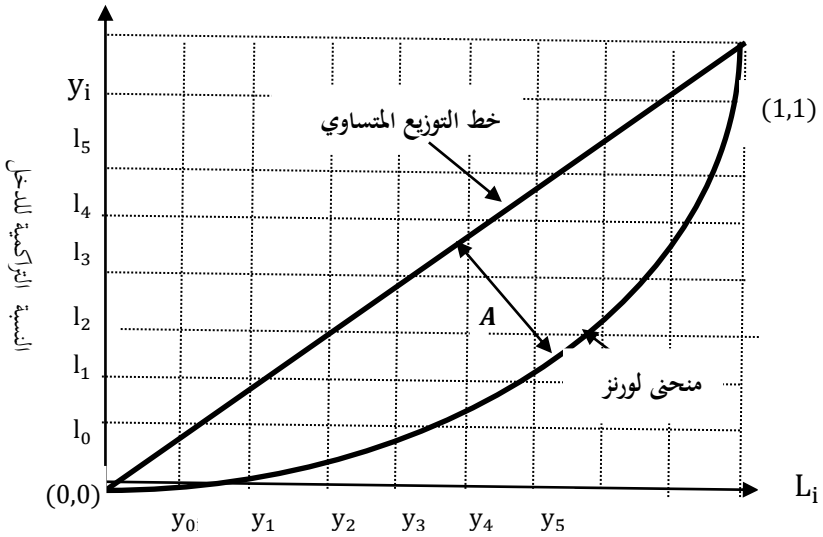
[1] *Françoise vasselin, économie générale, 5eme edition, editions ESKA, paris, France, 2014, P 23*

[2] بريشي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[3] علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توبع الانفاق الاستهلاكي، سلسلة جسر التنمية، العدد 66، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2007، ص 05.

3-1-منحنى لورنز *(La courbe de Lorenz)*: استخدم هذا المنحنى لأول مرة من طرف الإحصائي الأمريكي ***Max O. Lorenz*** سنة 1905، وهو يُبين العلاقة بين النسبة التراكمية للدخل والنسبة التراكمية للأفراد[1]. أو بصيغة أخرى هو شكل بياني بسيط يُصور التفاوت في توزيع الدخول من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلقة في توزيع الدخول ومنحنى التوزيع الواقعي[2]، ويُعَدُ حالياً من أكثر الأشكال البيانية استخداماً في التعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة. وهو واحد من أهم المؤشرات المُسْتخدمة في تحليل بيانات الدخل العائلي للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخول من جهة، ومن جهة أخرى ارتباطه بعدد كبير من مقاييس عدم المساواة المُشْتَقة عنه، كمعامل جيني، ومعامل الاختلاف، ومعامل كوزنتس[3]. ويعرف المنحنى بأنه العلاقة بين الحصة التراكمية للدخل، والحصة التراكمية للوحدات المُسْتَلَمة للدخل، ويمثل بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (07):منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوي



Source : *Lorenzo Giovanni Bellù, Paolo Liberati,Représentation graphique de l'inégalité des revenus (La courbe de Lorenz)(en ligne), Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture(FAO),2006, disponible sur : www.fao.org/tc/easypol (consulte le : 26-03-2019), P 04*

الخط المستقيم يُطلق عليه خط التوزيع المتساوي، وعلى هذا الخط يكون $l_i y_i =$،وفيه يستلم كل فرد أو أسرة

[1]*Lorenzo Giovanni Bellù, Paolo Liberati, Représentation graphique de l'inégalité des revenus (La courbe de Lorenz)(en ligne), Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture(FAO),2006, disponible sur : www.fao.org/tc/easypol (consulte le : 26-03-2019), P 02.*

[2]حصروري نادية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3]بن خليل سكيك أشرف، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 31.

دخل متساوي. ومنحنى لورنز يقع دون هذا الخط، والفجوة (A) تُعبر عن مقدار التباين في توزيع الدخل، حيث كلما كانت بعيدة عن خط التساوي دَلَ ذلك على التباين الكبير في توزيع الدخول، والعكس صحيح.

3-2- معامل جيني (*Coefficient de Gini*): وُضِعَ هذا المُعَامِلُ من طرف الإحصائي الإيطالي *Corrado Gini* سنة 1912، وهو مشتق من منحنى لورنز، حيث هذا الأخير يُصور مدى عدالة التوزيع بيانياً، ولغرض التعبير عن ذلك بمؤشر يُسْتَخْدَمْ معامل جيني[1].

يمثل هذا المؤشر المساحة بين خط التوزيع المتساوي ومنحنى لورنز(المساحة D)، مقسوماً على المساحة الكلية للتوزيع (المساحة $D+Z$)، التي يُمَثِلُهَا المثلث المحصور بين خط التوزيع المتساوي والإحداثيتين العمودية والأفقية، ومنه فمعامل جيني يُعبر عنه هندسياً بالمعادلة التالية:

$$Gini = \frac{\text{المساحة بين منحنى لورنز والخط المتساوي}}{\text{المساحة الاجمالية تحت الخط المتساوي}} = \frac{D}{D+Z} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

وكلما كبرت مساحة البسط ارتفع معامل جيني، وازداد تفاوت التوزيع، وتتراوح قيم معامل جيني ما بين الصفر، الذي يُمثل حالة العدالة التامة، والواحد الصحيح وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخول[2].

يُعبر عن معامل جيني رياضياً بعدة صيغ من بينها الصيغة التالية[3]:

$$G = \frac{2\sum_{i=1}^{n} i\, y_i}{n\sum_{i=1}^{n} y_i} - \frac{n+1}{n} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

حيث: n:العدد الكلي للأفراد أو الأسر المستلمة للدخول؛ y_i : دخل الفرد أو الأسرة المحقق، مع $i = 1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots n$.

3-3- معامل كوزنتس(*Coefficient de Kuznets*): اقترح كوزنتس سنة 1957 معاملاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل[4]، حيث يمكن حسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها إلى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العوائل، والأفراد في كل فئة دخلية، كتقسيم الفئات إلى عشرة فئات متساوية. وعبر كوزنتس عن قيمة هذا المعامل بالصيغة التالية[5]: $K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |d_i - 10|}{180} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$

---

[1] *Lorenzo Giovanni Bellù, Paolo Liberati,InequalityAnalysis(The Gini Index)(en ligne), Organisation des Food and Agriculture Organisation of the United Nations(FAO),2006, disponible sur :* www.fao.org/tc/easypol *(consulte le : 26-03-2019), P 06*

[2] بن خليل سكيك، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[3] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[4] للتفصيل أكثر حول فرضية كوزنتس ومراجعاتها أنظر: فضل الله عبد الحليم، أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي (حالة لبنان 1992-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص ص01-09.

[5] يونس علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 290.

حيث: K: قيمة معامل كوزنتز، d_i: النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاه الفئة العشرية؛

$|d_i - 10|$: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد، والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الدخلية(i)؛ n:عدد الفئات الدخلية وتساوي 10.

وتتراوح قيمة معامل كوزنتس ما بين الصفر والذي يُمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخول، ويتبين من العلاقة رقم (20) السابقة أنه عندما يكون توزيع الدخل متساوياً تماماً، فإن كل فئة عشرية تحصل على 10%من الدخل لأنها تتضمن 10%. ولاحظ كوزنتس أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية. ثم يصل إلى أقصى درجاته ليُعاود الارتفاع مرة أخرى، أي تبدأ درجات التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية، وتزداد درجة التفاوت في توزيع الدخل في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة[1].

3-4- تشتت الدخل: تُستخدم هذه الطريقة لمعرفة نصيب الفئة الدنيا من الفئة الغنية. حيث يَتِمُ تقسيم المجتمع إلى شرائح أو مجموعات (عُشرية أو خمسية أو ربعية) وباستعمال تشتت الدخل يتم معرفة كم يَفُوق العشير (الربيع أو الخمس) الأغنى العشير (الربيع أو الخمس) الأفقر بتطبيق إحدى العلاقات التالية[2]:

- الفرق بين دخل/إنفاق الفئات المتطرفة مثل$D_{10} - D_1$أو $Q_5 - Q_1$؛
- نسبة أغنى الفئات إلى أفقرها مثل $\frac{D_{10}}{D_1}$ أو$\frac{Q_5}{Q_1}$؛
- نسبة الفرق بين مداخيل الفئات إلى الوسيط مثل $\frac{D_{10}-D_1}{\text{الوسيط}}$ أو$\frac{Q_5-Q_1}{\text{الوسيط}}$
- نصيب أفقر 40 % من السكان من إجمالي الدخل.

3-5- مقاييس أخرى: هناك العديد من المؤشرات و المقاييس الإحصائية التي يُمكن استخدامها لقياس التفاوت في توزيع الدخول كالمدى والتباين ومعامل التباين ومعامل الاختلاف، ومعامل ثيل،والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق. ونظراً لعلاقة الفقر بتوزيع الدخل هناك العديد من المؤشرات و المقاييس الإحصائية التي يمكن استخدامها لقياس الفقر وفي نفس الوقت معرفة العدالة في توزيع الدخل في بلد ما منها مؤشر *FGT*ومؤشر *SEN* ومؤشر *SST*[3].

[1]بن خليل سكيك أشرف، مرجع سبق ذكره، ص 291.

[2]كبداني سيدي أحمد، آلية توزيع الدخل في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006/2005، ص ص68-69.

[3]نفس المرجع السابق، ص ص86-87.

خلاصة الفصل

يُعتبر مصطلح مستوى المعيشة مصطلحاً واسع الاستخدام من قبل الباحثين ومختلف الهيئات والمنظمات وحتى متخذي القرار، لكن لا يوجد له مفهوم أو تعريف مُوَحَد ودقيق، فهو يختلف من بلد لآخر، وذلك حسب الفلسفة السائدة والوضع الاقتصادي للبلد حيث يُمكن تعريفه على أنه مجموع ما يملكه الفرد أو المجتمع من سلع وخدمات، سواء كانت مادية أو غير مادية (كالتعليم والصحة وغيرها) خلال فترة زمنية معينة، والتي تم اقتناؤها بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة حيث يعكس هذا المجموع مستوى الرفاهية لدى الفرد أو المجتمع ككل خلال نفس الفترة.

يُلاحظ على مُختلف الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع مستوى المعيشة انشغالها بالمستوى الفعلي للمعيشة، ولكن هذا لا يمنع من الاهتمام بالمفهوم المعياري له. لأن عملية التقييم للمستوى الفعلي للمعيشة تُؤدي إلى مقارنته بمستوى معياري يُمثل الحد الأدنى الذي يجب تَوَافُرُه من سلعة أو خدمة أو قيمة يُرْغَبُ في الوصول إليها من جانب اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي والتي لا تكون محل اتفاق عام بين مختلف المجتمعات أو بين مختلف الباحثين أو صناع القرار. حيث بد من الاتفاق على قيم معيارية لعناصر مستوى المعيشة تُتَخذُ أساساً للحكم على المستوى الحقيقي (الفعلي) لمستوى المعيشة ومن ثَمَ الحُكْم على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وتحديد اتجاهات تعديلها، فمستوى المعيشة كمفهوم له عدة عناصر أو مداخل يتمحور حولها. فالهدف الأساسي لكل بلد مهما كان طبيعة نظامه السياسي والاقتصادي هو رفع مستوى معيشة أفرادها الذي يختلف وفقاً لمستوى إشباع الحاجات وكمية ونوعية الوسائل المُتاحة لإشباعها.

كما توصلنا كذلك من خلال هذا الفصل إلى أن هناك العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية الخاصة بقياس مستوى المعيشة، حيث يتم قياسه بعدة طرق تختلف فيما بينها تبعاً لمفهوم هذا المستوى في البلد السائد والغرض المرّجُو من استخدامه، ولكن مهما اختلفت هذه الطرق فيبقى الغرض المشترك فيما بينها هو معرفة مدى العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع وتفشي ظاهرة الفقر فيه، حيث تسعى معظم الدول إلى إتباع مجموعة من السياسات من أجل إعادة توزيع الدخل على أفراد المجتمع ومحاولة القضاء على الفوارق الموجودة بين الأغنياء والفقراء. ليستفيد في الأخير كل واحد من ثمار النمو الاقتصادي وبالتالي القضاء على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية في المجتمع مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، وفي الفصل الموالي سنتعرف على السياسات التي انتهجتها الجزائر من أجل تحسين هذا المستوى.

الفصل الثالث

واقع وآفاق تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بالإشارة لحالة الجزائر وعينة مختارة من الدول

تمهيد

عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000 عدة إصلاحية اقتصادية (إصلاحات ذاتية، وإصلاحات مدعومة من المنظمات الدولية) ، من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق تطلعات شعبها، من حيث رفع مستوى المعيشة،التشغيل، الأمن الاقتصادي...الخ، لكن النتائج المحدودة لهذه الإصلاحات اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية مع محدودية آثارها على الجانب الاجتماعي، مع بقاء التحديات الحقيقية للنمو.

وبداية من الألفية الثالثة عرفت الأوضاع المالية تحسّناً نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما مَكّن الجزائر من تخفيف عبء المديونية وتمويل مشاريع كبرى، سمح لها بالدخول في مرحلة جديدة من أجل إنعاش الاقتصاد ودعم النمو، من خلال إتباع مجموعة من السياسات تسمى" **سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو**"، والذي يُعتبر فيه تدخل الدولة ضرورياً لإعادة التوازن للاقتصاد، وقد تم تجسيد هذه السياسات في شكل برامج تنموية مرفوقة بسياسات إصلاحية كانت ممتدة على طول الفترة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014.

ويَرتكز وضع إستراتيجية لسياسات الإنعاش اقتصادي ودعم النمو على إصلاحات هامة لهياكل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحضير المناخ الملائم وتعزيز الإمكانيات المحلية للإنتاج وتشجيع الادخار وخلق قدرة شرائية مُعتبرة، وهذا كله من أجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وعليه فعرضنا للفصل الثالث سيتضمن المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: سنتناول فيه ماهية سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ووسائل تطبيقها؛
- **المبحث الثاني**: نعرض فيه البرامج التنموية المجَسِدة لسياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2017)؛
- **المبحث الثالث**: سندرج فيه تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في عينة مختارة من الدول.

المبحث الأول: ماهية سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ووسائل تطبيقها

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية، حيث نَعرض في المطلب الأول ماهية سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وأهدافها، وأما في المطلب الثاني سنتناول فيه تحليل الأفكار الأساسية المساهمة في سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وأما المطلب الثالث سنعالج فيه وسائل تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ودوافع تطبيقها في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وأهدافها

تعود فكرة سياسات الإنعاش ودعم النمو إلى أعمال المفكر الاقتصادي جون مينارد كينز من خلال كتابه "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد سنة 1936". حيث أدت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 (الكساد الكبير) إلى إعادة النظر بسياسات آدم سميث الداعية إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (مبدأ اليد الخفية)، وبداية عهد تطبيق نظرية كينز التي تقوم على أَنَّ الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تؤثر في النشاط الاقتصادي*.

وتستند الأسس الفكرية للتوجهات الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، عندما تكون معدلات النمو منخفضة ومعدلات البطالة مرتفعة والطلب الكلي منخفض. وذلك إما عن طريق سياسة الميزانية (زيادة النفقات العامة و/أو تخفيض الإيرادات العامة)، بهدف تنشيط الاستهلاك، أو عن طريق السياسة النقدية (تخفيض معدلات الفائدة) من أجل تحفيز الاستثمار وبالتالي دعم النمو [1]. وعليه فسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو مُكونة من قسمين هما[2]:

- **سياسة الإنعاش:** الهدف منها تحريك النشاط الاقتصادي بعد حالة الركود الاقتصادي، من خلال تطبيق مجموعة من الآليات مثل عجز الميزانية العامة (تمويل التنمية بالعجز)، تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك، وبالتالي تقوية الطلب على السلع، وكذا آلية تسهيل القروض الاستهلاكية.

---

* لم يبدأ الإنعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة إلا عام 1933 مع سياسة العهد الجديد (الصفقة الجديدة، أو الاتفاق الجديد، أو نيوديل *New Deal*)، وهي مجموعة من البرامج الاقتصادية التي أطلقت في الولايات المتحدةبين عامي 1933م و1936م، وتَضَمَنَت هذه البرامج مراسيم رئاسية أو قوانين، قام بإعدادها الكونغرس الأمريكي أثناء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس فرانكلين روزفلت. جاءت تلك البرامج استجابة للكساد الكبير، وركزت على ما يسميه المؤرخون الألفات الثلاثة وهي: الإغاثة والإنعاش والإصلاح. وتشير تلك النقاط الثلاث إلى إغاثة العاطلين والفقراء ، وإنعاش الاقتصاد إلى مستوياته الطبيعية، وإصلاح النظام المالي لمنع حدوث الكساد مرة أخرى.

[1] *BRUNO Alain et ELLEBOODE Christian, dictionnaire d'économie et de science sociale, 2eme édition, ellipses édition marketing, paris, France, septembre 2010, P423.*

[2] تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2011، ص 201.

والإنتاجية.....الخ.

- **سياسة دعم النمو**: هي آلية مُكَمّلَة لسياسة الإنعاش والهدف منها هو ضَخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية، لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر، عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، وخلق القيمة المُضافة التي تُعبر عن الإنتاج والإنتاجية.

1 -تعريف سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو: تعددت التعاريف المتعلقة بسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو عند مُختلف الباحثين الاقتصاديين،نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- **التعريف الأول**:سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو هي نوع من أنواع السياسة الاقتصادية، تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور، الاستهلاك، القروض.....الخ[1]؛
- **التعريف الثاني**: هي سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى تحريك الطلب الفعال (الطلب الحكومي)، من خلال الرفع من نفقات التجهيز، مما يؤدي إلى إحداث المضاعف ومن ثم المعجل والذي يساهم بدوره في تحريك معدلات النمو بنسب مقبولة، هذا من جهة الطلب، أما من جانب العرض فيتم باستخدام سياسة جبائية توسعية تعتمد على التخفيض الضريبي وتقديم الحوافز للاستثمار[2].
- **التعريف الثالث**: هي وسيلة من وسائل الميزانية تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. حيث تتبنى برنامجاً لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[3].
- **التعريف الرابع**: هي عبارة عن سياسة مالية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي، وتحفيز حركية الاستثمار والنمو من جديد[4].
- **التعريف الخامس**:هي عمل السلطات العامة على حفز الطلب الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق

[1]قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2]سعودي محمد، أثر الإنفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 05، جامعة المدية، الجزائر، 2016، ص 50.

[3]مسعي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[4]علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، المؤتمر العربي الأول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، أيام 25-28 جانفي 2015، بدون صفحة.

الحكومي) من أجل تحقيق العمالة الكاملة[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يُمكننا استخلاص **التعريف** التالي: " **سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو هي مجموعة من الإجراءات والوسائل والتدابير، تكون قصيرة المدى أو متوسطة الأجل تلجأ إليها الدولة في حالة الركود الاقتصادي وعند وجود طاقات إنتاجية غير مُسْتَغَلة، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (كدعم النمو وامتصاص البطالة، ورفع مستوى معيشة السكان.....الخ)، وذلك من خلال تحريك الطلب الكلي و/أو العرض الكلي**".

ويُمكن من خلال ما سبق استنتاج **خصائص سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو** فيما يلي:

- ✓ سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو هي سياسات ظرفية قصيرة أو متوسطة الأجل، تُنفذها الدولة في محاولة لتغيير الوضع الاقتصادي الصعب (في حالة الركود الاقتصادي)، فهي مستوحاة من الفكر الكينزي، تُستخدم عندما تكون معدلات البطالة مرتفعة، ومعدل النمو منخفض، وعند وجود طاقات إنتاجية غير مُسْتَغَلَة؛
- ✓ تَرْتَكِز سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على استخدام السياسة المالية و/أو السياسة النقدية لإعادة تنشيط الطلب وزيادة الاستثمار وبالتالي إنعاش الاقتصاد؛
- ✓ يتم تجسيد هذه السياسات عن طريق تسطير مجموعة من البرامج التنموية و/أو مخططات أعمال المتعددة الآجال، ولقطاعات مختلفة، وذلك من خلال الرفع من النفقات العامة في ميزانية الدولة؛
- ✓ هي سياسات تزيد من العجز والدين العام لهذا تَتْبَعُهَا سياسات صارمة ترمي إلى الحد من التضخم وعجز الميزانية.

يُمكن القول أنّ سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو تدخل في إطار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بهدف إخراج الاقتصاد من حالة الركود الاقتصادي وإنعاشه، ودعم معدلات النمو مُستخدِمة في ذلك عدة سياسات منها: سياسة الميزانية، سياسة الضرائب، سياسة الدخول، سياسة نقدية، سياسة العجز الموازي.....الخ، ولكي تكون مجموعة هذه السياسات فعالة لا بد من توفر مجموعة من الشروط نذكر منها ما

[1] *BRUNO Alain et ELLEBOODE Christian, op.cit, P422.*

يلي[1]:

-يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛

-أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفاً، أي لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية، مما يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد؛

-أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى الزيادة في الاستيراد؛

-أن لا تقوم المؤسسات بزيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المُنْتَجة من أجل تلبية الطلب الإضافي[2].

2 أهداف سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو: لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو أهداف عدة نذكر منها ما يلي[3]:

-تنشيط الطلب الكلي ورفع معدلات النمو؛

-دعم القطاعات المُنتجة للقيمة المضافة والمُخَفِضَة لمستويات البطالة عن طريق رفع مستوى الاستغلال خاصة في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

-تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية؛

-تفعيل الاستثمارات العمومية قصد إنشاء مناصب الشغل ومكافحة الفقر؛

-تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد؛

- استرجاع التوازنات الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة السكان وذلك بتكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من أجل تَمَكُّن المؤسسات الوطنية في أن تُصبح مصدر للثروة؛

- التحكم في تسيير المؤسسة العمومية.

ما يُلاحظ على مجموعة الأهداف أعلاه أنها شاملة لجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية فهي ترمي إلى تنمية شاملة. ولكن المشكل الرئيسي الذي يُثار حول تحديد هذه الأهداف مجموعة من القضايا

---

[1] جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، أيام 11-12، 2013، ص06.

[2] مسعي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[3] أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية —دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016/2015، ص ص 266-267.

والتي من أهمها درجة تهيؤ المحيط الخارجي لاستيعاب تلك الأهداف وتَقَبُّلها، بالإضافة إلى حجم الوسائل والإمكانات المُتاحة للمجتمع التي تُمَكِن من تجسيدها على أرض الواقع مع مراعاة القناعات الثقافية والاجتماعية لأفراد المجتمع المراد بلوغ الأهداف فيه، خاصة وأن الاقتصاديات اليوم عبارة عن أنظمة مفتوحة تتبادل التأثير فيما بينها، وتستمد من المحيط الخارجي طاقتها وعناصر بقائها مما يجعل الاقتصاديات مُجْبَرة على مسايرة الاتجاهات العالمية السائدة.

المطلب الثاني:وسائل تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

تطبق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو باستعمال مجموعة من الأدوات لسياسات مختلفة (سياسة الميزانية، السياسة الضريبية، السياسة النقدية، .....الخ)، وذلك بطريقتين إما عن طريق زيادة الطلب الكلي و/أو عن طريق زيادة العرض الكلي.

1 –وسائل تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو عن طريق زيادة الطلب الكلي

يُعَرفُ الطلب الكلي بأنه مجموع الكميات من السلع والخدمات مُعبراً عنها بالناتج الوطني الإجمالي الحقيقي التي يرغب ويستطيع المُشترون اقتناءها عند مُختلف المستويات العامة للأسعار. أو بعبارة أخرى هو مجموع السلع والخدمات النهائية التي يَطلبها المستهلكين والمؤسسات الإنتاجية والحكومة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة ويُعبر عنه رياضياً كما يلي[1]:

$$AD= C+I+G+ (X-M)\ldots\ldots\ldots(16)$$

حيث:

AD: الطلب الكلي؛

C: طلب القطاع العائلي أي الإنفاق الاستهلاكي الخاص؛

I: طلب قطاع الأعمال أي إجمالي الإنفاق الاستثماري الخاص؛ G: الإنفاق الحكومي؛

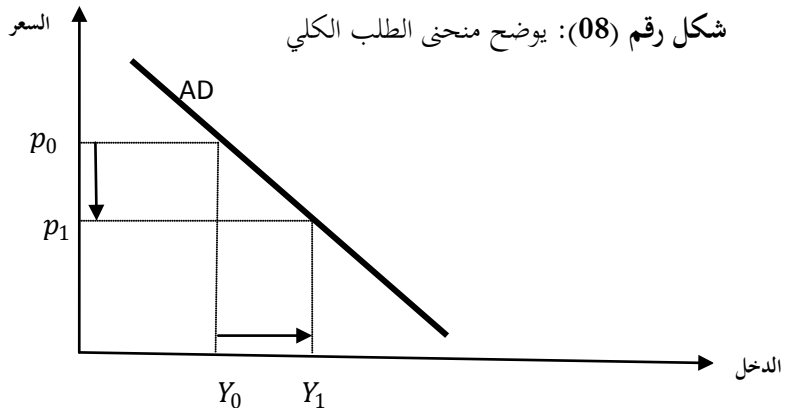
$(X-M)$: صافي الطلب الخارجي على السلع والخدمات، حيث X هي مجموع صادرات البلد المعني و M هي إجمالي واردات ذلك البلد من الخارج.

ويُبين منحنى الطلب الكلي (AD) التوليفات لمستوى الدخل ومستوى الأسعار، تربطهما علاقة عكسية، تكون فيها السوق السلعية والسوق النقدية في توازن آلي. والعوامل المحددة للطلب الكلي ما هي إلا العوامل

[1] أبو السعود محمد فوزي، نجا على عبد الوهاب وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2013، ص 94.

المحددة لأوضاع منحنيات (*IS*) و (*LM*) لأنه مبني على نموذج (*IS-LM*) [1]. وفيما يلي الشكل رقم (08) يبين التمثيل البياني لمنحنى الطلب الكلي.

شكل رقم (08): يوضح منحنى الطلب الكلي



المصدر: أبو السعود محمد فوزي، نجا على عبد الوهاب وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2013، ص 288.

ومن أجل زيادة الطلب الكلي وتحريكه تستعمل الدولة واحدة أو أكثر من أدوات الميزانية الحكومية والتي تتمثل في[2]:

-الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري الذي يعمل على زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات؛

- القيام بالمشاريع الاقتصادية الكبرى ذات الطابع الهيكلي التي توفر مناصب شغل وتحل مشكلة البطالة ولو مؤقتًا

-التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منحة البطالة، المساعدات والمنح الاجتماعية المختلفة (أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع. وتهدف هذه التحويلات إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ومن ثم زيادة الاستهلاك العائلي الذي يعتبر جزء من الطلب الكلي.

وكما يتم كذلك استخدام السياسة النقدية لإحداث الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو من خلال عدد من الأدوات يقوم بها البنك المركزي قصد توفير السيولة في السوق (مثل بيع سندات حكومية)، إضافة إلى تخفيض معدلات الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار. وفيما يلي الشكل البياني رقم (09) يوضح سياسات

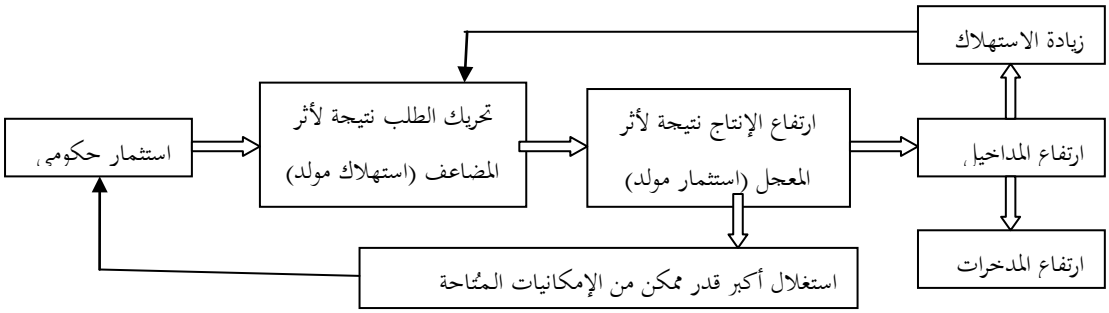
[1] للتفصيل أكثر حول نموذج (*IS-LM*)، وكيفية اشتقاق منحنى الطلب الكلي والعوامل المؤثرة فيه أنظر:

- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 372-381؛
- خليل سامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 391-469.

[2] عتو الشارف، حدو محمد، تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة: 2000-2014، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 05، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016، ص 193.

الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو عن طريق تحريك الطلب الكلي.

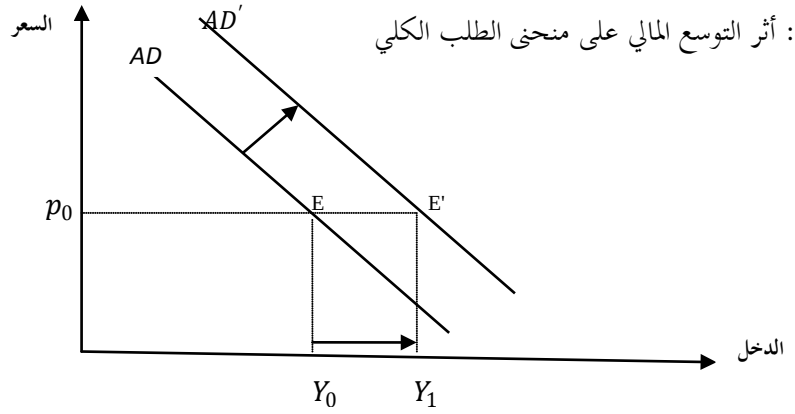
شكل رقم (09): توضيح سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو عن طريق تحريك الطلب الكلي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: سعودي محمد، أثر الإنفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي (2000-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 05، جامعة المدية، الجزائر، أفريل 2016، ص 50.

حيث أن أي زيادة في أحد مكونات الطلب الكلي وليكن الاستثمار الحكومي من خلال الإنفاق العام (التوسع المالي)، فمثلاً سوف تؤدى إلى زيادة مضاعفة في الدخل، وهذا بسبب الدخول الجديدة المتولدة عن عملية الإنفاق الأولى (مبدأ المضاعف)، والذي سوف ينعكس على زيادة الاستهلاك بعد ذلك، وزيادة هذا الأخير سوف تؤدى إلى زيادة الاستثمار مرة أخرى (مبدأ المعجل)، وبالتالي زيادة أكبر في الناتج والدخل الوطني. وفيما يلي الشكل رقم (10) يُوضح أثر التوسع المالي على منحنى الكلب الكلي.

شكل رقم (10): أثر التوسع المالي على منحنى الطلب الكلي



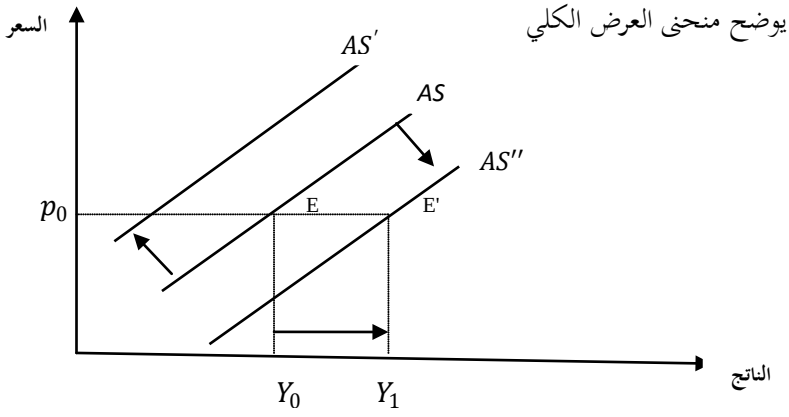
المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،ص378.

وخلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ انتقال منحنى الطلب الكلي باتجاه اليمين (AD')نتيجة زيادة أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يؤدي ذلك ونتيجة لعمل المضاعف إلى إزاحته نحو اليمين مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني(Y_1).

2 –وسائل تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو عن طريق زيادة العرض الكلي

يعرف العرض الكلي أنه المجموع الكمي للسلع والخدمات التي ترغب المؤسسات الإنتاجية في إنتاجها وبيعها خلال فترة زمنية معينة، وهو يعتمد على مستوى الأسعار والطاقة الإنتاجية للاقتصاد ومستوى التكاليف[1]، حيث يُبين منحنى العرض الكلي (AS)العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وكمية الإنتاج المعروض في الأجل القصير، مما يُعطي ميلا موجبا، كما يُوضحه الشكل رقم (11) أدناه:

شكل رقم (11): يوضح منحنى العرض الكلي



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،ص348.

من خلال الشكل يتضح لنا الميل الموجب لمنحنى العرض الكلي (AS)، والذي يأخذ تفسيره في المدى القصير من ارتفاع الأرباح نتيجة زيادة الأسعار، وبالتالي ارتفاع الإنتاج نظراً لثبات عوامل الإنتاج المختلفة كالأجور والأسعار والمواد الخام في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن تغير أسعار عوامل الإنتاج ستدفع منحنى العرض الكلي للارتفاع يساراً في حال ارتفاع تكاليف الإنتاج (AS')، ويميناً عند انخفاض تكاليف الإنتاج (AS'')[2].

وعليه من أجل زيادة العرض الكلي وتحريكه باتجاه اليمين لا بد من تخفيض تكلفة إنتاج السلع والخدمات لدى المؤسسات وذلك بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما[3]:

– تخفيض العبء الضريبي على الشركات المُنْتِجَة مما يشجع على الاستثمار الخاص؛

–القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها

[1] المصلح ثامر علوان، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 178.

[2] سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية –دراسة حالة الجزائر (1990-2010)– أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014، ص 20.

[3] عتو الشارف، حدو محمد، مرجع سبق ذكره، ص 193

مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة ...الخ، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى وفرات خارجية هامة لصالح المؤسسات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه عند إتباع الدولة لمجموعة هذه الوسائل من أجل إنعاش الاقتصاد ودعم النمو بواسطة تحريك الطلب الكلي و/أو العرض الكلي، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة عوامل أخرى تؤثر في كل منهما نوجز أهمها فيما يلي[1]:

أ - **العوامل المؤثرة على الطلب الكلي**: أهمها ما يلي

- متغيرات خارج عن إطار السياسة الكلية للدولة: حيث إذا تعرض الاقتصاد إلى صدمة خارجية موجبة سينعكس ذلك على زيادة الدخل الوطني، وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي والعكس إذا كانت الصدمة سلبية؛
- موجات التفاؤل والتشاؤم: حيث تُعبر موجات التفاؤل والتشاؤم عن رغبة رجال الأعمال والمستهلكين في الإنفاق وبالتالي التأثير على منحنى الطلب الكلي.

ب- **العوامل المؤثرة على العرض الكلي**: نذكر منها ما يلي:

- الضغط في سوق العمل والذي يحدث نتيجة كون الدخل والناتج الوطني للاقتصاد أكبر من مستوى الناتج الطبيعي، مما يؤدي إلى زيادة الأجور ومنه ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- توقعات مستوى الأسعار، حيث عند التوقع بزيادتها يعمل العمال على رفع أجورهم، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج؛
- دفع الأجور، حيث أن دفعاً ناجحاً للأجور بواسطة العمال، يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (أعلى)؛
- الزيادة في تكاليف الإنتاج التي لا تعود إلى ارتفاع الأجور، وإنما هي ناجمة من صدمات العرض سواء السالبة أو الموجبة.

[1] سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

المطلب الثالث: تحليل الأفكار الأساسية المُسَاهِمَة في سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ودوافع تطبيقها في الجزائر.

تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في أي بلد لا بد من أن تَتْبَعُه إستراتيجية فكرية واضحة الأهداف والأدوات، حيث يتم الحكم على مدى نجاح هذه السياسات بناءً على التَقَيُّد بهذه الإستراتيجية الفكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود دوافع وظروف حقيقية لتطبيق هذه السياسات، وعليه سنحاول في هذا المطلب تحليل الأفكار الأساسية المُساهِمَة في تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، ودوافع وأسباب تطبيقها في الجزائر.

1 -الأفكار الأساسية المُسَاهِمَة في سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو: قدم الباحث "**خلف فاروق**" في مقال له تحت عنوان "**نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي**" سنة 2016مجموعة من الأفكار التي يُبْنَى عليها أسلوب الإنعاش الاقتصادي أو التي من أجلها ظهر هذا الأسلوب في الجزائر. حيث انطلاقا من هذه الأفكار الأساسية ظهر أسلوب الإنعاش كبديل لأسلوب التعديل الهيكلي، وقد مس هذا الأسلوب الهيكل الإداري للاقتصاد، كما مس أنشطته الرئيسية وتمثلت هذه الأفكار في[1]:

1 1 -فكرة الوئام: تندرج ضمن إستراتيجية الدولة الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار ببعديهما الأمني والسياسي، وتحل هذه الفكرة محل الحسم العسكري. حيث يُقصد من هذه الفكرة بلوغ آفاق أدنى لتسوية الحالة الأمنية للجزائر وهي تهدف إلى:

-تحقيق استقرار الحكم والنظام السياسي، وتحسين صورة الجزائر الخارجية؛

-وضع حَدٍ للخسائر البشرية والمادية واستعادة الأمن بكافة أبعاده، خاصة بالمؤسسات؛

-الاستجابة لانشغالات المستثمرين الذين عُزِفوا عن الاستثمار في السوق الجزائرية.

1 2 -فكرة الحكم الراشد: برزت فكرة الحكم الراشد كتوصية قدمها البنك العالمي للبلدان التي تعيش مرحلة انتقالية، أو تتجه نحو التنمية، واعتبره شرط أساسي لتنمية الدول وتمويلها، وعَرَفه في التقرير الصادر عنه بعنوان "التنمية والحكم" سنة 1992 كما يلي: "**أسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية المُخَصَّصَة للتنمية**"، وقد حَدَدَ البنك ثلاثة أبعاد لهذا المفهوم وهي: شكل النظام

[1] خلف فاروق، نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، جامعة الوادي، الجزائر، جانفي 2016، ص ص 22-25.

السياسي، أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية، ومدى قدرة الحكومات على صياغة، وبلورة، وتنفيذ السياسات، والقيام بالوظائف المكلفة بها، وهو ما تم تطويره سنة 2007 لِيُصبِح الطريقة التي يَكْتَسِب بها المسئولين والمؤسسات السُلطة ويُمارِسوُنها لصياغة السياسات العامة، وتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع[1]. ويُعتبر أسلوت الحكم الراشد كدور جديد للدولة يقوم على مجموعة من العناصر من بينها ما يلي[2]:

- ✓ لا مركزية التنمية الاقتصادية والقرار الاقتصادي؛ –ضمان سير النسق السياسي والإداري للدولة؛
- ✓ ضمان استقلالية السلطة القضائية وإحداث إصلاح عميق لقطاع العدالة؛
- ✓ تأمين مشاركة حقيقية للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين للدولة؛
- ✓ تكوين وفاق مجتمعي حول الاختيارات الأساسية للتنمية، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة؛
- ✓ ضمان ثقافة تسيير الشؤون العمومية، خاصة تسيير المال العام ومكافحة الرشوة والفساد؛

1 3 – فكرة التنمية المُستدامة: تُعرَّف التنمية المستدامة على "أنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة"، حيث تعتبر من أهم الأفكار الأساسية لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وهي تهدف إلى خلق مزيج بين البيئة والتنمية لكونهما هدفين مترابطين.

تَمَ اعتماد برنامج عمل لتحقيق التنمية المستدامة عالمياً بمشاركة جميع الأطراف و الفعاليات المعنية بالموضوع سواء كانت حكومات، م نظمات دولية، مؤسسات مالية، قطاع خاص أو مجتمع مدني عُرِف بالأهداف الإنمائية للألفية، وهي تُمثل في مُجملها احتياجات الإنسان والحقوق الأساسية له.حيث اعتمدت الجزائر هذه الأهداف في خُطَطِها التنموية، وتَبَنت مبدأ الشراكة في العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما أنشأت كذلك مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 465/94 الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1994 ويتكفل بما يلي[3]:

- ✓ تحديد الخيارات الوطنية الإستراتيجية الكبرى في مجال البيئة وترقية التنمية المستدامة؛
- ✓ التقييم الدوري لتطور الوضع البيئي، واقتراح مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

---

[1] فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011، ص ص 08-09.

[2] خلف فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

[3] الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 01، صادرة بتاريخ 08 جانفي 1995، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل04-06-2018)، ص 04.

1 4 -فكرة التسويق السياسي للسوق الجزائرية: تتجسّد هذه الفكرة في تسخير الوسائل الدبلوماسية لأغراض اقتصادية، من أجل تحسين صورة الجزائر عبر ما يُسمى التسويق السياسي والذي يتم في إطار تِعْدَاد المزايا في مُختلف المحافل الدولية.

1 5 -فكرة بعث المشاريع للمنشآت القاعدية والهياكل الأساسية: يهدف أسلوب الإنعاش الاقتصادي إلى تحويل الجزائر إلى ورشة أشغال لمشاريع المُنشآت القاعدية والهياكل الأساسية، حيث خَصصَت السلطات مبالغ مالية مُعتبرة وسَطَرَت برامج تنموية ضخمة (**سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثاني**)، وهذا بهدف توظيف أكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل ودعم الاستثمار المباشر.

2 **-دوافع تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر:** تداخلت واجتمعت مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية كأسباب ودوافع لتطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر ابتداء سنة 2001، نذكر من بينها ما يلي:

أ **-وجود وفرة مالية واستقرار في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي:** تبنّت الحكومة تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في ظل الوفرة المالية التي بدأت تظهر بوادرها ابتداء من سنة 2000،وبداية تَحَسُن معظم المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية الكلية للاقتصاد، وهذا حسب ما يُوضحه الجدول رقم (01)أدناه:

جدول رقم (01): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (1997-2001)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001
متوسط سعر البرميل من البترول (بالدولار)	19,5	12 ,94	17,91	28,5	24,8
الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات (مليار دولار)	13.181,3	9.774,00	11.904,9	21.061,3	18.531,9
رصيد الميزانية العامة (بالمليار دج)	81,5	-101,3	-11,2	400,00	184,5
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	1,16	-1,74	-2,38	7,57	9,1
احتياطي الصرف (مليار دولار)	6,8	4,4	11,9	18	23,1
الديون الخارجية (مليار دولار)	30,6	28,3	25,2	22,5	22,6
معدل التضخم (%)	5,7	2,6	0,3	4,2	1,4

Source : *La Banque d'Algérie, Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2002 (en line), disponible sur : www.bank-of-algeria.dz (consulte le : 05-07-2018).*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، وجود تحسن ملحوظ في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداء من سنة 2000، حيث وصل رصيد الميزانية العامة إلى 400 مليار دج، ومتوسط سعر البرميل من البترول إلى 28,5 دولار للبرميل محققاً بذلك إيرادات من الجباية البترولية وصلت إلى 21.061,3مليار دولار، وساهم ذلك في

تخفيف نسبة الديون الخارجية لتصل إلى 22,5مليار دولار نهاية سنة 2000 بعدما كانت 30,6 نهاية سنة 1997،وكذلك تحسين رصيد ميزان المدفوعات والذي سجل فائضا بـ 7,57 مليار دولار خلال نفس السنة بعد العجز المسجل خلال سنتي 1998و1999 الذي بلغ 1,74و 2,38 مليار دولار على التوالي، وارتفاع احتياطي الصرف إلى 18 مليار دولار بعدما كانت لا تتجاوز 6,8 مليار دولار نهاية سنة 1997.

وعموما اتّسَمَ الاقتصاد الكلي خلال سنتي 2000 و2001 بتدعيم الاستقرار المالي الكلي، حيث سُجلَت النتائج التالية[1]:

- قابلية استمرارية تحسن ميزان المدفوعات وتدعيم مؤشرات المديونية الخارجية؛
- استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛
- تراكم الادخار المالي من قبل الخزينة والذي سمح بالشروع ابتداءً من منتصف سنة 2001 في تطبيق برامج هامة على المدى القصير والمدى المتوسط؛
- تحسين السيولة المصرفية في إطار التطهير الهام للذمة المالية للبنوك العمومية؛
- تحسين شروط تمويل الاقتصاد الوطني خاصة الاستثمار المُنْتِج.

ب ضعف معدلات النمو الاقتصادي: عرفت الفترة ما قبل تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو نمواً ضعيفاً في معدل النمو الاقتصادي، وهذا راجع للأزمة الاقتصادية لسنة 1986، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1987-1994)ليبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 0,5% خلال هذه الفترة[2]، وهذا ما أدى بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليصل معدل النمو الاقتصادي نهاية سنة 1998 إلى 5,1%، لكنه عَرَفَ انخفاضاً نهاية سنة 2000 ليصل إلى 2,4%[3]، حيث وصل المتوسط السنوي لمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2000) إلى3,3%[4]، ويُعتبر هذا المعدل غير كافي للمتطلبات الأساسية للسكان في مختلف المجالات (السكن، الشغل، المستوى المعيشي....الخ)، حيث تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير

[1] المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلنية المنعقدة يوم الأربعاء 22 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الخامسة، الدورة العادية الرابعة، السنة الثانية رقم 74، الجزائر، 17 نوفمبر 2003، ص 04.

[2] بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 43.

[3] *Office national des statistiques, l'Algérie en quelques chiffres, résultat 2000, N°31, 2001, P04 (En line), disponible sur : www.ons.dz (consulte le : 01-10-2017).*

[4] *ACHOUR TANI Yamna, Analyses de la politique économique algérienne, Thèse doctorat, discipline : Sciences Economiques, UFR droit, sciences économiques et politique, université paris1, panthéon Sorbonne, France, 02 Juillet 2013, P28*

مسبوقة، مما سمح بمباشرة تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وذلك بهدف بلوغ معدلات نمو تتلاءم والمتطلبات الأساسية للسكان؛

ت- ارتفاع معدل البطالة: شهدت الفترة ما قبل تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ارتفاعاً متزايداً من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، حيث بدأت في الارتفاع مع بداية الأزمة الاقتصادية لسنة1986،فارتفع معدل البطالة من 9,7%سنة 1985 إلى21,1%سنة 1987 أي بزيادة قدرها[1]11,7%،وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعَجْز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث مناصب العمل، بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطة صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة ما بين سنة 1994-1998[2]،ثم عرفت هذه النسبة تطوراً منتظماً ابتداء من سنة 1990 إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها سنة 2000 بنسبة 29,8%[3].

أمام هذه الظروف وفي ظل ارتفاع أسعار البترول وتَحَسُن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، بادرت الحكومة إلى تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بهدف تقليص نسبة البطالة.

ث- ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان: يُعتبر التخفيف من نسبة الفقر من بين أهم الدوافع لتطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو حيث بلغ معدل الفقر أعلى نسبة له سنة 1995 ووصل إلى 14,1% من مجموع السكان وهو ما يُعادل 3.986.000 فقير بعدما كان لا يتجاوز نسبة8,1%سنة 1986، أي ما يُعادل 1.889.000 فقير[4].

ويُفَسَّرُ هذا الارتفاع بالآثار السلبية التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 على مُختلف القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية المدعومة وما تضمنته من إجراءات أدت إلى تدهور القدرة الشرائية. فالتضخم المسجل والذي تراوحت نسبته ما بين 6,4% و7,3% أثّر على الفئات الأسرية تأثيراً متفاوتاً. فالشرائح الاجتماعية التي تحملت ثقل الارتفاع العام في الأسعار هي

[1] بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] جليط الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 208.

[3] *Office national des statistiques, la population active et le niveau de chômage entre 1997 et2000 (En line), disponible sur : www.ons.dz (consulte le : 01-10-2017).*

[4] *Gouvernement algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement (Algérie) , Juillet 2005, P17(En line), disponible sur : ttp://www.dz.undp.org (consulte le : 01-10-2017)*

تلك المحصورة في الفئة الأكثر فقراً والفئة المتوسطة [1]، حيث وصل عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني سنة 2001 إلى 14 مليون فرد وهي نسبة عالية مقارنة بالعدد الإجمالي إذ تُمثل حوالي 50%[2].

وأيضاً يعود ارتفاع الفقر إلى الأزمة الأمنية خلال التسعينيات التي كان لها أثر كبير على حياة السكان وظروف معيشة الأسرة الجزائرية (تحصيل المداخيل ومجالات الإنفاق الاستهلاكي، السكن، الحماية الاجتماعية، والصحة[3])، حيث تجاوزت نسبة فجوة الفقر0.4** نهاية سنة 1988 و0.7 في نهاية سنة 1995[4].

[1]بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013، ص 264.

[2]عروس الزبير، الفقر بالجزائر: الظاهرة، الأسباب ودور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته، *les cahiers du CREAD*، رقم 61، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 2002، ص 02.

[3]لتفصيل أكثر حول ظروف معيشة السكان قبل سنة 2000 أنظر: بوكبوس سعدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 264-289.

**نسبة فجوة الفقر هي متوسط التدني عن خط الفقر الإجمالي للسكان، مُعبراً عنه كنسبة مئوية من خط الفقر، حيث يُعتبر هذا الأخير مؤشر شائع يُستخدم لقياس الفقر على أساس مستويات الاستهلاك أو الدخل، حيث يُعتبر الشخص فقيراً إذا كان مستوى استهلاكه، أو دخله، أقل من مستوى الحد الأدنى اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية، ويُشار إلى مستوى الحد الأدنى على أنه خط الفقر، والذي يبلغ دولياً 1.90 دولار في اليوم بأسعار سنة 2011.

[4]*Gouvernement algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement (2000-2015) Algérie, Juin 2016, P37(En line), disponible sur :ttp://www.dz.undp.org (consulte le :22-11-2017)*

المبحث الثاني: البرامج التنموية المجسّدة لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر للفترة (2001-2017)

قامت الجزائر خلال الفترة (1989-1998)بتطبيق برامج تنموية مدعومة من المنظمات الدولية، حيث حققت من خلالها نتائج ايجابية على مستوى التوازنات الكلية ولكنها وَلدَّت تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة انعكست على تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى معيشة السكان (ارتفاع مستوى الفقر، انخفاض القيمة الحقيقية للأجور.....).ومن جراء هذا الوضع وضعت الحكومة سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو تهدف في مُجْمَلِهَا إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية. حيث تجسدت في مجموعة من البرامج العمومية التنموية على طول الفترة (2001-2017). ولذا سنتناول في هذا المبحث هذه البرامج العمومية من خلال التعرف على أهدافها ومضمونها وكيفية تنفيذها مع الإشارة إلى الإصلاحات المرافقة لها.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(*PSRE*)للفترة (2001-2004)

اقترح صندوق النقد الدولي عند انتهاء برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) عقد اتفاق جديد مع الجزائر،بهدف تعميق الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن الحكومة الجزائرية رفَضَت وفَضَلت استئناف الإصلاحات بمفردها، مُسْتَعِينَة في ذلك بالنصائح التي قَدَمها صندوق النقد الدولي للدول التي انتهجت برامج التعديل الهيكلي والتي تَوَّلَدَ عنها آثار سلبية خاصة في الجانب الاجتماعي،حيث تمثلت هذه النصائح بالتَوَسُع في السياسة المالية. وبذلك لم تجد الجزائر حَرَجاً مع المؤسسات الدُولية عندما أعلنت عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، لأنه جاء متماشياً مع النصائح المُقَدَمَة من طرفها [1]،وتَمَ الإعلان عنه يوم الخميس 26 أفريل 2001بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة [2]، باعتباره ضرورة مُلِحَة لوقف تَفاقُم العجز الخطير وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

1 -التعريف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(*Programme de soutien à la relance économique*)

يُعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامج متوسط الأجل،بدأ تطبيقه في أفريل سنة 2001، وهو في جوهره برنامج للإنعاش الاجتماعي أُسْتُخْدِم فيه عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الكلي، وخَلْق

[1] سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية –دراسة حالة الجزائر (1990-2010)–، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2] خطاب رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة، افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة، قصر الأمم، الجزائر، 26 أفريل 2001، ص 06[على الخط] متوفر على http://www.el-mouradia.dz (تاريخ التحميل: 02-11-2017).

وظائف من خلال استثمار الأموال العمومية في البُنَى التحتية، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو برنامج مُكَمِل لما جاء في خطة التنمية المحلية التي نصت عليها المادة (04) من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 الصادر بتاريخ 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز[2]، حيث يُحَدِدُ كل برنامج أو مخطط عمل العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية والرُقَيْ الاجتماعي، والتهيئة العمرانية. وتَمَ فتح له في كتابات الخزينة في قانون المالية لسنة 2002 حساب تخصيص خاص رقمه 108-302 وعنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المُسَجَلَة بعنوان برنامج دعم الإنعاش"[3].

2 - **أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**:جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف هي [4]:تحسين مستوى معيشة السكان والحد من ظاهرة الفقر، وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة دخل الأفراد، مع محاولة التخفيض من معدلات البطالة وخَلْقِ فُرص العمل،وإحياء المناطق الريفية وإعادة التوازن الجهوي. وتَتَحَقَقُ مجموعة الأهداف هذه من خلال تنشيط الطلب الكلي عن طريق استعمال أدوات السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد،ودعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها مُنْشآت مُنْتِجَة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، بالإضافة إلى تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية[5].

3 - **المبلغ الإجمالي المُخَصَص للبرنامج وكيفية توزيعه** :خُصِّصَ لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ إجمالي بقيمة 525 مليار دج أي ما يُعادل 7مليار دولار مُمتداً على طول الفترة (2001-2004)،ويتمحور حول الأنشطة المُخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المُنْتِجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وكان توزيع

---

[1] ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص 136.

[2] الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 51، صادرة بتاريخ 15 جويلية 1998، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل04-11-2017)، ص 06.

[3] الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 79، صادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2001، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل04-11-2017)، ص 06.

[4] *BENAISSA Amina, MENAGUER Noureddine, Politique de relance, marché de travail et l'emploi en Algérie, Quel obstacles et quels défis, revue de l'économie des affaires et des finances, volume 04, Numéro 02, centre universitaire de Mila, Alger, décembre 2017, sans N° page.*

[5] مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف*VAR*، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 32.

رخُص البرامج الكلية على مختلف القطاعات في الجدول رقم (02) أدناه[1]:

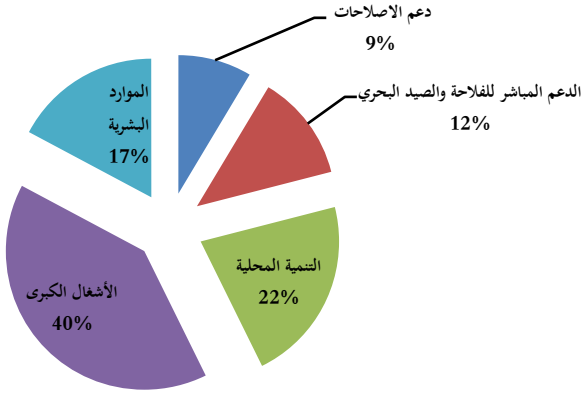
الجدول رقم (02): توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج(مليار دج) للسنوات					النسبة المئوية
	2001	2002	2003	2004	04/01	
دعم الإصلاحات	30	15,0	-	-	45	%8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	%12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114	%21,7
الأشغال الكبرى	93,0	73,9	37,6	2,0	210,5	%40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	%17,2
المجموع	**205,4**	**185,9**	**113,2**	**20,5**	**525**	**%100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني من سنة 2001، الدورتان العامتان 19 و20، العدد 08، 14 أفريل 2002، الجزائر، ص 239.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه تخصيص النسبة الكبيرة من الغلاف المالي للأشغال الكبرى، والتنمية المحلية، وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه.

شكل رقم (12): تمثيل بياني لتوزيع مخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (02)

من خلال الشكل البياني رقم (11) أعلاه نلاحظ ما يلي:

[1] للتفصيل أكثر حول توزيع الاعتمادات المالية لكل قطاع أنظر:

-عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة (2001-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2011/2010، ص ص 38-51؛

-سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية-، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص ص 179-181.

- ✓ ما نسبته 40%من الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كانت موجهة لقطاع الأشغال والبناء (الأشغال العمومية والهياكل القاعدية) وهذا لِمَا له من أهمية في تحريك القطاعات الأخرى (قطاع البناء يُحرك قطاع صناعة الخشب، الحديد، الاسمنت....الخ)، بالإضافة إلى أن توفير البُنى التحتية يُساهم في تحسين مناخ الاستثمار. ويتمحور هذا القطاع حول ثلاثة مجالات أساسية تتمثل في:التجهيزات الهيكلية وإعادة إحياء المناطق الريفية (الجبلية، الهضاب العليا)، وكذا قطاع السكن والبناء الحضري[1]
- ✓ يأتي في المرتبة الثانية التنمية المحلية بـ 22%من مجموع الغلاف المالي للبرنامج والذي تَضَمَن المخططات البلدية للتنمية وهذا بسبب العجز الكبير الذي عرفته معظم بلديات الوطن بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي كانت سائدة خلال فترة تسعينيات القرن العشرين هذا من جهة. ومن جهة أخرى يُعتبر المخطط البلدي للتنمية الأداة المُفضلة لدعم التنمية المحلية وتحقيق سير الخدمة العمومية وتشجيع التضامن المحلي[2]؛
- ✓ كما حظيت تنمية الموارد البشرية بنسبة 17,14% من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك بتكلفة قدرها 90 مليار دينار جزائري وُزِعت على المجالات التالية ووفقاً لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان والإمكانيات الموجودة[3]:

–التربية الوطنية: 27 مليار دج؛ – التكوين المهني: 9,5مليار دج؛ – التعليم العالي: 18,9مليار دج؛

–البحث العلمي: 12,38دج –شباب الرياضة: 4 مليار دج؛ – الشؤون الدينية:1,5 مليار دج؛

–الثقافة والاتصال: 2,3 مليار دج – الصحة والسكان: 14,7 مليار دج؛

أماالتشغيل والحماية الاجتماعية فقد خُصَ بغلاف مالي قدره 16 مليار دج وُجِهَ لبرامج الأشغال ذات الكثافة العالية والمتعلقة بالولايات المحرومة (برنامج*TUP-HIMO*)[4]، والذي هدفه خلق مناصب الشغل والتخفيف من ظاهرة الفقر.

- ✓ كما استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري من دعم مالي بمبلغ 65 مليار دج من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

---

[1] بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 19.

[2] للتفصيل أكثر حول البرنامج الخاص بالتنمية المحلية. أنظر: سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية–، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-177.

[3] جديدي روضة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[4] للتفصيل أكثر حول برنامج *TUP-HIMO*. أنظر: *Agence de développement social , Travaux d'utilité publique à haut intensité de main, (En line), disponible sur :.dhttp://www.ads.dz*

وهو يندرج ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية [1](PNDR)، والذي يرمي إلى تكثيف الإنتاج الفلاحي لتلبية الاحتياجات المحلية خاصة من المنتجات الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية. بالإضافة إلى مكافحة الفقر والتهميش من خلال بعث مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين[2]؛

✓ أما فيما يخص قطاع دعم الإصلاحات فقد تم تخصيص مبلغ 47 مليار دج أي ما نسبته 8,95%من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وُجِّهَ أساساً لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وتوفير الظروف المناسبة لها من أجل تطوير قدرتها على الاستثمار والإنتاج والمنافسة، بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي[3].

4 -**السياسات الإصلاحية المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** من أجل الوصول إلى الأهداف المُسَطَّرَة في البرنامج من جهة، وجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي من جهة أخرى نَوَعَت الحكومة في السياسات المرافقة للبرنامج[4]، نلخصها فيما يلي[5]:

-تنويع مصادرا لإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال الرفع من فعالية الإدارة الضريبية؛

-تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية واستكمالها (إما بخوصصتها أو فتح رأسمالها)؛

-إصلاح القطاع المصرفي وتقوية الطاقات المالية للبنوك؛

-إعداد قانون جديد متعلق بالاستثمار من أجل تحسين المناخ الملائم له؛

-ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق تحديد طرق إعداد وتسيير ومراقبة النفقات العامة، مع تحسين طرق

---

[1]للاطلاع على مضمون محتوى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه وطرق تنفيذه وأهم محاوره أنظر:

- هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2006 – نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007/2006، ص ص 93-111.

-سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية-، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-184؛

[2]عامر حبيبة، انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من (2001-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 20.

[3]بشكير عابد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4]قام الباحث بولحية عياش بتقسيم السياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى سياسات استعجالية (حماية بعض الفروع، الاقتطاعات الإجبارية، تدعيم القدرات الاستغلالية للمؤسسات....الخ، وسياسات إصلاحية (إصلاح النظام الصرفي، إنشاء صندوق الشراكة.....الخ). وللتفصيل أكثر حول هذه الإصلاحات والقوانين الصادرة في إطارها، انظر: بولحية عياش، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-76.

[5]سعودي محمد،أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية-، مرجع سبق ذكره، ص ص 181-182.

تسيير المنشآت العمومية.

أما فيما يخص مجموعة التدابير الجبائية والأحكام المالية التي رافقت برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004)نوجزها في الجدول رقم (03)أدناه:

جدول رقم(03):السياسات المرافقة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع الغلاف المالي (بالمليار دج)
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	02
صندوق ترقية التنافسية الصناعية	0,3	1	0,7	-	02
نماذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	-	-	0.08
المجموع	**6,33**	**11.35**	**13,7**	**15,2**	**46,58**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، ملف متعلق ببرنامج دعم النمو الاقتصادي. نقلاً عن: ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2009/2008، ص 140.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مجموع الغلاف المالي هو مجموع الغلاف المُخَصَص لدعم الإصلاحات، والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وتوفير الظروف المناسبة لها، من أجل تطوير قدرتها على الاستثمار، والإنتاج، والمنافسة. بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة، ومحاربة الغش، والتهرب الضريبي، حيث عملت الدولة على:

-**عصرنة إدارة الضرائب**: خُصص لها مبلغ 20 مليار دج، حيث ترمي هذه العملية إلى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للمصالح، وتقسيمها حسب فئات المكلفين، لزيادة فعالية التسيير، مع تزويد إدارة الضرائب بإطار قانوني خاص يسمح لها بممارسة عملياتها.....الخ.

-**صندوق المساهمة والشراكة**: لغرض الإسراع في مسار الشراكة وفتح رأسمال قامت الحكومة بإنشاء صندوق للشراكة وتخصيص مبلغ22.5 مليار دج كموارد له. ومبلغ لتمويل التكاليف المرافقة لعملية الخوصصة؛

-**تهيئة المناطق الصناعية**: قصد تشجيع الاستثمار، والإسراع في إنجاز المشاريع الاستثمارية في آجالها القانونية المُحَدَدة عَملت الدولة على تخصيص مبلغ 02 مليار دج من أجل تهيئة المناطق الصناعية؛

-**صندوق ترقية المنافسة الصناعية**:من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية وتقديم الدعم المالي قامت

الحكومة بإنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية[1]،وخَصَصَت له مبلغ مالي قدرة 02 مليار دج؛

-أما بالنسبة لوضع نماذج للتوقعات (التنبؤ) على المدى المتوسط والطويل فقد خصصت لها الدولة مبلغ 0.08 مليار دج.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو*(PCSC)*للفترة(2005-2009)

يُمكن إبراز سياسة دعم النمو في أنها آلية مُكَمِلَة لسياسات الإنعاش الاقتصادي، حيث أنها تهدف إلى وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر، عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مُختلف القطاعات [2]. حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري ليهتم بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية.

1 -التعريف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو: يُعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو (*Programme complémentaire de soutien à la croissance*)برنامجاً مُكملاً لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وهذا راجع لما سَجَلَهُ هذا الأخير من انجازات حيث حرِصت الجزائر على مواصلة مشوار التنمية الاقتصادية في البلاد ليَتِمَ الإعلان عنه يوم 07فيفري 2005 في خطابه أمام إطارات الأمة كمسعى إضافي للتنمية المحلية وذو جوانب وأبعاد متنوعة. ويمتد على طول الفترة (2005-2009)[3]. ويقتضي لإنجاز هذا البرنامج غلاف مالي يتجاوز 4200 مليار دج، ويَتِم صرف المُخَصَصَات المالية له كل سنة من حساب التخصيص الخاص رقم 120-320 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المُسَجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، والذي تم فتحه في قانون المالية التكميلي لسنة 2005[4].

2 -خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو:تميز البرنامج التكميلي لدعم النمو بما يلي[5]:

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 16 يوليو 2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 102-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية"، الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 43، صادرة بتاريخ 19 يوليو 2000، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل04-06-2018)، ص 05.

[2] مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2017، ص 220.

[3] خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، افتتاح ندوة الحكومة والولاة، قصر الأمم، الجزائر، 25جوان2006، [على الخط] متوفر على http://www.el-mouradia.dz (تاريخ التحميل: 02-11-2017).

[4] الجريدة الرسمية[على الخط]، العدد 52، بتاريخ 26 جويلية 2005، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل04-11-2017)، ص 08.

[5] بن أحمد لخضر، لباز أمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة تقييمية للفترة (2001-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 20، جامعة الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2014، ص ص 92-93.

– يتكامل مع البرامج المحلية والجهوية ولا يَتَفَرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة؛

– يمتد البرنامج لمدة متوسطة تسمح بمراجعته وتصحيح الأخطاء؛

– يُولِي اهتمام كبير للحاجيات المستعجلة ويُرَتِب الأولويات خاصة في مجال التشغيل والسكن والتزود بالماء الشروب، والتوصيل بشبكات الكهرباء والغاز ووصائل الاتصال والنقل،.....الخ؛

–اعتماد الإستراتيجية المالية للبرنامج في جانبها النظري على عدة عوامل، منها ضرورة التحكم في سياسة الأجور، والتوسع في نفقات التجهيز، وتحَكم أكبر في المديونية العمومية، مع تحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية.....الخ[1].

– جاء هذا البرنامج وقد وجد أمامه أرضية مهيأة حضرها له برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فكان عبارة عن مواصلة لأهداف مُسَّطرة من قبل مع تحديد الأوليات؛

–يُمثل برنامج دعم النمو كل نفقات التجهيز التي يتم تسطيرها ضمن الميزانية، باستثناء النفقات التكميلية، والتي يتم تسطيرها في إطار برامج تنموية معينة أخرى كبرنامج الهضاب العليا وبرنامج الجنوب [2]. وعليه فإنه في إطار هذا البرنامج تستطيع الإطارات المحلية (منتخبون أو ولاة) تحديد الأولويات حسب طبيعة المنطقة واقتراحها على السلطات الوصية، لإدخالها في إطار البرنامج مع مراعاة خصوصية البرنامج وأهدافه الكلية.

3 –أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: جاء البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[3]:

–استكمال الإطار التحفيزي لاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية لتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

–انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

–تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة عليه كالجانب التعليمي والصحي أو الأمني، بالإضافة إلى متابعة دعم الدولة للمواد(الحبوب والحليب) والخدمات (الماء والطاقة) ذات الضرورة الأولية مع البحث على توازن إقليمي[4].

–تحديث وتوسيع الخدمات العامة: نتيجة لما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات كان له الأثر السلبي على

[1] سعودي محمد،مرجع سبق ذكره، ص ص 105-107.

[2] نفس المرجع السابق، ص 104.

[3] سعودي عبد الصمد، بن العارية أحمد، برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 04، جامعة أدرار، الجزائر، سبتمبر 2017، ص ص 104-105.

[4] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي سنة 2009، قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009، ص21.

حجم ونوعية الخدمات العامة المُقَدَمَة للمجتمع والذي كان لا بد من الإسراع في تحديثها وتوسيعها لما لها من دور في ازدهار الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية له؛

-تطوير الموارد البشرية والبُنى التحتية لما لهما من دور فعال في النشاط الاقتصادي. فعملية التطوير المتواصل للموارد البشرية يُجَنِبُ الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك. أما البُنى التحتية فعملية تطويرها يُؤَدي إلى تطوير النشاط الإنتاجي، ودعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عمليات المواصلات، وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛

-مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي[1].

-رفع معدلات النمو الاقتصادي وهو الهدف الذي تُصَبُ فيه كل الأهداف السابقة.

4 -المبلغ الإجمالي المُخَصَص للبرنامج وكيفية توزيعه: خُصِصَ للبرنامج غلاف مالي قدرهم 4202,2 مليار دينار جزائري أي حوالي 60 مليار دولار مُوزع على 05 محاور أساسية[2] كما هو مبين في الجدول رقم (04) أدناه:

جدول رقم (04): توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور

المحور	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908,5	45,5
تطوير المنشآت القاعدية	1703,1	40,8
دعم النمو الاقتصادي	337,2	8
تحديث الخدمة العمومية	203,9	4,8
ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر:رئاسة الحكومة، ملف متعلق بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، نقلا عن: بن أحمد لخضر، لباز أمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة تقييمية للفترة (2001-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 20، جامعة الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2014، ص 92.

[1] للتفصيل أكثر حول الإصلاحات في المجال الاقتصادي التي تَمَ اتخاذها أنظر:

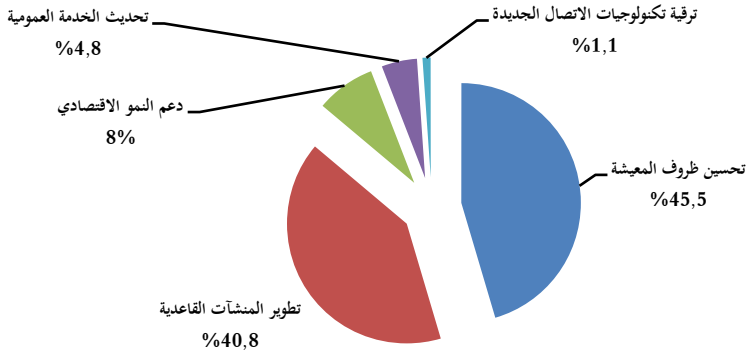
-عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: وقع وتحديات، أيام 16-17 ديسمبر 2008، كلية العلوم القانونية والعلوم السياسية، جامعة شلف، الجزائر، ص 10؛

- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص ص 206-207.

[2] رئاسة الجمهورية [على الخط]، البرنامج التكميلي لدعم النمو، بدون صفحة، متاح على http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm تاريخ الاطلاع (04-11-2017).

وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه

شكل رقم (13): تمثيل بياني لتوزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (04)

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن المحورين الأولين هما اللذين يشكلان الأولوية في الغلاف المالي للبرنامج،حيث خصص لهما على التوالي 45,5 و 40,8 بالمائة من الغلاف المالي الإجمالي ، وذلك لضرورة الإسراع في تدارك التأخر في عِدة ميادين التي تمس مستوى معيشة السكان [1]، حيث شَمل البرنامج على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[2]:

-في مجال تحسين ظروف معيشة السكان بناء مليون مسكن و إنجاز 17 مستشفى و 55 مصحة وإنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب وتطهير 1150 بئر . و توزيع الغاز على 965000 منزل والكهرباء على397700 منزل؛

-في مجال المنشآت القاعدية في مجال قطاع النقل:تحديث السكة الحديدية للشمال 1220 كلم ، وكهربة السكك الموجودة 2000 كلم، وتجهيز مترو العاصمة، ودراسة إمكانية امتداده وإنجاز سكك الترامواي في المدن الكبيرة، مع إنجاز ثلاثة مطارات ، أما في قط اع الأشغال العمومية تضمن إنجاز الطريق السريع شرق-غرب1213كلم وتحسين شبكة الطرق 6000 كلم مع إنجاز ثلاثة طرق سريعة حول المدن وتعزيز المنشآت الخاصة بالموانئ. وبالنسبة لقطاع المياه فتضمن إنجاز ثمانية سدود، وإنجاز ثماني محطات لنقل ، وإنجاز وتجديد

[1] للتفصيل أكثر حول توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو لكل محور أنظر:

- سريدي سمية، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية—دراسة مجمع عمر بن عمر بقالمة-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص ص 277-284؛

- باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية-حالة طريق السيار شرق-غرب، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010، ص ص 61-69.

[2] رئاسة الجمهورية[على الخط]، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

عشرين محطة لتطهير المياه مع إنجاز 350 حوض مائي.

يُعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجاً غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا. زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمُقَدَرَة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المُقَدَرَة بـ1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج[1]. وفيما يلي الجدول رقم (05)يُبَين تفصيل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي للنمو والمخصصات المُضافة له.

جدول رقم (05): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المُضافة له للفترة (2004-2009)

البرنامج (الوحدة مليار دج)	السنوات						المجموع (مليار دج)
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	1071	-	-	-	-	-	**1071**
البرنامج التكميلي لدعم النمو	-	1273	3341	260	260	260	**5394**
برنامج الجنوب	-	-	250	182	-	-	**432**
برنامج الهضاب العليا	-	-	277	391	-	-	**668**
تحويلات حسابات الخزينة	-	227	304	244	205	160	**1140**
المجموع العام (مليار دج)	**1071**	**1500**	**4172**	**1077**	**465**	**420**	**8705**

Source : *la banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de qualité, Rapport n° 36270-DZ, Volume 01, 2007, P02.*

ومثّل البرنامج التكميلي لدعم النمو مع المُخصصات المُضافة له ما نسبته 54,29% من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة التي أُقِر فيها، وما نسبته 18,71%من الناتج المحلي الإجمالي[2]. فالغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 قُدِر بِ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[3].

وكما تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج أضيف له برامج تكميلية خاصة وهي[4]:

-البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب بغلاف مالي يُقدر بـ 377 مليار دج؛

[1] *La banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de qualité, Rapport n° 36270-DZ, Volume 01, 2007, P02.*

[2] صافي كلثوم، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات –تطبيق حالة الجزائر للفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2015/2014، ص 92.

[3] مسعي محمد، مرجع سبق ذكره، ص147.

[4] صالحي صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن خلال الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13،جامعة سطيف، الجزائر، جوان2013، ص 16.

-البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا بغلاف مالي يُقدر بـ693 مليار دج؛

-البرنامج التكميلي للقضاء على السكن الهش (غير الملائم) بغلاف مالي يُقدر بـ 800 مليار دج؛

-البرامج التكميلية المحلية بغلاف مالي يُقدر بـ 200 مليار دج.

4 4 البرنامج الخاص التكميلي لتنمية ولايات الجنوب(2006-2009):تَمَ إعداد ودراسة هذا البرنامج في اجتماع مجلس الوزراء الجزائري يوم 14 جانفي 2006[1]، لِتَدَارُك النقائص الكبيرة التي تعرفها عملية التنمية الاقتصادية مع مراعاة الخصوصيات الجغرافية والمناخية لها في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنموية على مختلف مناطق الوطن. وتَمَ فتح حساب التخصيص الخاص رقم 089-302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، وهو خاص بالولايات العشرة التالية: أدرار وتندوف والأغواط وبسكرة وبشار وتمنراست وورقلة وإيليزي والواد ي وغرداية[2].وخُصِصَ له غلاف مالي أولي قدره 377 مليار دج موزعة على المحاور الرئيسية التالية[3]:

-أزيد من 296 مليار دج لتحسين ظروف معيشة السكان: بناء مساكن، التزويد بالغاز الطبيعي والكهرباء والمياه، التعليم العالي والتربية الوطنية والرعاية الصحية.....الخ)[4]؛

-حوالي74 مليار دج مرصودة للتنمية الاقتصادية :تطوير وتعزيز شبكة الطرقات،تنمية المناطق الصناعية والأنشطة وتطوير الفلاحة و ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحة . مع تخفيض نسب فوائد القروض المصرفية الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة؛

- حوالي 20 مليار دج لتحسين وسائل الإدارة وخصوصا العدالة ومصالح الرقابة .

4 2 البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا: تَمَ إعداد ودراسة والموافقة على هذا البرنامج في اجتماع مجلس الوزراء الجزائري يوم 27 فيفري 2006، وخُصِصَ له غلاف مالي إجمالي قدره 620 مليار دينار جزائري موزعة كما يلي[5]:

---

[1] رئاسة الجمهورية [على الخط]، بيان مجلس الوزراء بتاريخ 14 جانفي 2006متاح على: http://www.el-mouradia.dz/arabe /president/communiques/recherche.htm تاريخ الاطلاع (04-11-2017).

[2] الجريدة الرسمية[على الخط]، العدد 84، بتاريخ 24 ديسمبر 2006، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل04-11-2017)، ص35.

[3] رئاسة الحكومة[على الخط]، بيان مجلس الوراء المنعقد بتاريخ 14 جانفي 2006، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

[4] للتفصيل أكثر حول ما تضمنته المحاور بالتفصيل أنظر: - باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73؛

-رئاسة الحكومة[على الخط]، بيان مجلس الوراء المنعقد بتاريخ 14 جانفي 2006، مرجع سبق ذكره.

[5] رئاسة الجمهورية [على الخط]، بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 27 فيفري 2006، متاح على: http://www.el-mouradia.dz/arabe /president/communiques/recherche.htm تاريخ الاطلاع (04-11-2017).

- 288,5 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة السكان؛ - 233 مليار دينار لترقية التنمية الاقتصادية؛
- 18 مليار دينار لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11,3 مليار دينار لقطاع العدالة؛
- و36,8 مليار دينار للمشاريع البلدية للتنمية و 29 مليار دينار لانطلاق ورشة إنجاز مدينة بوغزول الجديدة[1].

المطلب الثالث: برنامج دعم (توطيد) النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

عَمِلَت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت برنامج توطيد النمو الاقتصادي (*programme de consolidation de la croissance économique*) على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وانطلاقاً من هذه المكاسب كان لا بد من السلطات أن تسعى لتوطيد بناء بلاد قوية ومزدهرة، والتي انطلقت فيها قبل عشر سنوات، فجاء هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني، والانتقال من مرحلة الريع إلى مرحلة الإنتاج وتحقيق القيمة المُضافة.

1 -التعريف بالبرنامج:هو برنامج للاستثمارات العمومية للفترة (**2010-2014**)،يَنْدَرِج في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها منذ سنة2000، وهو مُكَمِل للبرامج السابقة من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المُراد تحقيقها، وتَمَ مناقشته والموافقة عليه في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010، ويقتضي لإنجاز هذا البرنامج غلاف مالي يُقَدر بـ 21214 مليار دج (ما يُعادل 286 مليار دولار) [2]. ويَتِم صرف المُخَصَصَات المالية له كل سنة من حساب التخصيص الخاص رقم 134-320 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المُسَجلة برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014، والذي تم فتحه في قانون المالية لسنة 2010[3].وجاء هذا البرنامج من خلال بيان السياسة العامة في الجزائر بتاريخ 21 أكتوبر2010 بمجموعة من المميزات والترتيبات، الهدف منها ترشيد الإنفاق العام وتعزيز مكافحة أعمال

---

[1] للتفصيل أكثر حول ما تضمنته المحاور. أنظر: باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75

- رئاسة الحكومة[على الخط]، بيان مجلس الوراء المنعقد بتاريخ 27فيفري2006، مرجع سبق ذكره.

[2] رئاسة الحكومة[على الخط]، بيان مجلس الوراء المنعقد بتاريخ 24ماي2010، متاح على: http://www.el-mouradia.dz/arabe/Communiquesara/2010/Com-250810.htm تاريخ التحميل (08-04-2018).

[3] الجريدة الرسمية[على الخط]، العدد 78، المادة70، بتاريخ 31 ديسمبر 2010، متاح على: www.joradp.dz (تاريخ التحميل04-11-2017)، ص 25.

الفساد والمساس بالأملاك العمومية والوقاية منها[1].

2 –أهداف البرنامج: يهدف برنامج توطيد النمو إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي[2]:

–دعم التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي. وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين؛

–مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد؛

–تحسين ظروف معيشة سكان الريف من خلال تحسين التَزَوُد بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛

–تحقيق نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 05 % طول فترة تنفيذ البرنامج[3]؛

–ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية؛

–تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة. وترقية الصادرات خارج المحروقات؛

–الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وترقية الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛

–مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛

–تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛

–تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية.

يُلاحظ على مجموعة الأهداف هذه أنها تُعَبِر على جهود ومساعي الحكومة الجزائرية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وذلك من خلال رفع من المستوى المعيشي للسكان، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنعاش الفلاحة،.....وغيرها من الأهداف الأساسية.

---

[1] للاطلاع على ما جاء في بيان السياسة العامة لسنة 2010 وما تضمنه بالشرح والتفصيل حول برنامج الاستثمارات العمومية في جزئه الثاني الباب الأول أنظر: بورنان نعيمة، تقرير حول بيان السياسة العامة في الجزائر 2010، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 01، العدد، 01، الجزائر 03، سبتمبر 2011، ص ص143-147.

[2] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية: البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص ص 96-97.

[3] تومي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 245.

3 –المبلغ الإجمالي المُخَصَص للبرنامج وكيفية توزيعه: أقرت الحكومة الجزائرية تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) بغلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار مُقسمة إلى شقين هما[1]:

–ما قيمته9700 مليار دج (ما يُعادل 130 مليار دولار) لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه؛

–مبلغ11534 مليار دج(ما يُعادل 156 مليار دولار) لإطلاق مشاريع جديدة.

يُشَكِل هذا البرنامج امتداداً للجُهُود المبذولة خلال البرنامج السابق ويشمل ستة محاور أساسية كما يُوضِحُه الجدول رقم (06) أدناه:

جدول رقم (06): توزيع مُخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي على المحاور الأساسية له.

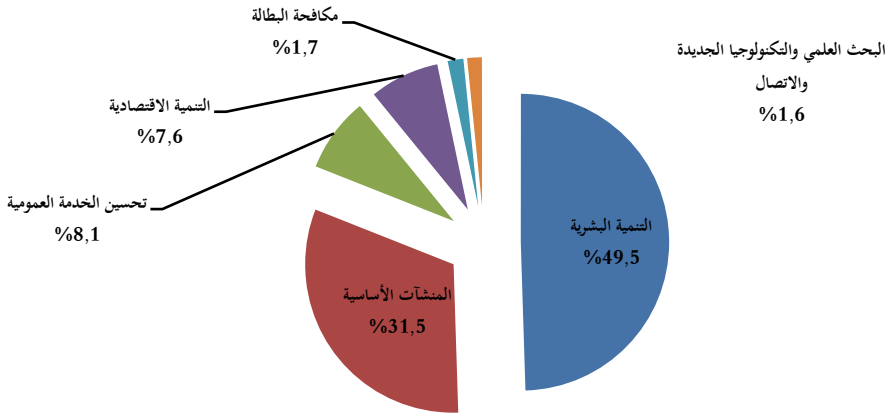
المحاور الأساسية للبرنامج	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
التنمية البشرية	10122,00	49,5
المنشآت الأساسية (القاعدية)	6448,00	31,5
تحسين الخدمة العمومية	1666,00	8,1
التنمية الاقتصادية	1566,00	7,6
مكافحة البطالة	360,00	1,7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة والاتصال	250,00	1,6
المجموع العام (مليار دج)	**20412**	**100**

المصدر:رئاسة الحكومة: ملف متعلق ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، نقلاً عن: تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2011، ص 243.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه تخصيص الجزء الأكبر من الغلاف المالي للبرنامج لمحور التنمية البشرية، ويليه محور المنشآت القاعدية. وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه

[1] رئاسة الحكومة[على الخط]، بيان مجلس الوراء المنعقد بتاريخ 24ماي2010، مرجع سبق ذكره. ص 02.

شكل رقم (14): تمثيل بياني لتوزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (06)

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن مضمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية:

1 محور دعم التنمية البشرية: خُصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة استثمار البرنامج بقيمة 10122,00 مليار دج. ويُفسَر ذلك للأهمية التي أولتها الحكومة للمورد البشري باعتبار أن النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار ما هو إلا مُحَصِلة تراكمات معرفية نَتَجَت بفعل التَعَلُم والتكوين والصحة. ولهذا خَصَصَت في برنامج توطيد النمو ميزانية خاصة بالتنمية البشرية تتوزع على الشكل الآتي[1]:

أ -**قطاع التعليم**: استفاد قطاع التربية من غلاف مالي قدره 852 مليار دج لإنجاز ما يُقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها 1000 إكمالية و 850ثانوية. أما قطاع التعليم العالي فاستفاد من مبلغ قدره 768 مليار دج والتكوين المهني مبلغ 178 مليار دج بُغية زيادة عدد المقاعد البيداغوجية، وعصرنة التجهيزات، وتحسين التأطير؛

ب -**قطاع الصحة**: قُدر الغلاف المالي المُخَصَص لقطاع الصحة بـ 619 مليار دج لغرض انجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تشمل المستشفيات والمراكز الصحية والمصحات المتعددة الاختصاصات ومؤسسات صحية[2]. بالإضافة إلى تحسين تأطير المسْتَخْدَمين الطبيين وشبه الطبيين إلى جانب تحديث التجهيزات الطبية؛

[1] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] القنيعي عز الدين، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 134.

ت- **قطاع السكن:** فقد استفاد من 3700 مليار دج بغرض تمويل ودعم انجاز مليونين وحدة سكنية بمُختلف الصيغ عبر التراب الوطني وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني [1]؛

ث- **قطاع الطاقة:** استفاد من350 مليار دج مُوَجَهة لعملية ربط المنازل بشبكتي الكهرباء والغاز؛

ج- **قطاع الموارد المائية:** خُصص له مبلغ 2000 مليار دج بُغْيَة تحسين التزويد بالماء الصالح للشرب من خلال انجاز 35 سداًو 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها[2]؛

ح- **قطاع الشباب والرياضة:** استفاد من مبلغ 380 مليار دج لتجسيد مركبات رياضية ودور وبيوت للشباب ومراكز للترفيه العلمي؛

خ- **قطاعات أخرى:** كان ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال وهذا من أجل تعزيز تمَاسُك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين من خلال منح كل العناية لترقية قيم الإسلام (120 مليار دج) ومواصلة تلقين ونشر وصون تاريخ ثورة التحرير الوطني (19 مليار دج) وتثمين النهضة الثقافية من خلال انجاز العديد من المركبات ذات الطابع الفكري والثقافي (140 مليار دج) وتعزيز وسائل الإعلام العمومية (108 مليار دج) بالإضافة إلى سياسة التضامن الوطني (40 ملياردج) من أجل تعزيز التماسك الوطني.

2 -محور المنشآت الأساسية (القاعدية) : خَصص برنامج الاستثمارات العمومية 31,5% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك من خلال[3]:

-تخصيص أكثر من 3100 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث ومَدِّ شبكة السكة الحديدية وتحسين النقل الحضري (تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

-تخصيص ما يُقارب 500 مليار لتهيئة الإقليم والبيئة مُوَجَهَة خصوصاً لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة بما في ذلك تسيير النفايات؛

-ما يُقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

---

[1] حماد صبيحة، جهود التنمية المستدامة في الجائر بين الواقع والمأمول (2010-2014)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، مارس 2018، ص 220.

[2] رئاسة الحكومة[على الخط]، بيان مجلس الوراء المنعقد بتاريخ 24ماي2010، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[3] رئاسة الحكومة[على الخط]، بيان مجلس الوراء المنعقد بتاريخ 24ماي2010، مرجع سبق ذكره، ص 03، نفس المرجع السابق، ص 03.

3 محور تحسين الخدمة العمومية: استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج موزعة كما يلي:

-895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية من أجل إنجاز المقرات ومراكز لتكوين المُسْتخدمين؛

-حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة لإنجاز مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين والمؤسسات العقابية وكذا تحديث وسائل عمل العدالة؛

- أكثر من 295 مليار دج لقطاع المالية لإنجاز هياكل للضرائب والخزينة وكذا الجمارك ومصالح جديدة لمسح الأراضي؛

- أما قطاع التجارة فاستفاد من حوالي 39 مليار دج من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أسواق البيع بالجملة والتجزئة. وتَحَصَّل قطاع العمل على أكثر من 56 مليار دج بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

4 -محور دعم التنمية الاقتصادية: خُصص لهذا المحور ما 1566 مليار دج وذلك من أجل[1]:

- مواصلة دعم التنمية الفلاحية بمبلغ يفوق 1000 مليار دج؛

-ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنشاء مناطق صناعية بحوالي مبلغ 100 مليار دج. مع تخصيص 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية (تطهير وتخفيض القروض البنكية المُوَجَهة لتحديثها).

5 -محور مكافحة البطالة:رُصِد لهذا المحور 360 مليار دج موزعة على مجموعة البرامج المُدَّعَمَة للتشغيل، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مُصَغَرَة بالإضافة إلى تراتيب التشغيل المؤقت؛

6 -محور البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة:استفاد هذا المحور من 250 مليار دج، وذلك من أجل دعم البحث العلمي وتعميم استعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين.

ما يُلاحظ عموماً على مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي،الذي أشاد به صندوق النقد الدولي خاصة من حيث الاستثمارات في البُنية التحتية والتعليم، أنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد. فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي من خلال اهتمامه بالعنصر البشري وتخصيص نصف ميزانية البرنامج له. والبعد الثاني ذو طابع اقتصادي متعلق باستكمال وتشييد بُنية قاعدية أساسية للاقتصاد خاصة في مجال خلق الاستثمار وفرص

[1] جديدي روضة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

العمل. والبعد الثالث خُصَ به الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية). ومجموع هذه الأبعاد تُعبر عن وجود رؤية إستراتيجية واضحة للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة خلال سنوات تنفيذ البرنامج. بالإضافة إلى الإرادة في تعزيز القدرات التنموية للبلاد وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة.

أسَالَت البرامج التنموية الثلاث المُجَسِدة لسياسات الإنعاش الاقتصادي الكثير من الحبر من طرف الباحثين الاقتصاديين، خاصة حول مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، والتكامل القطاعي الداخلي، والاندماج بين الفروع والأنشطة مما يسمح بتطور الجهاز الإنتاجي، وزيادة قدراته لتلبية الاحتياجات المتزايدة....الخ، إضافة على اتفاق معظم الباحثين وإن لم يكن أغلبيتهم على الملاحظات التالية والتي لخصها الباحث صالح صالحي فيما يلي[1]:

-أَنَّ هذه البرامج خاصة بالاستثمارات غير الإنتاجية في مجال القاعدة الهيكلية والخدمات العامة؛

-الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية؛

-ارتفاع تكاليف المشاريع المُقامة وتجاوزها للمتوسطات العالمية والإقليمية المماثلة؛

-ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية في نهاية كل فترة تنفيذ البرنامج، حيث بلغت قيمة المشاريع المتَأخرة في المخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حوالي 1216 مليار دينار (12 مليار دولار) وحوالي 9680 مليار دينار (130 مليار دولار) نهاية المخطط الخماسي (2005-2009). ويعود هذا إلى تجاوز الطاقة الاستيعابية المحلية للاستثمارات؛

-تَعدد البرامج الاستثمارية العامة خاصة بعد الإعلان على مشاريع تكميلية جهوية خاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا، والسكن غير الملائم، البرامج التكميلية المحلية.....الخ أدى إلى وجود صعوبة في معرفة المُخَصَّصَات الاستثمارية العامة الحقيقية خلال فترات البرامج المُخَطَطَة، وصعوبة أكثر في متابعتها وتقييمها ومعرفة حجم البرامج الجديدة؛

-عدم وجود خُطَط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز.

[1] صالحي صالح، مرجع سبق ذكره،ص ص 18-20.

المبحث الثالث: نماذج بعض الدول في مجال تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أمر ضروري في أَيِّ مجتمع، مهما كانت طبيعة نظامه والفلسفة السائدة فيه، بُغْيَة تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وباستعمال مجموعة وسائل وإجراءات وتدابير تختلف فيما بين الدول وفقاً لاختلاف الظروف التي يَمُر بها كل مجتمع. حيث يتم إتباع الساسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، اللذان يؤديان إلى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين، مما يُؤَدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي التخلص من الانكماش، كما يُمكن أن يتم في نفس الوقت إتباع سياسة نقدية توسعية من خلال تقليل كُلْفَة الاقتراض على المستثمرين (تقليل سعر الفائدة)،مما يؤثر على الاستهلاك والاستثمار إيجابيا، مما يدفع الاقتصاد إلى الدخول في مرحلة النمو الانتعاش والنمو والابتعاد عن الكساد. لذا سنحاول في هذا المبحث عرض نماذج بعض الدول في مجال تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، حيث نعرض في المطلب الأول تجربة المملكة العربية السعودية كدولة نامية، ثم في المطلب الثاني تجربة الدولة التركية كدولة ناشئة، أما في المطلب الثالث فنتناول فيه تجربة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة متطورة.

المطلب الأول: تجربة المملكة العربية السعودية

تُعَدُ التجربة السعودية في مجال تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو من التجارب العربية الناجحة للدول المصّدرة للنفط، خاصة مع اعتبار سياسة المالية العامة الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها توجيه الثروة النفطية نحو الاقتصاد المحلي، حيث أدى تراكم فوائض دخل مبيعات النفط ابتداء من سنة 1970م (1390هـ) إلى أن تَتَخِذ حكومة المملكة العربية السعودية القرار باستعمال تلك الفوائض لتنمية الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية في إطار خُطَط خماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كان آخرها خلال الألفية الثالثة الخطة السابعة للفترة (2000-2004)، والخطة الثامنة للفترة (2005-2009)، والخطة التاسعة للفترة (2010-2014)، والخطة العاشرة للفترة (2015-2019)[1].

1 -نُبْذة عن المملكة العربية السعودية : تعتبر المملكة العربية السعودية دولة عربية وإسلامية، وهي قبلة المسلمين لوجود الكعبة الشريفة، وأكبر دولة في غرب آسيا من حيث المساحة، وثاني أكبر دولة في العالم

[1] للتفصيل حول مضمون وأهداف واستراتيجيات خُطَط التنمية الخماسية في المملكة العربية السعودية ابتداء من الخطة الأولى إلى غاية الخطة التاسعة،انظر:وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطط التنمية، مركز المعرفة، المملكة العربية السعودية، متاح على:
https://www.mep.gov.sa/ar/Knowledge-Center/ تاريخ التحميل (12-03-2019)

العربي بعد الجزائر بمساحة قدرها 2.149.690كلم^2 مُقَسمة إلى أربع أقاليم جغرافية وهي جبال الحجاز وعسير وهضبة نجد والصحاري الرملية والسهل الساحلي الشرقي، ويبلغ عدد سكانها حوالي 32مليون نسمة[1].ويحدها شمالا الأردن والعراق، وشرقاً الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة والخليج العربي، وجنوباً سلطنة عمان واليمن، وغرباً البحر الأحمر. وأسَسَ المملكة عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود، واسمها مُشتق من اسم عائلة مؤسسها، نظامها السياسي ملكي مُطلق من ذرية آل سعود، ويتولى الملك بالإضافة إلى رئاسة الدولة رئاسة مجلس الوزراء، ودستورها قائم على تحكيم الشريعة الإسلامية في جميع نواحي الحياة ماعدا الأمور السياسية وبعض النواحي الاقتصادية. وهي عضو في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية مثل الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي[2].

2 –سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في المملكة: تَدَرّجَ الاقتصاد السعودي في نُمُوه في عدد من مراحل التطور الاقتصادي مثله مثل أي اقتصاد نامٍ، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط والناتج النفطي، وزيادة الإنفاق الحكومي وقوة نشاط القطاع الخاص. حيث تَمَ تصنيف المملكة من طرف صندوق النقد الدولي كأفضل الاقتصاديات بين مجموعة الدول العشرين الكبرى(G20) *من حيث النمو الاقتصادي والوضع المالي، حيث تستحوذ المملكة على أكبر احتياطي نفطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويمثل هذا الاحتياطي بمفرده 16 % من إجمالي احتياطيات النفط في العالم، ولهذا نجد عائدات النفط على رأس الاقتصاد السعودي،إذ تشكل نحو 92% من الإيرادات الحكومية و50% من الناتج المحلي الإجمالي[3]. ويتكون الهيكل الاقتصادي في المملكة من ثلاثة قطاعات مهمة وهي القطاع النفطي والقطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتُشَكل فيما بينها الإطار العام لهيكلية الاقتصاد السعودي، ويتمحور حولها إعداد الخطط التنموية لإنعاش الاقتصاد ودعم النمو في المملكة. حيث أدى الارتفاع المستمر لأسعار النفط، وزيادة إنتاجه ابتداء من سنة 1970م إلى أن تَتَخِذَ حكومة المملكة العربية السعودية قراراً باستعمال تلك الفوائض لتنمية الموارد الاقتصادية

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2018، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص293، متاح على: https://www.amf.org.ae/ar تاريخ التحميل(11-03-2019).

[2] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، بدون تخصص، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013، ص 186.

*تضم هذه المجموعة الدول التالية: السعودية، الصين، كندا، ايطاليا، إندونيسيا، الهند، الاتحاد الأوربي، ألمانيا، بريطانيا، البرازيل، الأرجنتين، أستراليا، اليابان، جنوب إفريقيا، فرنسا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، المكسيك، كوريا.

[3] هنري ج.شاوول، المملكة العربية السعودية: الطريق إلى المستقبل، شركة الخبير المالية، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 02، متاح على الموقع www.alkhabeer.com تاريخ التحميل (15-03-2019).

الطبيعية والبشرية في إطار خُطَط خماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتَمَ تنفيذ إلى غاية سنة 2019م عشرة (10) خطط خماسية متعاقبة. حيث تبنت الخطط الخماسية خلال الفترة (1970-1990) أهداف وبرامج وسياسات، تضمن درجة عالية من الانجاز خلال المرحلة الخاصة بها من جهة، ومن جهة أخرى كانت شاملة لأبعاد التنمية الأساسية والمتمثلة في[1]:

-**بُعد اجتماعي**: يُركز على المحافظة على القيم الإسلامية وتنمية القوى البشرية، وتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين،من خلال الارتقاء بالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية في حياتهم.....الخ؛

-**بُعد اقتصادي**: يتمثل في دعم القاعدة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مع الحرص على ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، ورفع إنتاجيتها وإنتاجية الموارد البشرية.

-**بُعد تنظيمي**: يتجه نحو النهوض بكفاءة الخدمات الحكومية من خلال تعديل النُظم واللوائح الإدارية غير الملائمة، وإعادة هيكلة بعض الأجهزة الحكومية وإنشاء أخرى جديدة، من أجل تحسين الأداء والارتقاء بمستوى إنتاجية الأجهزة الحكومية المنوط بها خدمة الاقتصاد والمجتمع.

وبداية من الألفية الثالثة ومع التطورات العلمية والتقنية المُتسارعة، والتوجه نحو التخصيص، والتكتلات الدولية والعولمة، عَمِلَت المملكة العربية السعودية بداية من سنة 2000 على تهيئة اقتصادها الوطني للتكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي (التهيؤ للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والذي كان في سنة 2005)،خاصة مع الارتفاع المستمر في أسعار النفط والتزايد في عدد السكان وما يتطلبه من التوسع في الخدمات العامة (مرافق التجهيزات العامة، الصحة والتعليم..الخ. وذلك من خلال إعداد خُطَط خماسية جديدة تتماشى والتطورات العالمية (العولمة الاقتصادية) والمحلية (خاصة ضعف معدل النمو وانخفاض معدل الاستثمار) والمتمثلة في الخطط التالية: خطة التنمية السابعة (2000-2004)، خطة التنمية الثامنة (2005-2009)،وخطة التنمية التاسعة (2010-2014)، حيث شملت كل خطة على محاور رئيسية للتنمية وفرت لها المملكة مبالغ مالية معتبرة نوجزها في الجدول رقم (07) أدناه:

[1] وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية السابعة (2000-2004)، المملكة العربية السعودية، ص 02، متاح على: https://www.mep.gov.sa/ar/Knowledge-Center/ تاريخ التحميل (15-03-2019).

الجدول رقم (07): توزيع المخصصات المالية لخطط التنمية بالسعودية على المحاور الأساسية لها

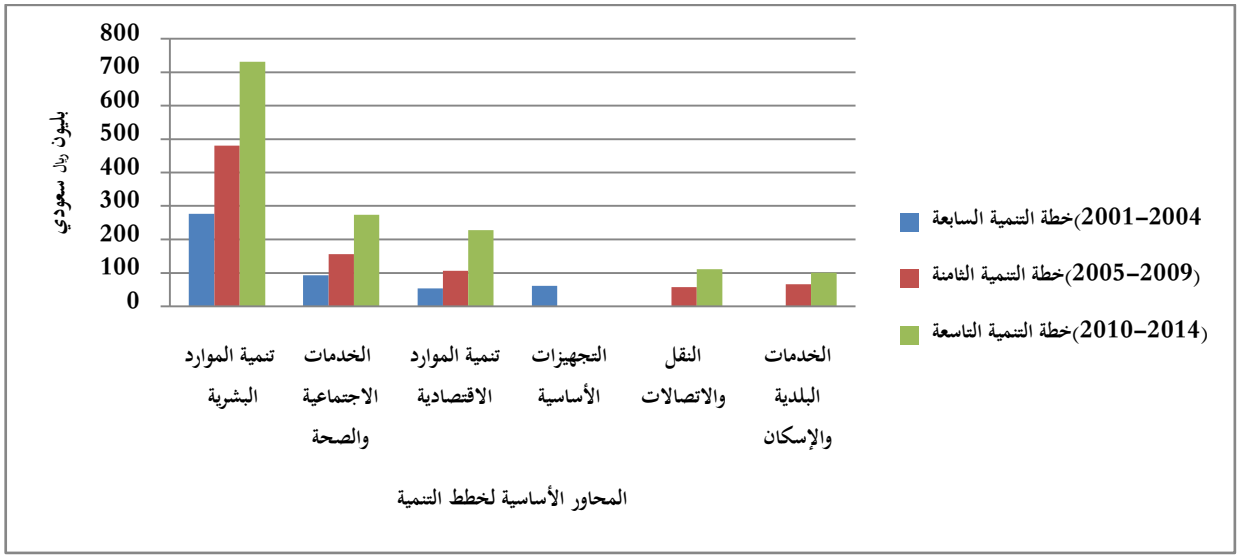
خطط التنمية / المحاور الأساسية	خطة التنمية السابعة للفترة (2001–2004)		خطة التنمية الثامنة للفترة (2005–2009)		خطة التنمية التاسعة للفترة (2010–2014)	
	بليون ريال	النسبة %	بليون ريال	النسبة %	بليون ريال	النسبة %
تنمية الموارد البشرية	276,9	57,06	480	55,56	731,5	50,64
الخدمات الاجتماعية والصحة	92,6	19,08	155,9	18,05	273,9	18,96
تنمية الموارد الاقتصادية	54,04	11,21	105,8	12,25	227,6	15,76
التجهيزات الأساسية وتضم كل من – النقل والاتصالات – الخدمات البلدية والإسكان	61,4 – –	12,65 – –	57,5 65,7	– 6,54 7,61	– 111,1 100,5	7,69 6,96
المجموع	**485,3**	**100%**	**863,9**	**100%**	**1444,6**	**100%**

المصدر: – وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة(2005-2009)، المملكة العربية السعودية، ص16، متاح على: www.mep.gov.sa/ar/development-plans تاريخ التحميل(15-03-2019)؛

– وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير موجز خطة التنمية التاسعة(2010-2014)، المملكة العربية السعودية، ص55، متاح على: https://fanack.com/wp-pdf-reader.php?pdf_src=/wp-content/uploads/2014/archive/user_upload/Documenten/Links/Saudi_Arabia/Ninth_Development_Plan_AR.pdf تاريخ التحميل(15-03-2019).

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه تخصيص الجزء الأكبر من الأغلفة المالية للبرامج على طول الفترة (2001–2014) لمحور تنمية الموارد البشرية، مظهراً في ذلك الاهتمام الكبير من طرف السعودية بالمورد البشري. وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول رقم (07) أعلاه

شكل رقم (15): تمثيل بياني لتوزيع المخصصات المالية لخطط التنمية بالسعودية على المحاور الأساسية لها



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (07)

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه،أنه على مَدَى خُطَط التنمية المتعاقبة أعطت المملكة أهمية كبيرة للقطاعات الأساسية للتنمية من أجل استدامة التنمية والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم [1]، حيث كانت الأهمية الأولى لتنمية الموارد البشرية من أجل الارتقاء بها وتطويرها وتوفير المهارات العالية ومواكبة التطور التقني والعلمي من خلال نقل التقنية وتطويرها بكفاءة عالية لمواجهة المنافسة الدولية، حيث شمل قطاع تنمية الموارد البشرية كل من التعليم العام والتعليم العالي، التدريب التقني والمهني، والعلوم والتقنية والابتكار، ثم بعد ذلك تأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الاجتماعية والصحية والذي من بين أهم أهداف المملكة من خلال الاهتمام به تحقيق أفضل مستوى صحي والاندماج الاجتماعي للشباب مع تطوير أداء الأجهزة الإعلامية والثقافية ورفع مستوى كفاءتها. ثم يأتي قطاع تنمية الموارد الاقتصادية في المرتبة الثالثة باعتباره الركيزة الأساسية لتنويع القاعدة الاقتصادية وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل(الاعتماد على العائدات النفطية)، حيث يشمل هذا القطاع الزراعة والمياه والثروة المعدنية والصناعة والسياحة والخدمات الاقتصادية العامة. أما في المرتبة الرابعة فكان لاستكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمحافظة عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير بُنيَة أساسية لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع مع تحسين مستوى معيشة سكان المملكة وتحقيق التوازن الجهوي في مختلف مناطق المملكة.

بصفة عامة، فإن ارتفاع أسعار النفط قد يَسَّر زيادة الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية بما في ذلك على المشروعات الاستثمارية، حيث زاد متوسط الإنفاق الرأسمالي بنسبة 24 % سنوياً بالقيمة الاسمية في الفترة (2000-2008). وتجاوز 11 % من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2009 و2013[2].

وبما أن السياسة المالية العامة كانت الوسيلة الرئيسية التي تَمَ من خلالها توجيه الثروة النفطية نحو تحقيق أهداف التنمية في البلد، خاصة على المشروعات الاستثمارية وتحسين مستوى معيشة السكان، فقد حققت المملكة العربية السعودية تطورات ايجابية في أغلب قطاعاته مستفيداً من حزم السياسات والإصلاحات التي

[1] للاطلاع على المتطلبات المالية بالتفصيل لكل قطاع خلال الخطة السابعة والثامنة والتاسعة، انظر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية السابعة (2001-2004)،مرجع سبق ذكره، ص ص 04-18. و وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير موجز خطة التنمية التاسعة (2010-2014)، المملكة العربية السعودية، ص ص 66، 74، 82، 89. متاح على: https://fanack.com/wp-pdf-reader .php?pdf src=/wp-content/uploads/2014/archive/user upload/Documenten/Links /Saudi Arabia/Ninth Development Plan AR.pdf تاريخ التحميل(15-03-2019).

[2] صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص 35.

أقرتها، ولكن رغم ذلك لم ترقى تلك النتائج إلى المستويات المرغوبة حيث عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تقلبات من سنة إلى أخرى، ليصل في المتوسط خلال الفترة (2010-2016) إلى 4% ليعرف نمواً سلبياً نهاية سنة 2017 بـ(-0,74%)[1]،وهذا لانخفاض الناتج المحلي لقطاع النفط بنسبة 3,9% نتيجة لخَفض إنتاج المملكة من النفط، تطبيقاً للخفض المشترك والمتفق عليه مع الدول المنتجة للنفط[2]، وهذا ما يعكس اعتماد المملكة على النفط كمصدر للدخل، لذا كان لابد عليها من إجراء سلسلة من الإصلاحات والبرامج من أجل تخفيف الاعتماد على النفط والتحول نحو اقتصاد متنوع يؤدي إلى تحفيز القطاع الخاص نحو الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فجاءت رؤية 2030للمملكة العربية السعودية والذي تضَمنت مجموعة من البرامج تمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث نصت الرؤية على ضرورة تنويع الاقتصاد السعودي (على الرغم من أنَّ أهم مقومات استدامته النفط والغاز،واللذان يُمَثِلان دعامة أساسية للاقتصاد السعودي)، من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة والتي لا بد لها من مجموعة من الإصلاحات، سواء في جانب سياسات الطلب (السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف)، أو من جانب سياسات العرض (إصلاح القطاع العام والخاص، تراكم رأس المال البشري، مع بناء قاعدة صناعية تُدَعم عملية الصادرات) كان من بين أهم محاور رؤية 2030 للسعودية الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65%، مع تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات، وتحسين جودة الاتصال بالشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى رفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، مع تخفيض معدلات البطالة إلى 7%، وزيادة متوسط العمر المتوقع من (74)إلى (84) سنة.....الخ[3].

[1]مؤسسة النقد العربي السعودي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، 2018، متاح على: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Indices/Pages/GrossDomesticIncome.aspx تاريخ التحميل (12-10-2019)

[2]مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، جوان 2018، ص 24.

[3]المملكة العربية السعودية، رؤية المملكة العربية السعودية 2030: الأهداف الإستراتيجية، وبرامج تحقيق الرؤية، رؤية 2030، ص ص 05-06. متاح على: https://vision2030.gov.sa/ تاريخ التحميل (10-12-2019).

المطلب الثاني: التجربة التركية

منذ تأسيس الجمهورية التركية 1923 وحتى نهاية حقبة التسعينيات، لم يعرف الاقتصاد التركي نموا كبيرا وشهد اضطراباً كل عشر سنوات تقريباً، رغم تَبَنيه لخطط خماسية للتنمية ، حيث خلال الفترة (1963-1972) اتبع سياسة الانغلاق والتدخل الحكومي في المجالات الاقتصادية المختلفة، وبداية من الثمانينيات ونتيجة لأزمة المديونية اتبعت سياسة التكييف الهيكلي والتي حَسنت من الظروف الاقتصادية لتركيا، ولكن المشكلة التي واجهتها هي تفاقم حِدة الديون التي فاقت 42 مليار دولار سنة 1990، مما تركت آثار سلبية على النمو الاقتصادي. ومما زاد من تفاقم أزمة المديونية الحصار الاقتصادي المفروض على العراق الذي كان له أثر كبير على الاقتصاد التركي، مما جعل الديون تصل إلى 104 مليار دولار نهاية سنة 2001[1]، وأدى ذلك إلى حدوث أزمات اقتصادية كبيرة في مطلع الألفية الثالثة، حيث تجاوزت خسائر تركيا 27 مليار دولار جراء الأزمة التي أصابت اقتصادها منذ نوفمبر 2001، وهي مبالغ فاقت مُجمل القروض التي قدمها لها صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين والمقَدَرة في سنة 2001بـ15,7 مليار دولار [2].وكما وصلت نهاية سنة 2001نسبة التضخم إلى 44%، ومعدلات البطالة إلى أكثر من 20% نتيجة خصخصة العديد من الشركات والمؤسسات التركية، وارتفاع معدلات الفقر وانهيار العملة التركية وتَضَاعُف أسعار السلع الاستهلاكية خاصة بعد رفع الدعم عن السلع الأساسية، حيث وصل أكثر من 14% من الشعب التركي أن يعيشوا تحت خط الفقر أي أكثر من 13 مليون تركي[3].

ولكن بعد سنة 2002، عملت تركيا على الإصلاح الاقتصادي بخطى ثابتة، من خلال إتباعها لمجموعة من السياسات والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها بهدف الخروج من حالة الركود وإنعاش الاقتصاد، حيث استطاعت في السنوات الأخيرة أن تتحول من دولة تُصَنفُ عالمياً في خانة الدول النامية إلى دولة من الاقتصاديات الناشئة (حسب تصنيف صندوق النقد الدولي) [4]، وتحولت تركيا إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها، ويرجع هذا التحول أساسا إلى الصرامة والانضباط في

[1] زكي يونس الطويل رواء، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، الطبعة الأولى، داء زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 22.

[2] نفس المرجع السابق، ص 117.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 114-117.

[4] *International Monetary Fund (FMI), Tensions from the Two-Speed Recovery Unemployment, Commodities, and Capital Flows, world economic outlook, April 2011, P 174. Availableon:http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/01/pdf/text.pdf(consulter le 04-04-2019.*

تجسيد سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التي اعتمدتها السلطة التركية لمواجهة مختلف الأزمات التي أصابت البلد، وقد ساهمت هذه السياسات ا لإصلاحية، التي أخذت شكل برامج استقرار في تعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي، وكذا تحسين أدائه والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب. حيث كان من أولى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة هو فرض نظام رقابة مالي على المؤسسات الحكومية والميزانية من أجل تسديد الديون المترتبة على تركيا، فقد كان حجم الديون العامة في عام 2002 م يمثل نسبة 61,4% من الدخل الوطني، فتراجعت هذه النسبة إلى 28,7% سنة 2016[1]، وكذا محاربة الفساد الذي كان مستشرياً في الدولة والذي كان يَهْدِر 67% من دخل الدولة التركية حسب تقرير للبنك الدولي سنة 2004[2].

ومن أجل بناء قاعدة اقتصادية ذات فعالية تُمكنها من إنعاش الاقتصاد ودعم النمو والخروج من الأزمة، قامت بتفعيل القطاعات الإستراتيجية للبلاد،وكان على قائمتها قطاعي الصناعة والزراعة،والتي سمحت لها بأن تتصدر قائمة الدول الصناعية وتعكس نجاح سياساتها، حيث قامت بما يلي:

1 –في مجال الصناعة والاستثمار الخارجي : عملت تركيا على توفير مناخ مناسب للاستثمار من خلال دعم إنشاء المناطق الاقتصادية في مجال الزراعة والصناعة ووفرة المواد الخام واليد العاملة وإمكانيات النقل، وقوة السوق، والاهتمام بتقديم الحوافز، وإعطاء أولوية لدعم الصناعات الدفاعية الوطنية ودعم أنشطة البحث والتطوير وتشجيع الشركات التركية على الإنتاج، وتوسيع مجالات التعاون بين القطاع الصناعي والجامعات، والاعتماد على التجارة الإقليمية[3]، حيث عملت على أنْ تتجاوز معدّلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج الوطني الإجمالي، مما يسمح بمحاربة البطالة، وحدّدت العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف منها[4]:

- زيادة التقشف وخفض النفقات، و جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر وذلك عن طريق تخفيض الفوائد المصرفية، حيث كان معدل الفائدة 44% في عام 2002 ، فخفضتها الحكومة حتى عام 2010 إلى 1,5%، وكما تم تخفيض معدل الفائدة المصرفية للقروض الرسمية والذي بلغ 62,7% في سنة 2002 ليصل

[1] إبراهيم مصطفى، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد عام 2002، تقارير اقتصادية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 01 أفريل 2018، ص 16.

[2] نفس المرجع السابق، ص 11.

[3] مزياني فيروز، النموذج التنموي التركي: التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 08، جامعة باتنة 01، الجزائر، جانفي 2016، ص 279.

[4] خولي معمر، الإصلاح الداخلي في تركيا، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص13.

إلى 7,1% نهاية سنة 2016، وهذا ما أدى إلى فتح الطريق أمام المشروعات، وتشجيع المستثمرين على الاقتراض البنكي مما دفع رؤوس الأموال إلى القدوم إلى تركيا[1]؛

– تأمين الطاقة وضمانها بأسعارٍ اقتصادية على المستوى البعيد؛

– إصلاح التعليم المهني وحلّ مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل، مع إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

وهكذا فقد كان مستثمرو القطاع الخاص هم القوة المحركة للإنتاج حيث أنهم يستثمرون في مناخ اقتصادي وسياسي مستقر، إذ أن المناخ الاستثماري التركي أصبح يمتاز بمبادئ واضحة وشفافية في التعامل، ووجود مؤيدات قوية تُدَعم العقود والقدرات على التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية العامة بما فيها التضخم وأسعار الصرف ونسبة الفائدة[2]. ولأن الأسواق تلعب دوراً فعالاً في توسيع قاعدة رؤوس الأموال وتمويل الاستثمارات بتكلفة مناسبة، وتحتل المكانة البارزة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستمر، والقابل للاستدامة وفى زيادة القوة التنافسية الدولية قامت الحكومة التركية بالإجراءات التالية[3]:

تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال وتطوير هياكلها وأساليب عملها، مما يسمح بالارتقاء ببورصة إسطنبول للأوراق المالية إلى مصاف البورصات العالمية؛

تشجيع وتطوير أشكال التمويل مثل الشراكة الاستثمارية والعقارية وشركات رأس المال الاستثماري؛

– تطبيق العقوبات اللازمة التي من شأنها منع كل أنواع المعاملات القائمة على معلومات مُسَرَبة من الداخل في أسواق الأوراق المالية، مع حماية حقوق صغار المساهمين في أسواق الأوراق المالية؛

– دعم أسواق البيع الآجل من أجل زيادة القدرة على التنبؤ والحد من تأثير التذبذبات في أسواق المال على الاقتصاد.

2 –في مجال الزراعة: تضمنت سياسة النهوض بهذا القطاع استعمال التكنولوجيا في المناطق الريفية لزيادة الإنتاج والتقليل من تكاليفه، ودعم شركات التصدير لأجل عرض المنتوجات في الأسواق الخارجية، وأيضاً العمل على تطوير التأمين الزراعي لحماية المزارعين من خسائر الكوارث الطبيعية. فقد قامت تركيا بدعم قطاع الزراعة من خلال تقديم 36,6 مليار ليرة للفترة الممتدة من 2003 إلى 2010 ، وتَمَ تأمين المحاصيل الزراعية

[1] إبراهيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] جول محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013، ص128.

[3] إبراهيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 13.

لأول مرة للفلاحين للحماية من الكوارث الطبيعية، إضافة إلى منح القروض الزراعية بقيمة 16,1 مليار ليرة سرق 2010، كما تم دعم الوقود لفائدة المزارعين لأول مرة في تاريخ تركيا في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية[1]. وكما قامت أيضاً بتقسيم المناطق وزيادة الإنتاج عن طريق تحديد 30 منطقة زراعية قياساً لكثرة إنتاجها، وقامت بتحديد النباتات المناسبة لكل منطقة مما أدى إلى زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى الاهتمام بالثروة الحيوانية[2].

3 –في مجال سياسة استهداف التضخم : تمكَّن البنك المركزي من حسن تطبيق سياسة استهداف التضخم، نتيجة العمل المتواصل القائم على تصميم العديد من النماذج لمعرفة وضع الاقتصاد التركي والمساعدة على التنبؤ بآفاقه المستقبلية، بالإضافة إلى ا لإصدار الدوري لتقارير شهرية خاصة بأحوال سوق النقد الأجنبي والسياسة النقدية، والتي كان لها بالغ الأثر في زيادة الشفافية وزرع الثقة في أوساط المتعاملين داخل ا لأسواق، وتوفير الجو المناسب للاستقرار، كما أن كثرة الأزمات لعبت دورًا هاماً في إكساب البنك المركزي التركي الخبرة الواسعة[3]، حيث استطاعت الحكومة أن تجعل معدل التضخم ما بين عامَي (2007–2014) نحو 2,4% فقط، بعد أن كانت هذه النسبة نهاية سنة 2002 قد وصلت إلى 29,7%، وذلك من خلال إجراءات عديدة منها رفع الأصفار من أمام الليرة التركية[4].

لقد اثبت الاقتصاد التركي أداء ممتازا بفضل إستراتيجية الاقتصاد الكلي السليمة، مع السياسات المالية، والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ 2002 حيث حقق ما يلي[5]:

تضاعف كبير في احتياطي البنك المركزي :كان احتياطي البنك المركزي التركي من العملات الصعبة في حدود 26,8 مليار دولار سنة 2002 ، ومع حلول عام 2011 م بلغ الاحتياطي78,32 مليار دولار، وظل الاحتياطي النقدي التركي في تزايد مستمر حتى بلغ 84,11 مليار دولار في2017 ؛

–تسارع النمو الاقتصادي :خلال الفترة بين (1993–2002)كان معدل النمو الاقتصادي التركي هو 3,1%، وأما في الفترة من (2003–2010) فقد حققت الحكومة التركية نموًا اقتصاديًا بمعدل 4,9%ووصل

[1] مزياني فيروز، نفس المرجع السابق، ص 279.

[2] جول محمد زاهد، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[3] لتفاصيل أكثر حول سياسة استهداف التضخم في تركيا ، أنظر: بن عدة أمحمد، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة (2001–2014) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 15–18.

[4] إبراهيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[5] البنك الدولي، بيانات إحصائية حول تركيا، متاح على: https://data.albankaldawli.org/ تاريخ التحميل (10–12–2019)

نهاية سنة 2017 إلى7,47% [1] ؛

–ارتفاع إجمالي الناتج المحلي التركي ووصوله إلى 852,68 مليار دولار نهاية سنة 2017، مع زيادة حجم صادرات السلع والخدمات ووصولها إلى 222 مليار دولار سنة 2014 مقابل 58,32 سنة 2002، لترتفع نهاية سنة 2017 إلى 211,24 مليار دولار؛

كما وصلت نسب البطالة في تركيا لعام 2014 إلى 9,2% والتي انخفضت مقارنة بعام 2002 بـ10,4%، ووصل عدد البطالين خارج قطاع الزراعة إلى نحو 12%، تتراوح أعمارهم بين 15–24 عاماً. وأما عن نسبة العمالة فقد وصلت إلى نحو 45,5%، ووصل عدد العمال داخل القطاع الزراعي التركي 5,47 مليون وخارج قطاع الزراعة 20,46 مليون شخص .وأما في القطاع الصناعي وصلت نسبة العمال إلى 27,9% من إجمالي عمال تركيا، و51% من العمال في قطاع الخدمات.

وأما في إطار السياسة الاجتماعية فقامت الحكومة اختصاراً لا حصراً بما يلي [2]:

1 –**رفع مرتبات المتقاعدين** فبعدما كان أدنى مرتب تقاعدي لصنف الضمان الاجتماعي في عام 2002 يبلغ 376 ليرة تركية، أصبح 872 ليرة مع حلول عام 2011 م، ورفعت الحكومة راتب المتقاعد من صنف أرباب العمل إلى 554 ليرة، بينما كان لا يعدو 148 ليرة سابقًا، وارتفع مرتب المتقاعد من صنف الموظف الحكومي من275 إلى 632 ليرة؛

2 –**في مجال الضمان الاجتماعي ومحاربة البطالة:** تم إنشاء وزارة العائلة والشؤون الاجتماعية عام 2011 من أجل الاهتمام بشؤون العائلة وتقديم المساعدات المالية، وصرف رواتب لكبار السن والأطفال والمعاقين، والتأمين بزيادة المصاريف الاجتماعية بشكل كبير، وتوجيهها إلى المناطق الريفية، التي يتركز فيها الفقر، حيث بلغت المصاريف الاجتماعية عام 2007 نحو 18 مليون ليرة، بعد أن كانت لا تتجاوز 1,3 مليون ليرة عام 2001 ، وتطبيق الضمان الاجتماعي الشخصي، بحيث يمكن للشخص أن يدفع الضمان الاجتماعي ويتقاعد دون أن يكون مسجلاً بصفته موظفاً في الحكومة؛

3 –**محاربة الفقر والسعي نحو التوزيع العادل للثروة:** وذلك من خلال برامج الإصلاح القانونية التي تبناها حزب العدالة والتنمية، فبعد أن كانت شريحة مجتمعية تشكل 30,3 بالمئة من إجمالي السكان تعيش

[1] البنك الدولي، نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) لتركيا، متاح على: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=TR&view=chart، تاريخ التحميل (10-12-2019)

[2] إبراهيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-16.

بأقل من4,3 دولار يوميا في عام 2002 ، فقد تراجعت هذه النسبة عام 2011 إلى 2,79 %، كما أن نسبة الأتراك الذين يعيشون تحت خط الفقر هبطت من 23% إلى أقل من 2% عام 2017. وإضافة إلى ذلك كان المبلغ المخصص لمجال المساعدة والخدمة الاجتماعية في عام 2002 هو 1,3 مليار ليرة تركية فتضاعف هذا الرقم حوالي 15 ضعفًا بنهاية عام 2012، حيث وصل إلى 20 مليار ليرة تركية، وكان مقدار نفقات المساعدة والخدمة الاجتماعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي عام 2002 يساوي 0,5% وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 1,4% نهاية عام 2012.

4 –تشغيل المعاقين بعمر الشباب :حيث تقوم حكومة العدالة والتنمية بدفع مستحقات الضمان الاجتماعي عن المعاقين بين السن (18-29)، العاملين في الشركات لمدة 5 سنوات وذلك لأجل تشجيع الشركات والمؤسسات على تشغيل المعاقين.

المطلب الثالث تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم، هذا الأخير يعتمد على اقتصاد السوق المبْنِي على الاستثمار الحُر والمنافسة التجارية، حيث ازدادت أهمية الاستثمار المالي ازدياداً كبيراً على حساب الاستثمار الحقيقي، حتى أصبحت عمليات شراء الأدوات المالية في السوق الثانوية وتداول الأدوات المشتقة وشراء أذونات الخزانة تسيطر على أغلبية الاستثمارات والأموال الفائضة العالمية، أما إدراج شركات جديدة في السوق الأولي وعمليات تمويل الشركات بِغَرض التوسع فلم تعد تَسْتَحْوذ على حِصَصٍ كبيرةٍ من الأموال والاستثمارات. ونتيجة للاعتماد الكبير على الاستثمار المالي عرف اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية عِدَة أزمات اقتصادية ومالية كان أقواها بعد أزمة سنة 1929م أزمة الرهن العقاري (2007-2008)، هذه الأخيرة اختلف المحللين الاقتصاديين حول الأسباب الرئيسية الكامنة وراء وقوعها، فمنهم من يرى أنها أزمة سيولة وآخرون يفسرونها بأنها أزمة مصرفية، وهناك من يرى أنها أزمة مشتقات مالية [1]، غير أن الثابت في هذه الأزمة هو تأثير الجانب النقدي على الجانب الحقيقي، حيث تميزت بكونها ذات طابع مالي غير أن حجمها جعل من الاقتصاد الحقيقي يَدْخُل حالة ركود شديد، فتباطأ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية تَبَاطُؤاً حاداً (1,1% في سنة 2008 مقابل 2% في سنة 2008)، وأدى خسائر وظائف الشغل إلى أن يرتفع معدل البطالة إلى 7,2% نهاية سنة 2008 [2]، وزيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار بنسبة 3,2% من الناتج المحلي، وانخفاض سعر المنازل بأمريكا بنسبة 9,5% ثم تقلبات سعر صرف الدولار عالمياً [3]، وعجزت العائلات الأمريكية عن سداد أقساط القروض العقارية والتي بلغت قيمتها 2 تريليون دولار مما تسبب في انهيار بنوك ومؤسسات مالية استثمارية كبرى.....الخ، ومن جهة أخرى لم يعد تخفيض معدلات الفائدة ذات فعالية في رفع عجلة الاقتصاد وارتفعت الخسائر الموجودة في السوق . وهنا يُطرح التساؤل: كيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إخراج اقتصادها من حالة الركود والقيام بإنعاشه من جديد؟ والإجابة أنه للخروج من حالة الركود الاقتصادي وإيقاف الأزمة كان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة التحفيز (التيسير) الكمي(*Quantitative easing policy*) خلال الفترة من نوفمبر 2008 إلى غاية أكتوبر 2014، فما هذه السياسة وما هي مراحل تطبيقها؟

---

[1] سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية –دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] *La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports 2008, Septembre 2009, P17.*

[3] إدارة الدراسات المالية، الأزمة المالية العالمية: دروس مستفادة، دائرة المالية، حكومة دبي، 2014، ص 06

1 -تعريف سياسة التيسير الكمي: هي سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تُصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد دون مقابل، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية التقليدية بأكثر شراء أو بيع للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند القيمة المُسْتَهدَفة (معدلات فائدة صفرية)، والحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه لغاية سنة 2001، كانت اليابان البلد الوحيد الذي يُطبق سياسة سعر الفائدة الصفري لتبدأ بعدها السياسة البديلة لسعر الفائدة الصفري وهي سياسة التيسير الكمي لتتبعها باقي الدول منذ الأزمة المالية لسنة 2008 كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والاتحاد الأوربي.

2 -الإصلاحات المرافقة لسياسة التيسير الكمي: قصد تجاوز أسباب الأزمة المالية أعلنت الولايات المتحدة عن خطة للإصلاح التي من شأنها أن تستجيب بشكل أفضل إلى المحافظة على استقرار أنظمتها من جهة، ومن جهة أخرى تتعلق بثلاث جوانب وهي: حماية المستهلكين والمستثمرين، تدعيم وسائل الدولة للتحكم في المخاطر المؤسسية وتأطير المعاملات في البورصة من طرف وكالات الرقابة،وتضمنت الخطة ما يلي[2]:

-إنشاء مجلس للرقابة على الخدمات المالية تَرْأَسُه كتابة الخزانة، قصد تنسيق خطوات مختلف القائمين بالضبط، ويتم دعم دور الاحتياطي الفيدرالي الذي سوف يقوم بشكل خاص بالرقابة على المخاطر المؤسسية من خلال الرقابة على المؤسسات المالية الأكثر أهمية (المصارف، صناديق الاستثمار، شركات التأمين)، والتي يؤدي إفلاسها إلى اندلا ع المخاطر المؤسسية والمساس بكل النظام المالي الأمريكي، وبالتوازي مع ذلك سوف يتم رفع كل معايير رأس المال والسيولة الخاصة بكل المؤسسات المالية وتُحَدَد قواعد أكثر تقييدا تحكم المؤسسات الكبرى بينها؛

-إنشاء وكالة لحماية المستهلكين والمستثمرين، ومعاقبة التوزيع المُفرط وغير المحسوب للقروض؛

-زيادة شفافية وكالات التنقيط.

3 -مراحل تنفيذ سياسة التيسير الكمي: من أجل إخراج الاقتصاد الأمريكي من الأزمة قام بنك

---

[1] صاري علي، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 1، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2016، ص 67.

[2] بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، بدون سنة، ص ص 11-12. متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_apn_ar.pdf تاريخ التحميل (12-06-2019)

الاحتياطي الفيدرالي أولاً بتخفيض سعر الفائدة بين 0% و 0,25% (الاحتياطي الفيدرالي) لتعزيز أسواق الأسهم واستعادة ثقة المستهلك وتحفيز انتعاش الاقتصاد الأمريكي من خلال تحقيق الأهداف التالية[1]:

-تشجيع الإقراض وتداول الائتمان من خلال التزام البنك الاحتياطي الفيدرالي بتوفير السيولة للمؤسسات المالية عن طريق شراء سندات الخزينة بُغيَة تحفيز الاقتصاد؛

-تشجيع الاقتراض بفضل انخفاض أسعار الفائدة وكذلك تعزيز سوق الإسكان عن طريق خفض معدلات الرهن العقاري، فتميل الشركات إلى تفضيل الاستثمار تنميته وفي نفس الوقت تساهم في النمو الاقتصادي(يمثل سوق الرهن العقاري والإسكان أحد المحاور الأساسية لتحفيز الانتعاش الاقتصادي الأمريكي)؛

-زيادة الإنفاق والحد من البطالة نظرًا لأن الاستهلاك من قبل الأسُر الأمريكية هو أساس النمو في الولايات المتحدة، وانخفاض الإنفاق يمثل مخاطرة كبيرة للنمو والاقتصاد؛

-منع إفلاس البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لأن إعادة شراء الأصول المالية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي سيمنحها فرصة ثانية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن ضخ السيولة يجعل المؤسسات المالية أقل تجنباً للمخاطر لأنها لم تعد تواجه مشكلات في إعادة التمويل؛

تَمَ استخدام سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة بتجسيدها عبر ثلاثة خطط يتم خلالها تنفيذ برامج شراء الأصول من خلال إصدار النقود وزيادة الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي وهي كالآتي[2]:

- **الخطة الأولى (ابتداءً من نوفمبر 2008)**: ركزت هذه الخطة على شراء سندات الرهن العقاري التي بلغت قيمتها 100 بليون دولار شهرياً، وبانتهاء سنة 2010 كان البنك الفدرالي يحتجز 1,25 تريليون دولار من سندات الرهن العقاري المُسْتَرجعة و300 دولار من السندات الحكومية و175 بليون دولار من ديون الوكالات؛
- **الخطة الثانية (نوفمبر 2010)**: بدأ تطبيق الخطة الثانية من سياسة التيسير الكمي بقيام البنك الفدرالي بشراء 85 بليون دولار من السندات الحكومية وتواصلت حتى جوان 2011؛
- **الخطة الثالثة (من سبتمبر 2012 إلى أكتوبر2014)**: قَرَر البنك الفدرالي التخفيض من السندات

[1] *GEORGE Gregory, L'examen des politiques monétaires d'assouplissement quantitatif, Haute École de Gestion de Genève, 2016, P P 19-20*

[2] راشدي فتيحة، ومطاي عبد القادر، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات –تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص ص 18-19.

الحكومية المشتراة بـ 10 بليون دولار، فمن سبتمبر 2012 إلى غاية ديسمبر 2013حيث قام بشراء 85 بليون دولار من السندات منها 45 مليون دولار سندات حكومية و 40 بليون سندات الرهن العقاري المسترجعة، وهذا ما أدى إلى أن تشهد الأسواق المالية للأسهم والسندات العالمية رواجاً، وارتفاع أرباح الشركات، بالإضافة إلى ارتفاع العائد على معظم السندات الحكومية [1]،ومع نهاية سنة 2014 أعلن مجلس الاحتياط الفدرالي وقف سياسة التيسير الكمي ليبدأ التمهيد للعكس باتجاه السياسة التوسعية برفع سعر الفائدة وهذا نتيجة للتحسن في أداء النشاط الاقتصادي وهذا حسب ما يوضحه الجدول رقم (08) أدناه

جدول رقم (08): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة للفترة (2009-2017)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات نمو PIB الحقيقي (%)	-3,1	2,4	1,6	2,2	1,7	2.6	2.9	1.5	2.3
معدل البطالة (%)	8,9	9,6	8,9	8,1	7,4	6,2	5,3	4,9	4,4
نسبة العجز إلى PIB (%)	-	-	-11	-9,7	-7,3	-6,4	-3,5	-4,2	-4,6
التضخم (%)	0,9	1,6	3,1	2,1	1,4	1,3	0,1	1,3	2,1
سعر الفائدة قصير الأجل (%)	0,7	0,5	0,5	0,7	0,4	0,3	0,48	1,05	1,47
سعر الفائدة طويل الأجل (%)	3,2	3,2	2,8	1,8	2,3	2,5	2,13	1,83	2,33

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مختلف تقارير صندوق النقد العربي الموحد ومؤسسة النقد العربي السعودي وبيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ تنفيذ سياسة التيسير الكمي على مراحل سَمَح بالتحسن المستمر للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، مما يعكس مدى فعالية أسواقها المحلية، وهذا من خلال نجاحها على تحسين معدل البطالة والذي انتقل من 8,9% سنة 2009 ليصل إلى 6,2% نهاية سنة 2014 ويستمر في الهبوط ليصل إلى 4,4% نهاية سنة 2017، بالإضافة إلى نجاحها في التحكم في معدلات التضخم، وإرجاع أسعار الفائدة إلى مستوياتها السابقة قبل الأزمة.

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الخمسون، المملكة العربية السعودية، 2014، ص ص 13-14.

المطلب الرابع: مقارنة بين نماذج الدول في مجال تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

نحاول من خلال هذا المطلب إجراء مقارنة بين سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المطبقة في الجزائر، وعينة الدول المختارة (السعودية، تركيا، وأمريكا)

1 -**المقارنة بين سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المطبقة في كل من الجزائر والسعودية:**

اعتمدت كل من الجزائر والسعودية من أجل النهوض باقتصادهما، ودعم النمو بإتباع سياسة مالية توسعية، عن طريق زيادة الإنفاق العام، مستفيدة في ذلك من ارتفاع الإيرادات النفطية. ولكن من خلال ال تركيز على فكرة الإصلاحات الاقتصادية، نجد أَنَ السعودية قامت بإتباع برامج تنموية مصحوبة ببرامج إصلاحية أهمها:

- خوصصة المؤسسات العمومية وطرح أسهمها للاكتتاب؛
- توفير سوق مالي جيد؛
- تحسين السوق المصرفي؛
- تحرير العملة،
- تحسين مناخ الاستثمار،
- تحسين مؤشرات التنافسية

وأما الجزائر، فعرفت تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو فيها انتكاسة في الإصلاحات، حيث توقفت عملية الخوصصة، وانعدام سوق مالي جيد، وكذا أداء السوق المصرفي ضعيف، مع تراجع في مؤشرات الأداء الاقتصادي.

1 المقارنة بين سياسات الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر وإجراءات تشجيع الاقتصاد التركية:

يجب التوضيح أن سياسة الإنعاش الاقتصادي هي أساسا سياسة موازنية تعتمد على العجز الموازني، مع مصاحبة سياسات هيكلية لها. وبالرجوع إلى الحالة التركية نجد أن اقتصادها يميل إلى التركيز على السياسة النقدية، من خلال أسعار الفائدة المرتفعة، وكذا سياسة سعر الصرف المرن، فضلا عن استخدام سياسة استهداف التضخم، مما يجعل من هدف تلك السياسة هو معدل التضخم المتحكم فيه، بدل معدل البطالة المتبع في سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وأما البرامج التنموية المرتكزة أساسا على التعليم والصحة فهي لتجنب الآثار السلبية للسياسة النقدية الانكماشية المبالغ فيها.

2 المقارنة بين سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وسياسة التيسير الكمي: تشكل سياسة التيسير الكمي المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا جل الاقتصاديات المتطورة التي أصابتها أزمة 2008 تطورا

جذريا في أداء السياسة النقدية، حيث توجهت البنوك المركزية نحو توفير السيولة في السوق من خلال الدخول إلى الأسواق المالية، وذلك عن طريق شراء للأوراق المالية المتعثرة، والسندات المطروحة في السوق، سواء للقطاع الخاص، أو للخزينة على حد سواء، مما يدفع السوق إلى الاطمئنان على السيولة، وبالتالي إحراز تقدم في معدل النمو، وهي بذلك أمر مختلف جذريا عن سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التي يذهب فيها عجز الموازنة المستحدث إلى تمويل نفقات السلطات على احتياجاتها التنموية، ولا يذهب بصفة مباشرة إلى المؤسسة الاقتصادية التي تعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو، فضلا عن الأولى سياسة نقدية بامتياز، وهي إحدى السياسات النقدية الحديثة، عكس سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المطبقة في الجزائر، والتي هي سياسة مالية توسعية.

خلاصة الفصل

تسعى كل دولة مهما كانت طبيعة نظامها السياسي أو الاقتصادي إلى تطوير وتنمية اقتصادها، خاصة إذا كانت تَمر بوضعية اقتصادية حرجة، فتضع هدف النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني من الأولويات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي؛ ولغرض تحقيق ذلك تلجأ إلى تطبيق مجموعة من سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، والتي يُمكن تعريفها على أنها "مجموعة من الإجراءات والوسائل والتدابير تكون قصيرة المدى أو متوسطة الأجل، تلجأ إليها الدولة في حالة الركود الاقتصادي، وعند وجود طاقات إنتاجية غير مُسْتَغَلة، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (كدعم النمو وامتصاص البطالة، ورفع مستوى معيشة السكان.....الخ)، وذلك من خلال تحريك الطلب الكلي و/أو العرض الكلي".

وضمن هذا الإطار، اتّبعت الجزائر سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بداية من الألفية الثالثة نتيجة لحالة الركود التي كانت تعرفها، والتي تهدف في مُجْمَلِهَا إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، حيث تَجَسدَت في مجموعة من البرامج العمومية التنموية على طول الفترة (2001-2017)، والتي اعتمدت فيها على السياسة المالية التوسعية، عن طريق زيادة الإنفاق العام، مستفيدة في ذلك من ارتفاع الإيرادات النفطية، ولكن من بين ما أعيب على هذه البرامج الارتفاع الكبير للمخصصات المالية، والتي تَمَ توجيهها للاستثمارات غير الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم وجود خُطَط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم نجاح الإصلاحات المرافقة للبرامج التنموية.

كما توصلنا كذلك من خلال هذا الفصل أن كل من المملكة العربية السعودية، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية مرت بمرحلة ركود في فترة زمنية معينة، وكل دولة استخدمت إجراءات وأساليب معينة للنهوض من جديد باقتصادها، مما أعطى صورة واضحة عن الفرق بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات المتقدمة. **فالمملكة العربية السعودية** اتّبعت السياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق الحكومي للتخلص من الانكماش مستفيدة من الريع النفطي، ولكن انخفاض أسعار البترول كَشَف عن هشاشة اقتصادها، رغم برامج الإصلاحات المُصَاحبة للبرامج، مما جَعلها تبحث عن إصلاحات وبرامج تُخفف من الاعتماد على النفط، والتحول نحو اقتصاد متنوع من خلال رؤية المملكة 2030؛ وأما **تركيا** فاعتمدت على سياسات أخذت شكل برامج استقرار في تعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي، والتي سمحت لها ببناء قاعدة اقتصادية ذات فعالية، مكّنتها من إنعاش الاقتصاد من خلال تفعيل القطاعات الإستراتيجية للبلاد، وكان على

قائمتها قطاعا الصناعة والزراعة، وجَعَلتها من بين الدول الصناعية، وتعكس نجاح سياساتها، وأما بالنسبة لأمريكا فنستطيع القول وإن صَحَ التعبير أنها تجاوزت سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التقليدية وأوجدت لنفسها أثناء فترات الركود سياسات حديثة معتمدة في ذلك على فعالية أسواقها المحلية.

بذلت الجزائر جهوداً معتبرة ابتداء من سنة 2000، من أجل إنشاء إطار ملائم لتطوير الكفاءات بُغية إعداد نظام فعال لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، مما يُساهم في تحسين مستوى المعيشة، وهذا من خلال انتهاجها لسياسات الإنعاش اقتصادي ودعم النمو، لذا سنحاول في الفصل الموالي القيام بدراسة تحليلية تقييمية لمستوى المعيشة في الجزائر من خلال سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو للفترة (2001-2017).

الفصل الرابع

دراسة تحليلية تقييمية لمستوى المعيشة في الجزائر من خلال سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو للفترة (2001-2017)

تمهيد

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في تطبيق حزمة من سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو لتدارك التأخر في التنمية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، مما يسمح بتحسين مستوى معيشة السكان. وتجسّدت هذه السياسات من خلال مجموعة من البرامج التنموية، وبانتهاج سياسة مالية توسعية، حيث خُصّصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة من2001 إلى2017، مع تخصيص جزء كبير من الأغلفة المالية المخصصة لها لتحسين ظروف معيشة السكان، من خلال استخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري، وتوفير صيغ مختلفة للتشغيل والتكوين تتناسب مع مؤهلات مختلف فئات المجتمع، وتعزيز الهياكل التربوية، والخدمات الصحية وتقريبها من مختلف التَجمعات السكانية، بالإضافة إلى مختلف أشكال الدعم المادي والمالي المقدّمة للأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود، ولمعرفة دور هذه السياسات المنتَهجة من طرف الدولة، يجب النظر إلى مدى توافق النتائج المُحَقَّقة مع تلك الأهداف المُسَطَرة بعد مرور مدة من تنفيذ هذه السياسات.وعلى هذا الأساس نسعى من خلال هذا الفصل إلى القيام بدراسة تحليلية تقييمية لمستوى المعيشة في الجزائر من خلال سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو للفترة (2001-2017) من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: سنتناول فيه انعكاسات سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على النمو الاقتصادي والتشغيل للفترة(2001-2017)، وهذا باعتبار أن تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي والتشغيل يُساهمان في تحسين مستوى المعيشة؛
- **المبحث الثاني**: نعرض فيه تحليل المؤشرات الاقتصادية لمستوى المعيشة بالجزائر للفترة(2001-2017)؛
- **المبحث الثالث**: سندرج فيه تحليل المؤشرات الاجتماعية لمستوى المعيشة في الجزائر للفترة(2001-2017).

المبحث الأول: انعكاسات سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة (2001–2017)

يُمثّل الهدف الأساسي من تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر للفترة (2001–2017) تحريك النشاط الاقتصادي بعد حالة الركود التي عرفها نهاية سنة 2000، وهذا من خلال استخدام وسائل الميزانية في إطار مجموعة من البرامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري)، قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو، وزيادة التشغيل، وامتصاص البطالة، وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان. وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى انعكاسات هذه السياسات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال ثلاثة مطالب أساسية، حيث نعرض في المطلب الأول الانعكاسات من خلال تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2001-2017)، وفي المطلب الثاني نقوم بتقييم الانعكاسات من خلال تطور النمو الاقتصادي للفترة (2001-2017)، وأما المطلب الثالث فنتطرق فيه إلى انعكاسات سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو من خلال تطور التشغيل والبطالة لنفس الفترة.

المطلب الأول: دراسة الانعكاسات من خلال تطور الإنفاق العام للفترة (2001–2017)

نعرض في هذا المطلب تطور الإنفاق العام في الجزائر من خلال التعرف على تطور حجمه، وهيكله، وتأثيره على هيكل الاقتصاد، بالإضافة إلى الدعم الحكومي ودوره في تحسين مستوى المعيشة

1– تطور حجم الإنفاق العام: عرف الإنفاق العام بداية من الألفية الثالثة زيادة مستمرة نتيجة للتحسّن في مداخيل الدولة خاصة من الإيرادات النفطية، مما مكّن الحكومة من الشروع في حزمة من المشاريع بُغية تحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين معيشة مواطنيها. وفيما يلي الجدول رقم (09) يُبين تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2001-2017).

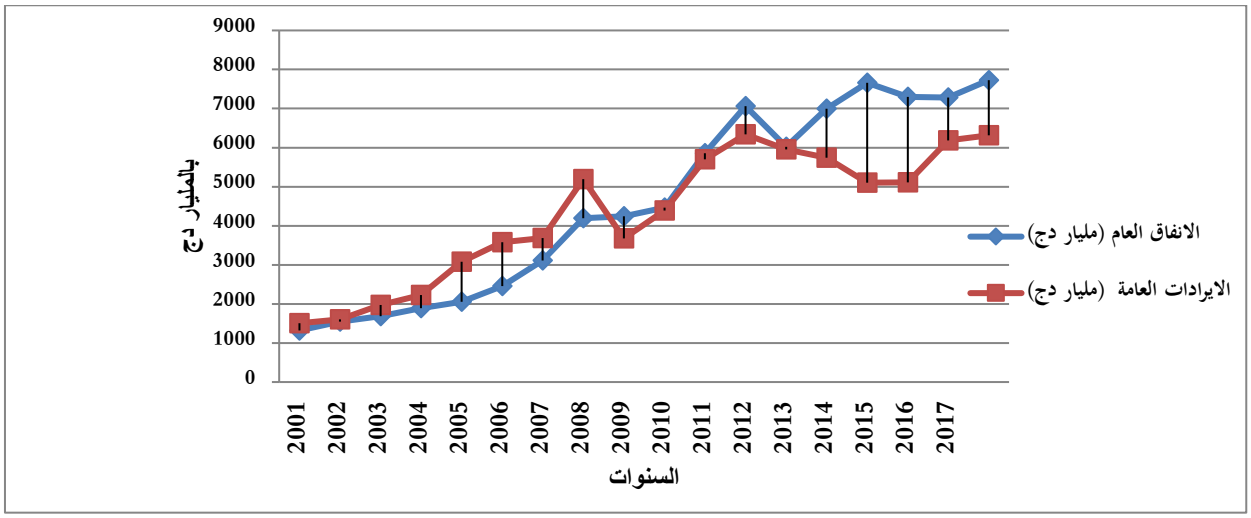
جدول رقم (09): تطور الإنفاق العام والإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العام (مليار دج)	1321,1	1550,6	1690,2	1891,8	2052,0	2453,0	3108,5	4191,0	4246,3
نسبة الزيادة السنوية	-	%17,3	%9	%11,9	%8,4	%19,5	%26,7	%34,8	%1,3
متوسط الزيادة السنوية	**12,73 %خلال الفترة (2001-2004)**				**18,14 %خلال الفترة (2005-2009)**				
نسبة الإنفاق العام من **PIB**	31,2%	34,8%	32,2%	30,8%	27,2%	29,0%	33,1%	37,9%	42,6%
الإيرادات العامة (مليار دج)	1505,5	1603,2	1974,4	2229,7	3082,6	3582,3	3687,8	5190,5	3676
سعر البرميل (دولار أمريكي)	24,8	25,2	29,03	38,66	54,64	65,85	74,85	99,97	62,25
الموازنة العامة (مليار دج)	184,4	52,6	284,2	337,9	1030,6	1129,3	579,3	999,5	570,3-
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
الإنفاق العام (مليار دج)	4466,9	5853,6	7058,1	6024,2	6995,7	7656,3	7383,6	7282,6	
نسبة الزيادة السنوية	%5.2	%31,04	%20,5	%14,6-	%16,1	%9,4	%4,6-	%0,2-	
متوسط الزيادة السنوية	**11,72% خلال الفترة (2010-2014)**				**1,52% خلال الفترة (2015-2017)**				
نسبة الإنفاق العام من **PIB**	37,3%	40,3%	44,6%	36,2%	40,6%	45,8%	41,9%	39,2%	
الإيرادات العامة (مليار دج)	4392,9	5703,4	6339,3	5957,5	5738,4	5103,1	5110,1	6182,8	
سعر البرميل (دولار أمريكي)	80,15	112,9	111	108.9	100,23	53,06	45,005	54,05	
الموازنة العامة (مليار دج)	74-	150,2-	718,8-	66,7-	1257,3-	2553,2-	2187,4-	1099,8-	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات بنك الجزائر ومُختلف قوانين المالية للفترة (2001-2017)

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه الزيادة المستمرة للانفاق العام من سنة إلى أخرى. وفيما يلي التمثيل البياني لتطور الإنفاق العام والإيرادات العامة في الجزائر للفترة المدروسة:

شكل رقم (16):تمثيل بياني لتطور الإنفاق العام والإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (09).

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن هناك اتجاهاً تصاعدياً للإنفاق العام بالقيمة الاسمية من

سنة 2001 إلى غاية سنة 2012، ليعرف انخفاضاً في سنة 2013، ويُعاود الارتفاع من جديد من سنة 2014 إلى سنة 2017، حيث ارتبطت زيادة معدلات نمو الإنفاق العام خلال مرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ميزت هذه الفترة، وبالتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية (**يتم التطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثالث**) حيث بلغ متوسط معدل الزيادة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) إلى12,73%، أما خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) فوصل إلى 18,14 %نظراً لإدراج برامج تكميلية خاصة بولايات الجنوب والهضاب العليا، والقضاء على السكن الهش. ثم في البرنامج توطيد النمو للفترة (2010–2014) بلغ متوسط الزيادة في الإنفاق العام 11,72%.

ويُلاحظ كذلك من خلال الجدول رقم (09) أعلاه أن نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام قد تجاوزت 25% خلال طول فترة تنفيذ البرامج التنموية، حيث بلغ متوسط الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام (*PIB*)أعلى نسبة له خلال تنفيذ برنامج الخماسي (2010–2014)، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو السياسة التوسعية والتي جعلت عجز الموازنة العامة يتعمق منذ سنة 2009(5,7% من *PIB*) ليبلغ% 7,3من *PIB* في سنة 2014 و12,6%من*PIB*نهاية سنة2016. حيث كانت هذه النسب متقاربة مع بعض دول الاتحاد الأوربي مثل المملكة المتحدة التي وصل فيها نسبة عجز الموازنة من الناتج الداخلي الخام إلى 10,1% سنة 2009 وإلى 8,2% نهاية سنة 2012، وإلى 5,6% نهاية سنة 2014. وأما اسبانيا فوصلت النسبة فيها إلى 11,3% نهاية سنة 2009، وإلى 10,9% نهاية سنة 2012[1]

كان لتدفق الإيرادات النفطية أثراً بالغاً على توسيع نفوذ الدولة ومجالات تدخلها، من خلال زيادة الإنفاق العام والذي يُؤدي إلى إيجاد طلب جديد عبر آلية المضاعف بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث يتضح من الشكل البياني رقم (16) أعلاه، أن حجم الإيرادات العامة كان يُغطي حجم الإنفاق العام إلى غاية سنة 2009 أين بدأ يظهر العجز في الميزانية العامة بسبب انخفاض الإيرادات من جهة، والشروع في برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي خُصص له مبلغ 286 مليار دولار موزعة بين استكمال المشاريع الكبرى (130 مليار) وإطلاق مشاريع جديدة (156 مليار دولار).

[1] *Eurostat, General government deficit (percentage of GDP, available on https://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&plugin=1&language=en&pcode=teina200 (consulted 15-01-2020)*

2- تطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2001-2017): نحاول فيما يلي التعرف على تطور الإنفاق العام بحسب طبيعته، من حيث كونه نفقات تسيير (نفقات جارية) أو من حيث كونها نفقات تجهيز (نفقات استثمارية)، وذلك لمعرفة تَوَجُهات الدولة خلال الفترة (2001-2017) من حيث تخصيص وتوزيع نفقاتها. وفيما يلي الجدول رقم (10) يوضح تطور هيكل الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2017).

جدول رقم (10): تطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2001-2017)

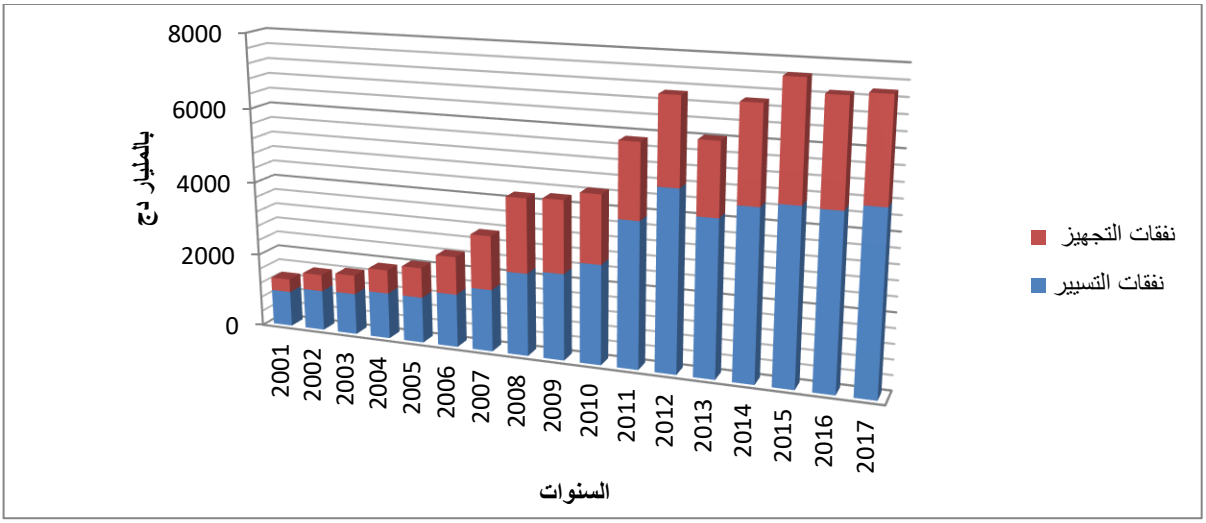
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العام (مليار دج)	1321,1	1550,6	1690,2	1891,8	2052,0	2453,0	3108,5	4191,0	4246,3
نفقات التسيير (مليار دج)	963,6	1097,7	1122,8	1250,9	1245,1	1437,9	1674	2217,8	2313,7
نفقات التسيير /PIB	22,6%	24,2%	21,3%	20,4%	16,5%	17,0%	17,8%	20,1%	23,2%
نفقات التجهيز	357,4	452,9	516,5	638	806,9	1015,1	1434,6	1973,3	1920,9
نفقات التجهيز/PIB	8,4%	10,0%	9,8%	10,4%	10,7%	12,0%	15,3%	17,9%	19,3%

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنفاق العام (مليار دج)	4466,9	5853,6	7058,1	6024,2	6995,7	7656,3	7383,6	7282,6
نفقات التسيير (مليار دج)	2659,1	3879,2	4782,6	4131,5	4494,3	4617	4585,6	4757,8
نفقات التسيير /PIB	22,2%	26,7%	30,2%	24,8%	26,1%	27,6%	26,3%	25,6%
نفقات التجهيز	1807,9	1974,4	2274,5	1892,6	2501,4	3039,3	2711,9	2631,5
نفقات التجهيز/PIB	15,1%	13,6%	14,4%	11,4%	14,5%	18,2%	15,6%	14,2

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2017).

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك اتجاهاً تصاعدياً لكل من نفقات التجهيو، ونفقات التسيير. وفيما يلي التمثيل البياني لتطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر.

شكل رقم (17): تمثيل بياني لتطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (10)

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن النفقات الجارية (نفقات التسيير) حَازت على النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة(2001-2017) بمتوسط سنوي قدره 63% في حين سجلت نفقات التجهيز زيادة بمتوسط سنوي قدره 37% خلال فترة الدراسة، مع تسجيل انخفاض نهاية سنتي 2013 و2016 نتيجة انخفاض في التحويلات الجارية، وهذا التطور في النفقات ناتج عن تنفيذ الحكومة لسياسات دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو منذ سنة 2001، حيث يمكن إرجاع بصفة عامة هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل نذكر أهمها فيما يلي:

✓ **تَحَسُّن الموارد المالية للدولة:** عرفت أسعار البترول بداية من الألفية الثالثة ارتفاعاً من سنة إلى أخرى، حيث كانت 24,85 دولار للبرميل الواحد في سنة 2001 لتصل في نهاية سنة 2013 إلى 108,97دولار للبرميل. لتعرف أسعار المحروقات انخفاضاً في السوق العالمية ابتداءً من منتصف سنة 2014، حيث وصلت نهاية سنتي 2015 و2017 على التوالي إلى 53,06 دولار للبرميل و 45 دولار للبرميل؛

✓ **ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية:** عرفت التحويلات الجارية زيادات هامة بسبب الزيادة في الإعانات الاجتماعية، والتحويلات، إلى الأسر نقداً أو عيناً، للتخفيف من الأعباء المالية المتعلقة بمخاطر اجتماعية معينة، أو الاحتياجات المُحَددة، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات على الخدمات الإدارية بهدف تحسين فرص وصول المواطنين للخدمات العامة، وهذا في إطار عمل الحكومة على تحديثها بما يتناسب ومتطلبات التنمية[1] (يتم التطرق إليها لاحقاً كأداة لتحسين مستوى المعيشة). وأما فيما يخص الكتلة الأجرية فقامت الدولة برفع رواتب وأجور موظفي وعمال مختلف القطاعات، خاصة قطاع الوظيف العمومي،حيث قامت بتعديلات هامة نَتَجَ عنها مراجعة الحد الأدنى للأجور على طول فترة تنفيذ البرامج التنموية، حيث ارتفع من 8000 دينار جزائري إلى 10000 دينار جزائري نهاية سنة 2004،وإلى 15000 دينار جزائري نهاية سنة2010،و18000 دينار جزائري نهاية سنة 2012. بالإضافة إلى إحداث تغيير في الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين، وإعادة التصنيف حسب المستوى التعليمي، مما تَرَتب عليه زيادات في أجور موظفي قطاع الوظيف العمومي، تم تسديدها في سنة 2010 وبأثر رجعي من 01جانفي 2008، حيث ارتفعت نفقات المستخدمين بـ32,7%من النفقات الجارية، والتحويلات الجارية بنسبة11,4% مقارنة بسنة 2009[2].

[1]قدوري طارق، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 199.

[2]*La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports 2010, juillet 2011, P82*

ومن بين الأسباب التي ساهمت أيضاً في زيادة النفقات الجارية على الأجور هي الارتفاع في عدد مناصب الشغل المُستحدثة في القطاع العام والخاص (488165 منصب شغل نهاية سنة 2016 مقابل 23696 نهاية سنة 2001)، والتي عرفت زيادات مهمة خاصة في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل (370144 منصب عمل نهاية سنة 2016 مقابل 170858 نهاية سنة 2009)، وعقود الإدماج (68287 منصب عمل نهاية سنة 2016 مقابل 8027 نهاية سنة 2009)، الأمر الذي جعل النفقات على الأجور تنمو بمعدلات متزايدة حيث ارتفعت من 11,6%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات سنة 2006 إلى 15,6% في سنة 2010 [1]. وكما ارتفع كذلك عدد المؤمنين الاجتماعيين حسب الصندوق فمثلا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصل نهاية سنة 2016 إلى202 957 11 مؤَمَن بعدما كان لا يتجاوز عددهم 699 873 مؤمن سنة 2001 و 692 346 8 نهاية سنة 2009[2]؛

✓ **التسديد المسبق للمديونية الخارجية:** نتيجة لارتفاع العائدات النفطية، تمكنت الجزائر من البدء بعملية التسديد المُسْبَق للديون الخارجية بدء من سنة 2004، حيث وصلت نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 25,7%نهاية سنة 2004[3] لتصل إلى 2,4%نهاية سنة 2017[4]؛

✓ **تعدد البرامج الاستثمارية العامة وكبر حَجْم مُخَصَصاتها:** بُغية تدارك التأخر في التنمية المسجل خلال سنوات تسعينيات القرن العشرين، وزيادة المطالب الاجتماعية من أجل رفع المستوى المعيشي، ومعالجة مشكلة التضخم، بدأت الجزائر منذ سنة 2001 في تبني سياسة اقتصادية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والتي كانت جميعها تتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المُنْتِجة وغيرها، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وانجاز الآلاف من الوحدات السكنية ودعم الفلاحة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.حيث ارتفعت الاستثمارات العمومية بشكل متصاعد خلال الفترة (2001–2010) (خاصة الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية باعتباره ضرورة للإقلاع الاقتصادي،ومع إضافة برامج تكميلية خاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا والقضاء على السكن الهش)،

---

[1] قدوري طارق، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2014–2016، رقم 47،2017، ص ص22–23، متاح على www.ons.dz تاريخ التحميل (18–08–2018).

[3] *Office national des statistiques, L'Algérie en quelque chiffre : résultat 2006-2008, N° 39, 2009, P 55.*

[4] *Office national des statistiques, L'Algérie en quelque chiffre : résultat 2015-2017, N° 48, 2018, P 61.*

حيث انتقلت نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الخام من 10,7%في نهاية سنة 2005 إلى 19,3% نهاية سنة 2009، لتعاود الانخفاض والتباطؤ خلال الفترة (2010-2017) بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية في نهاية كل فترة تنفيذ البرنامج، حيث بلغت قيمة المشاريع المتَأخرة في المخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حوالي 1216 مليار دينار (12 مليار دولار) وحوالي 9680 مليار دينار (130 مليار دولار) نهاية المخطط الخماسي (2005-2009)، ويعود هذا إلى تجاوز الطاقة الاستيعابية المحلية للاستثمارات.

3- الدعم الحكومي ودوره في تحسين مستوى المعيشة بالجزائر: تُساهم سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق العدالة الاجتماعية **من خلال الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية أو التحويلات الجارية)**،وتمثل هذه التحويلات بَنْدًا هاما في نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة، حيث أنها عادة ما تمثل نسبة كبيرة منها، ويهدف الدعم الحكومي إلى دَعْم الأسر من خلال دعم المواد الأساسية، والتربية، والاستفادة من الماء، والطاقة، والصحة، والسكن، ومنح التقاعد، ومرافقة أصحاب الدخل الضعيف والمعوزين والمعاقين، وهذا كله من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، والتحسين من مستوى معيشته، فالسلع المعنية بالدعم الحكومي في الجزائر هي:الحليب، الزيت والسكر، فرينة الخبز والخبز، الماء الصالح للشرب والتطهير، والنقل، الإيجار على السكن الاجتماعي، الاسمنت، الغاز والكهرباء، والوقود، وكذا بعض الأدوية المستعملة في الطب البشري[1]، وفيما يلي الجدول رقم (11) يوضح تطور مبالغ الدعم الحكومي خلال الفترة (2001-2017)، ونسبتها من الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام.

[1] أنظر الملحق رقم (01)

جدول رقم (11): تطور الدعم الحكومي (التحويلات الجارية) في الجزائر للفترة (2001-2017)

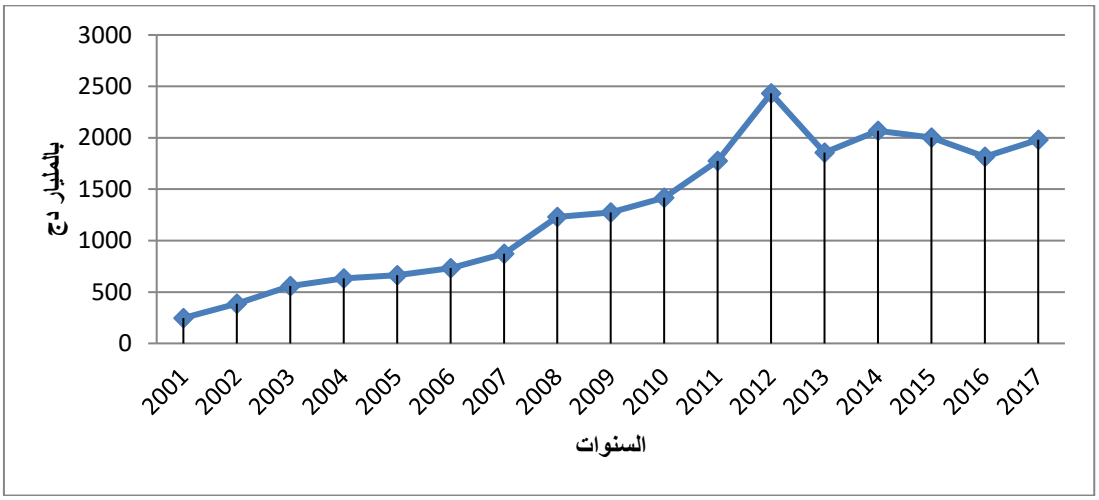
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدعم الحكومي (مليار دج)	247,1	387,7	556,9	633,6	663,6	733,3	871,8	1231	1273
التحويلات /الإنفاق العام.	%18,7	%25,0	%32,9	%33,5	%32,3	%29,9	%28,0	%29,4	%30,0
التحويلات /PIB	%5,8	%8,6	%10,6	%10,3	%8,8	%8,6	%9,3	%11,1	%12,8

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدعم الحكومي (مليار دج)	1418,5	1773,9	2431,7	1856,4	2069	2000,8	1814,2	1982,1
التحويلات /الإنفاق العام.	%31,8	%30,3	%34,5	%30,8	%29,6	%26,1	%24,9	%27,2
التحويلات /PIB	%11,8	%12,2	%15,0	%11,2	%12,0	%12,0	%10,4	%10,7

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على تقارير بنك الجزائر للفترة (2001-2017)،

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه الزيادة المستمرة للتحويلات الجارية، وكذا نسبتها من الانفاق العام، على طول الفترة (2001-2017). وفيما يلي التمثيل البياني لطور التحويلات الجارية خلال الفترة (2001-2017)

شكل رقم (18): تمثيل بياني لتطور التحويلات الجارية في الجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (11)

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حجم التحويلات الاجتماعية في إطار الدعم الحكومي، شهد تزايدا مستمراً من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2001-2012)، وكان هذا التزايد نتيجة استفادة البلاد من فوائض الجباية البترولية، ومحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم الفئات المحرومة، والقطاعات الهشة في الاقتصاد، والتي يمكن من خلالها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، حيث ارتفعت التحويلات الجارية بسبب زيادة تكفل الدولة بتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية التي عَرَفتها الجزائر خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)،كفيضانات باب الوادي لسنة 2001 وزلزال بومرداس لسنة 2003)، وهذا ما يفسر وصول نسبة الدعم الحكومي من الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2004) إلى 33,5%، ونسبة

10,3%من الناتج الداخلي الخام[1]، بالإضافة إلى الإعانات الموجهة للمواطنين لتوفير السكن اللائق، والقضاء على السكن الهش، وتحسين الرعاية الصحية، والقضاء على الأمية، وتقديم المنح للفئات المعوزة،...الخ. حيث خَصَصت الدولة في البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) محوراً كاملاً لتحسين ظروف المعيشة حاز على نسبة 45,5% من الغلاف المالي للبرنامج، لتصل بذلك نسبة الدعم الحكومي نهاية سنة 2012 إلى 15% من الناتج الداخلي الخام. ولكن بالرغم من تراجع هذه التحويلات بداية من سنة 2013 عاودت الانتعاش سنة 2014 لتصل نسبتها من الناتج الداخلي الخام إلى12%، وفي ظل التراجع الحاد لأسعار البترول في الأسواق العالمية مع بداية الربع الرابع من سنة 2014، وتفاقم العجز في رصيد الميزانية العمومية للدولة، لجأت الجزائر إلى ضرورة تبني سياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال تخفيض نفقات التسيير وعلى رأسها التحويلات الاجتماعية، خاصة مع الانتقادات الموجهة طرف صندوق النقد الدولي للسياسات المعتمدة في عدد من البلدان في مجال الدعم، حيث تعتمد الحكومات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير على الدعم لتعزيز الدخول الحقيقية، ومكافحة الفقر، من خلال توفير أسعار في المتناول على المنتجات الاستهلاكية واسعة الاستخدام، ولحماية السكان من الصدمات التي تسببها التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية وأسعار الصرف، ولاسيما في البلدان المنتجة للنفط، وكما يمثل الدعم أداة أيضا لتوزيع الثروة الطبيعية بين السكان، وتُساعد الحكومات صناعات معينة، وتدعم توظيف العمالة في القطاع الخاص عن طريق دعم المنتجين (من خلال توفير مُدخلات الطاقة بأقل من سعر السوق على سبيل المثال). فالدعم غالبا ما يفتقر إلى الفعالية وينحاز لغير الفقراء (خاصة دعم الأسعار، وهو أكثر أشكال الدعم شيوعا في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) لا يستهدف الفئات المستحَقة، ولا هو مردود التكلفة كأداة للحماية الاجتماعية[2]، فبالرغم من أنه قد يصل إلى الفقراء إلى حد ما، فإن أكثر المستفيدين منه هم الأغنياء الذين يستهلكون قدراً

[1]أعلنت وزارة الداخلية غداة زلزال 21 ماي 2003 ولاية بومرداس، وجزءً من ولاية العاصمة، وبلديتين من ولاية تيزي وزو، منطقة منكوبة إثر تضرر البنى التحتية لهذه المناطق، وضخامة حجم الخسائر المادية والبشرية، كما أُعلنت بلدية باب الواد منطقة منكوبة، إثر فضيان 11 نوفمبر 2001، وأُعْلِنَت مدينة تيزي وزو، وبعض القرى، والمداشر المجاورة لها، منطقة منكوبة إثر أحداث الشغب التي عرفتها منطقة القبائل الكبرى في ابريل2001. وكذلك أَقَرَت الحكومة الجزائرية إنشاء وتنظيم صندوق الكوارث الطبيعية، والأخطار التكنولوجية الكبرى، وفق مواد المرسوم التنفيذي رقم 90-402 والمؤرخ في 15 سبتمبر 1990، والقانون رقم 04 -20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، والذي وفقه تُسَيّر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية في الجزائر، وإعلان المناطق المتضررة كمناطق منكوبة، وما يترتب عن ذلك من تعويضات وامتيازات للضحايا.

[2]صندوق النقد الدولي، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة وتحديات الفترة المقبلة، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن، يوليو 2014، ص 01. متاح على:www.imf.org تاريخ التحميل (12-12-2019).

أكبر من السلع المدعمة، خاصة منتجات الطاقة. لذا شدّدت هيئة صندوق النقد الدولي في تقريرها "إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" على ضرورة مراجعة وإصلاح سياسات الدعم التي تطبقها الجزائر، منها تلك المعتمدة في مجال الطاقة، لضمان استفادة الفئات الفقيرة والمُعوزة، والفئات ذات الدخل المحدود التي تحتاج فعلياً إلى الدعم، ومنه تفادي مَنْحِه لغير مستحقيه. وعليه قامت الجزائر بالتحضير لإقامة نظام تحويل نقدي، يتمثل في منح مبالغ مالية مباشرة للفقراء وذوي الدخل الضعيف لتحمل أعباء زيادات الأسعار المرتقبة جراء التخلي عن الدعم خلال السنوات القادمة، حيث أصبحت الحاجة إلى إصلاح سياسة الدعم تفرض نفسها كضرورة اقتصادية، خاصة دعم منتجات الطاقة والكهرباء والغاز، والتي بدأت الحكومة في خفض مستوى الإعانات لها مع بدء نفاذ التدابير الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015[1].

4- تأثير الإنفاق العام على هيكل الاقتصاد: تتوقف فعالية سياسة الإنفاق العام على مَدَى مرونة الجهاز الإنتاجي، فكلما كانت هناك استجابة للعرض الكلي نتيجة الزيادة في الطلب الكلي تكون هذه السياسة فعالة، والتي تظهر من خلال نمو حجم التجارة للسلع والخدمات (قيمة الصادرات والواردات) من سنة إلى أخرى، وفيما يلي الجدول رقم (12) يوضح تطور نسبة الصادرات والواردات من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2017).

جدول رقم (12): تطور نسبة الصادرات والواردات من الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2001-2017)

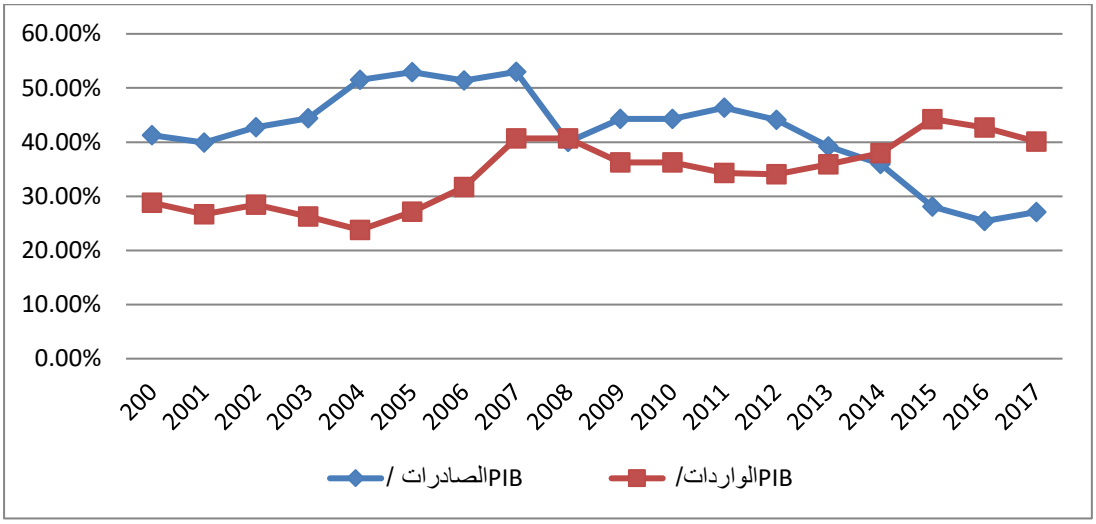
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات /PIB	41,30%	39,91%	42,74%	44,41%	51,51%	52,95%	51,38%	52,97%	40,02%
الواردات/PIB	28,81%	26,68%	28,44%	26,27%	23,78%	27,15%	31,70%	40,68%	40,68%
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
الصادرات /PIB	44,31%	46,34%	44,09%	39,22%	35,93%	28,08%	25,41%	27,10%	
الواردات/PIB	36,22%	34,27%	34,08%	35,90%	37,96%	44,26%	42,67%	40,10%	

المصدر: مختلف تقارير الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (2001-2017).

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه الزيادة المتتالية لنسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام على طول الفترة المدروسة، حيث فيما يلي التمثيل البياني لذلك، بالإضلفة إلى نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام.

[1] المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، نوفمبر 2015، ص 126.

شكل رقم (19): تمثيل بياني لتطور نسب الصادرات والواردات من الناتج المحلي للجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (12).

يُلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه غياب جهاز إنتاجي حقيقي مرن وكفؤ، مما جعل القطاع الخارجي هو المستفيد الأكبر،حيث عرفت نسبة الواردات من الناتج المحلي الخام زيادات متتالية على طول فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، مع انخفاض طفيف خلال تنفيذ برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014)،فوصلت نهاية سنة 2016 إلى42,67%مقارنة بسنة 2001 بنسبة 28,81%، لتعاود الانخفاض نهاية سنة 2017 بسبب الإجراءات المتخذة لتخفيض الإيرادات لتصل إلى40,10%، وأما بالنسبة للصادرات فقد بقي قطاع المحروقات هو المُهَيمِن بنسبة 84,25%نهاية سنة 2016[1]، مُتَرْجِماً بذلك عدم تطوير قطاعات الاقتصاد الحقيقي المُنْتِجة للثروة خاصة قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة، والتي ظلت حصتُهما في مجموع القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2016) ضئيلة، فمثلاً قطاع الصناعة تراجعت حصته من8,47%في نهاية 2001 إلى 7,50%نهاية سنتي 2016 و2017[2].

تجدر الإشارة إلى أن سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المُعْتَمَدَة في مصدرها على العوائد التي تُجنى من صادرات البترول والغاز تعاني السلطة عدم السيطرة على آلياته، فهي لا تتحكم في إنتاجه أو في بيعه

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: نتائج 2015-2017، رقم 48، الجزائر، 2018، ص 65. متاح على: http://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf تاريخ التحميل (12-10-2019)

[2] *La Direction Général de la Prévision et des Politiques,Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 – 2018, Ministère de finance, 2018, P02. Disponible sur :* http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB_2018.pdf *, consulte le 12-10-2019.*

(خاضع لظروف السوق الدولية)، وما ينجر عنه من تبعية اقتصادية عموماً والمالية خاصة. وإثر أزمة النفط العالمية لسنة 2014 بسبب التراجع الكبير للأسعار، كان لا بد للحكومة الأخذ بالصرامة والحرص على ترشيد الإنفاق العام، وترشيد صرف المال العام عن طريق تحديد الأولويات، وتحسين تحصيل الضريبة العادية. خاصة مع ملاحظة أنَّ الإنفاق الاستهلاكي العام أكبر من الإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة، وهذا ما جعل الإنفاق العام لا يتلاءم مع اتجاهات وظروف التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تحصلت الجزائر على مراتب متدنية في المؤشرات الدولية لرسم السياسات العامة وصنع القرارات[1]. فمثلاً حسب التقارير التي يُصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي في إطار مؤشر التنافسية العالمية*(*GCI*) تُعتبر البُنية المؤسساتية من المواضيع التي لاقت اهتماماً من طرف الباحثين، خاصة في الدول التي تتوفر على وفرة الموارد الطبيعية، وما يَنْجَرُ عنها من تداعيات "لعنة الموارد"، حيث يندرج ضمن ركن المؤسسات العامة عدة مؤشرات فرعية منها مؤشر الإسراف العام في الإنفاق العام، ومؤشر الشفافية في صنع السياسات الحكومية، والتي احتلت فيهما الجزائر المراتب الأخيرة في السنوات الأخيرة، وهذا حسب ما يُبَيِّنُه الجدول رقم (13) أدناه.

[1]للتفصيل أكثر حول المؤشرات الدولية انظر: عيدودي فاطمة الزهراء، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص ص191-196.

*يُصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشراً يقيس به مستوى التنافسية العالمي(*The Global Competitiveness Index*)، وتتراوح قيمته ما بين (1 و7)، وينطلق هذا المؤشر من مفهوم أن التنافسية هي" **قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في لأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل**". **ويتكون المؤشر** من 12 ركناً موزعة على ثلاثة محاور أساسية وهي:

– المتطلبات الأساسية وتضم محور البنية المؤسساتية، محور البُنية التحتية، محور استقرار الاقتصاد الكلي، محور الصحة والتعليم الأساسي. ويَتِمُ الاعتماد على هذه الركائز في حالة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية؛

– متطلبات تعزيز الكفاءة والفعالية وتضم محور التعليم العالي والتدريب، ومحور كفاءة السوق، ومحور كفاءة سوق العمل ومحور تطور الأسواق المالية، محور الجاهزية التكنولوجية ومحور حجم السوق. ويتم الاعتماد على هذه الركائز في حالة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية؛

– متطلبات تعزيز المعرفة والابتكار وتضم مدى تطور بيئة الأعمال والابتكار.

جدول رقم (13): ترتيب الجزائر في مؤشر الإسراف في الإنفاق العام ومؤشر الشفافية في صنع السياسات الحكومية.

	مؤشر الإسراف في الإنفاق العام		مؤشر الشفافية في صنع السياسات الحكومية	
السنوات	**القيمة**	**الرتبة**	**القيمة**	**الرتبة**
2006/2007	3,9	35/125	–	–
2009/2008	ذات ميزة تنافسية	48/134	ميزة غير تنافسية	134/112
2010/2009	3,2	80/133	ميزة غير تنافسية	133/126
2011/2010	3,3	64/139	ميزة غير تنافسية	139/121
2012/2011	3	79/142	3,1	137/142
2013/2012	2,4	116/144	2,6	144/144
2014/2013	2,8	101/148	3,4	133/148
2015/2014	3,1	74/144	3,6	107/144
2016/2015	3,1	76/140	3,4	122/140
2017/2016	3,1	75/138	3,2	127/138
2018/2017	3,1	75/137		121/138

المصدر: مختلف تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي متاح على: https://www.weforum.org/reports تاريخ التحميل (2019-10-12)

يلاحظ من خلال النتائج أعلاه، عدم وجود كفاءة في توفير السلع والخدمات الضرورية، وهذا رغم الأموال الضخمة الموجهة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خاصة مع غياب الشفافية والإفصاح في السياسات الحكومية المتبعة، والتي باتت ضرورة اقتصادية غائبة عن الاقتصاد الجزائري، هذا الأخير الذي تدهورت تنافسيته لمجموعة من الأسباب منها[1]:

- تعاظم دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي؛
- تنامي أنشطة الربح السريع، خاصة حجم الاقتصاد الموازي؛
- تدني كفاءة الأسواق؛
- وجود ممارسة احتكارية لبعض الشركات الخاصة.

[1] عيدودي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 190.

المطلب الثاني: دراسة الانعكاسات من خلال تطور النمو الاقتصادي للفترة (2001-2017)

يُعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف التي سَعَت إليها سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وأحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ومؤشرا من مؤشرات رخاء البلد، إذ أنه يرتبط بمجموعة من العوامل تساهم في زيادة السلع والخدمات المختلفة الـمُنْتَجَة خلال فترة من الزمن، والمحافظة على المستوى العام للأسعار وبالتالي على القدرة الشرائية للمواطنين ومنه المساهمة في تحسين المستوى المعيشي.

1- تطور معدل النمو الاقتصادي: رفع معدل النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف الرئيسية لتَبَنِي سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في ظل البرامج التنموية، ويُقاس تطوره في الجزائر بنمو إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وفيما يلي الجدول رقم (14) يُوضح تطوره خلال الفترة (2001-2017).

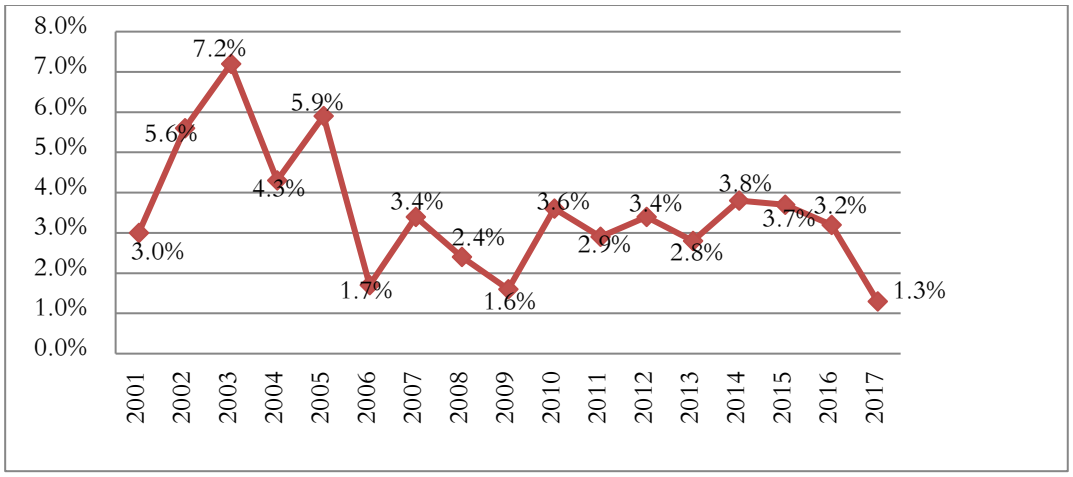
جدول رقم (14): تطور نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو PIB_r	3,0%	7,2%	4,3%	5,9%	1,7%	3,4%	2,4%	1,6%
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6,2%	6,6%	5,0%	6,0%	5,4%	7,0%	6,7%	-8
معدل نمو قطاع المحروقات (%)	1,9-	8,5	3	5,7	-3	-0,9	-3,2	9,6%
معدل النمو السكاني	%1,55	%1,58	%1,63	%1,69	%1,78	%1,86	%1,92	%1,96
معدل النمو الاقتصادي-معدل نمو السكان	1,45%	5,62%	2,67%	4,21%	-0,08%	1,54%	0,48%	-0,36%
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
معدل نمو PIB_r	3,6%	2,9%	3,4%	2,8%	3,8%	3,7%	3,2%	1,3%
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	-2,2	-3,3	-3,4	-6	-0,6	2	7,7	1,3
معدل نمو قطاع المحروقات (%)	6,3%	6,1%	7,2%	7,3%	5,6%	5,0%	2,2%	2,1%
معدل النمو السكاني	%2,03	%2,04	%2,16	%2,07	%2,15	%2,15	%2,17	2,1
معدل النمو الاقتصادي-معدل نمو السكان	1,57%	0,86%	1,24%	0,73%	1,65%	1,55%	1,03%	-0,7

***Source** : Direction Générale de la Prévision et des Politique,produit intérieur brut(SCN) 2000-2018,Ministère de finance, 2019, P01. Disponible sur le site : http://www.dqpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB_2017.pdf, et office national des statistiques (ONS), démographie algérienne 2018, N° 853, Mai 2019, P P 06-07. Disponiblesurwww.ons.dz(consulte le 30-06-2019).*

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه التقلبات الكبيرة في نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2017)، حيث فيما يلي التمثيل البياني لتطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (2001-2017).

شكل رقم (20): تمثيل بياني لتطور نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر للفترة(2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الجدول رقم (14)

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه التقلبات الكبيرة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام، والذي يعود في مجملها إلى عاملين أساسيين، وهما الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية وكذا أسعار المحروقات حيث:

✓ **خلال الفترة (2001–2004)**: في هذه الفترة ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 3% نهاية سنة 2001 ليصل إلى أعلى مستوى له نهاية سنة 2003 بمعدل 7,2%، وكان هذا النمو **بسبب** ازدياد الطلب على النفط من جهة (خاصة من طرف الدول الناشئة ونتيجة لحرب الخليج لسنة 2003 والانخفاض الشديد لإنتاج العراق من النفط)، ومن جهة أخرى زيادة الإنفاق العام من خلال تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث ساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام من 4227,1 مليار دج سنة 2001 إلى 6149,1 مليار دج نهاية سنة 2004 والذي انعكس في شكل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى غاية سنة 2003 ليعرف انخفاضاً إلى 4,3%نهاية سنة 2004نتيجة انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في نمو الناتج الداخلي الخام إلى 3% مقابل 8,5% نهاية سنة 2003[1]؛

✓ **خلال الفترة (2005–2009)**: عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا نتيجة لبداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو، فوصل نهاية سنة 2005 إلى 5,9%، ليعرف في نهاية سنة 2006 انخفاضا شديدا وهذا نتيجة لتراجع حصة الجزائر في السوق العالمية، وظهور منافسين جدد (قرار منظمة الأوبك تخفيض حصصها من إنتاج النفط)، مما أدى إلى انخفاض مساهمة قطاع المحروقات بـ(-3%) في نمو الناتج الداخلي الخام خاصة خلال

[1]*Direction Générale de la Prévision et des Politique, produit intérieur brut(SCN) 2000-2018, Ministère de finance, 2019, P 01. Disponible sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/images /stories/ PDF/retrospective/pib/PIB_2017.pdf(consulte le 30-06-2019).*

الربع الأخير من سنة 2006[1]. ومنذ بداية سنة 2007 عرف النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار البترول من جهة ونمو مساهمة قطاعي الأشغال العمومية وقطاع الخدمات السوقية من جهة أخرى ليصل إلى 3,4%. ولكن نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الأزمة المالية العالمية انخفاض نمو الناتج الداخلي الخام لمعظم الدول العربية ومنها الجزائر، ليصل معدل النمو إلى أدنى مستوى له بقيمة 1,6%نهاية سنة 2009؛

✓ **خلال الفترة (2010–2017)**: عرف معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة تقلبات تبعاً للظروف الدولية نتيجة ارتفاع وانخفاض أسعار البترول من جهة، ونتيجة زيادة العرض وتناقص الطلب في أسواق النفط العالمية خاصة من طرف الدول خارج الأوبك (ارتفاع إنتاج النفط الصخري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية) من جهة أخرى، ولكن الحكومة حافظت على متوسط معدل للنمو في حدود 3% وهذا نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي من خلال تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)،والاعتماد على موارد صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف لتلبية الطلب الداخلي، ليتباطأ النشاط الاقتصادي الوطني خلال سنة 2017 بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات ليصل إلى نمو الناتج الداخلي إلى1,3%[2].

من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي تبيّن أن النمو الاقتصادي مرهونا بالتقلبات المناخية والظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط، والذي عرف تذبذبا خلال الفترة (2001-2017) بمتوسط نمو قدره 3%، ليَبْقى هذا النمو هش وضعيف ولا يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وهذا بسبب الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، وضعف مساهمة القطاعات الأخرى في معدل نمو الناتج الداخلي الخام. وهذا حسب ما يُبينه الجدول رقم (15) أدناه:

جدول رقم (15): التقسيم القطاعي لنمو الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2001-2017) **الوحدة: %**

[1] صندوق النقد العربي،التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2006، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص ص17-18، متاح على www.amf.org.ae(تاريخ التحميل 12-09-2019).

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017، التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018.

السنوات	قطاع الفلاحة	قطاع المحروقات	قطاع الصناعة	قطاع البناء والأشغال العمومية	قطاع التجارة	قطاع الخدمات
2001	1,1	-0,7	0,4	0,4	1	0,2
2002	-0,1	1,3	0,3	0,9	1,5	0,4
2003	1,8	2,8	0,2	0,5	1,2	0,3
2004	0,5	1,1	0,2	0,8	1,4	0,2
2005	0,2	2,2	0,2	0,8	2,1	0,2
2006	0,6	-1,3	0,2	1	1,3	0,3
2007	0,2	-0,4	0,2	0,7	2	0,3
2008	-0,3	-1,4	0,3	0,8	1,8	0,5
2009	1,4	-3,6	0,4	0,7	1,5	0,7
2010	0,5	-0,7	0,2	1	1,7	0,7
2011	1	-1,2	0,2	0,5	1,6	0,7
2012	0,6	-1,2	0,2	0,7	1,3	0,7
2013	0,7	-2	0,2	0,6	1,7	0,6
2014	0,2	-0,2	0,2	0,7	1,9	0,7
2015	0,6	0,1	0,2	0,5	1,3	0,6
2016	0,2	1,4	0,2	0,6	0,8	0,3
2017	0 ,1	-0,4	0,3	0,5	1,1	0,1

Source *Direction Générale de la Prévision et des Politique, contribution à la croissance du produit intérieur brut (PIB) 2001-2017, Ministère de finance, 2019, P 03. Disponible sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/images /stories/ PDF/retrospective/pib /PIB_2017.pdf(consulte le 30-06-2019).*

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه مدى مساهمة قطاع الصناعة، وقطاع الأشغال العمومية، والتجارة والخدمات في إحداث النمو، حيث كانت معدلاتها موجبة على طول الفترة (2001-2017)، لكن معدلاتها تأثرت بعد سنة 2014 وذلك بسبب الانخفاض الشديد لأسعار البترول، ماعدا قطاع الصناعة الذي بقيت نِسَب مساهمته ثابتة بعد سنة 2014، حيث وحسب الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار أثبَتَ قطاع الصناعة هيْمَنَتَه من حيث عدد الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (2002-2012) على جميع المستويات (من حيث العدد،المبلغ المالي،مناصب الشغل المستحدثة) بنسب (11%،62%و35%) على التوالي، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ(18%، 9 %و34 %)، وأخيرا قطاع الخدمات بـ(9%،13%و12%)[1].

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حالة الانجازات حسب القطاعات للفترة (2002-2012)، وزارة الصناعة والمناجم، الجمهورية الجزائرية. متاح على: http://www.andi.dz/index .php/ar/bilan-des-investissements(تاريخ التحميل (10-10-2019).

ويُلاحظ كذلك أن قطاع التجارة كان المساهم الأكبر في نمو الناتج الداخلي الخام، حيث يُساهم بمقدار الخُمس في الثروة الوطنية[1]، ويعتمد في نموه على زيادة الواردات التي سجلت بدورها نمواً مذهلاً (كان الاستثمار في القطاع العام بمثابة المحرك الأساسي للزيادة التي عرفتها الواردات)،حيث انتقلت من 1820 مليار دينار في عام 2005 إلى 4780 مليار في عام 2015[2]، وهذا ما يَعْكِس ضعف الاقتصاد الجزائري على تغطية الاحتياجات الغذائية والصناعية بواسطة الإنتاج الداخلي، ويُفَسِرُ انخفاض مساهمة قطاع التجارة إلى 0,8%نهاية سنة 2016 بعد الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015الرامية إلى خَفْض فاتورة الواردات.

وفيما يتعلق بقطاع الفلاحة، نسجل معدل نمو موجب في أغلب السنوات ماعدا سنتي 2002 و2008، وذلك بسبب الظروف الطبيعية والمناخية التي سادت في تلك السنوات، حيث انتقلت قيمة الناتج الفلاحي من 346171,4 مليون دينار جزائري نهاية سنة 2000 إلى 2034533 مليون دينار جزائري نهاية سنة 2016نتيجة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذا سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتخصيص أغلفة مالية للقطاع في إطار البرامج الاستثمارية على طول فترة الدراسة[3].

تُساهم مختلف القطاعات في النمو الاقتصادي بشكل تلقائي في تحسين مستوى المعيشة، ولكن ما هي القطاعات التي تُساهم بشكل أكبر في تكوين القيمة المضافة في الاقتصادي الجزائري،حتى نتمكن من تقييم الأداء الاقتصادي، ومنه المساهمة في تحسين مستوى المعيشة. وفيما يلي الجدول رقم (16) يوضح تطور حصة القيمة المضافة من الناتج الداخلي الخام.

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009، متاح على: https://www.bank-of-*algeria* *dz/html/rapport.htm*تاريخ التحميل (10-10-2019).

[2] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري (الجزائر) 2016، الأمم المتحدة، 2017، ص ص07-08. متاح على: *https://www.uneca.org* */sites/default/files/uploaded-documents/CountryProfiles/2017/algeria_cp_arb.pdf*(تاريخ التحميل (10-10-2019).

[3] جعفري جمال، عدالة العجالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 – 2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، ، المجلد 10، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص111

جدول رقم (16): تطور حصة القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2017)

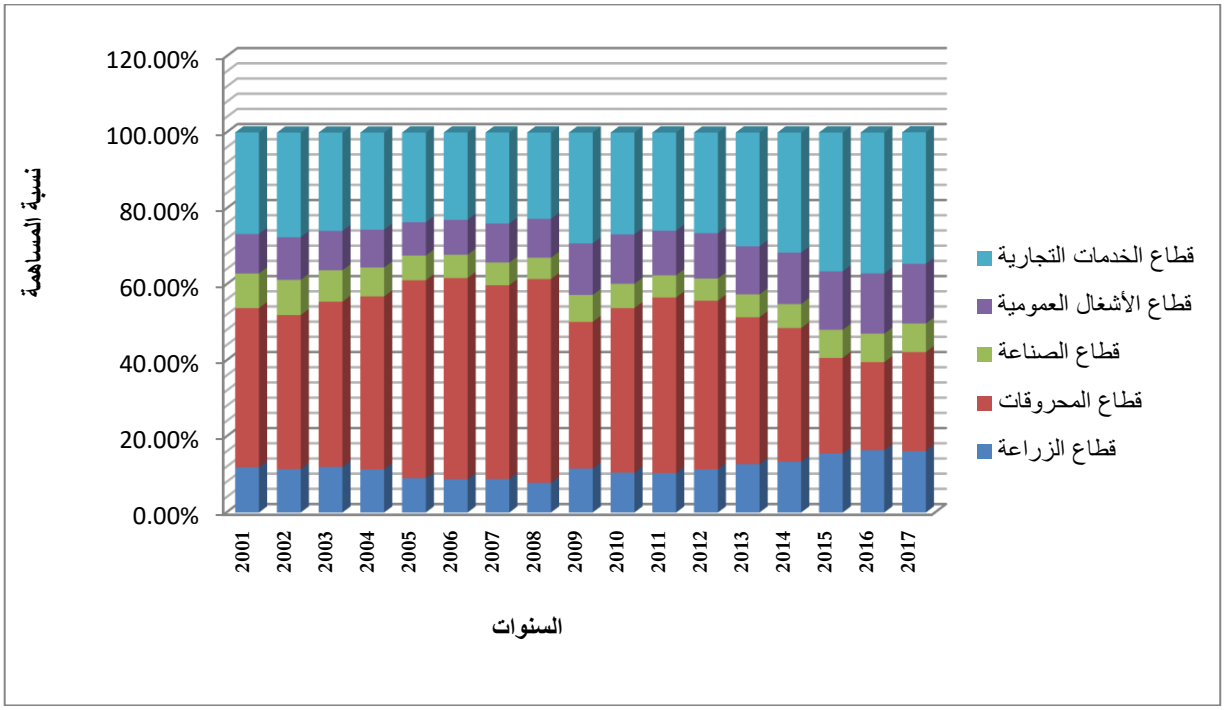
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع الزراعة	%11,94	%11,44	%11,99	%11,38	%9,04	%8,75	%8,83	%7,81	%11,56
قطاع المحروقات	%41,84	%40,51	%43,49	%45,49	%52,09	%52,95	%50,98	%53,65	%38,60
قطاع الصناعة	%9,13	%9,26	%8,27	%7,61	%6,50	%6,13	%5,98	%5,58	%7,08
قطاع الأشغال العمومية	%10,40	%11,24	%10,36	%9,96	%8,77	%9,20	%10,29	%10,27	%13,59
قطاع الخدمات التجارية	%26,71	%27,54	%25,88	%25,55	%23,60	%22,98	%23,93	%22,69	%29,16

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطاع الزراعة	%10,51	%10,42	%11,39	%12,76	%13,38	%15,53	%16,39	%16,21
قطاع المحروقات	%43,29	%46,16	%44,35	%38,64	%35,16	%25,16	%23,17	%26,01
قطاع الصناعة	%6,39	%5,85	%5,84	%6,00	%6,32	%7,38	%7,50	%7,55
قطاع الأشغال العمومية	%13,02	%11,74	%11,94	%12,66	%13,54	%15,39	%15,87	%15,69
قطاع الخدمات التجارية	%26,78	%25,83	%26,47	%29,94	%31,60	%36,54	%37,07	%34,58

المصدر: تَمّ استخراج النسب من طرف الطالبة اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (2000-2017).

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه تفاوت حصة القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة المدروسة. وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه

شكل رقم (21): تمثيل بياني لتطور حصة القيمة المضافة حسب القطاعات للنشاط الاقتصادي للجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول أعلاه.

يُلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه مدى هيمنة قطاع المحروقات في تكوين حصة القيمة المضافة خلال

الفترة (2001-2012) بمتوسط قدره 46%، ولكن بداية من سنة 2013 بدأت مساهمة هذا القطاع في التراجع لحساب القطاعات الأخرى، خاصة بعد الانهيار الشديد لأسعار المحروقات ابتداءً من سنة 2014، حيث احتلّ قطاع الخدمات التجارية المرتبة الأولى بمتوسط قدره 33,79%، ثم يليه قطاع الأشغال العمومية والفلاحة بمتوسط سنوي تجاوز 14% لكل منهما، وفي الأخير قطاع الصناعة الذي بقيت مساهمته هي الأضعف من بين القطاعات في حدود 7% على طول الفترة (2001-2017)، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات الأجنبية التي أغرقت السوق الجزائرية نتيجة لعدم الاستجابة للطلب الفعال (خاصة ما تعلق منها بالسلع الاستهلاكية وسلع التجهيز). ولذا لا بد من إعادة بناء النسيج الصناعي، واتخاذ إجراءات صارمة من أجل إنعاش الصناعة، ووضع إستراتيجية صناعية مبنية على أساس المزايا النسبية الهادفة أساساً لتلبية احتياجات السوق المحلية وزيادة العرض المحلي خاصة مع التزايد المستمر للسكان النشطين والعمل غير المستقر[1].

يلاحظ من خلال الخانة الأخيرة من **الجدول رقم (14) (معدل النمو الاقتصادي– معدل النمو السكاني)**، وبحسب الاقتصادي روبرت مالتوس، **فإنه** إذا كان هناك زيادة في معدل نمو السكان أكبر من حجم السلع والخدمات المتوفرة يؤدي ذلك إلى ظهور آفات اجتماعية كالفقر والمجاعة، وإذا حصل العكس فإن ذلك يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة. للعلم أنّ هذه الفكرة تجانبها الصحة في الاقتصاد المعاصر، المعتمد على اقتصاد المعرفة، ومكتسبات الثورات الصناعية (خاصة الثالثة والرابعة). حيث نلاحظ أن الفرق كان موجب طيلة الفترة (2001-2017) ما عدا سنة 2009، لانخفاض الطلب العالمي على النفط، بسبب الأزمة المالية. وهذا يدل أن النمو الاقتصادي كان في صالح تحسين مستوى المعيشة.

يمكن القول، أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حافظت على نسبتها الايجابية على طول الفترة (2001-2017)، كنتيجة للزيادة في الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك من خلال الاستغلال للموارد المالية المتأتية من قطاع المحروقات، مما جعله نمو توسعي باتجاه القطاعات غير المُنْتِجَة، والتي لم ترفع من القدرات الإنتاجية المحلية بالشكل الذي يضمن مستوى معين من الإنتاج خارج قطاع المحروقات، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة، ما تعلق بجانب توفير السلع الغذائية والحدّ من التقلبات الشديدة في أسعارها. فمعدلات النمو المسجلة على طول فترة الدراسة كانت ظرفية وغير مستديمة ومرتبطة

[1] مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 341.

بأسعار المحروقات في السوق الدولية، هذه الأخيرة عندما عرفت انخفاضا بداية من سنة 2014 انعكس ذلك سلباً على الاقتصاد الجزائري، مما أضطر الحكومة لإلغاء العديد من بنود برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)، وإتباع لسياسة التقشف المالي والرفع من الضرائب والرسوم، إضافة إلى سياسة التمويل النقدي، والاستخدام الكامل لإيرادات صندوق ضبط الإيرادات، وخفض سعر صرف الدينار الجزائري ....الخ من التدابير في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وقانون المالية لسنة 2016. ولقد انعكست هذه الإجراءات سلباً على مستوى معيشة السكان خاصة ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات من جهة، ومن جهة أخرى كشف الغطاء عن التشوهات الكبيرة الموجودة في هيكل الاقتصاد الجزائري، وعدم قدرته على تحقيق التنويع الاقتصادي رغم المبالغ الكبيرة التي تَمَ ضَخُها في الاقتصاد.

وعليه، فإن تنويع الاقتصاد في ظل تراجع صادرات النفط وإيراداته بسبب الوضع الاقتصادي العالمي يمنح الجزائر فرصة سانحة لتوفير فرص عمل جديدة لاسيما للشباب والنساء، وينبغي أن يتحقق هذا بوجه خاص من خلال تحسين بيئة إدارة الأعمال، بحيث تكون مواتية للاستثمارات الأجنبية وزيادة الأعمال المحلية[1]، فالدفع بعملية خلق القيمة المضافة الوطنية والشغل يمكّن من إرساء النمو الاقتصادي على قواعد صلبة، متَكيفة ذاتيا، وقادرة على تحقيق إنتاج مستمر للمزايا التنافسية للمنظومة الإنتاجية الوطنية.

[1]اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المطلب الثالث: دراسة الانعكاسات من خلال تطور التشغيل والبطالة للفترة (2001-2017)

أَقَّر إعلان فيلادلفيا سنة 1944م الالتزام الرسمي لمنظمة العمل الدولية لتَعزيز البرامج التي من شأنها تحقيق التشغيل الكامل، ورفع مستويات المعيشة بين البلدان[1]. حيث يشكل انخفاض خلق فرص العمل أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية، وتفشي ظاهرة الفقر، مما يستوجب معالجته للحفاظ على التماسك الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على ديمومة النمو الاقتصادي، لما له من أَثَر على الاستهلاك الداخلي.وبهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين من طرف الحكومة الجزائرية من خلال توفير مناصب الشغل، والحَد من الفقر، وظاهرة البطالة، اعتمدت من خلال خططها التنموية منذ فترة التسعينيات على إجراءات تُساعد على خلق الدخول، وترقية التشغيل، والإدماج المهني،وأصبحت سياسة التشغيل في الجزائر خاصة بداية من الألفية الثالثة، تَرْتَكِز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والتنظيمية،من خلال الاعتماد على مجموعة من البرامج والمخططات والآليات. وسنحاول في هذا المطلب التعرف على الآليات والتدابير المتخذة من طرف الجزائر لدعم واستحداث مناصب الشغل، وبالتالي التخفيف من حِدَّة البطالة، ثم التعرف على انعكاسات سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو من خلال تطور مستويات التشغيل والبطالة خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية للفترة (2001-2017).

1-البرامج والتدابير المُتَخَذَّة من أجل استحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة: بُغية تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال توفير مناصب الشغل، والتقليل من ظاهرة البطالة، خاصة لدى فئة الشباب، تَمَ استحداث من طرف الحكومة تحت وصاية كل من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة والصناعة والمناجم مجموعة من الآليات (برامج، وكالات، صناديق..الخ) منها ما تُحَفِّز على الاستثمار، ومنها ما تُساهم في الإدماج المهني، ومنها ما كان في إطار التضامن نوجزها فيما يلي:

1-1- آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار: وتتمثل في[2]:

أ- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(*L'ANDI*): هي مؤسسة حكومية أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار، وتطورت لتتكيف مع تغيرات الوضعية

---

[1] منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية -دليل استرشادي-، الطبعة الأولى، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2014، ص 01.

[2] وزارة الصناعة والمناجم، آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متاح على: http://www.mdipi.gov.dz/?-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%88,91 تاريخ التحميل (12-08-2019).

الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وأصبحت مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحور أساسا على إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي؛

ب- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(*CNAC*)** : خص هذا الصندوق منذ سنة 1994 كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، أو لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص من عدد العمال أو حل المؤسسات. وابتداءً من سنة 2004 وفي إطار تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي من بين أهدافه محاربة البطالة وتحسين مستوى معيشة السكان. فقام الصندوق بتنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع، والبالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، وابتداءً من سنة 2010 تم اتخاذ إجراءات جديدة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة، ومنح مزايا متعددة (منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج)، وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين[1]؛

ت- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(*ANSEJ*)**: أنشئت في عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، وهي موجهة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق المؤسسات؛

ث- **الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغير(*ANGEM*)** :ترمي الوكالة إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة عن طريق صيغة القرض المصغر، وهذا الأخير هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من18عاما، شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت. يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع وخدمات؛

ج- **صناديق الزكاة**:يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، حيث تقوم بمنح جزء من

[1] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متاح على: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx تاريخ التحميل (10-10-2019).

أموال الصندوق كقروض متناهية الصغر لمساعدة الفقراء على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة[1].

1–2– آليات الدعم وسياسات التشغيل في إطار برامج التضامن: تُعتبر برامج التضامن برامج دعم موجهة لفئة البطالين في انتظار تَمَكُّنهم من الحصول على مناصب عمل دائمة وهي[2]:

أ– أشغال المنفعة العامة ذات اليد العامة المُكثفة(*TUP-HIMO*) : انطلق هذا البرنامج في سنة 1997 كتدعيم لجهاز الشبكة الاجتماعية المموَل من طرف البنك الدولي في الفترة (1997–2000)، لتأخُذَه الدولة على عاتقها بشكل مُوَسع. ومن بين أهدافه الأساسية استحداث مُكَثَف لمناصب الشغل المؤقتة، وصيانة وترميم المنشآت القاعدية العمومية ذات الأثر الاجتماعي الاقتصادي، بالإضافة إلى ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة الصغرى المحلية؛

ب– مشروع الجزائر البيضاء: هو آلية مُطَوَرة عن الجهاز السابق لتشجيع الباحثين عن العمل غير الحاصلين على مؤهلات تُمَكِنُهم من إنشاء أنشطة صغيرة؛

ت– التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة (*IAIG*): هو منحة مُوَجَهة إلى الفئات عديمة الدخل المسؤولة عن أسرة، والقادرة عن العمل كتعويض عن مشاركتها في أنشطة ذات منفعة عامة؛

ث– جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي: هو جهاز أنشئ سنة 2009 بهدف مكافحة الفقر والتهميش، مسْتَهدِفاً الفئات ذات الوضعيات الاجتماعية الهشة خاصة منها الموجودة في حالة تسرب مدرسي والمنْتَمِيَة لفئة من 18 إلى 60 سنة، ونجد من بين أنشطة هذا الجهاز الشغل المأجور بمبادرة محلية (أي تشغيل الشباب *ESIL*) ووكالة التنمية الاجتماعية (*ADS*)؛

1–3– آليات الدعم وإدماج الشباب في عالم الشغل: تهدف هذه الآليات إلى تشغيل فئة الشباب الحاصلين على شهادات سواء كانت جامعية أو من مراكز التكوين المهني، عن طريق مجموعة من العقود قبل التشغيل إما مع مؤسسات الوظيف العمومي أو مع المؤسسات الاقتصادية، ونجد منها ما يلي:

---

[1] مسعودي زكرياء، حميداتو صالح، دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 19.

[2] مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد وآخرون، التشغيل في الجزائر: قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2018، ص ص20–21.

أ- برنامج إدماج حاملي الشهادات: يستهدف إدماج حاملي الشهادات الجامعية، إضافة إلى التقنيين خريجي معاهد التكوين العمومية والخاصة المعتمدة من طرف الدولة للفئات العمرية من 19 إلى 35 سنة[1]؛

- **جهاز المساعدة على الإدماج المهني:** هو جهاز موجه للشباب الباحثين عن العمل من الفئة العمرية 18 إلى 35 سنة سواء كانوا حاصلين على شهادات أو بدون تكوين أو تأهيل، حيث الهدف منه هو تشجيع كافة أشكال النشاط بُغية ترقية تشغيل الشباب[2]، ويمنح هذا الجهاز لطالبي العمل المبتدئين فرصة لإدماجهم لدى الشركات العامة والخاصة والإدارات العمومية، وذلك بالدعم الكامل ماليا من قبل الدولة عن طريق ثلاثة (03) عقود إدماج وهي[3]: عقد تكوين-إدماج بالنسبة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل*(CIF)*، وعقد الإدماج المهني بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني*(CIP)* وعقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين*(CID)*

ومن أجل تنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل، ومحاربة البطالة، استعانت بالوكالة الوطنية للتشغيل *(ANEM)* التي تأسست في 18 فيفري 2006[4] خلفا للديوان الوطني لليد العاملة *(ONAMO)*، ومهمتها ضبط سوق التشغيل ومراقبته، حيث تؤدي الوكالة دور الوسيط بين طالبي العمل وعارضيه، وفرضت على المؤسسات استقدام اليد العاملة عبر هذه الوكالة من خلال المراقبة، واشتراط المرور عبرها للحصول على بعض الامتيازات في جانب اشتراك الضمان الاجتماعي.كما قامت الجزائر في إطار انتهاجها لسبل العصرنة بالتصديق سنة 2006 على الاتفاقية رقم 181 للمكتب الدولي للعمل حول الوكالات الخاصة للتشغيل.

تَمَ صدور سنة 2007 المرسوم التنفيذي رقم 07-123 المؤرخ في 24 أبريل 2007 المتضمن تحديد شروط

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-127 الصادر بتاريخ 30 أفريل 2008 يتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، الجريدة الرسمية رقم 23 الصادرة بتاريخ 04 ماي 2008، الجزائر، ص ص03-06.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 08-126 الصادر بتاريخ 19 أفريل 2008 يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية رقم 22 الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2008، الجزائر، ص ص19-23.

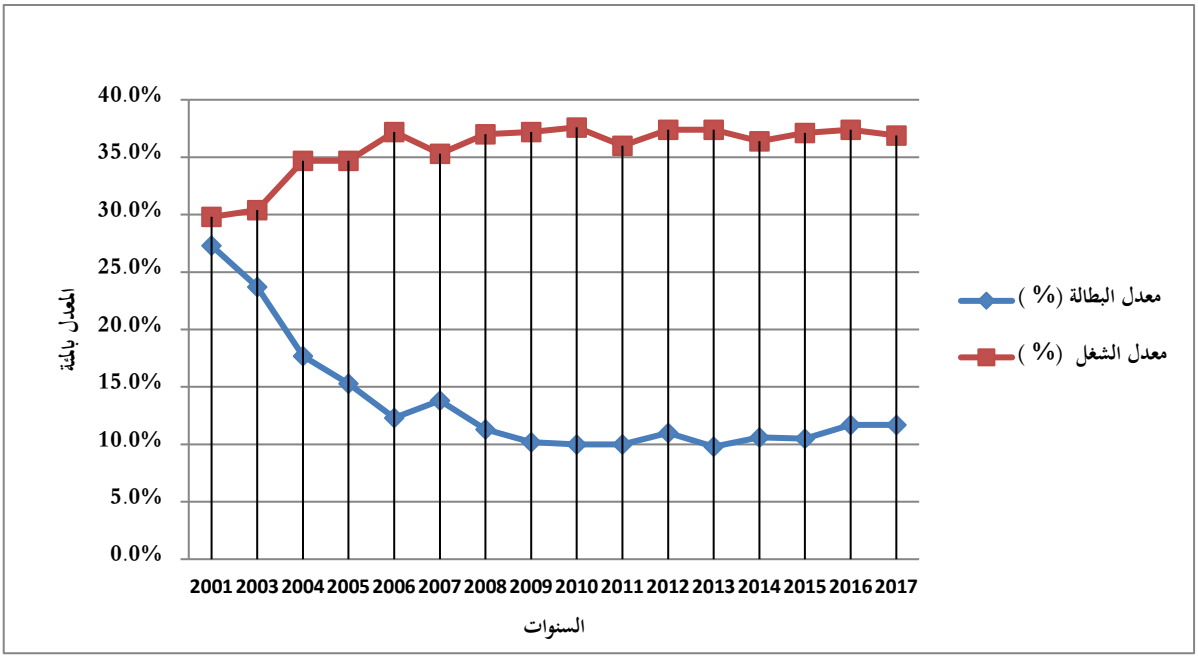
[3] الوكالة الوطنية للتشغيل، جهاز المساعدة على الادماج المهني. متاح على: http://www.anem.dz/ar/pages/dispositifs-ar.html تاريخ التحميل (10-12-2019).

[4] المرسوم التنفيذي رقم 06-77 الصادر بتاريخ 18فيفري2006يُحدد مهام الوكالة الوطنية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 09 الصادرة بتاريخ 19فيفري2006، الجزائر، ص ص22-26.

وكيفيات منح وسحب الاعتماد من الهيئات الخاصة للتنصيب[1]، بحيث يرتكز هذا الإطار القانوني على معايير الفعالية والشفافية، وعلى مبدأ التكامل مع المرفق العمومي للتشغيل. وبلغ لحد اليوم عدد الهيئات الخاصة المعتمدة للتنصيب والتي أبرمت مع الوكالة الوطنية للتشغيل اتفاقيات شراكة 30 هيئة خاصة موزعة على 07 ولايات (العاصمة، وهران، بومرداس، بجاية، سكيكدة، برج بوعريريج وغليزان).

2- **تطور معدلات الشغل والبطالة في الجزائر**: ساهم تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر في التخفيف من معدل البطالة وزيادة معدل الشغل. مع العلم أن **معدل الشغل هو** نسبة السكان المشتغلون إلى السكان البالغين 15 سنة فأكثر، أما معدل **البطالة** فهو نسبة السكان البطالين إلى السكان النشيطين.وفيما يلي التمثيل البياني لتطور معدلات البطالة والشغل في الجزائر للفترة (2001-2017)، اعتماداً على الملحق رقم (02).

شكل رقم (22): تمثيل بياني لتطور معدلات البطالة والشغل في الجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم (02)

يُلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن معدل الشغل كان في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث وصلت نهاية سنة 2017 إلى36,9 % بعدما كانت لا تتجاوز نسبة 29,8% نهاية سنة 2001، وهذا ما سمح بتخفيض معدل البطالة من 27,3% نهاية سنة 2001 إلى 11,7% نهاية سنة 2017، ويعود التحسن

[1] الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 28 الصادر بتاريخ 02 ماي 2007. ص 4. متاح على: https://www.joradp.dz تاريخ التحميل (10-12-2019).

المستمر لسوق العمل في الجزائر إلى الدور الكبير للبرامج التنموية المطبقة ابتداءً من سنة 2001 في إطار تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في إحداث مناصب شغل جديدة، عن طريق العمليات والمشاريع المُدْرجة ضمن هذه البرامج، حيث اتخذت هذه المساهمة شكلين أحدهما مباشر تَمثل في مناصب العمل التي أحْدِثت ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية، باعتبارهما القطاعين اللذان استفادا مباشرة من المشاريع ضمن البرامج، والآخر غير مباشر تَمثل في مناصب الشغل التي تَم إنشاؤها في القطاعات التي استفادت بطريقة غير مباشرة من البرنامج، والتي شملت القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والتجارة[1]. حيث أدى هذا إلى استقرار معدل البطالة في السنوات الأخيرة حول نسبة 10%، مع ارتفاع هذا المعدل بين الشباب خاصة في الفئة العمرية (16-24)، فوصل نهاية سنة 2017 إلى 28,3%،وبالنسبة للفئة العمرية (25-29) سنة فوصلت النسبة إلى30,5%. حيث تقع الجزائر في نسب متشابهة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكن مع ضغط أقل خاصة مع توقعات نمو السكان الجزائريين في المدى المتوسط يُظهر انخفاض الضغط في سوق العمل وزيادته بعد عام 2020[2].

وتكمن إشكالية التشغيل بالنسبة لهذه الفئة بالخصوص في مظهرين:

- الأول يتعلق بالصعوبات التي تُواجه إدماج الشباب في مناصب العمل مقارنة بمن هم أكبر سناً، حيث وضلت نسبة البطالة لدى الشباب إلى 57,4% نهاية سنة 2014، خاصة لدى فئة الشباب الحاصلين على شهادات التعليم العالي، فوصل معدل البطالة حسب شهادة التعليم العالي لسنة 2014 لدى فئة الذكور نسبة 16,4%، ولدى فئة الإناث نسبة[3]22,1%، مع وصول عدد البطالين الإجمالي إلى 1440 ألف بطال نهاية سنة 2017.
- والثانية تتعلق بضعف التشغيل عند المرأة، حيث بلغ معدل البطالة الكلي سنة 2017 نسبة20,7%عندا لإناث، في حين بلغ عند الذكور معدل9,4%، بعدما عرف انخفاض نهاية سنة 2011 بـ 1062 ألف بطال، وأما بالنسبة لمساهمة كل قطاع في توفير فرص الشغل والتخفيف من حدَّة البطالة فنمثلها في

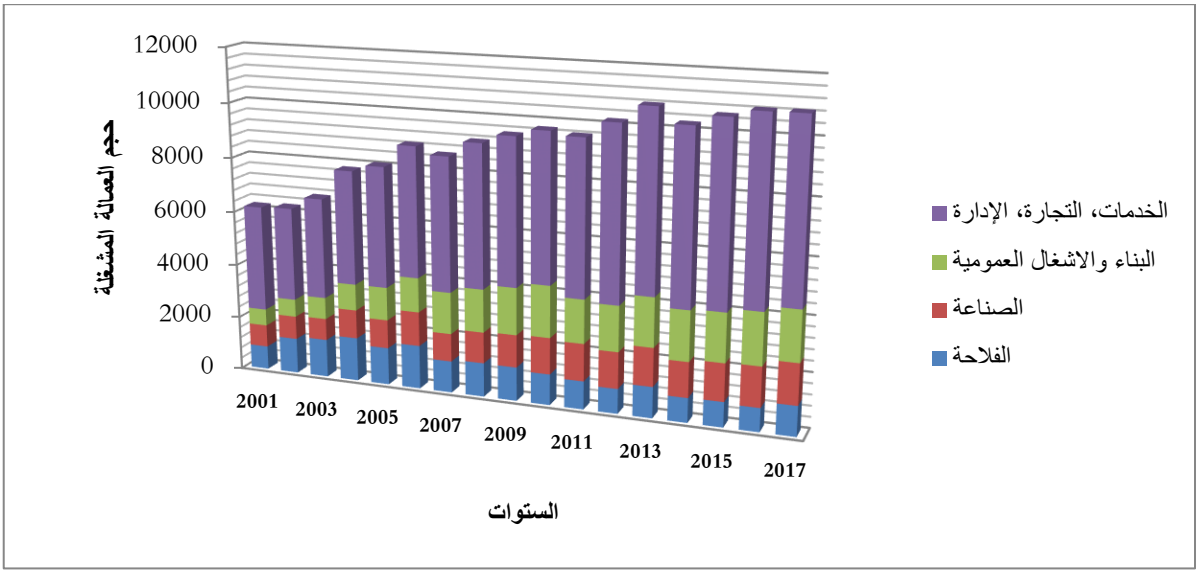
[1]مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص344-345.

[2]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، التقرير الوطني حول التنمية المستدامة (2013-2015)، الجزائر، 2016، ص 145.

[3]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، التقرير الوطني حول التنمية المستدامة (2013-2015)، الجزائر، 2016، ص 202.

الشكل رقم (23) أدناه:

شكل رقم (23): تمثيل بياني لحجم العمالة المشغلة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم (02)

يُلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه مدى المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات والتجارة على توفير مناصب الشغل، مما يعكس استحواذ القطاع العام على النسبة الأكبر من القوى العاملة، ويفسر ضعف مساهمات القطاعات الأخرى في سوق العمل خاصة الخالقة للقيمة المضافة، وتبعيتها للأوضاع الداخلية والخارجية، خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي بقيت عملية خلق المناصب لديه مرتبطة بمدى قدرة تمويل مشروعاته (خاصة الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية)، التي استحوذت على الحصة الأكبر في برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة (2001-2014).

وأما قطاع الفلاحة فعرف مساهمة كبيرة في خلق مناصب الشغل منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2006، حيث انقل عدد المناصب الجديدة من 873 ألف منصب جديد إلى 1610 ألف نهاية سنة 2006 نتيجة استفادة هذا القطاع من مختلف إجراءات الدعم الممنوحة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (*PNDA*) للفترة (2001-2004)، وما تَضَمنه من عمليات تمويل واستصلاح الأراضي وتوزيعها على الشباب الراغب في العمل)، ليعرف فيما بعد انخفاض في خلق المناصب حيث وصلت نهاية سنة 2016 إلى 865 ألف منصب جديد، مما يفسر عدم استدامة المناصب الجديدة، وعزوف الشباب عن ممارسة الفلاحة، خاصة مع ارتباط القطاع بشكل أساسي بعامل الموسمية وغياب مرافقة حقيقية للدولة.

ورغم الآثار الايجابية لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على مستويات التشغيل والبطالة، إلا أن هذا التأثير يبقى ظرفياً وغير مستدام، خاصة مع ضعف إنتاجية العمل بسبب الاعتماد الكبير على القطاع العام، والذي يعبر عنه بنصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج الداخلي الخام، والذي عرف زيادة محتشمة على طول الفترة (2001-2017)، حيث قدر بـ 49,26 ألف دولار نهاية سنة 2001 ليصل إلى 54,043 ألف دولار فقط بزيادة سنوية لا تتجاوز 10%من جهة، ومعرفتها لتقلبات ارتفاعا وانخفاضا في حدود هذه النسبة من جهة أخرى[1].وعليه لخلق المزيد من فرص العمل وزيادة النمو وتحسين إنتاجية العمل بما يضمن مستوى معيشي مقبول لا بد للسلطات الجزائرية بتحويل نموذج النمو الذي تقوده الدولة والمعتمد على المحروقات إلى نموذج أكثر تَنَوُّعًا يقوده القطاع الخاص، وسيتطلب مثل هذا التحول جدول أعمال طموح للإصلاح الهيكلي وعلى رأسه تحسين مناخ الأعمال، من خلال تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية، وتيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية، وكذلك فتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة والاستثمار، وتحسين الحصول على التمويل، وتطوير أسواق رأس المال، وتعزيز الحوكمة والمنافسة والشفافية. وكذلك ينبغي تحسين تشغيل سوق العمل من خلال المراجعة لقانون العمل لتعزيز مرونة سوق العمل، مع ضمان الحماية الكافية للعمالة، وتوثيق الروابط بين النظام التعليمي والقطاع الخاص، بما يمكن أن يساعد على زيادة الاتساق بين مهارات طالبي العمل واحتياجات أرباب الأعمال[2].

[1] البنك الدولي، نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011، متاح على: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD?locations=DZ&view=chart تاريخ التحميل (10-10-2019)

[2] صندوق النقد الدولي، الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، نشرة الصندوق الالكترونية، 19 ماي 2016، ص 02. متاح على: https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2016/NEW052016Aa.pdf تاريخ التحميل (10-10-2019).

المبحث الثاني: تحليل وتقييم المؤشرات الاقتصادية لمستوى المعيشة في الجزائر للفترة (2001–2017)

توجد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على تحسن وانخفاض مستوى المعيشة في بلد ما، والتي سوف نتطرق إليها في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) في هذا المبحث، حيث نعرض في المطلب الأول تطور مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي، وفي المطلب الثاني تطور مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني، وأما في المطلب الثالث فنتناول فيه الإنفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص، وفي المطلب الرابع تطور مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (2001-2017).

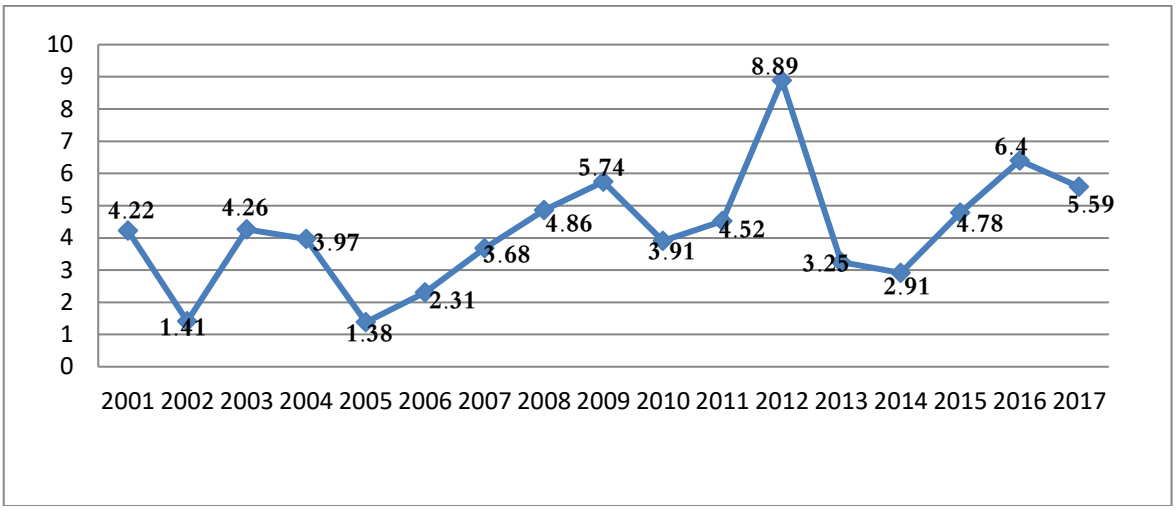
المطلب الأول: تطور مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي في الجزائر للفترة (2001-2017)

يُعتبر مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي مقياساً للتضخم، وهو يُمثل الحركة التصاعدية للأسعار، حيث يُستخدم لتحديد القيمة الحقيقية للنقود داخلياً وخارجياً (سعر الصرف) بصفة عامة، وبصفة خاصة للأجور، ومنها قياس مستوى معيشة المواطنين. فعملية استهداف التضخم والسيطرة عليه من بين التحديات الكبيرة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، إذ يعد أهم المشكلات التي تنال قسطاً كبير من الاهتمام من طرف الخبراء والحكومات ومختلف المنظمات الدولية، لما له من آثار على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي.

1- تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2001–2017): يُعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أحد أهم المؤشرات الإحصائية المُستَعْمَلة للتخطيط في مختلف المجالات، حيث تعمل مراكز الإحصاء والتخطيط في مختلف الدول على تركيب هذا الرقم، بالاعتماد على أسعار سلة من السلع والخدمات، التي يستهلكها القطاع العائلي، ومن ثَمَ تشكيل سلسلة زمنية لقياس التغير الذي يطرأ على تكاليف المعيشة عبر الزمن. ويعتمد الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر لحساب مؤشر أسعار الاستهلاك على طريقة المسح للاستهلاك، وإنفاق الأسر، من مسح لعينة من 12150 أسرة، موزعة على كامل التراب الوطني في سبع طبقات، على أساس المعايير المعتمدة لمستوى التحضر، والمنطقة الجغرافية، بحيث تُكَوِن فئة السكان المرجعية من جميع الأسر الجزائرية، ومن جميع الأحجام والفئات الاجتماعية والمهنية[1]، ومن خلال تتبع التغير الحاصل في مؤشر أسعار الاستهلاك يُمكن استخراج معدل التضخم. وفيما يلي التمثيل البياني رقم (24) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مؤشر أسعار الاستهلاك، رقم 212، الجزائر، جويلية 2013، ص 12.

شكل رقم (24): تمثيل بياني لتطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (2001-2017)

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه، أن المؤشر العام (معدل التضخم) عرف خلال الفترة (2001-2011) معدلات مقبولة وصل في المتوسط إلى3,2%،ويرجع هذا إلى فعالية السياسة النقدية المتبعة خلال الفترة، وذلك عن طريق وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد بالرغم من التوسع في الإنفاق الحكومي، حيث لجأ بنك الجزائر من أجل التحكم في معدل التضخم إلى إعادة تنشيط أداة الاحتياطات الإجبارية وذلك من أجل التحكم في السيولة المصرفية مما ساهم في تسجيل انخفاض لمعدل التضخم للسداسي الأول لسنة 2002 مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2001[1]، وتم مراجعة نسبة الاحتياطي الإجباري لتبلغ نهاية سنة2004 نسبة 6,5% مقابل 6,25%منذ سنة 2002[2]، بالإضافة إلى استقرار في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار خلال سنة 2004[3] نتيجة للارتفاع المستمر لأسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2003، وانعكاسه بصفة ايجابية على الوضع النقدي والمالي، والاحتياطات من العملة الصعبة، وانطلاق البرامج الاستثمارية العمومية التي انْجَرَ عنها زيادة في المداخيل مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بنسبة قدرت بـ2,83%[4].

---

[1] بوشارب لامية، دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص 283.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005، ص 31.

[3] بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكساسي أمام مجلس الأمة، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[4] *Conseil National Economique et Social, Conjoncture Economique et Sociale du Premier Semestre 2003, 23éme Session Plénière, Alger, Décembre2003, P03.*

– عَرف معدل التضخم ارتفاعاً بلغ أوجه نهاية سنة 2009 بنسبة اقتربت من6% وهو أعلى معدل يُسجل خلال العشرية الأولى من القرن العشرين،وهذا بسبب التوسع في النفقات العمومية المُكَثَّفَة في قطاع البناء والأشغال العمومية، والتي تطلبت استيراد مواد أولية وتجهيزات من الخارج، وهو ما انعكس على ارتفاع معدل التضخم بسبب التضخم المستود،لاسيما في الدول الناشئة بسبب ارتفاع أسعار المُنتجات الطاقوية والسلع القاعدية خاصة المواد الغذائية كالحبوب، ومسحوق الحليب، والزيوت، رغم تدخل السلطات العامة للتخفيف من آثارها عن طريق الإعانات المعتبرة ورفع أجور الموظفين[1].

– استمرت التوترات التضخمية في سنة 2010 ولكن بمعدلات أقل فانتقل من 6,1 % إلى 4,1% بالنسبة للمؤشر الوطني، ومن 5,74 %إلى 3,9 % بالنسبة لمؤشر الجزائر الكبرى، وهذا بسبب الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الغذائية[2]،وكما اتَحَدَّت مجموعة من العوامل في سنة 2011 زادت من ارتفاع معدل التضخم من بينها ما يلي[3]:

✓ النمو القوي للكتلة النقدية الناتج خاصة من الزيادة في النفقات العمومية الجارية (26,4% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2011) الذي سجل19,9% سنة 2011 مقابل 15,4% سنة 2010[4]؛

✓ قيام الأسواق المحلية ببيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها؛

✓ مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية،وانتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة بقوة.

وبداية من سنة 2012 ارتفع الإنفاق نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات لفائدة القطاع العائلي واستحداث وتوسيع برامج الإعانات لفائدة العاطلين عن العمل، مما سمح لمعدل التضخم بالارتفاع إلى أعلى مستوى له بلغ 8,98% سنة 2012، ونتيجة لتدابير أوضاع المالية العامة (ترشيد الإنفاق العام)، وإتباع سياسة نقدية انكماشية من طرف الدول العربية ومنها الجزائر (رفع معدل الاحتياطي الإجباري من 9% إلى 11% في 29

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة الآلية الإفريقية للتقييم من فيل النظراء نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، جويلية 2012، ص 52.

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2010، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2011، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[4] نفس المرجع السابق، ص 202.

أفريل 2012)[1]عرف معدل التضخم انخفاضاً ليصل إلى 4,78% نهاية سنة2015[2]،ولكن بقيت نسبته السنوية متزايدة ليصل إلى 6,4% نهاية سنة 2016، وهو ارتفاع غير ناتج عن محددات التضخم الكلاسيكية، وإنما يعود إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية خاصة في مجموعة المنتجات الغذائية[3]، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الصرف الناتج عن تراجع قيمة الدينار[4]، ليعرف فيما بعد في نهاية سنة 2017 انخفاضاً طفيفاً حيث وصل إلى 5,59%.

نستطيع القول، أنّ معدل التضخم في الجزائر منخفض نسبياً خلال الفترة (2001–2015)، ولكنه يبقى دون المستوى مقارنة بالدول المجاورة خاصة مع نهاية سنة 2015 (انخفاض بـ0,8% في الأردن، وبـ 0,2% في كل من فلسطين والعراق، و00% في لبنان)[5]. وأما خلال الفترة (2016–2017) فإن معدل التضخم بقي مرتفعاً نسبياً بمعدل بلغ 5,5% نتيجة ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية الغذائية والسلع الصناعية المستوردة نتيجة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار.

2- خصائص التضخم في الجزائر للفترة (2001–2017): تُعتبر المصادر الأساسية التي تُساهم في صناعة بؤر الضغوط التضخمية في الجزائر عديدة منها ما يلي[6]:

- الفجوة بين عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي مقارنة مع ارتفاع وتيرة نمو الطلب الاستهلاكي، وهو ما يدفع نحو ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك. فرغم المبالغ الكبيرة التي ضختها الحكومة لترقية وتحسين النجاعة

---

[1] *Banque d'Algérie, Instruction n°01-2012 du 29 avril 2012 modifiant et complétant l'instruction n°02-2004 du 13 mai 2004 relative au régime des réserves obligatoires, disponible sur : https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist2012.htm (consulte le 15-01-2020).*

[2]صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 292. بالاعتماد على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae (تاريخ التحميل 12-07-2019).

[3]بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني2018، ص 06. بالاعتماد على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletindeconjoncture_1ersemestre2017ar.pdf (تاريخ التحميل 12-09-2019).

[4]*Groupe de la banque mondiale, Améliorer les résultats éducatifs afin de développer le capital humain, de réduire le chômage des jeunes et de repousser la frontière des possibilités de production, rapport de suivi de la situation économique de l'Algérie, printemps 2017,* PIX. *Disponible sur le site : http://documents.worldbank.org/curated/en/496761499968921052/pdf/117451-FRENCH-WP-Algeria-Eco-Monitoring-pub-6-22-17web.pdf consulte le (20-06-2019)*

[5]صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[6]قندوز طارق، قاسمي السعيد وآخرون، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم، مجلة دراسات اجتماعية وإنسانية، العدد 07، جامعة وهران1، جانفي 2017، ص 192.

التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية كمحرك للإقلاع، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار الأجنبي وعقود الشراكة المُبْرمة بقيت المجاميع الصناعية والزراعية الوطنية تُعاني من ضعف في الإنتاجية والمردودية؛

– ارتفاع ضغط الطلب الداخلي نتيجة دفع الأجور للموظفين في إطار الأنظمة التعويضية، والمطالبة برفعها والتهديد بالتصعيد والدخول في موجة الإضرابات العمالية وشل حركة الاقتصاد، حيث ساهمت الحكومة في الارتفاع غير العقلاني لأسعار المواد الأساسية من خلال رفع الحد الأدنى الوطني للأجور بقيمة 3000 دج دفعة واحدة من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الإنفاق الحكومي والذي لم يُقابله ارتفاع مادي في مستوى الإنتاج الوطني، مما دفع الحكومة من أجل تلبية الطلب الداخلي إلى تحمل تكلفة كبيرة لفاتورة مشتريات خارجية (تضخم مستورد)؛

– لجوء الحكومة إلى تمويل عجز الميزانية عن طريق الإفراط في الإصدار النقدي،

– توسع البنوك في منح القروض الاستهلاكية؛

– محدودية أدوات مراقبة تدفق السيولة النقدية المتداولة في السوق؛

– ضعف الأجهزة الرقابية للدولة على التحكم في حلقات المضاربة وضبط الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مبادرة السلطات العمومية إلى تخفيض سعر صرف الدينار.

3– التضخم وأثره على القدرة الشرائية في الجزائر للفترة (2001–2017)

يتسبب التضخم في تدهور القدرة الشرائية للوحدة النقدية وبالتالي على الأجور والمرتبات، مما ينعكس سلباً على مستوى معيشة المواطنين، وذلك بانخفاض مجموعة السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة جَرَاء انخفاض المبلغ المالي اللازم لاقتنائها، فخلال الفترة (2001-2017) عرفت مُختلف السلع والخدمات في الجزائر ارتفاعاً مرة وانخفاضا مرة أخرى،مما أَثَّر على القدرة الشرائية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (19) الموالي

جدول رقم (17): تطور التغير في الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك، والقدرة الشرائية في الجزائر للفترة (2001-2017).

الوحدة: (%) **سنة الأساس: 100=2001.**

السنوات	الأغذية والمشروبات	ملابس وأحذية	سكن وأعبائه	أثاث ولوازم التأثيث	الخدمات الطبية والصحية	النقل والمواصلات	تربية وثقافة وترفيه	سلع أخرى	القدرة الشرائية*
2001	/	/	/	/	/	/	/	/	7,6
2002	0,64	2,08	0,98	1,23	1,45	1,25	1,78	5,58	4
2003	3,60	1,04	3,76	2,27	1,51	12,58	1,25	0,50	6,1
2004	4,47	0,31	3,29	2,21	1,62	7,44	0,88	2,66	9,8
2005	-1,07	0,86	8,37	0,24	0,86	5,28	1,02	-0,29	6,7
2006	4,22	0,30	4,06	0,09	0,95	-0,07	-0,50	1,34	6
2007	6,36	-0,25	2,08	0,41	1,81	2,20	2,12	2,26	8,5
2008	7,50	-0,25	1,10	1,06	1,84	3,98	5,23	5,20	8,8
2009	8,23	0,44	2,67	1,82	3,37	3,58	6,03	7,88	6
2010	4,24	2,73	1,85	3,53	2,83	2,48	-0,14	10,98	11,7
2011	4,22	3,68	1,38	3,51	4,40	2,99	0,55	14,94	14,2
2012	12,22	5,77	4,52	3,89	4,31	4,51	2,88	13,42	2,9
2013	3,18	7,75	1,59	2,68	4,14	5,61	-2,87	0,75	7,2
2014	3,90	7,14	1,30	3,60	4,40	-1,05	8,93	0,57	4,3
2015	4,70	8,68	1,28	4,41	6,14	3,68	4,86	6,78	-6,3
2016	3,39	13,74	6,35	5,28	6,64	11,74	-1,43	10,80	6,8
2017	5,01	8,88	2,33	4,21	5,67	4,72	2,93	11,13	3,8-

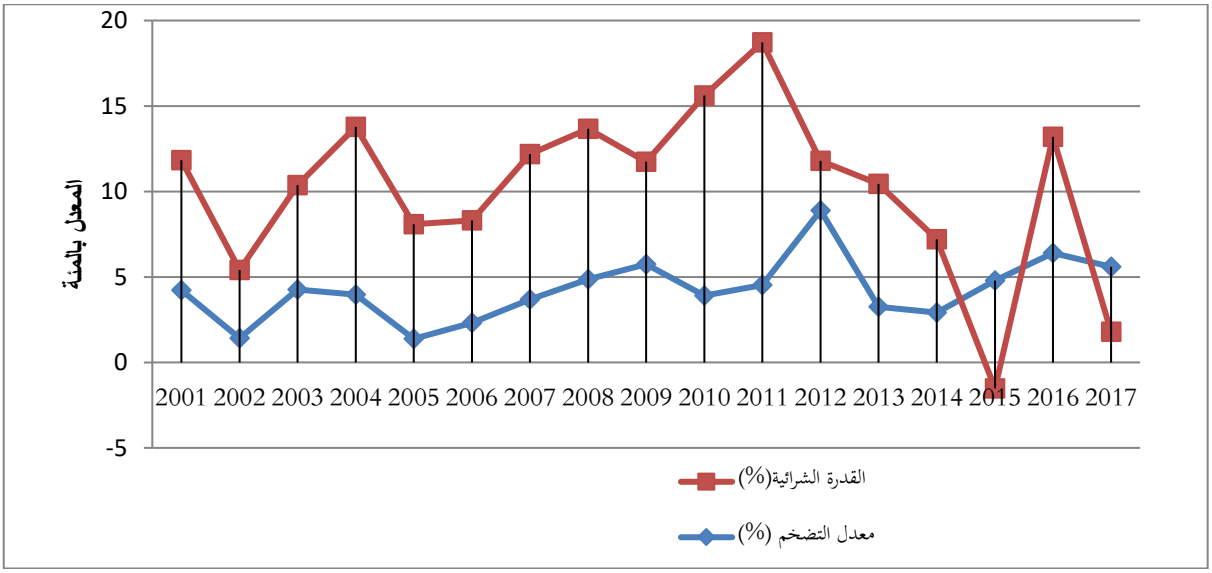
المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (2001-2017)؛ و

-La Direction Général de la Prévision et des Politiques, Compte Revenu Dépense des Ménages (2000-2017), Ministère de finance, 2019. Disponible sur http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/revenu_depenses_menages/depenses_menage2017.pdf.*Consulte le (10-08-2019)*

يُلاحظ من الجدول أعلاه،أن معظم أسعار السلع والخدمات عرفت تقلبات (ارتفاع مرة وانخفاض مرة أخرى) خلال الفترة (2001-2017)، وهذا تبعاً لانخفاض وارتفاع معدلات التضخم، مما أثَر على قدرة الأسُر الجزائرية على تلبية مختلف حاجياتها خاصة الأساسية منها والمتمثلة في الغذاء. وفيما يلي الشكل رقم (25) يوضح تطور معدل التضخم والقدرة الشرائية خلال الفترة المدروسة:

*تتمثل القدرة الشرائية في كمية السلع والخدمات التي يُمكن أن يتحصل عليها الفرد بدخله المتاح، ويتم حسابها بالنسبة التالية: (مستوى الدخل / مؤشر الأسعار)*100، وتَمَ حساب مؤشر القدرة الشرائية للفترة (2001-2017) من طرف المديرية العامة للتنبؤات والسياسات بوزارة المالية الجزائرية.

شكل رقم (25): تمثيل بياني لتطور القدرة الشرائية ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدولين رقم (17)

يلاحظ من الشكل أعلاه، وجود اتجاهين للعلاقة بين معدل التضخم والقدرة الشرائية (علاقة طردية، وعلاقة عكسية)، رغم أن الاتجاه الأول هو الغالب. فبخصوص العلاقة الطردية كانت خلال السنوات (2001-2009، 2011، 2013، 2014، 2016، 2017). وأما بخصوص العلاقة العكسية فسجلت في سنتي 2010، و2015. حيث كانت القدرة الشرائية في تَحَسُّن خلال فترة تنفيذ برنامجي الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، مع استمرار تَحَسُّنِها إلى غاية نهاية سنة 2011 لتصل إلى 14,1%، وهي أعلى مستوى لها خلال الفترة. ويُفَسّر التحسن خلال الفترة (2001-2009) إلى الإجراءات المُتَخَذة من طرف السلطات العامة للتخفيف من آثار التضخم عن طريق الإعانات المعتبرة ورفع أجور الموظفين، خاصة مع زيادة أسعار السلع المستوردة. بالإضافة إلى ذلك وحسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2008، وتَوَصُلِه إلى أَنَّ المعدل المتوسط للتضخم المحسوب خلال الفترة (1999-2007) قُدِر بـ3,26% مقابل 2,94% للفترة (1999-2008) و2,31% للفترة (1999-2006)، حيث سَمَحَت الزيادات السنوية المحسوبة خلال الفترة (1999-2008) بترتيب فئات المنتجات المؤثرة في التضخم إلى ما يلي[1]:

- ✓ فئة ذات تضخم ضعيف بقوة اقل عن 1% سنوياً وهي يضم المجموعات الثلاثة: الأثاث والملابس والتربية؛
- ✓ فئة ذات تضخم دون الهدف المتمثل في 3% ولكن تزيد عن 2,5%، وتضم المجموعات الثلاثة: السكن،

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 70.

سلع متنوعة والصحة؛

✓ فئة تضم السلع الغذائية والنقل والاتصال والتي يفوق نسبة التضخم فيها 4,1% سنوياً.

ونتيجة للزيادات القوية والفجائية للسلع المستوردة بداية من السداسي الثاني لسنة 2009، وخلال سنة 2010 نتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي، وتَوَسُع استخدام البديل للسلع الفلاحية، وممارسات المضاربة للمستثمرين، وتضخيم الطلب على المنتجات الفلاحية (حبوب، مشتقات الحليب، زيوت نباتية)[1]، بالإضافة إلى الصدمة الناتجة عن الطلب نتيجة للرفع المعتبر للأجور، والذي قابلته عدم مرونة العرض على المدى القصير الأجل للعديد من المواد الاستهلاكية، قامت السلطات العمومية بداية من سنة 2011 بضبط السوق بأربع تدابير ذات الأثر الفوري للحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المعوزة (ارتفعت بنسبة11,7%) وهذا من خلال ما يلي[2]:

-إلغاء الحقوق الجمركية على الاستيراد للسكر الأحمر والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية، حيث قُدِّرت نسبة الحقوق الجمركية بنسبة 5%؛

-إلغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17% على السكر الأحمر وعلى المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية؛

-إعفاء النشاط الإنتاجي ومعالجة وتوزيع الزيوت الغذائية والسكر من الضريبة على أرباح الشركات، وتُقَدر هذه الضريبة بنسبة 19% بالنسبة للنشاطات الإنتاجية وبنسبة 25% بالنسبة لنشاطات التوزيع؛

- إعفاء السكر الأبيض من حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الاستيراد لوضع حد لوضعية الاحتكار على بعض الأسواق.

ونتيجة للنقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، خاصة في مجموعة المنتجات الغذائية، وارتفاع أسعار الفواكه والخضروات وكذلك الخضراوات الجافة (وهي جزء مهم من ميزانية الأسرة)، بالإضافة إلى زيادة الكتلة النقدية، وانخفاض أسعار الصرف الناتج عن تراجع قيمة الدينار[3]، عرفت القدرة الشرائية انخفاض شديد بداية من سنة 2012 (ليصل إلى أقصى مستوى لها نهاية سنة 2015 بنسبة سلبية قُدِرت بـ (6,3-)%، والذي كان في الأساس ناتج عن التضخم في أربع مجموعات وهي:

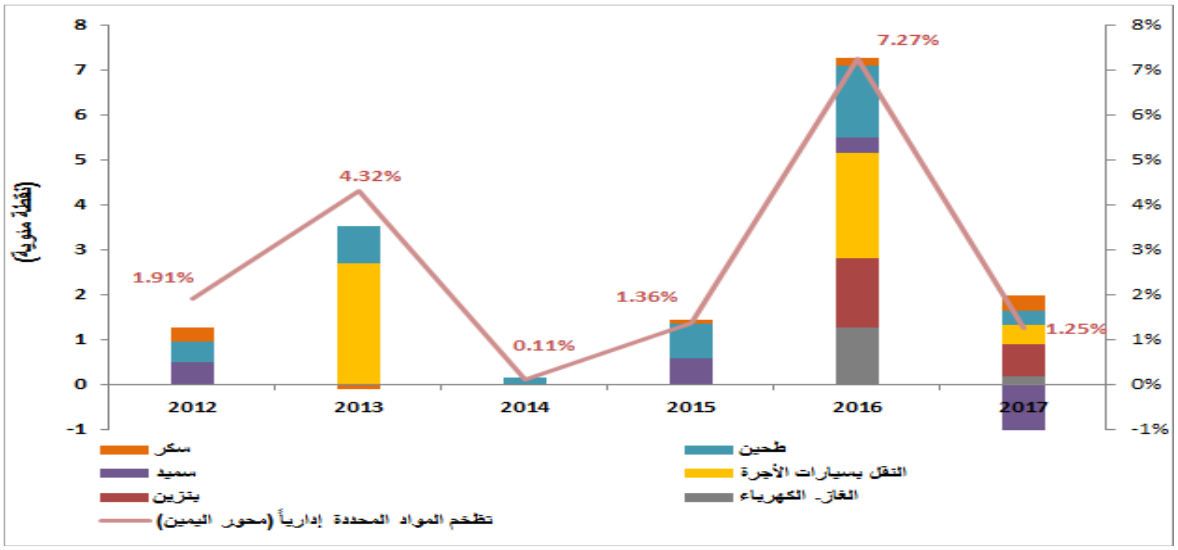
[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2010، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2011،مرجع سبق ذكره، ص 47.

[3] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2012، مرجع سبق ذكره، صص52-53.

(السلع الغذائية، الملابس والأحذية، النقل، وسلع مختلفة)، والمُقَدر ترجيحها الإجمالي بـ75% من المؤشر الكلي، حيث ساهمت في التضخم بنسبة[1]83,9%.ولكن بداية من عام 2016 مع بدء نفاذ التدابير الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 والتي تهدف إلى خفض الواردات وخفض مستوى الإعانات لبعض المنتجات مثل الغاز والكهرباء والديزل والمياه[2]، وصل التضخم إلى مستويات أعلى له ساهم فيها تضخم أسعار المنتجات المحددة إدارياً للمواد الغذائية والمواد غير الغذائية، خاصة أربع مجموعات منها وهي: التغذية، والملابس والأحذية، النقل، وسلع متنوعة، حيث ساهمت بنسبة 84,3% في التضخم فمثلاً ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز بنسبة 12,8%وأسعار البنزين بنسبة 35,9% وأسعار النقل بسيارات الأجرة إلى 27,8%[3] وهذا حسب ما يُوضحه الشكل البياني رقم (26) أدناه:

شكل رقم (26):تمثيل بياني لمساهمة بعض المنتجات المحددة إدارياً في تضخم المنتجات المحددة إدارياً.



المصدر:بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية2018، ص 37.

ونتيجة للزيادات المعتدلة في أسعار الوقود، وإعادة تعديل أشطر استهلاك الكهرباء والغاز، أدى ذلك لانكماش الأسعار المحددة إداريا للمواد الغذائية بـ(0,2-) %، وكذا تراجع تَضخم الأسعار المُحددة إدارياً للمنتجات غير الغذائية (من12%في 2016 إلى 3,1% في سنة 2017) مما ساهم في الانخفاض الطفيف

[1]بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي 2015، الجزائر، نوفمبر2016، ص49.

[2]المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص125-126.

[3]بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2016، التقرير السنوي 2016، الجزائر، سبتمبر2017، ص ص44-45.

لمعدل التضخم، ولكن من جهة أخرى زاد من انخفاض القدرة الشرائية للمواطن لتصل إلى أدنى مستوى لها بـ(3,8%-) وهذا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية الطازجة، هذه الأخيرة انتقلت مساهمتها في التضخم من 2% نهاية سنة 2016 لتصل إلى 6,6% في سنة 2017[1].

من خلال تحليل تطورات معدلات القدرة الشرائية في الجزائر خلال فترة الدراسة، يتبين أن اضطراب الأسعار يعود لمجموعة كبيرة من الأسباب، ساهمت بشكل كبير في اضطراب معيشة المواطن الجزائري نورد أهمها فيما يلي:

- **عجز الإنتاج الفلاحي والصناعي والاحتكار والمضاربة وسوء التنظيم**، مما أثّر إجمالاً على تكلفة المعيشة،حيث يعود سبب انخفاض القدرة الشرائية في مُعْظَمِه إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتي تعتمد الحكومة لتلبيتها على الاستيراد (وصلت الواردات من السلع الغذائية نهاية سنة 2004 إلى 3597 مليون دولار، ونهاية سنة 2009 إلى 5863 مليون دولار، و11005 مليون دج سنة 2014، لتنخفض نهاية سنة 2017 إلى 8438 مليون دج)، وهذا ما يعكس ضعف مستوى الأمن الغذائي في الجزائر على الرغم من سعي الحكومة لتحقيقه، من خلال إتباعها لإستراتيجية تنموية للقطاع الفلاحي، ورصد مبالغ مالية معتبرة على طول الفترة (2001-2016)، والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (*PNDA*) للفترة (2001-2004)، وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي لسنة 2008، بالإضافة إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي (2010-2015)، حيث احتلت الجزائر المراتب الأخيرة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي مقارنة مع بعض الدول العربية[2]، والتي نعرضها في الجدول رقم (18) الموالي:

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018، ص 35.

[2] للاطلاع حول وضعية الأمن الغذائي في الجزائر للفترة (2002-2013) أنظر: مكيد علي، فريدة بن عياد، وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي- دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة (2002-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 17، 2017، ص ص108-125.

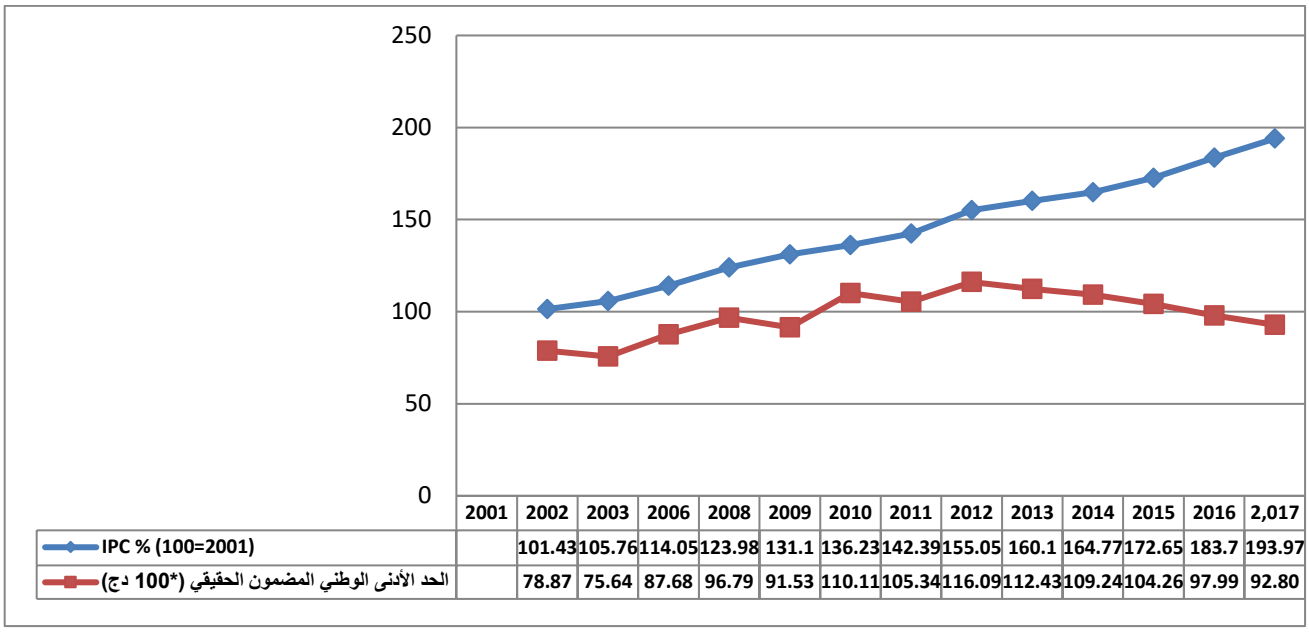
جدول رقم (18): تطور مؤشر الأمن الغذائي العالمي للجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية للفترة (2014-2017)

N°	البلد	الترتيب العالمي				قيمة المؤشر			
		2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
1	الكويت	28	24	27	26	72,2	75,5	73,6	74,6
2	الإمارات المتحدة	30	23	30	33	70,9	75,6	71,8	70,9
3	المملكة السعودية	32	30	32	32	69,6	72,8	71,1	71
4	تونس	54	51	53	54	55,7	60,1	57,8	58,8
5	مصر	66	47	57	58	49,3	61,8	57,1	56,6
6	الأردن	59	55	60	55	53	58,5	56,9	58,3
7	المغرب	63	69	62	67	50,1	53,9	55,5	52,6
8	الجزائر	70	68	66	68	47,5	50,9	54,3	51,5

***Source**: The Economist Intelligence Unit, Global food Security Index (2014-2017), an Annual Measure of the state of global food security. Available on: https://foodsecurityindex.eiu.com/Resources (Download on: 15-09-2019)*

➢ **تدهور القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر الوطني المضمون الحقيقي:** إنَّ القدرة الشرائية للمواطن في علاقة عكسية مع مستوى العام للأسعار (بشرط عدم ارتفاع الأجور الاسمية)، فكلما ارتفعت الأسعار فإنها تنخفض والعكس صحيح. وَتُعَدُ دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تَأَثُراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تُؤَدي الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع وهي فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال نتيجة للأرباح التي يُحَقِقونها والناتجة عن الطلب على مختلف السلع والخدمات، ومن جهة أخرى تزداد معاناة الفئة ذات الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية والموظفون، وهي الطبقة المتوسطة والضعيفة، هذه الأخيرة قَدَّرت لها الدولة حَداً أدنى للأجر على أساس كفايته للاحتياجات الأساسية للعامل وأفراد أسرته، ولكن أي ارتفاع في أسعار فإن هذه الاحتياجات تَجْعل الحد الأدنى للأجر عاجزاً عن تأدية وظيفته في تمكين العامل من الحصول عليها، حيث تدهورت القدرة الشرائية له خلال الفترة (2001-2017) وهذا حسب ما يُوضحه الشكل رقم (27) أدناه:

شكل رقم (27):تمثيل بياني لتطور الحد الأدنى الوطني المضمون الحقيقي في الجزائر للفترة (2001-2017)



	2001	2002	2003	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2,017
IPC % (100=2001)		101.43	105.76	114.05	123.98	131.1	136.23	142.39	155.05	160.1	164.77	172.65	183.7	193.97
الحد الأدنى الوطني المضمون الحقيقي (*100 دج)		78.87	75.64	87.68	96.79	91.53	110.11	105.34	116.09	112.43	109.24	104.26	97.99	92.80

المصدر:من إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (2001-2017)

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنَّ القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر الوطني المضمون خلال الفترة (2001-2008)عرفت تحسناً طفيفاً نتيجة زيادة الحد الأدنى مرتين خلال نفس الفترة (رفعه من 8000دج سنة 2001 إلى 10.000دج سنة 2004، ثم إلى 12.000دج سنة 2007)، ولكن بدون مقابل متكافئ فيما يخص مردود الإنتاجية، حيث يتم إعادة تقييم للحد الأدنى للأجور بطريقة دورية وبدون علاقة مباشرة بالإنتاجية في العمل والتضخم[1]. وكما يُلاحظ كذلك أنه عند انخفاضه في نهاية سنة 2009 عملت الحكومة على رفعه من جديد بداية من جانفي 2010 إلى 15.000دج ثُم إلى 18.000دج بداية من سنة 2012، حيث كان الهدف هو المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخول الضعيفة والثابتة ولكن حدث العكس، وانخفضت القدرة الشرائية للمستهلكين نتيجة ارتفاع مختلف أسعار السلع والخدمات. حيث لوحظ في الجزائر أنه كُلَّما قامت الحكومة برفع الأجور، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم، وهذا نتيجة عدم مواكبة الإنتاج للزيادة في الطلب (ضعف الإنتاجية) من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ سياسة الأجور في الجزائر ليست مرتبطة بمعدل معين؛

[1]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009، قسم الدراسات الاقتصادية، الجزائر، ديسمبر 2009، ص 23.

➢ **تدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري داخلياً وخارجياً:** تسبب التضخم في تدهور القدرة الشرائية لوحدة النقد خلال فترة الدراسة، خاصة مع الأزمة الاقتصادية وتراجع أسعار النفط التي أنجر عنها ارتفاع العملات الصعبة كالأورو والدولار مقارنة بقيمة الدينار الجزائري. وفيما يلي الجدول رقم (19) يوضح تطور القدرة الشرائية للنقود في الجزائر ووضعية التجارة الخارجية خلال الفترة (2001-2017).

جدول رقم (19): تطور القدرة الشرائية للنقود، ووضعية سعر الصرف الحقيقي، في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات	المستوى العام للأسعار سنة الأساس(100=2001)	قيمة النقود الحقيقية	سعر الصرف الحقيقي مقابل 1 دولار	سعر الصرف الحقيقي مقابل 1 أورو
2001	100	1	-	-
2002	101,43	0,98	0,79	0,74
2003	105,75	0,95	0,73	0,83
2004	109,95	0,91	0,66	0,82
2005	111,47	0,90	0,66	0,82
2006	114,05	0,88	0,64	0,80
2007	118,24	0,85	0,59	0,80
2008	123,98	0,81	0,52	0,77
2009	131,10	0,76	0,55	0,77
2010	136,23	0,73	0,55	0,73
2011	142,39	0,70	0,51	0,72
2012	155,10	0,64	0,50	0,66
2013	160,10	0,62	0,50	0,66
2014	164,77	0,61	0,49	0,65
2015	172,65	0,58	0,58	0,65
2016	183,70	0,54	0,60	0,66
2017	193,97	0,51	0,57	0,65

المصدر:من إعداد الطالبة بناءً على الملحق رقم (03)

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المستوى العام للأسعار كان خلال فترة الدراسة في ارتفاع من سنة أخرى ولم يعرف ولا مرة انخفاضا، مما أثَّر سلباً على القدرة الشرائية لوحدة النقد، والتي كانت في انخفاض مستمر خلال نفس الفترة، حيث وصلت قيمتها نهاية سنة 2017 إلى 0,51، ومن جهة أخرى، ما زاد من شدة انخفاض قيمة الوحدة النقدية، التخفيض المستمر لسعر الصرف، من أجل زيادة الصادرات، وخفض الواردات، ولكن النتيجة كانت العكس، خاصة مع انخفاض أسعار البترول بداية من سنة 2014، فانتقل صعر الصرف

الحقيقي للدينار الجزائري من 0,51 مقابل واحد (01) دولار سنة 2011 إلى 0,60 نهاية سنة 2016، ومن 0,72 مقابل واحد (01) أورو نهاية سنة 2011 إلى 0.65 نهاية سنة 2017.

حسب الجدول أعلاه، عملية التخفيض المستمر لسعر الصرف، لم تُساهم لا في رفع الصادرات ولا خفض الواردات، خاصة مع الاعتماد الكبير للحكومة على الجباية البترولية كمصدر لتلبية الطلب الداخلي،وضعف مساهمة القطاع الإنتاجي على طول الفترة (2001-2017)، وهذا ما يُؤكد فشل سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر على تحقيق أهم مقومات الإقلاع الاقتصادي، وبالتالي التحسين من القدرة الشرائية للمواطنين،والتقليل من فاتورة الاستيراد، خاصة وأنها صَرَفت مبالغ معتبرة خلال الفترة (2001-2017) من خلال برامجها التنموية التي قُدِرَت بـ36521,4 مليار دج أي ما يُعادل 531,8 مليار دولار[1].

أدى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري إلى انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشاوى كوسيلة لزيادة دخول بعض الفئات وخاصة الموظفين الحكوميين من أصحاب الدخل المحدود، وكذلك انتشار ظواهر سلبية في المجتمع، مثل البحث عن الكسب غير المشروع (النصب والاحتيال – السرقة – الاتجار في الممنوعات والمخدرات).فحسب مؤشر مدركات الفساد[2](*corruption perception index*)الذي تُصْدِره منظمة الشفافية الدولية(*Transparency international*) فإن هذا المؤشر لم يَعْرِف تحسُناً منذ بداية تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وهذا حسب ما يوضحه الجدول رقم (20)الموالي:

جدول رقم (20): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2001-2017)

[1]بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 52 متاح على:http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ التحميل (15-07-2019).

[2]مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد في القطاع العام في حوالي 180 دولة /منطقة (حسب آخر تقرير لسنة 2019)، من خلال مسح تقوم به عدة مؤسسات عالمية مسْتَنِدة في ذلك على 13 استطلاعاً في صفوف رجال الأعمال والخبراء على مقياس يتراوح بين 0(الأكثر فساداً) و100(الأكثر نزاهة)، ونظراً لتفاقم درجة الفساد على المستوى الدولي مما أَثَرَ سلباً على مستوى معيشة المواطنين قامت هيئة الأمم المتحدة بتحديد تاريخ 09 ديسمبر من كل سنة يوماً عالمياً لمحاربة الفساد.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	26	27	28	31	30	32	28	29
الترتيب	133/88	145/97	158/97	163/84	179/99	180/92	180/111	182/105
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
	29	34	36	36	36	34	33	
	182/112	176/108	176/108	176/108	176/108	176/108	180/108	

Source : Transparency international, corruption perception index (2003-2018), avalable on https:// *www.transparency.org/research/cpi (consulte the 12-10-2019)*

يُلاحظ من خلال الجدول، أن مؤشر مدركات الفساد بقي دون المتوسط خلال الفترة (2003-2017)، حيث لم تتجاوز قيمته 40 درجة، وهذا ما يفسر حدّة ظاهرة الفساد في الجزائر، والتي طالت فضائحها عدة قطاعات، بالإضافة إلى ذلك أن العديد من الحكومات العربية تتأثر سياساتها وتتحدد ميزانياتها ومصارف أموالها بنفوذ شخصيات تعمل على مصالحها الشخصية على حساب المواطنين[1]، بالإضافة إلى أَنَّ عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج لتوفر مستويات مغرية من الرواتب، حيث وصل عدد المهاجرين إلى 1369200 مهاجر بنسبة 3,5% من إجمالي السكان خلال الفترة (2010-2014)[2].

المطلب الثاني: تطور مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني في الجزائر للفترة (2001-2017)

[1] منظمة الشفافية الدولية، الائتلاف العالمي ضد الفساد، تقرير حول مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018، 2019، ص 06. متاح على: https://www.transparency.org /files/content /pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf تاريخ التحميل(20-11-2019).

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2016، الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغيّر، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان، 2016، ص 239.

تهدف أي دولة من أجل تحسين مستوى معيشة مواطنيها إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ومنه ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي التحسن في مستوى معيشته، فهو يُعتبر من أهم المؤشرات المُستَخْدَمَة للتعبير عن المستوى المعيشي للأفراد، حيث يستعمله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كبعد من أبعاد مؤشر دليل التنمية البشرية*، وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وهذا حسب الجدول رقم (21) أدناه:

جدول رقم (22): تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية للجزائر وترتيبها العالمي للفترة (2003-2017)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2010	2011	2012
قيمة مؤشر التنمية	0,722	0,728	0,746	0,749	0,754	0,677	0,698	0,713
الترتيب ضمن الدول	177/103	177/102	182/104	182/14	182/104	169/84	187/96	186/93
نوع التنمية البشرية	متوسطة	متوسطة	متوسطة	متوسطة	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	مرتفعة

2013	2014	2015	2016	2017
0,717	0,736	0,745	0,754	0,754
187/93	188/83	188/83	189/85	189/85
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على تقارير التنمية البشرية إلى غاية سنة 2018 الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن الجزائر تواصل طريقها نحو النمو والتطور فيما يخص التنمية البشرية، مُظْهِرة اهتمامها بالمورد البشري، ومحاولة تحسين وضعه في جميع المجالات، مما أدى إلى تحسن ترتيبها ضمن الدول من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من المرتبة (93) (حسب تقرير سنة 2013) إلى المرتبة (85) حسب تقرير سنة 2018)، معززة بذلك مكانتها في مجموعة البلدان ذات "التنمية البشرية المرتفعة"، ويرجع التحسن في مؤشر التنمية البشرية للجزائر إلى التحسن في العديد من المؤشرات، نجد من بينها مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، حيث فيما يلي الجدول رقم (23) يوضح تطور نصيب الفرد منه.

جدول رقم (22):تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في الجزائر للفترة (2001-2017). **الوحدة: (10^{3}دج) بالأسعار الثابتة**

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

*دليل التنمية البشرية هو دليل مركب، تم إنشاؤه من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة 1990، وهو يقيس متوسط الانجازات في ثلاث أبعاد أساسية للتنمية وهي: الحياة المديدة، والصحية والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق، حيث يقوم برنامج الأمم المتحدة بترتيب الدول البالغ عددها = 188 بلداً حسب قيمة مؤشر التنمية إلى أربعة مجموعات وهي: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً، والمرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة، وقيمة هذا المؤشر محصورة بين الصفر والواحد الصحيح.

نصيب الفرد من الدخل الوطني	106,7	109,2	115,7	118,2	121,3	122,9	130	132,3	132
نسبة الزيادة السنوية (%)	4,43	3,14	5,94	2,14	2,56	1,2	5,83	1,78	-0,3
معدل التضخم (%)	4,22	1,41	4,26	3,97	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
نصيب الفرد من الدخل الوطني	135,4	135,2	135,4	135,9	138,3	139,3	145,23	142,77	
نسبة الزيادة السنوية (%)	2,73	-0,29	0,01	0,29	1,72	1,22	3,76	-1,27	
معدل التضخم (%)	3,91	4,52	8,89	3,25	2,91	4,78	6,4	5,59	

المصدر: إحصائيات البنك الدولي حول الجزائر للفترة (2001-2017)، متاح على:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.KN?locations=DZ&view=chart

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هناك ارتفاع من سنة إلى أخرى في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة (2001-2017)، حيث وصل في نهاية سنة 2016 إلى 145,23ألف دج، بعدما كان لا يتجاوز 106,7 ألف دج نهاية سنة 2001، ليعرف انخفاض طفيف سنة 2017 نتيجة للظروف الاقتصادية والمالية التي كانت تمر بها الجزائر، والتي منها انخفاض الإيرادات النفطية، وإتباع سياسة التقشف المالي. ويرجع الارتفاع بصفة عامة إلى مجموعة من **العوامل** نذكر منها يلي:

✓ **ارتفاع عائدات الصادرات (الإيرادات النفطية)**:نتيجة ارتفاع سعر البرميل من البترول لكون الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات بنسبة كبيرة، حيث هناك علاقة بين الناتج الوطني الإجمالي وارتفاع أو انخفاض سعر البرميل، فلما وصل سعر البرميل من البترول 111 دولار سنة 2012وصلت قيمة الدخل الوطني الإجمالي إلى205,12 مليار دولار أمريكي، ولما انخفضت قيمته سنة 2016 إلى 45,005 دولار انخفض قيمة الدخل الوطني الإجمالي إلى 158,46مليار دولار أمريكي، ولما ارتفع سعر البرميل في سنة 2017 إلى 54,05 دولار، ارتفع الدخل إلى 164,80 دولار أمريكي[1]. بالإضافة إلى أَنَّ ارتفاع القيمة الإجمالية المضافة الاسمية لقطاع الهيدروكربونات دليل على مدى مساهمة قطاع المحروقات في رفع قيمة الدخل الوطني الإجمالي أو انخفاضه؛

✓ **تحسن أداء الاقتصاد الجزائري**: نتيجة للبرامج التنموية المطبقة منذ سنة 2001، تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر من نمو اقتصادي وبطالة وسوق العمل، حيث وصل متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2017) إلى3,7 %،ووصل معدل البطالة إلى 11,5%نهاية سنة 2017 بعدما كان

[1]البنك الدولي،إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، متاح على: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.MKTP.CD?locations=DZ&view=chart تاريخ التحميل (10-12-2019).

يتجاوز 27,3 % نهاية سنة 2001. وأما معدل الشغل فوصل إلى 37,4%نهاية سنة 2016 بمعدل إعالة 03 أفراد[1] (باعتبار أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لأفراد هذا الشخص). فعلى سبيل المثال، كان كل فرد عامل في الجزائر يعيل تقريبا ستة (6) أفراد في سنة 1996[2]، وأصبح يُعِيل ثلاثة (3) أفراد فقط في سنة 2017، وهذا يَدُل على تَحَسُن سوق العمالة نتيجة لتدابير دعم واستحداث مناصب الشغل، ومكافحة البطالة (عن طريق مختلف صيغ التشغيل) من جهة، وميول الأفراد إلى الاعتماد على النفس من جهة أخرى.

✓ **زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات،** نتيجة لتبني الحكومة سلسلة من البرامج التنموية على طول الفترة (2001-2017)، مما أدى إلى زيادة المشاريع الاستثمارية خاصة في مجال الإسكان والبُنية التحتية والتشغيل والحماية الاجتماعية (تحسين ظروف معيشة السكان والحد من ظاهرة الفقر)، فازداد الطلب على السلع والخدمات بالتوازي مع رفع الحكومة لأجور ومرتبات عمال مختلف القطاعات ابتداء من سنة 2008، وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب الداخلي، والذي ومن أجل تلبيته اضطرت الحكومة إلى عملية الاستيراد، وهذا ما يُفَسِرُ ارتفاع القيمة المُضافة لقطاع التجارة حسب إحصائيات الديوان الوطني، حيث وصلت نهاية 2016 إلى 4837,8 مليار دج بعدما كانت لا تتجاوز نهاية سنة 2007 مبلغ 1933.2 مليار دج[3].

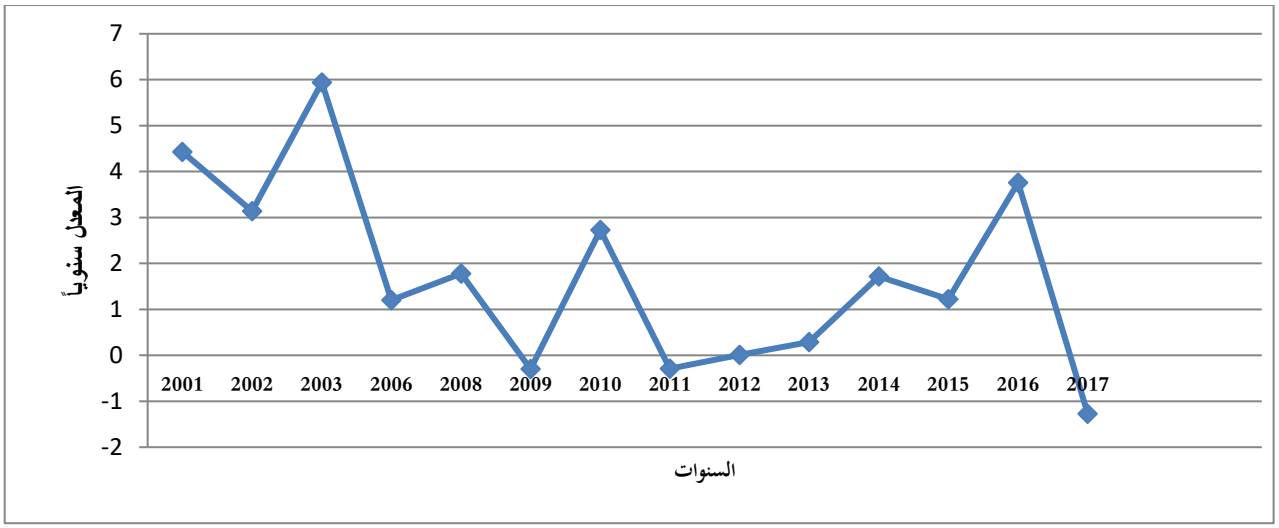
ويُلاحظ ظاهرياً، أنَّ هناك ارتفاع في نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي،ولكن بالنظر إلى إحصائيات البنك الدولي حول تطور نمو نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني، نجد أن تلك الزيادة ليست حقيقية، حيث هناك تقلبات في معدل نموه سنوياً، وهذا حسبما يُوَضِحه الشكل البياني رقم (28) الموالي:

شكل رقم (28): تمثيل بياني لتطور نمو نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في الجزائر للفترة (2001-2017)

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: نتائج 2015-2017، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، رقم 06، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 181.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: نتائج 2015-2017، مرجع سبق ذكره، ص 77.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (22)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه، أن هناك تقلبات في معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني، فلما وصل معدل التضخم إلى 1,38%سنة 2005، كان معدل النمو في نصيب الفرد2,56%، وعندما ارتفع معدل التضخم سنة 2009 إلى 5,74% انخفض معدل النمو إلى%(-0,3)، وفيما بعد عرف معدل التضخم ارتفاعاً مفاجئاً في نهاية سنة 2012 بنسبة8,89% مع ارتفاع طفيف جداً لمعدل النمو ليصل إلى0,01%، لتعكس هذه الإحصائيات عدم قدرة البلد على إدارة الموارد الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، بسبب زيادة الكتلة النقدية دون زيادة في السلع والخدمات، وأثّر ذلك على مستوى معيشة المواطنين، وعلى استهلاكهم النهائي، حيث عرفت نسبة استهلاك الأسُر من الناتج المحلي الإجمالي عدم الاستقرار، وارتفاعها مرة، وانخفاضها مرة أخرى، تبعاً لارتفاع وانخفاض الأسعار، وهذا ما يبيّنه الجدول رقم (23) المبين أدناه:

جدول رقم (23): تطور قيمة استهلاك الأسر في الجزائر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2017)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

36,9	29,6	31,1	31,1	33,2	37,9	39,8	43,2	43,0	نسبة استهلاك الأسر من ***PIB***(%)
5,74	4,86	3,68	2,31	1,38	3,97	4,26	1,41	4,22	معدل التضخم ((%)
	2017	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	
	43,3	42,5	41,0	36,4	34,7	32,1	31,2	33,7	
	5,59	6,4	4,78	2,91	3,25	8,89	4,52	3,91	

Source:*La Direction Général de la Prévision et des Politiques, Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2018,2019, P 04. Disponible sur : http://www.dgpp mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2018.pdf consulte le)10-11-2019)*

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هناك اضطراب من سنة إلى أخرى في نمو استهلاك الأسر الجزائرية، نتيجة لعدم استقرار معدلات القدرة الشرائية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا لمجموعة كبيرة من الأسباب ساهمت بشكل كبير في اضطراب معيشة المواطن الجزائري، منها عجز الإنتاج الفلاحي والصناعي،والاحتكار والمضاربة وسوء التنظيم، وتدهور القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر الوطني المضمون الحقيقي، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري داخلياً وخارجياً (تَم التطرق إليها في المطلب الأول).

المطلب الثالث: تطور الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر للفترة (2001–2017)

يُستخدم الاستهلاك كمؤشر مُهِم للتعبير عن مستوى الرفاهية التي يتمتع بها أَي مجتمع، لذا اهتمت الجزائر به من خلال خُططها التنموية سعياً منها لرفع مستوى معيشة مواطنيها. وتتركب البنية الهيكلية للإنفاق الاستهلاكي من الاستهلاك العائلي (الخاص) والاستهلاك العام.

1-الإنفاق الاستهلاكي الخاص: يُعرَّف حاليا من قبل المنظمات والهيئات الدولية باسم "**نفقات الاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية***، وفيما يلي الجدول رقم (24) يعرض تطورها في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)حيث نقوم بحساب الاستهلاك الحقيقي بالاعتماد على مؤشر أسعار الاستهلاك (*IPC*) الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول رقم (24): تطور النفقات النهائية للاستهلاك الاسمي والحقيقي للأُسر في الجزائر للفترة (2001-2017).

الوحدة:مليار د.ج.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات نهائية للاستهلاك الاسمي	1847	1989	2126 ,3	2371	2553	2696	2964	3333,3	3744
نمو نصيب الفرد منها (%)	3,4	2,8	3,1	5	3,1	1,7	3,7	5,1	4,3
IPC% (2001=100)	-	101,43	105,75	109,95	111,47	114,05	118,24	123,98	131,10
نفقات نهائية للاستهلاك الحقيقي	-	19,60	20,10	21,56	22,90	23,63	25,06	26,89	28,55

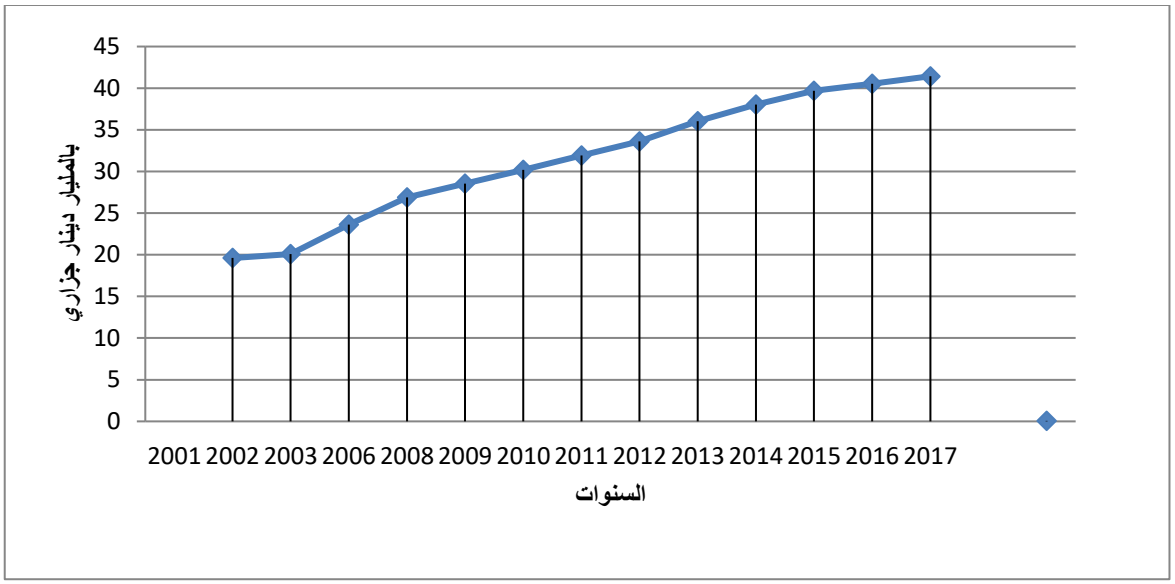
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
4116	4548	5211	5770	6264,7	6854	7446	8037
3,7	4	3	2,9	2,3	1,9	1,4	-0,7
136,23	142,39	155,05	160,10	164,77	172,65	183,7	193,97
30,21	31,94	33,60	36,03	38,02	39,70	40,53	41,43

المصدر: البنك الدولي، النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) بالاعتماد على الموقع الالكتروني: www.albankaldawli.org، والديوان الوطني للإحصائيات بالاعتماد على الموقع الالكتروني:www.ons.dz

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه الزيادة المستمرة للنفقات النهائية للاستهلاك الحقيقي للأسر .وفيما يلي التمثيل البياني لها.

شكل رقم (29):تمثيل بياني لتطور النفقات النهائية للاستهلاك الحقيقي للأُسر في الجزائر للفترة (2001-2017)

*نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية: هي القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات، شاملةً المنتجات المُعمِرة (كالسيارات،والغسالات، وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي تشتريها الأُسَر المعيشية. وهي لا تتضمن مشتريات المساكن، لكنها تشمل قيمة إيجارية تقديرية للمنازل التي يسكنها مالكوها. وتشمل أيضاً المدفوعات، والرسوم المدفوعة للحكومة للحصول على التصريحات والرخص، وكذلك نفقات المؤسسات غير الهادفة للربح، التي تَخْدِمُ الأسر المعيشية.



المصدر:من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (24).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن نفقات الاستهلاك الحقيقي للأسر المعيشية في الجزائر كانت في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث وصلت في نهاية سنة 2017 إلى 41,43مليار دينار دج، بعدما كانت لا تتجاوز نهاية سنة 2002 قيمة 19,60 مليار دج، حيث يعود هذا الارتفاع المستمر من سنة إلى أخرى لتبني الدولة لسياسة إنفاقية توسعية على طول الفترة (2001-2017)، متمثلة في مجموعة من البرامج التنموية والتي كان الهدف منها هو تحسين ظروف معيشة السكان والحد من ظاهرة الفقر، مع محاولة زيادة الإنتاجية، حيث خصصت مبالغ مالية معتبرة على طول مدة تنفيذ البرامج التنموية من أجل تعزيز الخدمات العامة، وتحسين الإطار المعيشي للسكان، وتوفير مناصب الشغل (مختلف سياسات التشغيل)، بالإضافة إلى رفع رواتب وأجور موظفي وعمال مختلف القطاعات، خاصة قطاع الوظيف العمومي الذي يتميز بعدم إنتاجية مُوظفيه ابتداء من سنة 2008، حيث يُخَصِصُون العمال والموظفين الجزء الأكبر من هذه الدخول للاستهلاك(يَنْعَكِس التزايد في حجم الإنفاق على الرواتب والأجور على الزيادة في الاستهلاك) إذْ يُقَدَر أَنَّ 69,7%(الميل الحدي للاستهلاك) من هذه الأجور تذهب للاستهلاك[1]، وفيما يلي الجدول رقم (25) يوضح تطور الدخل المُتاح للأسر ونسبتي الاستهلاك والادخار في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

جدول رقم (25): تطور الدخل المُتاح للأسر ونسبتي الاستهلاك والادخار في الجزائر للفترة (2002-2017)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

[1]مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 303.

الدخل المتاح للأسر (مليار دج)	2442,6	2702,9	3085,3	3336,8	3618,9	4070,4	4643,7	5204,1
نسبة الاستهلاك (%)	81,4	78,7	76,8	76,5	74,5	72,8	71,8	71,9
نسبة الادخار (%)	18,6	21,3	23,2	23,5	25,5	27,2	28,2	28,1
	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
	6039,8	7211,8	8080,3	8947	9607	9430,7	10720,6	10891,2
	68,1	63,1	64,5	64,5	65,2	72,7	69,5	73,8
	31,9	36,9	35,5	35,5	34,8	27,3	30,5	26,2

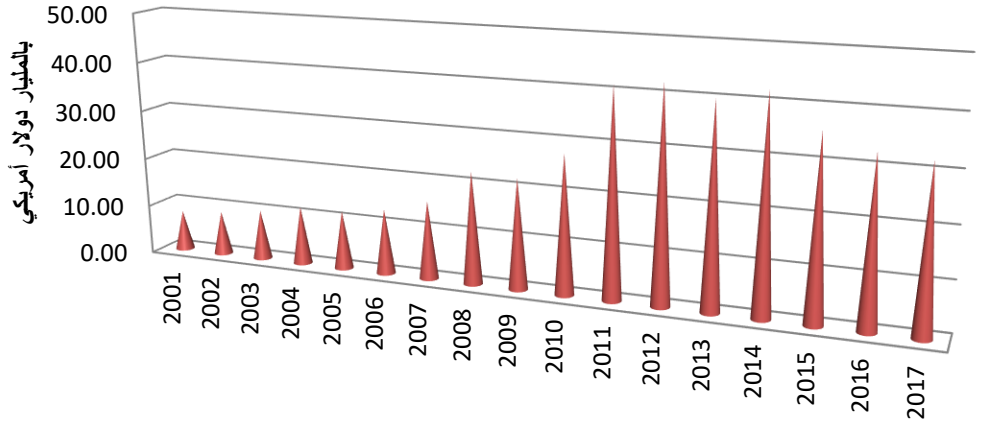
***Source** : La Direction Général de la Prévision et des Politiques, Compte Revenu Dépense des Ménages (2000-2017), op.cit, P01.*

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنه رغم زيادة الدخل المتاح للأسر من سنة إلى أخرى إلى أن نسبة الاستهلاك تراجعت خلال السنوات الأخيرة، ويفسر ذلك على أَنَّ الزيادة في الطلب الداخلي المتولد عن الزيادات المستمرة في الأجور دون تحسن في الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وعدم وجود سلطة ضبط نقدي حقيقية، مع زيادة معدل التضخم أثر ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين، مما أدى إلى تراجع إنفاقهم، حيث ارتفع متوسط سعر البيع السنوي لمختلف السلع الاستهلاكية الأساسية لمدينة الجزائر خلال السنوات الأخيرة مما أدى إلى انخفاض نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأُسَر المعيشية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث وصلت نهاية سنة 2017 إلى نسبة(0,7-) %بعدما كانت تُقدر بـ 5% نهايتي سنة 2004 وسنة 2008 (حسب الجدول رقم 25 أعلاه).

2–الإنفاق الاستهلاكي العام: هو الذي تقوم الدولة بإنفاقه على خدماتها التقليدية، كالأمن والصحة والتعليم، والإسكان والثقافة....الخ، وهو لا يقل عن 20 % في المتوسط من جملة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي[1]، حيث عرف بداية من سنة 2001 زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى، وهذا حسب ما يُوضحه الشكل البياني الموالي:

شكل رقم (30): تمثيل بياني لتطور الإنفاق الاستهلاكي العام في الجزائر للفترة (2001-2017)

[1]علبي عبد المؤمن محمد، أنماط التنمية في الوطن العربي (1960-1975)، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 1980، ص 178.



	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النفقات النهائية للاستهلاك العام (مليار دولار)	8.09	8.79	10.05	11.75	11.82	13.14	15.72	22.58	22.15	27.77	41.34	42.48	40.15	42.31	35.89	33.06	32.23

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على: البنك الدولي، النفقات النهائية لاستهلاك العام (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالاعتماد على الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.GOVT.CD ?locations =DZ. تاريخ التحميل (10-10-2019).

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، الزيادة المستمرة للإنفاق الاستهلاكي العام خلال الفترة (2001-2014)، وهذا نتيجة إتباع الجزائر سياسة الإنفاق الحكومي التي مست عديد القطاعات بالاعتماد على المشاريع الكبرى، والتي مست عديد القطاعات كالسكن، البناءات القاعدية وهياكل التعليم، ومُخْتَلف القطاعان المُنتجة، وذلك بغرض التوسيع من آفاق التشغيل، والتقليل من البطالة، وبالتالي الرفع من المستوى المعيشي للمواطنين من خلال الرفع من دخولهم، بالإضافة إلى دعم النمو الاقتصادي. ولكن نتيجة لانهيار أسعار النفط بداية من الربع الأخير لسنة 2014، وإتباع الجزائر سياسة التقشف المالي، وتجميد مجموعة من المشاريع في إطار البرنامج الخماسي للفترة (2015-2019) انخفض الإنفاق الاستهلاكي العام إلى 32,23 مليار دولار نهاية سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 بـ 42,31 مليار دولار.

يُعتبر مجالا الصحة والتعليم من أهم مجالات الإنفاق العام، حيث يؤدي استمرار المشاكل الصحية، وعدم كفاية أنظمة الصحة العامة، وارتفاع نسبة الأمية في المجتمع إلى انخفاض مستوى إنتاجية قوة العمل، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل، وبالتالي تدهور في مستوى المعيشة.لذا سنحاول فيما يلي التعرض على تطور الإنفاق الاستهلاكي العام على الرعاية الصحية والتعليم في الجزائر، لمعرفة مدى سعي الدولة لرفع إنتاجية قوة العمل، ومنه إلى تحسين مستوى معيشة مواطنيها.

أ- **الإنفاق على التعليم**: الإنفاق العام على التعليم هو إجمالي الإنفاق العام على التعليم الجاري والرأسمالي، وهو يشمل الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم (الحكومية والخاصة)،وإدارة التعليم، بالإضافة إلى الإعانات المالية المُقَدمة للكَيَانَات الخاصة، الطلاب والأسر المعيشية،وفيما يلي الجدول رقم (26) يُوَضِحُ تطور الإنفاق العام على قطاع التعليم في الجزائر خلال إلى غاية سنة 2016 حسب الإحصائيات المتوفرة.

جدول رقم (26):تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم في الجزائر للفترة (2001-2016)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة من ميزانية التسيير (%)	22,73	21,83	22,58	22,33	25,77	25,27	22,14	20,75
النسبة من ميزانية التجهيز (%)	13,49	12,91	11,64	11,68	10,11	8,81	7,76	7,04
النسبة من ***PIB*** (%)	5,82	6,52	6,08	5,72	5,09	5,2	5,42	5,24
	2009	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
	21,39	20,88	23,89	18,89	21,7	21,57	22,08	23,43
	9,31	9,38	16,98	4,74	10,74	8,28	6,45	5,03
	7,96	7,28	9,4	6,34	7,29	7,32	8,07	7,39

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مختلف قوانين المالية للفترة (2001-2017)

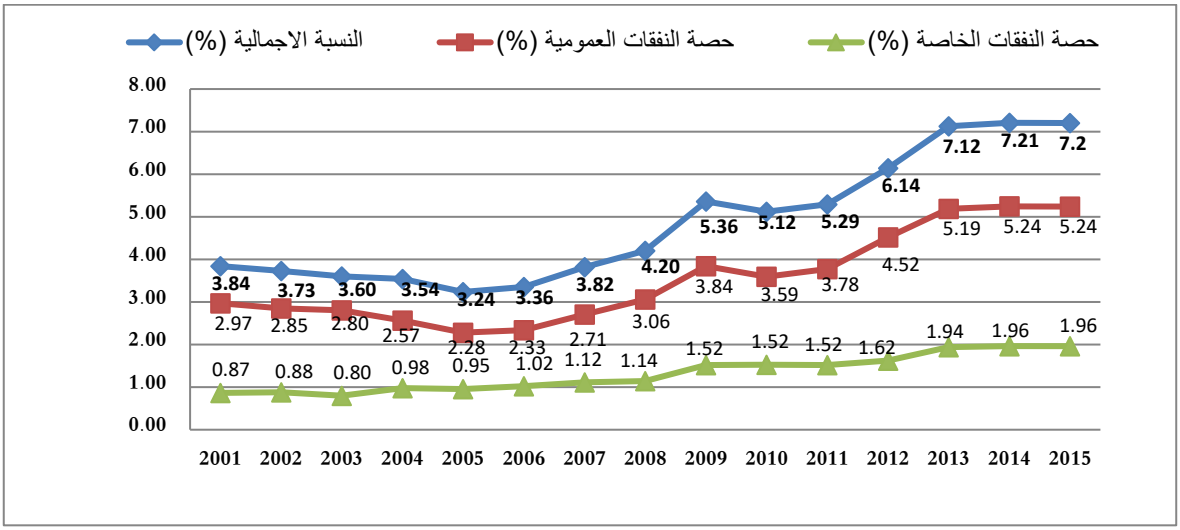
يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه الارتفاع الكبير في نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الكتلة الأجرية في هذا القطاع بسبب خلق مناصب شغل جديدة من سنة إلى أخرى، حيث يُلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي للأطوار الثلاثة للفترة (2010-2016)، وتعداد الأساتذة (**أنظر الجدولين رقم (35) والرقم (36)**). ونتيجة للاهتمام المتزايد بهذا القطاع من طرف الجزائر،عرفت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي زيادة معتبرة من سنة إلى أخرى وصلت نهاية سنة 2016 إلى 7,39% بعدما كانت لا تتجاوز 6% خلال الفترة (2001-2008)، وكما عرفت كذلك نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الدخل الوطني قيمة معتبرة خلال الفترة (2001-2016)، قدرت في المتوسط بـ4,3%، وهي نسبة ايجابية مقارنة مع دول الجوار، ونسبة مرتفعة مقارنة بالدول النامية[1]. ومع ذلك يبقى الإنفاق على التعليم في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة غير فعال، حيث لمْ يؤَدِ حتى إلى غاية نهاية سنة 2017 بارتفاع ترتيب الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة الذي ينشُره البنك الدولي، والذي يقيس مدى استخدام المعارف والتكنولوجيا في العملية الإنتاجية نتيجة لتواضع نوعية التعليم بالرغم من تعميمه وارتفاع

[1]صندوق النقد العربي،التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2018، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص40-41.

الإنفاق عليه[1].

ب- **الإنفاق على الرعاية الصحية:** يشمل إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة، وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية والمعُونَات الطارئة المُخَصَّصَة للرعاية الصحية، ولا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي[2]، والهدف من الإنفاق على الرعاية الصحية هو الوقاية من الأمراض والشفاء منها من أجل ضمان المحافظة على الموارد البشرية وتنميتها ومن ثم زيادة إنتاجية الأفراد هذا من جهة، ومن جهة أخرى يضمن تقديم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين تخفيف عبء الإنفاق الفعلي للأسر ومنه تحسين مستوى المعيشة.وعرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة نمواً متزايدا في نفقاتها الصحية بفعل جملة من العوامل أبرزها تزايد الاحتياجات الصحية بفعل النمو السكاني وانعكاساته على الهرم السكاني، وتَغَيُّر خريطة المرض واتساع مستويات التغطية الاجتماعية[3]، مما انعكس على ارتفاع حصة الإنفاق على الرعاية الصحية من الإنتاج الداخلي الخام من سنة 2001 إلى غاية سنة 2015 حسب إحصائيات البنك الدولي، وهذا حسب ما يبينه الشكل رقم (31) أدناه:

شكل رقم (31): تمثيل بياني لتطور الإنفاق العام على الرعاية الصحية من الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2001-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2018، نفس المرجع السابق، ص ص40-41.

[2] البنك الدولي، الإنفاق على الرعاية الصحية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، 2018، بالاعتماد على الموقع الالكتروني *http://databank.albankaldawli.org/data/source/world-development-indicators*(تاريخ التحميل 18-08-2018).

[3] عياشي نور الدين، المنظومة الصحية الجزائرية بين إشكالية ضمان عرض العلاج وترشيد النفقات، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 20، المدرسة العادية العليا، قسنطينة، الجزائر، جوان 2017، ص 92.

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه،الزيادة المستمرة لنسبة الإنفاق العام على الرعاية الصحية من الناتج الداخلي الخام، بحيث انتقلت من 3,84% سنة 2001 لتبلغ 7,2% نهاية سنة 2015، وهو ما يفسر الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية للنهوض بهذا القطاع الحيوي، وتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف للسياسة الصحية في الحصول على الخدمات الصحية من طرف الجميع (خاصة مع انتشار مفهوم مجانية العلاج)، حيث بلغت نسبة تمويل النفقات العمومية 5,2% من الناتج الداخلي الخام، بالرغم من أَنَ المنظمة العالمية للصحة تُشيرُ إلى ضرورة تخصيص نسبة 5%على الأقل من الناتج الداخلي الخام للمجال الصحي[1]. وكما يُلاحظ كذلك وحسب إحصائيات صندوق النقد العربي السنوية، فإن معظم الدول العربية تعتمد على القطاع العام في للنهوض بالقطاع الصحي، حيث وصلت نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق على الصحة ما نسبته 60,7% نهاية سنة 2015[2].

وبالنظر للدور الكبير للقطاع العام في المنظومة الصحية الجزائرية من خلال الخدمات المُقَدمة خاصة الاستشفائية منها، بالإضافة إلى مختلف السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى تحسين المؤشرات الصحية والوضع الصحي بشكل عام، تبقى مساهمة الأفراد في تمويل الخدمات الصحية ضعيفة جداً،وصلت في المتوسط خلال الفترة (2001-2016) إلى حدود 1%،مما يُفَسِرُ اعتماد المواطن الجزائري على القطاع العمومي خاصة مع ضمان الدولة للبرامج الوقائية ومكافحة الأمراض الوبائية والشائعة. ولكن نتيجة للزيادة السكانية وعجز القطاع الصحي العمومي على تغطية الاحتياجات من الخدمات الصحية لأسباب عديدة كسوء الاستقبال وبُعْد المؤسسات الاستشفائية عن مقر سكن المريض والمواعيد الطويلة.....الخ، أدى ذلك إلى تطور القطاع الصحي الخاص، من خلال انتشار العيادات والمصحات والصيدليات الخاصة ، والذي يُعاب عليه عدم التنظيم وتحديده لأهداف تنموية صحية وطنية من خلال التعريف بأهدافه وعلاقته بالقطاع العام، مع عدم خضوع التعريفة المُطَبَقَة للرقابة[3]، حيث عرفت نسبة الإنفاق الخاص على الرعاية الصحية تقلبات من سنة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال وصلت نهاية سنة 2002 إلى نسبة 26% لتتعرف انخفاضاً إلى 18,4%نهاية سنة

[1]عياشي نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2]صندوق النقد العربي، التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 303.

[3]نيس سعيدة، تمويل نفقات الصحة في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 07، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص 374.

2008 لتعاود الارتفاع من جديد إلى 21,2%نهاية سنة2015[1]. كما حُظِي قطاع الصحة باهتمام كبير من طرف الدولة، حيث تُخَصص له سنويا مبالغ معتبرة، ما مكن القطاع من تحقيق تطور ملحوظ على مستوى المستشفيات، من خلال عدة إنجازات، متمثلة في فتح مناصب شغل جديدة، وتشييد عدة مستشفيات متخصصة، وغيرها من الإنجازات (**يتم التطرق إليها في المبحث الثالث**). إلا أنها تبقى غير كافية بالرغم من الأغلفة المالية الكبيرة المرصودة لهذا القطاع بسبب سو ء تسيير هذه الأغلفة ونقص الإطارات المؤهلة.

المطلب الرابع: تطور مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر للفترة (2001–2017)

يُعتمَد أيضاً لتقييم مستوى المعيشة في دولة ما على مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل والإنفاق لمسوحات ميزانية الأسر التي تُقام بشكل دوري مرة كل خمس سنوات تقريباً، وفي الجزائر قام الديوان الوطني للإحصائيات بإجراء مسح نفقات استهلاك الأسر الجزائرية مرتين فقط وهما: الأولى كانت دراسة ميدانية لاستهلاك العائلات للفترة (1988–2000) سنة 1995، وبطلب من البنك الدولي والثانية مسح خاص بنفقات استهلاك الأسر الجزائرية لسنة 2011، واللذان سَيُعْتمد عليهما بالإضافة إلى مختلف الإحصائيات المتفرقة الخاصة بتقارير التنمية البشرية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رئاسة الحكومة، وتقارير بنك الدولي، ودراسات مراكز البحث....الخ من أجل معرفة مستوى الفقر وما مدى العدالة في توزيع الدخل في الجزائر خلال فترة الدراسة. وقبل التطرق إلى تطور الفقر وتوزيع الدخل والإنفاق في الجزائر، لا بد من معرفة ما هي السياسات أو الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال الفترة (2001–2017) ضمن سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، من أجل الحد من ظاهرة الفقر وتحقيق توزيع عادل للثروات.

1– سياسات الإقلال من الفقر وتحقيق التوزيع العادل للدخول في الجزائر: قامت الحكومة الجزائرية على طول فترة تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو من خلال البرامج التنموية المجسدة لها بتخصيص مبالغ مالية معتبرة، من أجل الحد من ظاهرة الفقر وتقليص الفوارق بين أفراد المجتمع، فاتخذت من سياسات التشغيل ومحاربة البطالة وإجراءات الضمان الاجتماعي ودعم التضامن آليات لتحقيق ذلك.

1–1– آلية سياسات التشغيل ومحاربة البطالة: تضمن مسار سياسات التشغيل ومحاربة البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر عدة أجهزة، تتوزع على مختلف القطاعات الحكومية وهي : وزارة التشغيل والتضامن الوطني، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، والوزارات الوصية على الاستثمار. وارتكزت على تعزيز النمو الاقتصادي

[1] مختلف إحصائيات صندوق النقد العربي على الموقع الالكتروني https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

وإنشاء سلسلة من الأجهزة الداعمة للإدماج المهني وخلق الوظائف، إذ يلاحظ ارتكازها على الشق الحكومي (الإداري) والشق الاقتصادي الخالق للثروة ولمناصب الشغل،كما توزعت بين القطاعين العام والخاص، وبين مختلف القطاعات الاقتصادية في حد ذاتها[1](**تم التطرق إليها في المطلب الأول، المبحث الأول**).

1-2- آلية التضامن الوطني:تم إسناد مهمة مكافحة الفقر والتهميش إلى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وهذا عن طريق برامج المساعدة والتنمية الاجتماعية (منح مساعدات وإعانات والدعم) والتي تمحورت حول ما يلي[2]:

أ- المنحة الجزافية للتضامن :أقرها المرسوم رقم 336-94 الصادر بتاريخ 24أكتوبر1994، وهي عبارة عن إعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية العاجزة عن العمل، والتي لا تستطيع الاستفادة من فرص مولدة للدخل المنبثقة عن الإنعاش الاقتصادي وأجهزة ترقية الشغل. ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى الإدماج الاجتماعي للفئات السكانية المعوزة، وتدعيم الانسجام الاجتماعي مع ضمان حقوقهم الاجتماعية الأساسية، وهي تستهدف الفئات التالية:

- ✓ أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، بدون دخل، البالغين أكثر من 60 سنة؛
- ✓ أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون أي دخل، المعاقين جسديا أو ذهنيا غير قادرين عن العمل؛
- ✓ المرأة ربة عائلة بدون دخل مهما كان سنها؛
- ✓ الأشخاص المكفوفين الذين يتقاضون أجرا مساوي أو اقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- ✓ الأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة من العمر، غير متواجدين بمؤسسات مختصة وغير مستفيدين من أي مورد مالي، المتكفل بهم من طرف عائلات قليلة الدخل؛
- ✓ العاجزين والذين يعانون من أمراض مستعصية العلاج البالغين أكثر من 18 سنة من العمر، والذين يعانون من أمراض مزمنة، والحاملين لبطاقة إعاقة وليس لديهم أي مورد مالي؛

---

[1] زدام يوسف، الجزائر في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية –دراسة في سياسات الأهداف الاجتماعية ومسارها، سلسلة سياسات عربية، العدد 16، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سبتمبر 2015، ص 61.

[2] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، البرامج والتراتيب الاجتماعية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متاح على: https://www.msnfcf.gov.dz/?p=allocation_forfait_solid تاريخ التحميل (15-12-2018).

✓ العائلات ذات الدخل الضعيف التي تتكفل بشخص أو عدة أشخاص معاقين البالغ سنهم أقل من 18 سنة، وليس لديهم أي مورد مالي والحاملين لبطاقة إعاقة.

ب– برنامج التنمية الجماعية التساهمية (*Dev-Com*): تَمَ إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم رقم 96-232 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996 المتضمن إنشاء "وكالة التنمية الاجتماعية" وتحديد قانونها، ويُعتبر هذا البرنامج بمثابة مساهمة في المكافحة ضد الفقر والحرمان قصد تحسين المستوى المعيشي للفئات السكانية المُعوَزة، عن طريق تعزيز النشاطات القطاعية التابعة للدولة، وهذا من خلال إنجاز مشاريع اقتصادية اجتماعية مشجعة لمساهمة الفئات السكانية ومستجيبة للحاجيات الأساسية المعبر عنها من طرفها، وقد تم انجاز 8920 مشروع تساهمي خلال الفترة (1999-201)، بمبلغ إجمالي 8093 مليون د.ج[1]؛

ت– العمليات التضامنية لشهر رمضان الكريم: من خلال فتح مطاعم الرحمة للأسر الفقيرة وعابري السبيل والمشردين وكذلك خدمة توصيل المعونات العينية والمالية للأسر الفقيرة؛

ث– عمليات التضامن المدرسي: تجسدت في تحويلات عينية لاقتناء الأدوات المدرسية، وضمان النقل المدرسي وتوفير الطعام.

ج– إعانة السكن: من خلال تعزيز فرص الحصول على سكن لائق (البناء الريفي، والسكنات الاجتماعية، وصيغ أخرى تمس الموظفين؛

ح– دعم أسعار السلع الغذائية واسعة الاستهلاك (الخبز، والسكر والزيت) .

1–3– آلية شبكات الضمان الاجتماعي: تمثل هذه الشبكات آلية تأمين الفقراء ضد مخاطر انهيار دخولها، وعليه فهي إحدى مكونات إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر. وتتمثل الميزة النسبية لهذه الشبكات في توفيره الآلية التأمين للفقراء الذين عادة ما يعتمدون على آليات تقليدية وغير رسمية للتأمين،لأغراض الإقلال من مخاطر انخفاض الدخول وأغراض توزيع المخاطر، وهي آليات على الرغم من نجاحها في المدى القصير ولمقابلة الأزمات الطارئة إلا أنها تنطوي على تكاليف مرتفعة فيما يتعلق بإحداث تنمية والتحرر من أسر الفقر[2].

---

[1]وكالة التنمية الاجتماعية، أصداء وكالة التنمية الاجتماعية، العدد الثاني، مارس 2017، ص01، متاح على: *http://www.ads.dz/newsletter/devcom02.pdf* تاريخ التحميل (15-12-2018).

[2]بن زاير مبارك، بلقايد ثورية، ظاهرة الفقر في الدول العربية: المظاهر، الأسباب، وسبل العلاج – حالة الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، أيام 08-09 ديسمبر 2014، ص 427.

يشمل الضمان الاجتماعي مجموع المستفيدين وذوي الحقوق من خدمات صناديق الحماية الاجتماعية القائمة على مداخيل الاشتراكات الشهرية لأصناف الأجراء وغير الأجراء[1]، وتتكون منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر من خمسة صناديق هي: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (*CNAS*) والصندوق الوطني للتقاعد (*CNR*)، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (*CASNOS*) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (*CNAC*) والصندوق الوطني للتأمين عن العطل المدفوعة الأجر(*CACOBATPH*)[2].

2- تطور مؤشرات الفقر في الجزائر للفترة (2001–2017)

بداية من سنة 2000 أولت الجزائر أهمية كبرى لظاهرة الفقر تزامناً والإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)* من طرف برنامج الأمم المتحدة، حيث تَمَ عقد أول مؤتمر وطني لمكافحة الفقر والتهميش في شهر أكتوبر 2000 مظْهِراً الاهتمام الكامل للسلطات العمومية لفهم الجوانب المادية وغير المادية للفقر من خلال اعتماد إستراتيجية وطنية، وتحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها ووضع آليات التشغيل المتعلقة بها. مما يشكل جزءً من الهدف الأساسي لمعاهدة الأهداف الإنمائية للألفية. مع دمج مكافحة الفقر في إستراتيجية واسعة للتضامن الوطني مع رؤية متجددة للتنمية البشرية والمشاركة الفعالة للمواطنين[3]. وخلال هذا المؤتمر كلفت وزارة التضامن الوطني بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم (*ANAT*) بإعداد دراسة عن التوزيع المكاني (الجغرافي) للفقر بعنوان "**خريطة الفقر في الجزائر لسنة 2000**"، وساعدت نتائج هذه الدراسة على تحديد المناطق الأكثر ضعفا ومجالات عدم الاستقرار، وبالتالي توجيه الإجراءات

---

[1] عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص غير مذكور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، الجزائر، ص 143.

[2] للتفصيل أكثر حول مهام وتمويل صناديق الضمان الاجتماعي أنظر: جفّال عمّار، منظومة الحماية الاجتماعية، تقرير راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الوجه الآخر لأزمة الدولة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية(*ANND*)، 2014، صص140-145. متاح على: http://www.annd.org/data/item/cd/aw2014/pdf/arabic/report.pdf تاريخ التحميل (15-08-2019)

*تشكل الأهداف الإنمائية للألفية شراكة عالمية تجسدت من خلال خطة عمل رئيسية لجميع دول العالم وجميع المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي لتحقيق ثمانية أهداف رئيسية، والتي تتراوح طموحاتها من إنهاء الفقر المدقع إلى وقف انتشار مرض الإيدز وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2015، وقد حشدت هذه الجهات جهودا كبيرة لم يسبق لها مثيل من أجل تحقيق هذه الأهداف خدمةً لسكان العالم الأفقر.

[3] *Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, Etude d'affinement de la carte de la pauvreté de 2000 Communes pauvres : territoires, populations et capacités d'action, Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Communauté Nationale à l'Etranger, Algérie, Mars 2006, P07.*

لمكافحة الفقر، حيث تم تحديد من خلال هذه الدراسة 176 بلدية فقيرة منها 47 تتميز بشدّة الفقر فيها[1].

ونتيجة لبداية تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والمجسدة من خلال البرامج التنموية بداية من سنة 2001، بالإضافة إلى سياسات مكافحة الفقر وخلق مناصب الشغل والحماية الاجتماعية، عرفت مؤشرات الفقر انخفاضاً محسوساً حيث انتقلت نسبة الفقر من2,1 % سنة 2000 إلى 6,8 % سنة 2004[2].

1-1- **الفقر النقدي في الجزائر:** عَرَّف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر كونه حالة أفراد أو مجاعة أفراد تَعْرِف نقصا في الموارد المتوفرة وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة مادياً وثقافياً[3]، وعرِّف في الملتقى الوطني الأول حول الفقر والتهميش (الإقصاء) في أكتوبر 2000 على أنه "النقص أو عدم الكفاية في الاستهلاك الغذائي كما ونوعا، وعدم إشباع الحاجات الأساسية الاجتماعية كالملبس والمسكن والتعليم والصحة"[4].

1-1-1-تحديد مستوى الفقر وفق خطوط الفقر: هناك ثلاثة أشكال وهي[5]:

أ- خط الفقر الغذائي(*seuil alimentaire-SA-*): أو ما يُسمى بخط الفقر المدقع، وهو مجموع النقود اللازمة لإشباع الحاجات الغذائية الدنيا، والمقدرة بـ 2100 حريره للفرد في اليوم، وقدرت القيمة اللازمة للحصول على سَلَة من المواد الغذائية التي تُمَكِن من الحصول على الكمية من الحريرات بـ 10.943دج للفرد في السنة لعام 1988، و13.905دج للفرد في السنة عام 2000. ولقد تحسن هذا المعدل في الجزائر خلال الفترة (2000-2011) ليصل إلى 0,5% نهاية سنة 2011[6]، وهذا ما يُبَيِنُه الشكل رقم (32) الموالي:

---

[1] *Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, op.cit, P 07.*

[2] *Le gouvernement algérien, Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement,op.cit, P 17.*

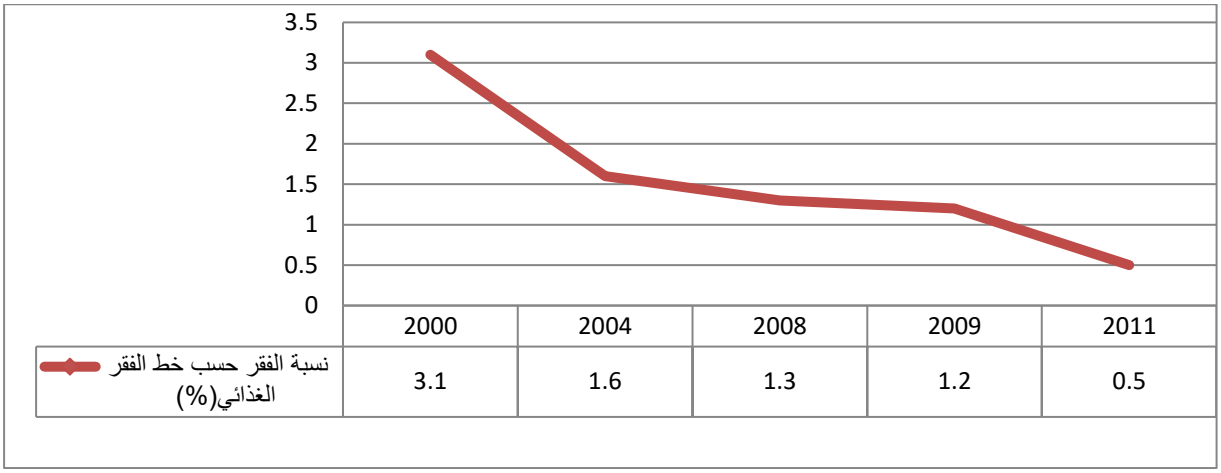
[3] بركان يوسف، حاجي فطيمة، دراسة قياسية وتحليلية لإشكالية الفقر في الجزائر للفترة 1990-2012، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، أيام 08-09 ديسمبر 2014، ص 746.

[4] *Agence nationale d'aménagement du territoire, carte de la pauvreté en Algérie, programme des nations unies pour le développent, ministère de l'action sociale et de la solidarité nationale, Gouvernement algérienne, mai 2001, P 14.*

[5] نفس المرجع السابق

[6] *Gouvernement algérien, objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, op.cit, p 44.*

شكل رقم (32):تمثيل بياني لنسبة الفقر حسب خط الفقر الغذائي في الجزائر للفترة (2000-2011)



	2000	2004	2008	2009	2011
نسبة الفقر حسب خط الفقر الغذائي(%)	3.1	1.6	1.3	1.2	0.5

***Source** : gouvernement algérien, Algérie 2eme rapport national sur les millénaires pour développement, Septembre 2010, p 41.*
- gouvernement algérien, objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, Juin 2016, p 44.

وبالنظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية، نجد أن هدف 2015 لتخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على السعرات الحرارية الضرورية قد تحقق (0,9% نهاية سنة 2015). كما عرف كذلك حجم السعرات الحرارية اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة (2000-2011) بمتوسط زيادة قدرها 13 % ليُقَدر نهاية سنة 2014 بـ 3500 حريره للفرد، مغطية بذلك احتياجات السكان من السعرات الحرارية[1]، حيث نجد استهلاك الفرد الجزائري من السعرات الحرارية كان وفق المعايير الصحية الدولية، إلا أنه يعاني من عدم وجود توازن[2]، وهذا ما يبينه الجدول رقم (27) الموالي.

[1]*Gouvernement algérien, objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, op.cit, P 45.*

[2]حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 228.

جدول رقم (27):طبيعة الاستهلاك للفرد الجزائري لسنة 2011

الاستهلاك السنوي للفرد	سنة 2011	المعايير الدولية
السعرات الحرارية للمواد الغذائية	3500حريرة	2100-4000حريرة
كل أنواع القمح (بالكلغ)	132	100-120
الخضر (بالكلغ)	156	390
البطاطا (بالكلغ)	106	36.4
حليب (لتر)	152	20.6
اللحوم الحمراء(بالكلغ)	3.8	58.1
اللحوم البيضاء(بالكلغ)	16	56

المصدر: تقرير وزارة الفلاحة لسنة 2013، نقلا عن: حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 228

يظهر من خلال الجدول أعلاه، أن الفرد الجزائري يعرف انخفاضا في استهلاك البروتينات، وعليه فإن نمط استهلاك الأسر يطرح إشكالا حول استهلاك البروتينات الحيوانية، مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين ووقايتهم. وحسب تقرير البنك الدولي أظهرت بيانات لسنة 2011/2010، أن المواطن الجزائري العادي أنفق في المتوسط نحو262,86 دينار جزائري، أي ما يعادل8,14دولار (وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011) يوميا. وكان نحو 0,5% فحسب من سكان الجزائر (أو نحو 170 ألف نسمة) يعيشون في فقر مدقع (على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم). وباستخدام خط الفقر 3,10 دولار للفرد في اليوم (وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011)، يُقدَّر أن معدل الفقر بلغ 3,3%، وهو أقل مما هي عليه في باقي أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

ب– خط الفقر العام أو خط الفقر الحد الأدنى (*SPG*): يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار إضافة إلى خط الفقر الغذائي النفقات الدنيا غير الغذائية بمستوى أدنى، هذه السلع غير الغذائية يتم إضافة تكلفتها لخط الفقر الغذائي. وقُدِر سنة 1988بـ2791دج للفرد سنوياً و 14.827دج للفرد سنوياً سنة 1995. وفيما يلي الجدول رقم (28) يوضح تطور خط الفقر العام في الجزائر خلال الفترة (2000–2012).

[1] البنك الدولي، الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم: حالة الجزائر، مدونات البنك الدولي، 2017/07/05، متاح على:
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria تاريخ الاطلاع (12–07–2019)

جدول رقم (28): تطور معدل الفقر العام في الجزائر للفترة (2000-2012)

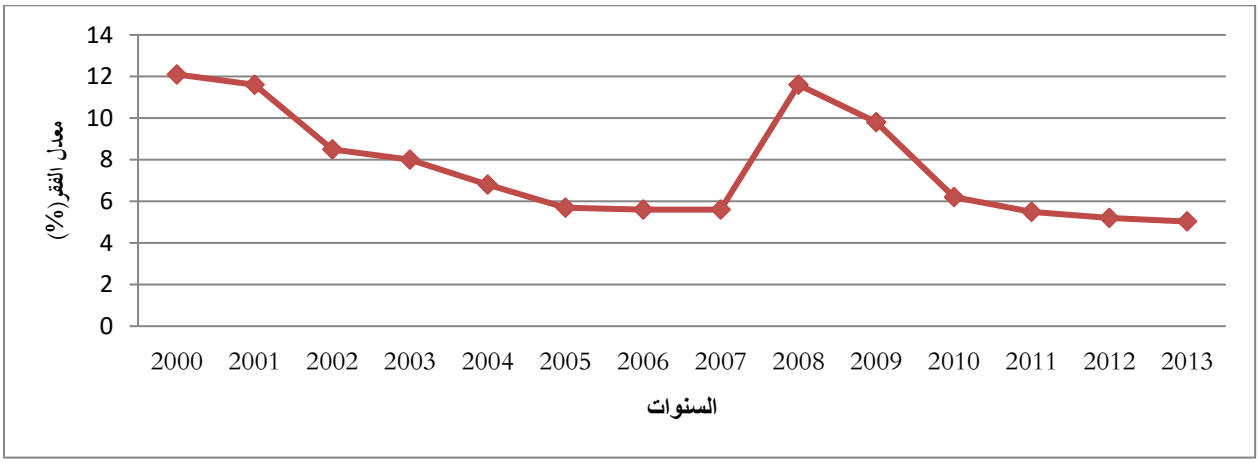
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الفقر العام (SPG)(%)	12,1	11,6	8,5	8	6,8	5,7	5,6	5,6	11,6	9,8
عدد الفقراء (بالآلاف)	373,6	363,8	270,7	258,9	223,8	190,8	191,0	193,7	409,1	352,6

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
6,2	**5,5**	**5,2**	**5,03**	**-**	**-**	**5,5**
227,7	206,2	199,2	196,7	-	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2018، ص 292. متاح على: www.amf.org.ae(تاريخ التحميل 12-07-2018). وقورين حاج قويد، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة لمالية،البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2014، ص 19.

وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه.

شكل رقم (33): تمثيل بياني لتطور معدل الفقر العام في الجزائر للفترة (2000-2012)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (28)

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه الانخفاض المحسوس في معدل الفقر في الجزائر حيث انتقل من 11,6% نهاية سنة 2001 إلى 5,6% نهاية سنة 2007 ليعرف ارتفاعاً إلى 11,6% نهاية سنة 2008 نتيجة لارتفاع معدل التضخم بسبب زيادة الكتلة النقدية، مما أثر على دخول الأفراد خاصة ذوي الدخول الثابتة (هناك علاقة ما بين التضخم والفقر)، ويُعاود الانخفاض في نهاية سنة 2013 ليصل إلى 5,3%، ويرجع هذا الانخفاض نتيجة لتبني الدولة لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ابتداءً من سنة 2001 والمجسدة من خلال البرامج التنموية المُطَبَقة لصالح الطبقات الفقيرة وذوي الدخول المحدودة.

ت- خط الفقر الحد الأعلى: تخص هذه العتبة فئات هشة مهددة بالفقر، كونها حساسة جداً لأدنى التغيرات التي تطرأ على دخولها، ويأخذ خط الفقر الأعلى النفقات غير الغذائية لمستوى أعلى عن تلك المحددة

في خط الفقر الأدنى، وقدر سنة 1995 بمبلغ 18.191دج للفرد في السنة.وقام المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية (*CENEAP*) سنة 2005،بقياس الفقر عن طريق القيام بدراسة حول مستوى المعيشة للعائلات الجزائرية لسنة 2005 (*LSMS*)، بالاعتماد على القياس النسبي لتحديد عتبة الفقر، انطلاقاً من معامل الميزانية الغذائية الذي يعتبر كمؤشر أو حَد لا يجب النزول عنه، وهو يُمثل الحصة المخصصة من الميزانية للتغذية وقد حُدِّد ب 50 % من وسيط النفقات العائلية، وهو ما يعادل 131074دج/للعائلة/السنة[1].

وكما يتم كذلك تحديد مستويات الفقر النقدي وفق خطوط الفقر بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات وهي: معدل الفقر (P_0) أو ما يُسمى بمؤشر عدد الرؤوس، ومؤشر فجوة الفقر(P_1) (*écart de pauvreté*)، ومؤشر شِّدة الفقر (P_2)(*sévérité de pauvreté*)، وباستعمال إحصائيات الدراستين لسنة 2000 وسنة 2005 حول الفقر ومستوى معيشة الأُسَر الجزائرية نحصل على الجدول رقم (29) أدناه

جدول رقم (29): تطور مستويات الفقر في الجزائر لسنتي 2000 و2005

مؤشر الفقر	دراسة سنة **2000** وباستعمال خط الفقر المطلق			دراسة سنة **2005** وباستعمال خط الفقر النسبي		
	حضري	ريفي	المجموع	حضري	ريفي	المجموع
معدل الفقر (P_0) (%)	10,3	14,7	12,1	8,2	15,2	11,7
فجوة الفقر(p_1) (%)	2,16	2,85	2,5	22,7	22,3	22,5
شِّدة الفقر (P_2) (%)	0,69	0,86	0,76	9,2	9,4	9,3

Source :- *gouvernement algérien, Algérie 2eme rapport national sur les millénaires pour développement, Septembre 2010, P41.*

- بن جلول خالد، محددات الفقر في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، خلال الفترة (1980-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، ص ص48-49.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

✓ **بالنسبة لمؤشر الفقر**: يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفقر بين أوساط المجتمع؛ وباستعمال خط الفقر النسبي لسنة 2005 (معامل الميزانية الغذائي لسنة 2005)، نلاحظ أن حوالي 11,7% من العائلات الجزائرية هم فقراء بسبة 8,2%في الوسط الحضري و15,2% في الوسط الريفي. ولكن نتيجة لتطبيق برامج التنمية للفترة (2005-2014)، والتي تضمنت مختلف سياسات مكافحة الفقر والتخفيف من حِدَّته انخفض معدل الفقر وفق خطوط الفقر المطلقة ليصل نهاية سنة2013 إلى 5,03%.

✓ **بالنسبة لمؤشر فجوة الفقر**: تُمثل فجوة الفقر متوسط الفجوة بين نفقات الأسرة الفقيرة وخط الفقر

[1] اعمر بوزيد امحمد، مرجع سبق ذكره، ص 239.

الغذائي، أي حجم الدخول التي تُساعد الفقراء للخروج من خط الفقر ليصبحوا غير فقراء. ويُلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عنها في المنطقة الحضرية، حيث نجد 22,7% في المدن مقابل 22,3% في المناطق الريفية، وهذا باستعمال خط الفقر النسبي لسنة 2005، وأما باستعمال خط الفقر المطلق فإن فجوة الفقر فقد عرفت انخفاضاً في نهاية سنة 2011 ليصل إلى 0,1% مقارنة بسنة 2000 الذي كانت قيمته 0,5%[1]. وبإسقاط هذه النسبة على الأهداف الإنمائية للألفية، نجد أَنَّ لجزائر قد حققت الهدف الذي كان تَرصده نهاية سنة 2015 والمقدر بـ 0,3%[2].

✓ **بالنسبة لمؤشر شدة الفقر**: يُلاحظ حسب دراسة لسنة 2005، بأن قيمته عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية بنسبة 9,4 % مقابل 9,4% في المنطقة الحضرية، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة[3].

1-2- **تطور مؤشر الفقر البشري**: يعمل هذا المؤشر على قياس أوجه الحرمان في ثلاثة أبعاد هي: مستوى معيشة لائق، اكتساب المعرفة، وحياة مديدة وصحية. وفيما يلي الجدول رقم (30) يعرض تطور مكوناته في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).

جدول رقم (30): تطور الفقر البشري ومكوناته في الجزائر للفترة (2000-2012)

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013/2012
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	22,98	16,6	18,95	18,23	17,16	15,41	14,72	13,69	12,76
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	7,84	6,39	6,03	5,83	5,71	6,5	6,3	6,1	/
النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فأكثر	32,8	23,7	27,2	26,16	24,6	22	21	19,5	/
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشَرُوب	1,1	5	5	5	5	5	5	5	/
النسبة المئوية للأطفال الذين يُعانون من نقص الوزن الأقل من 05 سنوات	6	3,5	3,7	3,7	3,7	3,1	3,1	3,1	0,8

***Source** : Gouvernement Algérien, objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, Algérie, 2016, P 44.*، ومختلف تقارير التنمية البشرية للفترة (2001-2014)،

[1]*Gouvernement Algérien, objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015,Algérie, 2016, P 37, disponible sur le site : http://www.amb-algerie.fr/wp-content/uploads/2016/10/Objectifs-du-millenaire-pour-le-developpement-Algerie-2016.pdf (consulte le 17/08/2018).*

[2]*Gouvernement algérien, Algérie 2eme rapport national sur les millénaires pour développement, op.cit, p 25.*

[3]بركان يوسف، حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 749

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن مؤشر الفقر عرف تحسنا معتبرا حيث انتقل من 22,98% نهاية سنة 2000 إلى 12,76% نهاية سنة 2012 وهذا راجع للتحسن في مكوناته حيث:

✓ يعود انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين إلى التحسن في الظروف المعيشية بصفة عامة، والاهتمام بالرعاية الصحية بصفة خاصة مع الدور الفعال لبرامج الوقاية ضد الأمراض؛

✓ انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق وهذا راجع إلى الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتي تم تَبَنيها ابتداء من سنة 2007 بغلاف مالي قدر بحوالي 48,6 مليار دينار جزائري، وشملت جميع القطاعات والمراكز (مثل مراكز إعادة التأهيل والسجون). وحسب إحصائيات الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار (*(ONAEA)*) انخفضت نسبة الأمية في نهاية سنة 2014 للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة ووصلت إلى 3,52%بعدما كانت نسبتها 6,21% نهاية سنة 2008 [1]؛

✓ انخفاض نسبة السكان المحرومين من الماء الصالح للشرب وذلك راجع لتحَسُن ظروف السكن من خلال ربطها بشبكة المياه وشبكة الصرف الصحي؛

✓ انخفاض نسبة الأطفال الذين يُعانون من نقض الوزن لأقل من 05 سنوات، وهذا بسبب برامج متابعة الحمل والولادة، وتلقي الأطفال التلقيح المبكر والمجاني بعد الولادة حيث انخفض المعدل إلى 0,8% خلال الفترة (2012-2013)، وكان الانخفاض في المناطق الحضرية (بنسبة 0,7%) أكثر منه في المناطق الريفية(بنسبة 1%) لسهولة الولوج إلى مختلف الخدمات الصحية[2].

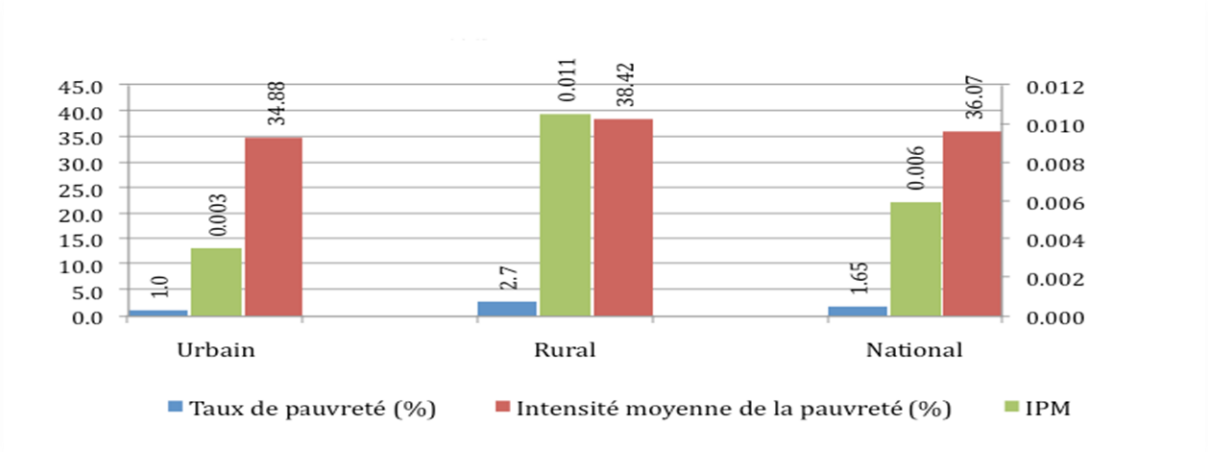
1-3- **دليل الفقر المتعدد الأبعاد (*IPM*)**: يندرج مفهوم الفقر متعدد الأبعاد ضمن نهج الإمكانات والقدرات، فهو يصف حالة الحرمان الشديد التي يتعرض لها الأفراد في مختلف نواحي الحياة في نفس الوقت، وعدد الأشياء التي يفتقدونها بالمعدل (الشِّدة)، فهذا المؤشر مكملا جيدا للقياس النقدي للفقر، ودليلا في مجال تحديد السياسات العمومية الرامية إلى الحَدِّ من ظاهرة الفقر.

أ- مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الوطني: من خلال التحقيق الوطني متعدد المؤشرات رقم (04) لسنة 2012الذي تم القيام به من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي تبين أن نسبة 1,65% من السكان يفتقدون لعدة أشياء في الجزائر(1% في الوسط الحضري و2,7% في الوسط الريفي)**.** وبلغت شدة الفقر التي

[1] *Gouvernement Algérien, objectifs du millénaire pour le développement, op.cit, P54.*
[2] *op.cit, P44.*

تُمثل النسبة المتوسطة للحرمان الذي يُعاني منه الأشخاص في الفقر المتعدد الأبعاد نسبة 36,07% (34,88% في الوسط الحضري مقابل 38,42% في الوسط الريفي)، وبلغ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يُمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد المُعَدل بشدة الحرمان نسبة 0,006(0,003في الوسط الحضري مقابل 0,011 في الوسط الريفي)، والتي كانت في تحسن مقارنة بسنة 2006 في التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنتي 2009 و2010، والتي وصلت إلى 1,74% وفي شِدَّته التي كانت تقدر بـ 42,09% (36,53% في الوسط الحضري و42,84% في الوسط الريفي)[1]. وفيما يلي الشكل رقم (34) يوضح الفقر المتعدد الأبعاد الوطني حسب التوزيع الجغرافي:

شكل رقم (34): تمثيل بياني لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الوطني حسب التوزيع الجغرافي في الجزائر لسنة 2012.

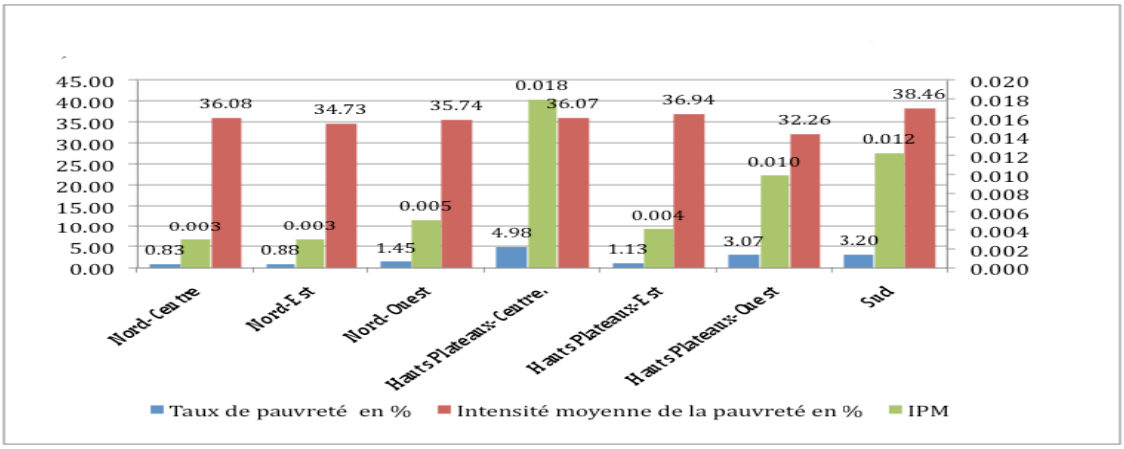


Source : *CNES, Quel place pour les jeunes dans la perspective du développent humain durable en Algérie?, rapport national sur le développent Humain (2013-2015), Alger 2016, P39*

ب– مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد حسب الإقليم: بُغية معرفة مدى جدوى الإجراءات العمومية، تم القيام بالتحقيق الوطني متعدد المؤشرات رقم (04) لسنة 2012، من أجل تقدير الفقر المتعدد الأبعاد حسب كل إقليم (شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، بالإضافة إلى المناطق السهلية والهضاب العليا).وفيما يلي الشكل رقم (35) يوضح هذا الفقر في الجزائر حسب الأقاليم.

[1]*CNES, Quel place pour les jeunes dans la perspective du développent humain durable en Algérie?, rapport national sur le développent Humain (2013-2015), Alger, 2016, P39.*

شكل رقم (35): تمثيل بياني لمؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد حسب الأقاليم في الجزائر لسنة 2012



Source: *CNES, op.cit P39.*

يُلاحظ من الشكل أعلاه وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالمقارنة مع مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الصادر في تقرير التنمية البشرية لسنتي 2014 و2010، والتحقيق الوطني المتعدد المؤشرات رقم (03) لسنة 2006 ورقم (04) لسنة 2012، أنَّ شِدّة الفقر قد انخفضت في جميع مناطق البرمجة المعنية، وأن البنية الجغرافية للفقر لم تتغير حيث لا تزال المناطق الواقعة في المرتفعات الوسطى وعمق الجنوب هي الأكثر حرماناً، حيث سجلت ارتفاعاً طفيفاً في المؤشر، في حين سَجَلت أربع مناطق للبرمجة الإقليمية (ثلاثة منها في الشمال وواحدة منها في المرتفعات الشرقية) أفضل قيم للمؤشر وهذا ما يُوضحه الجدول رقم (31) أدناه[1]:

جدول رقم (31): تطور مؤشرا لفقر المتعدد الأبعاد للجزائر ما بين سنتي 2006 و2012.

مناطق البرمجة الإقليمية	التحقيق المتعدد المؤشرات رقم 3 لسنة 2006			التحقيق المتعدد المؤشرات رقم4 لسنة 2012		
	نسبة الفقر%	شِدّة الفقر %	مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد	نسبة الفقر%	شِدّة الفقر%	مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد
مناطق البرمجة الإقليمية الشمالية	0,38	38,39	0,001	0,83	36,08	0,003
مناطق البرمجة الإقليمية الشمالية الشرقية	0,88	39,68	0,003	0,88	34,73	0,003
مناطق البرمجة الإقليمية الشمالية الغربية	0,71	38,81	0,003	1,45	35,74	0,005
مناطق البرمجة الإقليمية للمرتفعات الوسطى	4,75	45,75	0,022	4,98	36,07	0,018
مناطق البرمجة الإقليمية للمرتفعات الشرقية	1,92	41,31	0,008	1,13	36,94	0,004
مناطق البرمجة الإقليمية للمرتفعات الغربية	2,17	40,27	0,009	3,07	32,26	0,010
الجنوب	2,81	39,70	0,011	3,20	38,46	0,012
المجموع الوطني	**1,74**	**42,09**	**0,007**	**1,65**	**36,07**	**0,006**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، التقرير الوطني حول التنمية المستدامة (2013-2015)، الجزائر، 2016، ص 68.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المناطق عرفت انخفاضاً في شِدّة الفقر باستثناء المناطق الغربية من البلاد ومناطق الصحراء عرفت ارتفاع طفيف في المؤشر. وإن النتائج المتوصل إليها سابقاً كانت تتوافق في نتائجها والدراسة التي مست عينة تتضمن 5080 أسرة، جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وبالمناطق الساحلية والجبلية والصحراوية والسهبية والهضاب العليا في الفترة الممتدة ما بين (2007-2009)، حيث أظهرت أن متوسط نسبة الفقر بلغت 7,5% مقارنة مع نسبة الفقر المُسجلة خلال العشرية السوداء، والتي بلغت 22 %سنة 1995، وانخفضت إلى17 % سنة 1999، في حين حققت الجزائر تَحَسُن في معدلات الفقر خلال الفترة (2008-2013)، وصنفت الدراسة ولاية تيارت كولاية منكوبة بالنظر للانخفاض الخطير في مستوى المعيشي للعائلات القاطنة بها، وتدهور الوضعية الاجتماعية والصحية، والنقص الفادح في ضروريات الحياة،حيث جاءت في مقدمة الولايات بنسبة 36% من الأسُر فقيرة، فيما سجلت ذات نسبة من العائلات الفقيرة في ولايتي تيسمسيلت وأدرار، لكن بأقل تدهور مقارنة بتيارت، وتمثل هذه الشريحة في غليزان نسبة 32 % بينما تصل في كل من وهران، تيبازة، المدية وتلمسان إلى 25% وتعد ولاية الطارف الأغنى، بعد أن سجلت بها أقل نسبة بـ 11%، وأقرت الدراسة وجود 46 بلدية فقيرة عبر الوطن، 61% منها تتواجد بالهضاب العليا[1].

2- تطور مؤشرات توزيع الدخل الوطني في الجزائر للفترة (2001–2017)

يُسْتَخْدَم عادة لمعرفة توزيع الدخول في بلد تحليل بيانات توزيع الدخل التي تأخذ نوعين وهما: التوزيع الوظيفي للدخل والتوزيع الشخصي، هذا الأخير يتم التعرف عليه من خلال معرفة توزيع الإنفاق الاستهلاكي الذي يُسْتَخْرج من مسوحات ميزانية الأسر، ومن ثَمَ تُقاسُ مدى العدالة في توزيع الدخل.

2-1- **توزيع الدخل في الجزائر:** عرفت الجزائر بداية من الألفية الثالثة تحسناً في الوضعية المالية مما شجعها على تبني مجموعة من السياسات، من أجل دعم الطلب الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي. حيث قامت في إطار البرامج التنموية الممتدة على طول الفترة (2001-2017) بالعمل على خلق مناصب الشغل ورفع الإنتاجية في المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى رفع أجور مختلف موظفي قطاع الوظيف العمومي، كل هذا أدى إلى تغير هيكل الدخل الكلي للعائلات مُوَزع ما بين الأجور ومداخيل المستقيلين ومختلف التحويلات، وفيما

[1] قورين حاج قويد، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة لمالية، البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد12، جامعة الشلف،الجزائر، جوان 2014، ص ص 19-20.

يلي الجدول رقم (32) يوضح تطور هيكل الدخل خلال الفترة (2001-2017):

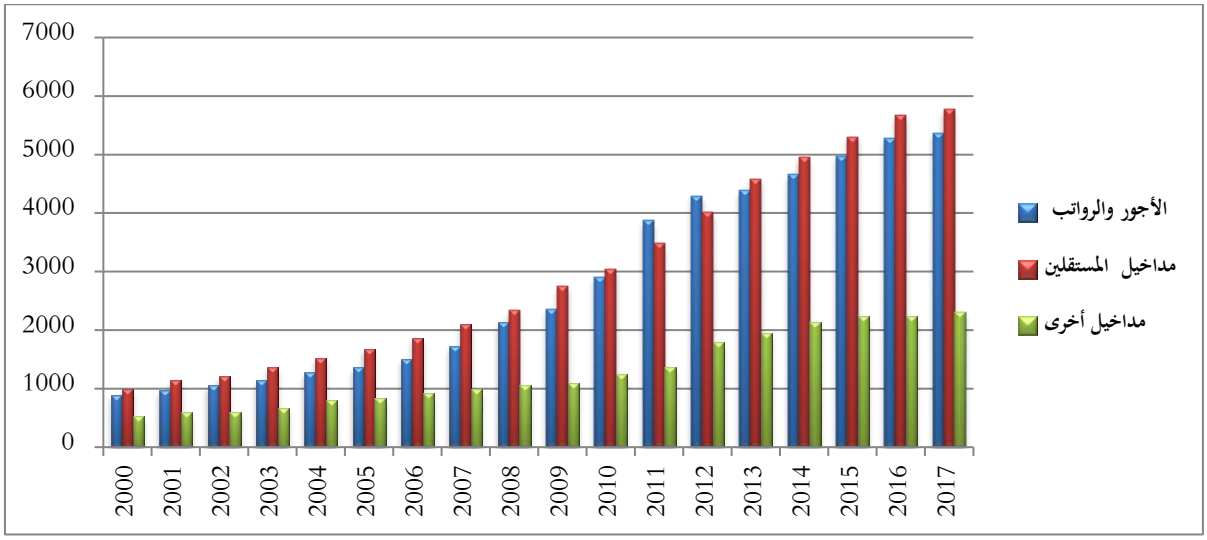
جدول رقم (32):توزيع الدخل المتاح للأسر في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات	الأجور والرواتب		مداخيل المستقلين		تحويلات أخرى		الدخل المتاح للأسر
	المبلغ (مليار دج)	% الزيادة	المبلغ (مليار دج)	% الزيادة	المبلغ (مليار دج)	% الزيادة	
2001	970,6	9,7%	1148,9	16,0%	596	13,61%	2315,6
2002	1048,8	8,1%	1206,7	5,0%	603,8	1,29%	2442,6
2003	1137,9	8,5%	1357,7	12,5%	659,8	8,49%	2702,9
2004	1278,6	12,4%	1526,8	12,5%	796,9	20,78%	3085,3
2005	1364,00	6,7%	1676,3	9,8%	834,9	4,77%	3336,8
2006	1498,5	9,9%	1862,2	11,1%	921,1	9,36%	3618,9
2007	1722,00	14,9%	2107,3	13,2%	991	7,05%	4070,4
2008	2134,3	23,9%	2340,2	11,1%	1050,8	6,03%	4643,7
2009	2355,6	10,4%	2743,3	17,2%	1088,2	3,56%	5204,1
2010	2907,5	23,4%	3049,1	11,1%	1237,1	12,04%	6039,8
2011	3866,4	33,0%	3487,9	14,4%	1359,5	9,00%	7211,8
2012	4291,3	11,0%	4007,4	14,9%	1797	32,18%	8080,3
2013	4390,8	2,3%	4580,8	14,3%	1954,2	8,75%	8947
2014	4659,9	6,1%	4955	8,2%	2127,3	8,14%	9607
2015	4977,7	6,8%	5301,6	7,0%	2243,5	5,18%	9430,7
2016	5275,2	6,0%	5661	6,8%	2244,5	0,04%	10720,6
2017	5367,7	1,8%	5777,4	2,1%	2300,2	2,48%	10981,2

***Source** :Direction Générale de la Prévision et des Politique, compte revenu dépenses des ménages (2000-2017), Ministère de finance, disponible sur le site :http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/revenu_depenses_menages/depensesmenage 2017.pdf (consulte le 10-05-2019)*

وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه.

شكل رقم (36): تمثيل بياني لتطور توزيع الدخل في الجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (32).

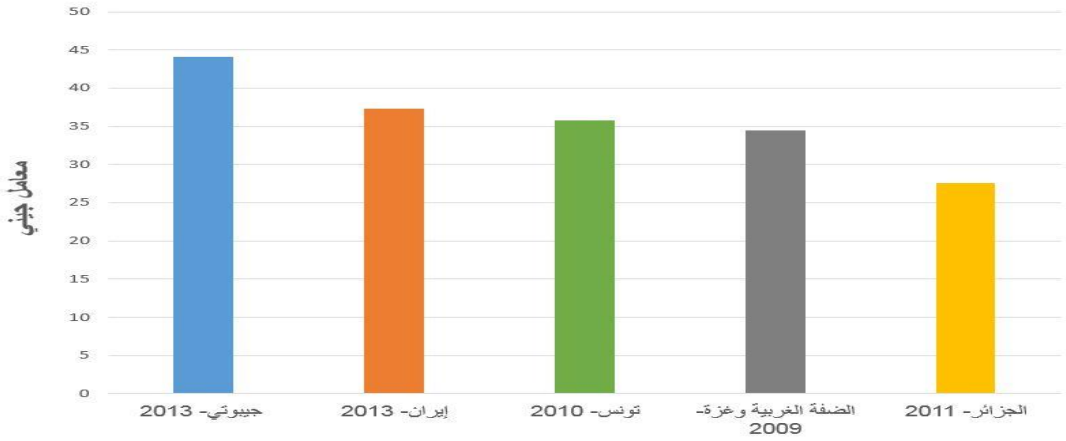
يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن حصة الأجور ومداخيل المستقلين قد استحوذت على نسبة عالية من الدخل الوطني خلال الفترة (2001-2017)، وكانت في نمو مستمر من سنة إلى أخرى، فانتقلت الأجور والمرتبات من 970,6 مليار دج نهاية سنة 2001 لتصل إلى 5367,7 مليار دج نهاية سنة 2017، في حين أن أجور المستقلين والتي كانت نسبتها أكبر في الدخل المتاح فوصلت نهاية سنة 2017 إلى 5777,4 مليار دج مقارنة بسنة 2001 بـ1148,9 مليار دج، وترجع هذه الزيادة إلى تَبَنِي الحكومة لمجموعة من البرامج والتدابير من أجل استحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة، بالإضافة إلى دعم القطاعات المنتجة مثل قطاع الفلاحة.

2-2- **تطور معامل جيني**: يُعتبر معامل جيني من أهم المعاملات المُسْتَخْدمة لقياس عدالة توزيع الدخل، وقد شهد تحسناً مستمرا خلال السنوات الأخيرة، فهو يتراوح ما بين 0,38 سنة 2000 كأعلى قيمة و0,28 سنة 2015 كأدنى قيمة له[1]، مما يدل على انخفاض التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر. وهذا ما توافق وإحصائيات البنك الدولي، التي توصلت إلى أنه مقارنة بدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط

[1] صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 18/207 صادر بتاريخ 01 يونيو 2018، متاح على:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/06/01/pr18207-imf-executive-board-concludes-2018-article-iv-consultation-with-algeria تاريخ الاطلاع (12-07-2019)

وشمال إفريقيا لسنة 2011، والذي بلغ فيها معامل جيني 27,61%[1]، وهذا حسب ما يبينه الشكل رقم (37)أدناه:

شكل رقم (37): معامل جيني في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: البنك الدولي، الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم: حالة الجزائر، مدونات البنك الدولي، 2017/07/05،متاح على: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria تاريخ الاطلاع(12-07-2019)

ما يُلاحظ حول مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل في الجزائر، أنها كانت في تراجع مستمر من سنة إلى أخرى، مما يعكس المجهودات المبذولة من الدولة لمحاولة التخفيف من هذه الظاهرة، حيث يعود الفضل في ذلك إلى تَبَنِي الحكومة لسياسات الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 لدعم الطلب الكلي، ورفع معدل النمو من خلال دعم القطاعات المنتجة للقيمة المُضافة خاصة قطاع الفلاحة، وتهيئة وانجاز الهياكل القاعدية، بالإضافة إلى محاولة تحقيق التوازن الجهوي ما بين الشمال والجنوب، من خلال برنامج الهضاب العليا (برنامج خاص لتحسين مستوى المعيشة في ولايات الجنوب) وبرنامج تنمية مناطق الجنوب.

ويظهر تأثير سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخول في الجزائر، من خلال ما تقوم به الدولة عن طريق سياسات وآليات التشغيل ومكافحة البطالة (كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب *(ANSEJ)*والصندوق الوطني للتأمين على البطالة *(CNAC)*ووكالة التنمية الاجتماعية *(ADS).....*الخ)،لاسيما دعم الأسر من خلال دعم المواد الأساسية والتربية والاستفادة من الماء

[1] البنك الدولي، الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم: حالة الجزائر، مدونات البنك الدولي، 2017/07/05، متاح على: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria تاريخ الاطلاع (12-07-2019).

والطاقة والصحة والسكن، ومِنَح التقاعد ومرافقة أصحاب الدخل الضعيف والمعوزين والمعاقين. حيث ارتفعت نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام إلى 9,66 % سنة 2012 مقارنة بسنة 2001 بنسبة7,45%[1]،ومثل أيضا دعم الدولة للأسر والاقتصاد خلال الفترة 2012-2016 نسبة متزايدة تقارب معدل27%من الناتج المحلي الخام، وقدرت نسبة التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2004 بنسبة 22,8% من الميزانية العامة للدولة، ونسبة 24,5 % خلال للفترة 2005-2009، ونسبة 25% من ميزانية الدولة في الفترة 2010-2015، وكذا نسبة 23 % ما بين سنتي 2016 و2017[2]. ويمكن القول أن اتجاه الدولة للتكفل بالطبقات الاجتماعية المحرومة ورفع القدرة الشرائية للأفراد من أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد التحويلات الاجتماعية خلال الفترة المدروسة.

[1] قويدري كمال، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 06، رقم 01،جامعة البليدة، 02، الجزائر،2015، ص 140.

[2] بوابة الوزارة الأولى، بيان مجلس الوزراء، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 26 سبتمبر 2018، متاح على:-http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/communique-integral-du-conseil-des-ministres-du-26-septembre-2018-ar.html(تاريخ التحميل 12-08-2019).

المبحث الثالث: تحليل وتقييم المؤشرات الاجتماعية لمستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001–2017)

للحكم على مستوى المعيشة في بلد ما لا يُمكن الاكتفاء بالمؤشرات الاقتصادية فقط، بل لا بد من الإحاطة بالجانب الاجتماعي وجوانب غير موضوعية أخرى له، والتي تتميز بالتداخل والتعدد فيما بينها، لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى المؤشرات الاجتماعية، ومؤشرات أخرى لمستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، حيث نعرض في المطلب الأول تطور مؤشرات الصحة والتعليم، وفي المطلب الثاني نتطرق إلى مؤشرات البنية التحتية باعتبارها مرآة للوضع المعيشي للسكان في بلد ما، وأما في المطلب الثالث فنتناول فيه مؤشرات أخرى لمستوى المعيشة مثل النمو الديمغرافي، الحقوق الثقافية، ممارسة الديمقراطية، تمكين المرأة، الترفيه والرياضة.....الخ، حيث هذه العوامل مجتمعة تعكس مدى تحسن أو تدهور المستوى المعيشي في بلد ما، وبالتالي مستوى رفاهيته والذي يضمن السعادة والرضا للجميع.

المطلب الأول: تطور مؤشرات الصحة والتعليم في الجزائر للفترة (2001–2017)

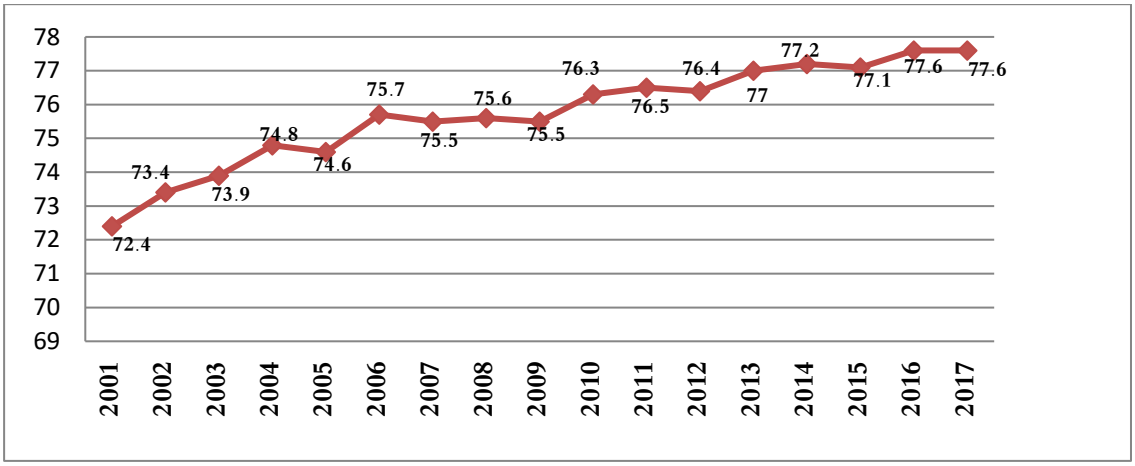
هناك مجموعة كبيرة من المؤشرات الدالة على الوضع الصحي والتعليمي في بلد ما، حيث نحاول هنا التطرق إلى أهمها في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، حيث يعبر عن الوضع الصحي من خلال العمر المتوقع للحياة، معدل وفيات الأطفال والأمهات، ومدى توفر الهياكل القاعدية والموارد البشرية المرتبطة بالصحة، وأما الوضع التعليمي فيعبر عنه من خلال مؤشر التعليم، ونسبة القيد في مراحل التعليم، بالإضافة إلى نسبة الأمية، ومدى توفر الهياكل القاعدية والموارد البشرية المرتبطة بالتعليم.

1- مؤشرات الصحة: عملت الجزائر منذ الاستقلال على تحسين الخدمات الصحية وتسهيل الحصول عليها، بحيث سمحت الجزائر بمجانية الصحة العمومية وضمانها للجميع مع إعطاء حق التأمين للعمال والطلبة وبنسبة معينة يحددها القانون للخدمات الصحية ،بحيث تصل نسبة التأمين للطلبة إلى 80%، وبالنسبة للعمال الأجراء فإن نسبه متتفاوتة ما بين (80-100)%، ونسبة 100% فيما يخص العمال الذين يعانون من أمراض مزمنة، فهم لهم الحق في الحصول على تعويضات مالية نظرا لما ينفقوه من مصاريف العلاج،كما أطلقت الجزائر كذلك عدة برامج لمكافحة الأمراض، وحماية الطفولة والأمومة، مع زيادة الإنفاق على الصحة والاستثمار في القطاع الصحي، وهذا كله من أجل تحسين نوعية الخدمة الصحية، مما يسمح بالرفع من المستوى المعيشي للمواطن الجزائري وزيادة مساهمته في العملية الإنتاجية.

تقيس منظمة الصحة العالمية الوضع الصحي للسكان من خلال عدد من المؤشرات نذكرها فيما يلي:

1-1- العمر المتوقع للحياة (احتمال البقاء):يُعتبر العمر المتوقع للحياة في التنمية البشرية مؤشراً لقياس الحالة الصحية العامة للسكان، فهو مؤشر يختزل معطيات متعددة تتعلق بكفاءة النظام الصحي، ومستوى الظروف المعيشية للسكان، وفيما يلي الشكل رقم (38) يُبَيِنُ تطوره في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

شكل رقم (38):تمثيل بياني لتطور العمر المتوقع في الجزائر للفترة (2001-2017)



Source : *office national des statistiques (ONS), démographie algérienne 2018, N° 853, Mai 2019, P 08. Disponible sur www.ons.dz (consulte le 30-06-2019).*

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن العمر المتوقع للحياة عرف تَحَسُناً خلال الفترة (2001-2017)حيث انتقل من 72,4 سنة 2001 إلى 77,6 نهاية سنة 2017، مع تسجيل تفاوت في هذا المؤشر حسب الجنس لنفس السنة، فبلغ77,1بالنسبة للذكور مقابل 78,2 بالنسبة للإناث[1]، ويعود سبب التحسن إلى أن الحياة الطويلة هي نتاج تَحسُن في الظروف المعيشية، من مأكل ومشرب وصحة وتعليم، وغيرها من العوامل المرتبطة بارتفاع العمر المتوقع. ولكن رغم هذا التحسن، إلا أن الوضع الصحي للسكان لم يصل بعد للمستويات التي وصلت إليها البلدان المتقدمة، وحتى بعض البلدان العربية، حيث قدر مثلاً العمر المتوقع نهاية سنة 2015 في فرنسا82,4 سنة، وفي قطر 78,3 سنة (مع العلم أن الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية لسنة2016 يعطي للعمر المتوقع في الجزائر 75وإحصائيات الديوان الوطني تقدره بـ77,1 سنة)[2].

[1]*Office national des statistiques (ONS), démographie algérienne 2018, N° 853, Mai 2019, P 08, Disponible sur: www.ons.dz (consulte le 30-06-2019).*

[2]*United Nations Development Program, Human Development Report 2016: Human Development for Everyone, New York, 2016, P P 198-19.*

1–2– معدل وفيات الأطفال:هناك مؤشران هامان يُعطيان فكرة واضحة وجيدة في مجال صحة الطفل، وهما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل وفيات الأطفال الرضع (الأقل من سنة)، هذا الأخير له علاقة طردية مع معدلات الخصوبة السائدة في البلد. وفيما يلي الجدول رقم (33) يوضح تطور هذا المعدل في الجزائر للفترة (2001-2017)

جدول رقم (33): تطور معدل وفيات الأطفال في الجزائر للفترة (2001-2017) **الوحدة**: لكل 1000 ولادة حية

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات	43,5	40,2	38	35,7	35,5	31,6	31	29,7	29
معدل وفيات الأطفال الرضع	37,5	34,7	32,5	30,4	30,4	26,9	26,2	25,5	24,8
عدد الولادات (بالآلاف)	619	617	649	669	703	739	783	817	849
معدل المواليد الأموات	24,7	27	25,5	25	23,6	21,4	21,4	19,9	18,4

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
27,5	26,8	26,1	26,1	25,6	25,7	24	24
23,7	23,1	22,6	22,4	22	22,3	20,9	21
888	910	978	963	1014	1040	1067	1060
18,2	16,7	15,9	15,4	14,6	13,9	13,2	12,5

Source : *office national des statistiques (ONS), démographie algérienne 2018, op.cit, pp 06-08.*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، التحسن المسجل في المؤشرات المتعلقة بالأطفال خلال الفترة (2001-2017)، فقد انتقل عدد وفيات الرضع من 37,5% سنة 2001 إلى% 20,9 نهاية سنة 2016، وتفسير ذلك يكمن في تزايد مستويات التغطية في مجال التلقيح التي بلغت 90%على المستوى الوطني، حيث بلغت النسبة 83,1%في المناطق الحضرية و 81,8% في المناطق الريفية نهاية سنة 2015[1]، وبالإضافة إلى ذلك انتقل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 43,5%سنة 2001 إلى 24 % نهاية سنة 2017، حيث يُعتبر هذا المعدل أقل مقارنة بالدول النامية والمستوى العالمي[2].

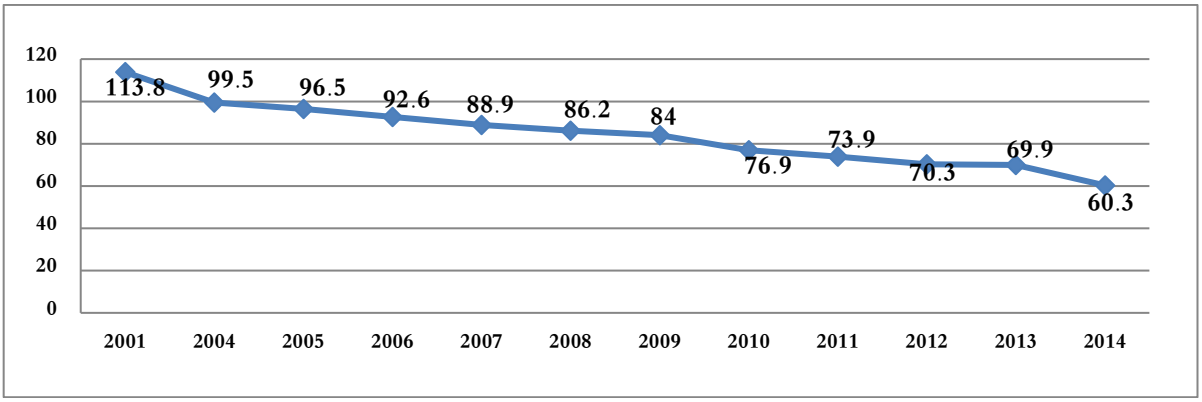
1–3– معدل وفيات الأمهات: يُعتبر معدل وفيات الأمهات من المؤشرات الهامة التي تسمح بالوقوف على

[1] *Commission économique pour l'Afrique, profil de pays-Algérie 2016, nations unies, Addis-Abeba, Éthiopie, Mars 2017, P 24. Disponible sur : https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/Country Profiles/2017/algeria_cp_fre.pdf* (consulte le 15-11-2019)

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص 38.

مستوى الأداء للمنظومة الصحية ونجاعة البرامج المعتمدة، حيث سجل هذا المعدل تحسناً في الجزائر بانتقاله من 113,8 سنة 2001 إلى 63 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2014، وهذا حسب ما يُوَضحه الشكل رقم (39) أدناه:

شكل رقم (39): تمثيل بياني لتطور معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة في الجزائر للفترة (2001-2014)



Source : *direction générale de la prévention et de la promotion de la sante, Plan national de réduction de la mortalité maternelle 2015-2019, Ministère de la sante, de la population et de la reforme hospitalière, Algérie, P12. Disponible sur : https://www.unicef.org/algeria /sites/unicef.org.algeria/files/2018-08/Plan%20National%20de% 20R%C3%A9duction%20 de%20la% 20Mortalit%C3%A9%20Maternelle%202015-2019.pdf* (consulte le 20-11-2019)

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه،أن نسبة وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي قد انخفضت خلال الفترة (2001-2014)، حيث انتقلت من 113,8نهاية سنة 2001 إلى 60,3 وفاة سنة 2014، ويعود سبب الانخفاض إلى الاهتمام الكبير للحكومة من خلال البرامج التنموية بقطاع الصحة ومنها مجال تحسين وضع الأمومة والطفولة، عن طريق التكفل بصحة المرأة في مجال مراقبة الحمل وتحسين الولادة. ففي سنة 2000 تَم تطبيق برنامج خاص بالولادة بدون مخاطر على المستوى الوطني، وفي سنة 2006 تم تطبيق البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها، مع إنشاء وحدات للعلاج المُكَثَف للحوامل على مستوى كل ولاية، وإعادة تأهيل قاعات الولادة مع تكوين، ورسكلة الإطارات الطبية وشبه الطبية[1]، بالإضافة إلى المخطط الوطني للفترة (2015-2019) للتقليص السريع لمعدل وفيات الأمهات، والذي يركز على تقديم خدمات ذات نوعية خلال فترة الحمل والولادة للجميع[2].

ولكن رغم الجهود المبذولة، والتحسن الذي عرفه مؤشر وفيات الأمهات، إلا أن الجزائر بقيت بعيدة عن

[1] مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 313.

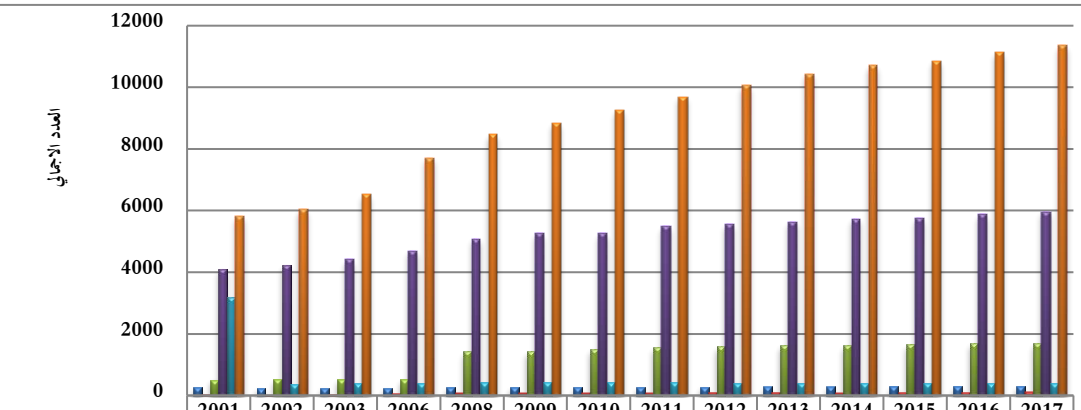
[2] وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، السياسة الحكومية في مجال الصحة، رئاسة الحكومة، الجزائر، سبتمبر 2015، ص 03. متاح على: http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/sante-ar.pdf (تاريخ التحميل 12-10-2019)

تحقيق الهدف الخامس من أهداف الألفية الثالثة والمحدد بـ 50 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية[1]، على عكس بعض الدول العربية مثل عمان ولبنان والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وليبيا التي حققت الهدف المنشود، ويقل معدل الوفيات الأمهات عن 25 حالة لكل 100 ألف ولادة حية نهاية سنة 2013[2]، وهنا يبرز حجم التحدي الذي ينتظر الجزائر للوصول بهذا المؤشر إلى المستويات المطلوبة.

1-4- الهياكل القاعدية والموارد البشرية المرتبطة بالصحة: لتحسين الأداء للرعاية الصحية ودعم الاحتياجات الصحية للسكان، عملت الجزائر على توفير مجموعة من الهياكل الإدارية والتقنية، والمؤسسات المتخصصة والهيئات العلمية والتقنية، بالإضافة إلى الموارد البشرية والتي تحسنت خلال الفترة (2001-2017).

أ- **الهياكل القاعدية الصحية:** فيما يلي الشكل رقم (40) يوضح تطورها خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (40): تمثيل بياني لتطور الهياكل القاعدية الصحية في الجزائر للفترة (2001-2017)



	2001	2002	2003	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مستشفيات	275	240	240	240	265	271	276	274	279	282	287	300	300	307
دور الولادة الخاصة	47	31	49	77	85	94	97	101	105	107	97	114	123	127
عيادات متعددة الخدمات	504	513	516	520	1,419	1,436	1,491	1551	1601	1615	1637	1659	1684	1695
قاعات العلاج	4100	4228	4412	4,684	5,077	5,258	5,258	5491	5545	5634	5726	5762	5875	5957
دور الولادات العامة	3180	372	396	399	419	427	431	437	409	412	416	415	416	409
الصيدليات	5800	6046	6514	7,708	8,477	8,837	9,264	9690	10058	10438	10700	10865	11140	11358

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات"الجزائر بالأرقام" للفترة (2001-2017)

[1] *La Direction générale de la prévention et de la promotion de la sante, Plan national de réduction de la mortalité maternelle 2015-2019, Ministère de la sante, de la population et de la réforme hospitalière, Algérie, P12. Disponible sur : https://www.unicef.org/algeria/sites/unicef.org.algeria/files/2018/Plan%20National%20de%20R%C3%A9duction%20 de%20la% 20Mortalit%C3%A9%20Maternelle%202015-2019.pdf*(consulte le 20-11-2019)

[2] منظمة الصحة العالمية، تقرير مرحلي حول بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة والأهداف بالصحية العالمية بعد عام 2015، اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، الدورة 61، البند 03 من جدول الأعمال، أوت 2014، ص 03.

يُلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه، أن الهياكل القاعدية عرفت تطوراً خلال الفترة المدروسة، وهذا بفضل تطبيق مختلف البرامج التنموية الرامية إلى إصلاح المنظومة الصحية، وخاصة بعد سنة 2008 أين أقر مجلس الوزراء في 14 أفريل 2008 خطة لإصلاح المنظومة الصحية حتى عام 2025 بتكلفة تبلغ 1819,63 مليار دينار جزائري، والهدف هو الوصول لمؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتتضمن الخطة إنشاء 88 مستشفى عام، و94 مستشفى متخصص، و4 معاهد محلية متخصصة، و311 عيادة متعددة الخدمات و221 هيكلا صحيا[1]. وقد وصلت المستشفيات نهاية سنة 2016 إلى 300 مستشفى منها 200 مؤسسة استشفائية عامة، 15 مركز استشفائي جامعي و75 مؤسسة استشفائية خاصة[2].ولكن ما يُعاب على هذه الهياكل سوء توزيعها على مستوى التراب الوطني، فمثلا تقع 61% من المستشفيات في الشمال، مع 28,4% في المنطقة الوسطى الشمالية مقابل 16,7% في الشمال الغربي، وفي المرتفعات يكون 27,3%من جميع المستشفيات. وأما الجنوب فيحوي 11,7% فقط، بما في ذلك 1,4% في منطقة الجنوب الكبير. وأما بالنسبة للعيادات الخاصة فهي غير موجودة في أجزاء من جنوب غرب وعمق الجنوب، هذه الاختلافات في العرض وبين الولايات تقضي إلى حركة المرضى إلى المناطق الأكثر توفرا على المنشآت القاعدية للصحة، وتسبب بالتالي صعوبات برمجة رعاية صحية للقطاع، ومسارات معقدة للغاية، والرعاية مكلفة للأسر[3].

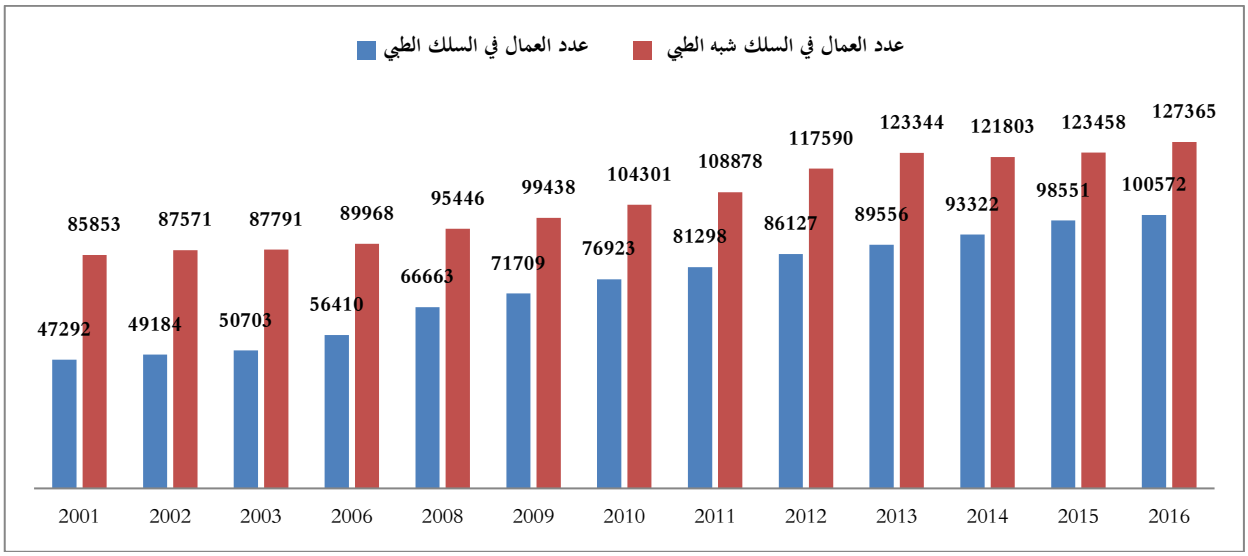
ب- **الموارد البشرية والتغطية الصحية:** من بين المؤشرات الدالة على تحسن مستوى المعيشة من الجانب الصحي هو زيادة عدد الإطارات المؤهلة من ممارسين عامين ومتخصصين وشبه طبيين، وفيما يلي الشكل الموالي يوضح تطور عدد العمال في السلك الطبي والشبه الطبي في الجزائر للفترة (2001-2017).

[1]مريبعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر–الواقع والآفاق–، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري 02، جامعة فسنطينة، الجزائر، 2013/2012، ص119

[2]الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: نتائج 2015-2017، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 120.

شكل رقم (41): تمثيل بياني لتطور عدد العمال في السلك الطبي والشبه الطبي في الجزائر للفترة (2001-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات "الجزائر بالأرقام" للفترة (2001-2017)

يُلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه التطور المستمر لعدد العمال في السلك الطبي (أطباء، جراحي أسنان، وصيادلة)، حيث انتقل من 47292 عامل سنة 2001 (33868 طبيب، و8448 جراح أسنان، و4976 صيدلي) إلى 100572 عامل سنة 2016(74937) طبيب، و13747 جراح أسنان، 11888 صيدلي)، وكذلك بالنسبة للعمال في السلك الشبه الطبي (تقنيون سامون، تقنيون، مساعدون في السلك شبه الطبي) عرف تطوراً خلال فترة الدراسة لينتقل من 85853 عامل نهاية سنة 2001 إلى 127365 عامل. وهكذا فإن التغطية الصحية سجلت هي الأخرى تحسناً نهاية سنة 2017 مقارنة بسنة 2001 وهذا حسب ما يُبَيِنُه الجدول رقم (34) أدناه:

جدول رقم (34): التغطية الصحية في الجزائر لسنتي 2001 و2017

السنة		2001	2017
عدد السكان لكل	طبيب	912	529
	جراح أسنان	3655	2925
	صيدلي	6206	3382
	تقني سامي	633	481
	تقني	1158	12770
	مساعد في الصحة	2957	1108

***Source** : Office national des statistiques, L'Algérie en quelque chiffre : résultat 2001, N° 32, 2003, P16.Et Office national des statistiques, L'Algérie en quelque chiffre : résultat 2014-2016, N° 47, 2017, P 25.*

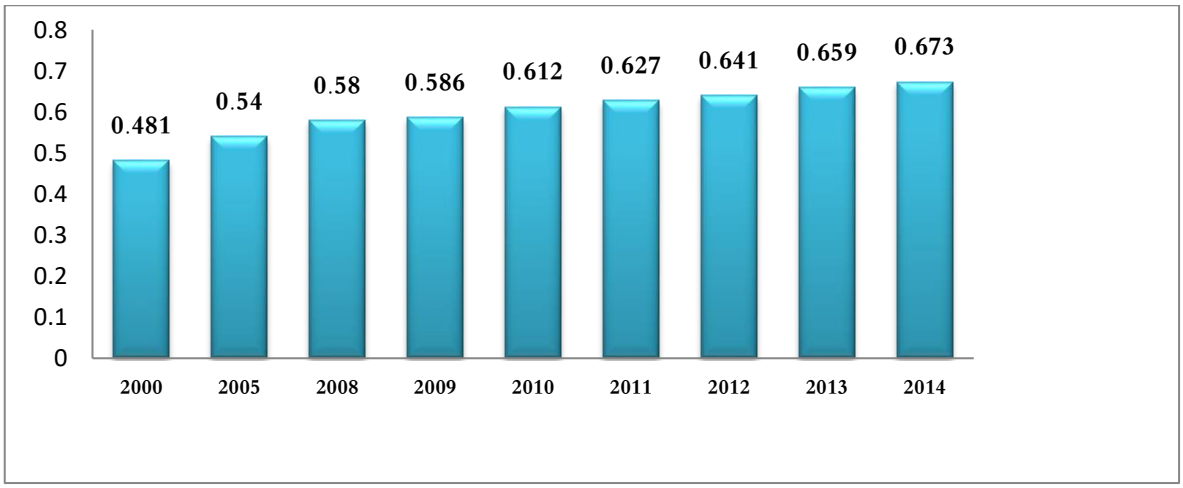
تظهر إحصاءات وزارة الصحة كذلك تركّز الأطباء، وخاصة المتخصصين في المنطقة الوسطى الشمالية بنسبة

44,5%، ونقص واضح في جميع التخصصات في الجنوب، وهذا بسبب نقص في الدعم الطبي في جميع أنحاء التراب الوطني بسبب البحث عن ظروف معيشية أفضل في شمال البلاد لتوفر مجموعة من الظروف منها[1]:

- آفاق التقدم الوظيفي في شمال البلاد؛
- السعي للربح المادي التي يقدمها القطاع الخاص في الشمال؛
- تزايد الاتجاه نحو خصخصة الطب المتخصص ووجود إجراءات طبية في إطار اتفاق مع الضمان الاجتماعي مثل غسيل الكلى، الجراحة العامة، التوليد،طب العيون .....الخ؛
- الحواجز الثقافية التي تُولد ضعف تنقل موظفي الصحة خاصة بالنسبة للإناث على وجه الخصوص؛
- تركز كليات الطب والأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان في ولايات الشمال.

2-مؤشر التعليم: يعتبر التعليم في الجزائر إلزامي ومجاني لكل طفل بلغ من العمر 06 سنوات كاملة ولمدة 09 سنوات، وهذا ما يجعل هناك استفادة لكافة أفراد الجزائر بدون استثناء. حيث يتم الاعتماد على مؤشر التعليم في حساب مؤشر التنمية البشرية من طرف برنامج الأمم المتحدة بالاعتماد على قياس الانجاز النسبي الذي تُحَقِقُه دولة في كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا، ولقد عرف هذا المؤشر في الجزائر تحسُناً خلال الفترة (2001-2014) وهذا حسب ما يُوَضِحه الشكل البياني رقم (42) أدناه:

شكل رقم (42): تمثيل بياني لتطور مؤشر التعليم في الجزائر للفترة (2001-2014)



المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، التقرير الوطني حول التنمية المستدامة (2013-2015)، الجزائر، 2016، ص 58.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 122.

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن مؤشر التعليم قد عرفا تَحسناً فانتقل من 0,481 نهاية سنة2000 ليصل إلى 0,673نهاية سنة 2014، وهذا بسبب ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا، وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة لتعميم الاستفادة من التعليم منذ الاستقلال، وجعله غير متفاوتاً بين الرجال والنساء، حيث هناك تفاوت ضئيل بينهما في مختلف أطوار التعليم وهذا حسب ما يوضحه الجدول رقم (35) أدناه:

جدول رقم (35): تطور التلاميذ في المنظومة التربوية في الجزائر للفترة (2001-2015)

السنة		2001/2000	2004/2003	2009/2008	2012/2001	2014/2013	2015/2014
التربية الوطنية	إجمالي	**7 712 182**	**7 851 893**	**7 381 962**	**7 614 477**	**7 835 740**	**7 989 546**
	ذكور	51,7%	51,0%	50,7%	50,5%	50,3%	50,4%
	إناث	48,3%	49,0%	49,3%	49,5%	49,7%	49,6%
التكوين والتعليم المهني	إجمالي	**323 432**	**341 979**	**637 948**	**687 327**	**684 800**	**728 082**
	ذكور	56,0%	56,8%	61,4%	55,0%	56,5%	57,8%
	إناث	44,0%	43,2%	38,6%	45,0%	43,2%	42,2%
التعليم العالي	إجمالي	**466 084**	**622 980**	**1051600**	**1090592**	**1119343**	**1165040**
	ذكور	49,2%	46,2%	40,1%	41,3%	40,5%	-
	إناث	50,8%	53,8%	59,9%	58,7%	59,5%	-

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 195.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تطور عدد التلاميذ في المنظومة التربوية على طول الفترة (2001-2015)، مع وجود تفاوت ضئيل بين نسبة تمدرس الذكور والإناث في منظومة التربية الوطنية (الابتدائي، المتوسط والثانوي) والتكوين والتعليم المهني، مع تجاوز نسبة تمدرس الإناث على الذكور في مرحلة التعليم العالي. وهذا ما يفسر زيادة الإنفاق على قطاع التعليم، مع مجهودات توفير مختلف الهياكل البيداغوجية والموارد البشرية، وكذا مواصلة جهود البناء لتمنح الأولوية لتغطية المناطق النائية، الواقعة بالهضاب العليا وبالجنوب. وفيما يلي الجدول رقم (36) يوضح تطور الهياكل التعليمية وتعداد الأساتذة:

جدول رقم (36):تطور الهياكل البيداغوجية وتعداد الأساتذة في قطاع التعليم بالجزائر للفترة (2000-2017)

السنة	2000	2010	2013	2014	2016
التربية الوطنية					
العدد الإجمالي للمؤسسات المدرسية	20895	24504	25457	26012	26964
منها: – المدارس الابتدائية	–	17790	18233	18510	–
– المتوسطات	–	4901	5172	5299	–
– الثانويات	–	1813	2052	2203	–
تعداد الأساتذة	326554	375018	410569	420961	457451
التعليم العالي					
عدد المؤسسات	53	82	92	99	106
طاقات الإيواء من حيث الأسِرَة	192000	471000	600000	670000	715000
تعداد الأساتذة	17460	40140	50100	55000	67000
التكوين المهني					
معاهد التكوين المهني	54	81	92	101	129
مراكز التكوين المهني	457	639	734	766	798

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، ص 55 متاح على:http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ التحميل (15-07-2019)؛
- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 51 متاح على:http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ التحميل (15-07-2019).

عرف كذلك مستوى تأهيل المعلمين تحسناً، بفضل وضع شروط جديدة للتوظيف وكذا برامج التكوين وتحسين الأداء الموجه للمعلمين طوال السنة الدراسية، ومن جهة أخرى سجل عدد المعلمين خريجي الجامعة ارتفاعا محسوسا في المتوسطات والابتدائي، حيث بلغ معدل المعلمين الحاملين لشهادة الليسانس 49% في الابتدائي و44,3% في المتوسط، وتم كذلك اتخاذ عدة إجراءات خاصة لصالح الأطفال المعوزين مثل توفير المطاعم المدرسية، ونظام الداخلي والنصف الداخلي، والإعانات النقدية ومجانية الكتب المدرسية.....الخ[1]. ونتيجة لمساهمة الدولة في رفع الإنتاجية والاندماج في اقتصاد المعرفة، والعمل على توافق النظم التعليمية والاحتياجات

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، التقرير الوطني حول التنمية المستدامة (2013-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

المتزايدة من التعليم للأجيال الجديدة ارتفع كذلك معدل القيد الإجمالي في مراحل التعليم الثلاثة**، وهذا حسب ما يوضحه الجدول رقم (37) أدناه:

جدول رقم (37): تطور معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم بالجزائر للفترة (2002-2016). **الوحدة**: (%)

السنة	2002	2007	2010	2012	2013	2014	2015	2016
معدل القيد في المرحلة الأولى	108	109,7	115,2	117,4	117,4	118,7	116,2	113,7
معدل القيد في المرحلة الثانوية	72	83,1	97	97,6	97,6	97,6	97,6	99,6
معدل القيد في المرحلة العليا	15	24	29,8	31,5	31,5	34,6	36,9	42,7

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على: صندوق النقد العربي، مختلف التقارير للسنوات (2005-2017)

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الارتفاع المستمر من سنة إلى في مراحل القيد الإجمالي في التعليم، وهذا نتيجة لتوفير الهياكل البيداغوجية والموارد البشرية من طرف قطاع التعليم بالإضافة إلى مختلف برامج التعليم خاصة فيما تعلق منها بمحو الأمية، هذه الأخيرة سمحت لفئة الكبار البالغة من العمر 25 سنة فما فوق أن تكون أكثر تعليماً، مما ساهم في ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومنه انخفاض معدل الأمية في المجتمع الجزائري وهذا حسب الجدول رقم (38) أدناه:

جدول رقم (38): تطور معدلات الأمية بالجزائر للفترة (2000-2016). **الوحدة**: (%)

السنة	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2010
الفئة العمرية 15 سنة فما فوق	32,80	31,1	26	23,7	27,2	26,16	24,6	22,3
الفئة العمرية (15–24)	-	10,1	-	-	-	7,5	7,5	

2011	2012	2013	2014	2015	2016
22.3	22.3	22,3	22,3	19,8	19,8
7,5	7,5	7,5	7,5	4,4	4,4

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على: صندوق النقد العربي، مختلف التقارير للسنوات (2010-2017)

CNES, rapport national sur le développement humain, Algérie 2006, 2007, P84.
CNES, rapport national sur le développement humain, Algérie 2008, 2009, PP 96-97.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة الأمية قد انخفضت بين الفئة العمرية فيما فوق 15 سنة بمعدل19,8% نهاية سنة 2016 مقابل 31,2% نهاية سنة 2002، وأما بالنسبة للفئة العمرية (15-24) فقد وصلت نهاية سنة 2016 إلى 4,4%.

** تُعَرفُ معدلات القيد الإجمالية على أنها مجموع عدد المسجلين بمستوى تعليمي معين، بغض النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمية للالتحاق بنفس المستوى التعليمي في عام دراسي معين.

يمكننا القول أنّ الجزائر بذلت مجهودا معتبرا في مجالي تعميم الصحة والتعليم، ولكن يبقى مع ذلك النظامان يعرفان تواضعاً في نوعيتهما بالرغم من التعميم وارتفاع الإنفاق عليهما، وغير قادرين على مواجهة المنافسة الدولية، فحسب المؤشرات العالمية الخاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي عرفت الجزائر مراتب متأخرة في مؤشرات التعليم والصحة، وهذا حسب ما يظهره الجدول رقم (39) أدناه:

جدول رقم (39): ترتيب الجزائر في مؤشري الصحة والتعليم ضمن المتطلبات الأساسية للفترة (2009-2017)

	مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي		مؤشر التعليم العالي والتدريب	
السنوات	**القيمة**	**الرتبة**	**القيمة**	**الرتبة**
2010/2009	5,3	77/133	3,3	102/133
2011/2010	5,6	77/139	3,6	98/139
2012/2011	5,5	82/142	3,5	101/142
2013/2012	5,4	93/144	3,4	108/144
2014/2013	5,4	92/148	3,5	101/148
2015/2014	5,6	81/144	3,7	98/144
2016/2015	5,6	81/140	3,7	99/140
2017/2016	5,7	73/139	3,9	96/139

المصدر: مختلف تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي متاح على: https://www.weforum.org/reports تاريخ التحميل (12-10-2019).

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الجزائر كان لها ميزة تنافسية لا بأس بها فيما يتعلق بمجالي الصحة والتعليم الابتدائي، وأما بالنسبة للتعليم العالي والتدريب فلا تملك الجزائر ميزات تُؤهلها لمنافسة الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية، وبالتالي زيادة الإنتاجية والاندماج في اقتصاد المعرفة، وهذا راجع لعدد كبير من العوامل منها النقص في مجال البحث والتطوير، وكذا الاهتمام بمجال العلوم، لذا لا بد للحكومة من تحسين أداء البحوث والتعاون بين عالم الأعمال وأوساط الجامعيين، وهذا من خلال رفع تحسين أهمية التعليم العالي على تقديم التكوين على العلوم الاجتماعية والإنسانية والآداب...الخ، والذين يمثلون نسبة 60% مقابل 31% من الطلاب في مجالات العلوم والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى طرح مشكلة دورات التعليم العالي من جهة، ومن جهة أخرى وجد أن أعلى معدل للبطالة بين خريجي التعليم العالي، خاصة وأن هدف النظام هو تشكيل موارد بشرية ذات جودة تتلاءم واحتياجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي[1].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، التقرير الوطني حول التنمية المستدامة (2013-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 103.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات البنية التحتية في الجزائر للفترة (2001–2017)

تُعطي البُنية التحية في بلد ما صورة واضحة عن مدى تحسن أو انخفاض مستوى معيشة مواطني ذلك البلد، لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق للبنية التحتية في الجزائر، ومدى الاهتمام المُعْطى لها من طرف الحكومة حتى يتم تحسين مستوى المعيشة، حيث سنعرض مدى توافر شبكات الأمان الاجتماعي من مياه وصرف صحي، وسكن بالإضافة إلى نقل ومواصلات، والربط بشبكتي الكهرباء والغاز.....الخ.

1- السكن: عرفت البرامج السكنية والمرافق العمومية تحسنا كَمِيا ونَوْعِيًا معتبرا، بحيث ساهمت الدولة في دعم السكنات عن طريق تقديم مساعدات مالية لدعم الفئات الضعيفة والمحدودة الدخل، لتمكينها من الحصول على ملكية سكن قصد تحقيق الاستقرار الاجتماعي، حيث تَمَ تخصيص موارد هامة من ميزانية الدولة لمواجهة أزمة السكن والتي تفاقمت بسبب التوزيع غير المتوازن للسكان والنمو السكاني[1]، ويأخذ هذا الدعم شكلين هما[2]:

- ✓ **الدعم المباشر:** من خلال تقديم إعانات مالية مباشرة إلى فئات الدخل الضعيف والمتوسط لمساعدتهم على اقتناء سكنات؛
- ✓ **الدعم غير المباشر:** ويكون من خلال التخفيض أو الإعفاء الضريبي على مواد البناء قصد تمكين طالي السكنات من بناء سكناتهم.

وقامت الدولة منذ الاستقلال بتخصيص أغلفة مالية مهمة لقطاع السكن من خلال مخططاتها التنموية، وزاد الاهتمام أكثر بداية من الألفية الثالثة نتيجة لتحسن أسعار المحروقات وزيادة المداخيل، حيث خصصت من الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) مبلغاً إجمالياً لقطاع السكن بقيمة 35,6 مليار دج (أي ما نسبته7,05%من الغلاف المالي الإجمالي)، وما قيمته 555 مليار دج من الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي للفترة (2005-2009) أي ما نسبته 29,08%من الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج، وما قيمته 3700 مليار دج من الغلاف المالي الإجمالي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) بنسبة 16,97%من الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج. بالإضافة إلى ذلك

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] عيدودي فاطمة الزهراء، مميش سلمى، أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 13، رقم 26، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2018، ص 04.

وفي إطار تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، سَعت الحكومة إلى انجاز 1,6 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ (السكن العمومي الايجاري، السكن الريفي، سكن البيع بالإيجار) في إطار البرنامج الخماسي للفترة (2015-2019)[1]، ونعرض فيما يلي تطور الإنفاق على السكن والنسبة المُخَصَصة له من ميزانية التجهيز للدولة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

جدول رقم (40):تطور الإنفاق على السكن والنسبة المخصصة له من ميزانية التجهيز في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات السكن (مليار دج)	78	88,4	74,9	65,9	67,5	89,7	184,7	187,6	230,8
النسبة من نفقات التجهيز(%)	21,8	19,5	14,5	10,3	8,4	8,8	12,9	9,5	12,0
	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
	293,5	174,9	499,6	255,5	427,7	617,0	447,5	536,8	
	16,2	8,9	22,0	13,5	17,1	20,3	16,5	20,4	

Source *:- La Direction Général de la Prévision et des Politiques, budget del'état, Ministère de finance, 2019, P03. Disponible sur http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories /PDF /retrospective/budget/budget2013.pdf (Consulte le 30-06-2019),*
-La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports 2017, juillet 2018, P50.

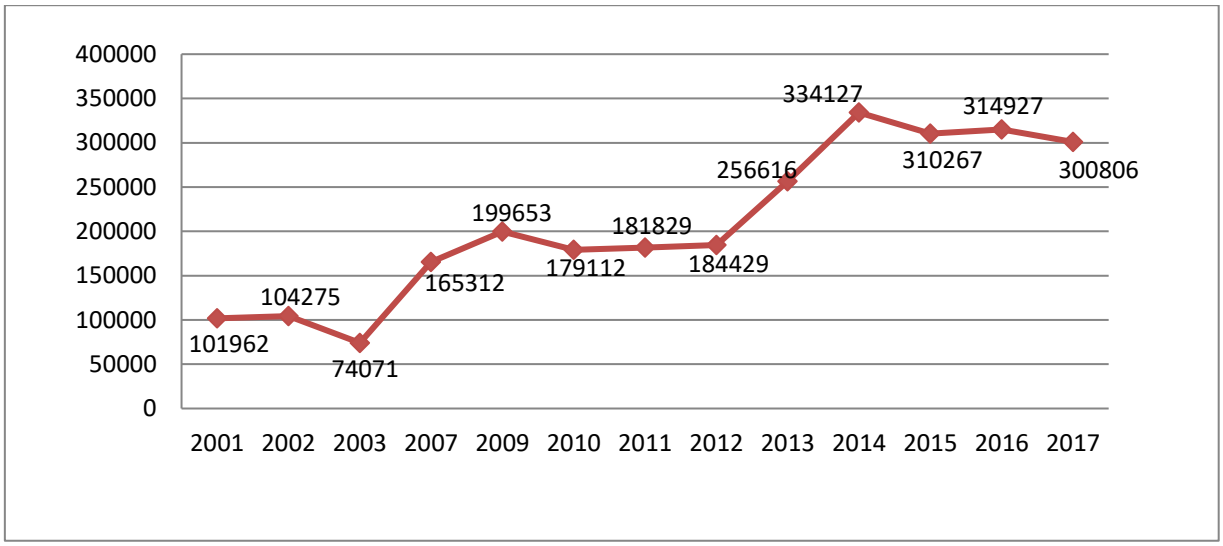
يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، اهتمام الدولة بتمويل قطاع السكن من سنة إلى أخرى، وهذا بهدف القضاء على أزمة السكن عن طريق تجديد الحظيرة السكنية، وتنويع صيغ الاستفادة لتمكين كل الشرائح من الحصول على سكن، إلى جانب تكثيف الجهود للقضاء على السكنات الهشة والبيوت القصديرية. فعرف تمويل قطاع السكن زيادة معتبرة ابتداءً من سنة 2001 بقيمة 78 مليار دج ليصل نهاية سنة 2010 إلى 293,5مليار دج، ليعرف فيما بعد تقلبات ابتداءً من سنة 2011، نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية منها تأثير الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008، بالإضافة إلى تراجع أسعار المحروقات ابتداء من منتصف سنة 2014، مما أدى بالجزائر إلى اعتماد سياسات تُساهم في انسحابها التدريجي من عدد من الفروع والمجالات من بينها قطاع السكن، كاللجوء إلى التمويل البنكي في صيغة البيع بالإيجار، بمساهمة الدولة بنسبة 49%ومساهمة المستفيدين بنسبة 51% مما يُخَفِفُ العبء على خزينة الدولة[2].ونتيجة لمساهمة الدولة في تمويل قطاع السكن، عرفت السكنات الموزعة على طول الفترة (2001-2017) زيادات معتبرة من سنة إلى أخرى، وهذا ما

[1]عيدودي فاطمة الزهراء، مميش سلمى، مرجع سبق ذكره،

[2]خيرات أحمد، واقع ومستقبل منظومة التمويل الإسكاني في الجزائر في ظل محدودية الموارد، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة المدية، الجزائر، 2017، ص 358.

يوضحه الشكل البياني رقم (43) أدناه:

شكل رقم (43): تطور عدد السكنات المُوزعة في الجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: مختلف إحصائيات: الجزائر بالأرقام للديوان الوطني للإحصائيات للفترة (2001-2017).

ويلاحظ أنه ورغم وصول عدد السكنات الموزعة إلى 2707386 وحدة سكنية على طول الفترة (2001-2017)، إلا أَنَ العجز في السكن بقي قائماً، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل من بينها النمو السكاني، مشكلة التمويل، ومشكلة النزوح الريفي، وضعف القدرة الشرائية للمواطن، وسوء توزيع السكنات، بالإضافة إلى نقص مواد البناء والعقارات الصالحة للبناء، والإجراءات الإدارية.....الخ[1].

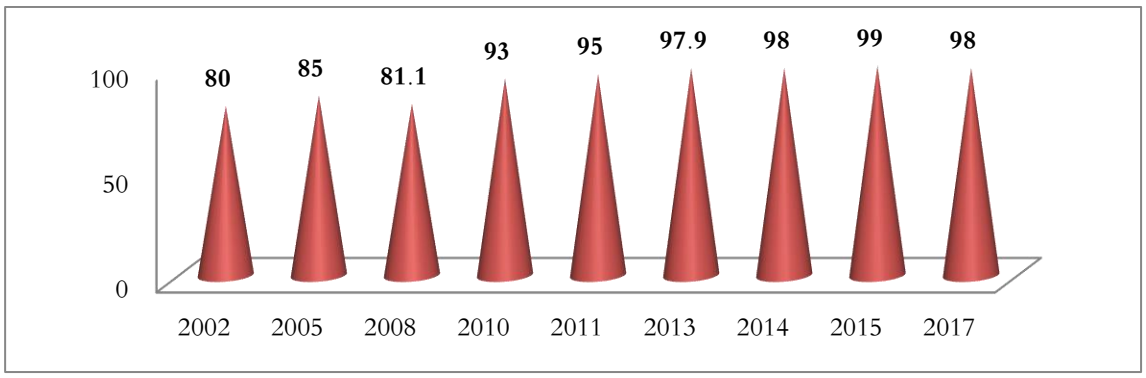
2- تطور مؤشرات الحصول على المياه والصرف الصحي للفترة (2001-2017): يعتبر توفير المياه النظيفة والصرف الصحي من أهم الأولويات لجميع المواطنين، فهي تُساهم في تحسين مستوى معيشتهم من خلال توفير بيئة صحية سليمة للأفراد، مما يُمَكِنُهم من العمل وزيادة الإنتاجية. ومن أجل هذا قامت الجزائر منذ سنة 1999 بوضع برنامج طموح شمل مشاريع عدة من بناء السدود، والتحويلات، انجاز محطات تحلية مياه البحر، قصد جبر العجز الحاصل في الموارد المائية، والناجم بالتحديد عن عوامل عدة أهمها التطور الديمغرافي، التوسع الحضري، وكذلك النمو الهام والمضطرد لقطاع الزراعة والصناعة، كما تصبو هذه البرامج إلى ضمان التزود بالماء الصالح للشرب، والعمل على توفيره كمًا وكيفاً، وكذلك الحال بالنسبة للربط بشبكة الصرف الصحي، حيث كلّفت هذه البرامج غلاف مالي قدره 3415 مليار دج خلال الفترة (1999- سبتمبر

[1] للتفصيل أكثر حول مشاكل السياسة السكنية في الجزائر أنظر: دردبش أحمد، السياسة السكنية في الجزائر، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 03، رقم 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2013، ص ص22-23.

2015)، أي ما يزيد عن 43 مليار دولار أمريكي[1]. كما عَمِلَت كذلك الحكومة لمواجهة ندرة المياه على وضع إستراتيجية وطنية لإدارة وتنمية الموارد المائية في أفق 2030، وذلك لتلبية مختلف احتياجات القطاعات المُسْتَخدِمة للمياه الحالية منها والمستقبلية، حيث تتناول هذه الإستراتيجية مجمل الآليات التي تتضمن مختلف الجوانب الفنية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية[2].

2-1- مؤشرات الحصول على المياه: يسبب الماء الملوث وغير المعالج أمراض مثل الإسهال، والملاريا، والحصبة، ونقص المناعة، وهنا يكمن تدخل الدولة في ضمان تحليل وتعقيم الماء، وتوصيله إلى المواطن عبر شبكات آمنة، وعليه يُمثل التزويد بالمياه الصالحة للشرب للسكان، بكمية كافية والنوعية المطلوبة جزءا هاماً للسياسة الوطنية للمياه في الجزائر طبقا للمادة2من القانون رقم 05-12 المؤرخ في 4 أوت 2005 والمتعلق بالمياه[3]، وعليه تحسنت نسبة الربط بشبكات الماء الصالح للشرب في نهاية سنة 2016 وذلك حسب ما يُبَيِنُه الشكل البياني رقم (44) أدناه:

شكل رقم (44):تمثيل بياني لتطور نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب في الجزائر للفترة (2002-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على: – مختلف تقارير الصندوق العربي الموحد للفترة (2002-2017)؛

– بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، مرجع سبق ذكره، ص 55.

– بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، مرجع سبق ذكره، ص 51

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن نسبة الربط بالمياه الصالح للشرب قد كانت في تحسن مستمر من سنة إلى أخرى، مما يعكس جهود الحكومة في مجال الموارد المائية، حيث نجحت مع مجموع الدول العربية في تحقيق نتائج أفضل مما حققته مجموع الدول النامية مجتمعة، والتي وصل المؤشر فيها إلى نسبة71,5%، وحوالي

[1] وزارة الموارد المائية والبيئة،السياسة الحكومية في مجال الموارد المائية والبيئة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2015، ص 02.

[2] نفس المرجع السابق، ص03.

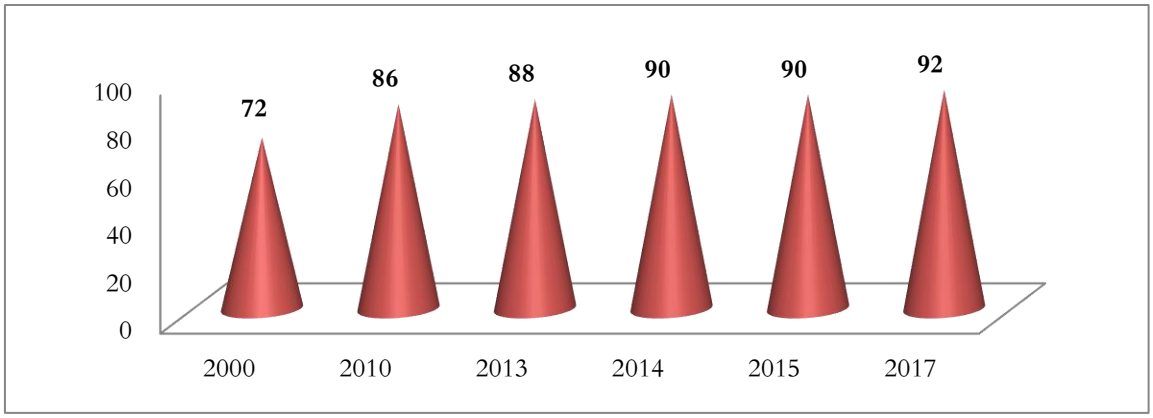
[3] الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 60، صادرة بتاريخ 04سبتمبر2005، متاح عل www.joradp.dz

90,2%في دول العالم ككل مجتمعة في نهاية سنة 2016[1].

هناك تحديات وصعوبات كبيرة يُواجهها قطاع الموارد المائية من بينها زيادة النمو الديمغرافي، وكذا النزوح الريفي، وارتفاع السكنات في شقيها الفوضوي والمنظم، هذا ما أدى إلى انخفاض نسبة السكان الذين يستخدمون المياه النقية من 87% نهاية سنة 2002 إلى 83,6%نهاية سنة 2016، بالإضافة إلى سوء توزيعها بين الحضر والريف[2] وهذا حسب ما يبينه الجدول رقم (42) أدناه:

2-2- مؤشرات الصرف الصحي: يُعتبر الصرف الصحي إحدى أهم اهتمامات الدولة لتوفيرها للمواطن بشكل آمن وصحي من جهة، ومتحضر من جهة أخرى، حيث عرفت نسبة الربط بشبكات التطهير تحسنا خلال فترة الدراسة، فانتقلت من 72% نهاية سنة 2000 إلى 92% نهاية سنة 2017، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (45) أدناه:

شكل رقم (45):تمثيل بياني لتطور نسبة الربط بشبكات التطهير في الجزائر للفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على: – مختلف تقارير الصندوق العربي الموحد للفترة (2002-2017)؛

– بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014؛مرجع سبق ذكره، ص55؛

–بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، مرجع سبق ذكره، ص51.

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجزائر عرفت تحسنًا في نسبة توفير مرافق الصرف الصحي من سنة إلى أخرى، لتكون بذلك قد حققت انجازاً أفضل مما حققته الدول النامية، ودول العالم ككل، والتي بلغ متوسط النسبة فيهما على التوالي إلى حوالي 32% و 66%[3]. ولكن رغم هذه الانجازات إلا أن نسبة السكان الذين

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 46

[2] نفس المرجع السابق.

[3] صندوق النقد العربي، التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 46

يحصلون على مرفق صحي مناسب قد انخفضت في نهاية سنة 2016 بعدما وصلت النسبة إلى95,1% نهاية سنة 2011. وترجع أسباب تخلف الجزائر في هذا المجال إلى مجموعة من العوامل منها الارتفاع المستمر لسكان الأرياف، وكذا ارتفاع السَكَنَات الفوضوية.

3- تطور مؤشرات الطاقة في الجزائر: تُعتبر الطاقة من المواضيع الاقتصادية الهامة في أي بلاد، لما توفره من حاجاتها لإدارة العجلة الاقتصادية، وتوفير مستلزمات الرفاهية للمواطنين، وذلك من خلال عملية الربط شبكتي الغاز والكهرباء حيث[1]:

- وصلت نسب الربط بشبكة الغاز نهاية سنة 2017 إلى58% بعدد إجمالي للمساكن يفوق5270645 مسكن،مقابل 31% نهاية سنة 2000 بعدد إجمالي للمساكن 1312032 مسكن؛

- بينما وصلت نسبة الربط بشبكة الكهرباء نهاية سنة 2017 إلى 99,8% بعدد إجمالي للمساكن يفوق9135713 مسكن مقابل 31% نهاية سنة 2000بعدد إجمالي للمساكن 3768968 مسكن. ليصل بذلك عدد المشتركين بالكهرباء نهاية سنة 2017 إلى 9185 ألف مشترك، منها 7727 ألف مشترك منزلي، و861 ألف مشترك تجاري، و218 ألف مشترك صناعي[2].

3- تطور وسائل النقل والمواصلات: بُغية تحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري شهدت الجزائر اهتماما بالغا في مجال البنية التحتية، تتصدّرها مشاريع مدّ الطرقات الإسفلتية، السكّة الحديدية، الموانئ والمطارات. ويعمل قطاع الأشغال العمومية في الجزائر ضمن إطار إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وهذا من خلال ما يلي[3]:

- المساهمة الفعالة في النمو واستحداث مناصب الشغل؛
- المساهمة في تجسيد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية؛
- الآثار الناجمة عن الاستثمارات المعتمدة، التي من شأنها دفع عجلة التنمية وتأثيرها على قطاعات النشاط الأخرى؛
- المشاركة في سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني، من خلال الآثار المترتبة على التشغيل ومخططات

---

[1] بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 51. متاح على: http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ التحميل (15-07-2019).

[2] صندوق النقد العربي،التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 414.

[3] وزارة الأشغال العمومية، السياسة الحكومية في مجال الأشغال العمومية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2015، ص 02.متاح على: http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ التحميل (15-01-2020).

الأعباء الموفرة للمؤسسات العمومية والخاصة المكلفة بالإنجاز، وتقديم الخدمات العمومية والتزويد بالتجهيزات الكبرى الخاصة بالمنشآت الأساسية.

شهد قطاع الأشغال العمومية حركية كبيرة، بفعل تنامي الميزانيات المُخَصصة له ضمن البرامج التنموية على طول الفترة (2001-2017)، والتي تَجَسَدت من خلال بناء وإنشاء عدد هام من المنشآت الأساسية نُلخصها في الجدول رقم (41) أدناه:

جدول رقم (41): تطور الأشغال العمومية والنقل في الجزائر للفترة (2001-2017)

	من 1999–2009	2010	2013	2017
الطول الإجمالي لشبكة الطرقات (بالكلم)		114456	116962	127196
منها: – الطرق الوطنية	2783	30260	30628	
– الطرق الولائية	1974	23849	24505	
– الطرق البلدية	–	59408	60733	
– الطرق السيارة والطرق السريعة	933	939	1096	3348
منها: الطريق السيار شرق–غرب	–	–	–	1132
قوام شبكة السكة الحديدية (بالكلم)	1800	3606	3800	4000
الموانئ	13	–	–	20
المطارات	07	–	–	10
الميترو (بالكلم)	00	–	–	06(87,6 كلم)
الترامواي (العدد بالكلم)	00	–	–	
التليفيريك(العدد بالكلم)	03 (12,2 كلم)	–	–	05 (12,2 كلم)
المحطات البرية	04	–	–	84

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على:

- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014؛ مرجع سبق ذكره، ص56؛
- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، مرجع سبق ذكره، ص52.
- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، فبفري2019، مرجع سبق ذكره، ص65.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه كان هناك تطور ملحوظ في قطاع الأشغال العمومية والنقل خلال الفترة (2001-2017)، مما يعكس الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين مستوى معيشة الأفراد.

4- تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات:أدّت التطورات الكبيرة في تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة إلى تقدم حياة الأفراد والمجتمعات في شتى المجالات. ويُحصي مجمع اتصالات الجزائر ملايين الاشتراكات، موزعة بين الهاتف الثابت، والهاتف النقال، ومشتركي الانترنيت، وخدمات أخرى حيث[1]:

- يتجه عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر في الثلاث سنوات الأخيرة نحو استقرار نوعي، حيث فاق الثلاث ملايين مشترك منذ سنة 2015؛
- عرفت سنة 2017 الاستغناء عن تكنولوجيا الهاتف الثابت اللاسلكي الذي خُصِصَ للمناطق الريفية، وذلك راجع إلى إستراتيجية الدولة بتزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة. وكما نجد أن كثافة الهاتف الثابت عرفت انخفاضا، حيث بلغت في سنة 2017 نسبة 7,5%، وفي سنة 2016 نسبة 8,26%،ويرجع ذلك لتوجه المواطن نحو تكنولوجيا الهاتف النقال،وعرفت نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسر انخفاضاً خلال سنة 2017بلغت 35,76% مقارنة بسنة 2013 بنسبة 41,23%؛
- شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98% عام 2016، وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 49,87 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 32,78 مليون مشترك سنة 2010؛
- في إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات، تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي نهاية سنة 2017 تَمَ ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية، من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الانترنت الجزائريين، وكذا تقديم خدمة ذات نوعية وجودة. فقد بلغ عدد المشتركين 37,83 مليون نهاية سنة2017، من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال.

تعتبر النتائج التي حققتها الجزائر خلال الفترة (2001-2017) في مجال البُنية التحتية غير مرضية، ولا ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة، خاصة وأنها من الأولويات لبعث الحركية الاقتصادية، والتنمية المحلية، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة. فحسب التقارير التي يُصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي في إطار مؤشر التنافسية

[1] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مؤشرات تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بدون صفحة. متاح على:
https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84تاريخ التحميل (12-01-2020)

العالمية *(GCI)* احتل محور البُنية التحتية (يضُم جودة كل من: الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، النقل الجوي، الإمداد بالكهرباء، واشتراكات الهاتف النقال والثابت) في المتطلبات الأساسية المراكز الأخيرة في السنوات الأخيرة وهذا حسب الجدول رقم (42) أدناه:

جدول رقم (45): ترتيب الجزائر في مؤشر البنية التحتية في ركن المتطلبات الأساسية للفترة (2009-2017)

السنوات	القيمة	الرتبة
2010/2009	2,9	99/133
2011/2010	3,5	87/139
2012/2011	3,4	93/142
2013/2012	3,2	100/144
2014/2013	3,1	106/148
2015/2014	3,1	106/144
2016/2015	3,1	105/140
2017/2016	3,3	100/139

المصدر: مختلف تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي متاح على: https://www.weforum.org/reports تاريخ التحميل (12-10-2019).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن مؤشر البنية التحتية لم يتجاوز عتبة 3,5 خلال الفترة (2010-2017) وهذا يدل على عدم قدرة البلد على توفير السلع والخدمات التحتية ذات جودة ونوعية، تجعلها تُنافس المنتجات في الأسواق العالمية، وبالتالي تحقيق مستوى معيشي مرض لأفرادها.

المطلب الثالث: تطور المؤشرات الديمغرافية ومؤشرات أخرى لمستوى المعيشة في الجزائر للفترة (2001-2017).

نحاول أن نعرض في هذا المطلب المؤشرات الديمغرافية، ومؤشرات أخرى تمثل جوانب مختلفة لمستوى معيشة الأفراد منها:الحفاظ على البيئة؛ ممارسة الديمقراطية، الحقوق الثقافية والرياضية، تمكين المرأة.....الخ.

1-المؤشرات الديمغرافية: من أجل معرفة الوضعية الديمغرافية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، لا بد من دراسة النمو الديمغرافي، والولادات، والخصوبة، والوفيات.

1-1- النمو السكاني: قُدِّرَ عدد السكان المقيمين في الجزائر نهاية سنة 2017 ما يُقارب 41,72 مليون نسمة، مع تجاوز معدل النمو السكاني 02 %، وفيما يلي الجدول رقم (43) يُوضح لنا تطور عدد السكان المقيمين في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

جدول رقم (43): تطور عدد السكان المقيمين في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان (بالمليون)	30,88	31,36	31,85	32,36	32,91	33,48	34,1	34,59	35,27
معدل الزيادة الطبيعية	1,55	1,53	1,58	1,63	1,69	1,78	1,86	1,92	1,96
متوسط الزيادة الطبيعية السنوية	1,5خلال الفترة (2001-2004)				1,8 %خلال الفترة (2005-2009)				

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السكان (بالمليون)	35,98	36,72	37,49	38,3	39,11	39,93	40,84	41,72
معدل الزيادة الطبيعية	2,03	2,04	2,16	2,07	2,15	2,15	2,17	2,09
الزيادة الطبيعية السنوية	2,1خلال الفترة 2010-2017)							

Source : *office national des statistiques (ONS), démographie algérienne 2018, N° 853, Mai 2019, P 06. Disponible sur www.ons.dz (consulte le 30-06-2019)*

من خلال الجدول أعلاه، يُلاحظ الارتفاع المستمر لعدد السكان في الجزائر حيث انتقل من 30,88مليون نسمة سنة 2001 ليصبح 41,72مليون نسمة في نهاية سنة 2017.حيث بلغ متوسط معدل الزيادة في النمو السكاني، خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) إلى 15,73%،أما خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فوصل إلى 18,40 %نظراً لإدراج برامج تكميلية خاصة بتحسين ظروف معيشة السكان في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب والقضاء على السكن الهش. ثم في البرنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014) بلغ متوسط الزيادة في النمو السكاني 20,90%، وتعود الأسباب وراء التزايد المستمر إلى عامل الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي (تطبيق برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) بالإضافة إلى التحسن في إيرادات الدولة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، وزيادة

مناصب الشغل وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور. حيث أدى ذلك إلى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين وتحسن الوضعية الصحية، وارتفاع نسب الزواج التي انتقلت من 194273 حالة زواج في سنة 2001 لتصل في نهاية سنة 2016 إلى 356600 حالة زواج.

1-2- الولادات والخصوبة والوفيات: وفيما يلي الجدول رقم (44) يوضح تطورها خلال الفترة المدروسة

جدول رقم (44): تطور الولادات والخصوبة والوفيات في الجزائر للفترة (2001-2017)

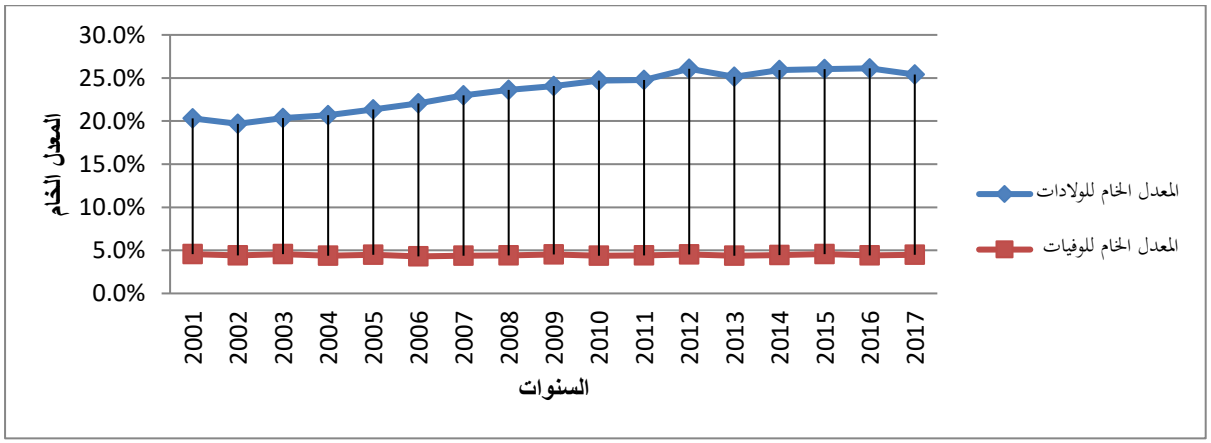
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الولادات (بالآلاف)	619	617	649	669	703	739	783	817	849
المعدل الخام للولادات	%20,3	%19,7	%20,4	%20,7	%21,4	%22,1	%23,0	%23,6	%24,1
معدل الخصوبة (طفل/امرأة)	2,9	3	2,9	3	3,1	3,1	3,1	2,9	3
عدد الوفيات (بالآلاف)	141	138	145	141	147	144	149	153	159
المعدل الخام للوفيات	%4,6	%4,4	%4,6	%4,4	%4,5	%4,3	%4,4	%4,4	%4,5

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الولادات (بالآلاف)	888	910	978	963	1014	1040	1067	1060
المعدل الخام للولادات	%24,7	%24,8	%26,1	%25,1	%25,9	%26,0	%26,1	%25,4
معدل الخصوبة (طفل/امرأة)	2,9	3	2,9	3	3,1	3,1	3,1	3,1
عدد الوفيات (بالآلاف)	157	162	170	168	174	183	180	190
المعدل الخام للوفيات	%4,4	%4,4	%4,5	%4,4	%4,4	%4,6	%4,4	%4,5

Source : *office national des statistiques (ONS), démographie algérienne 2018, N° 853, Mai 2019, PP 06-07. Disponible sur www.ons.dz (consulte le 30-06-2019)*

وفيما يلي الشكل البياني للمعدل الخام للولادات والوفيات.

شكل رقم (46): تمثيل بياني لتطور المعدل الخام للولادات والوفيات في الجزائر للفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (44)

من خلال الشكل البياني أعلاه،يتضح أنَّ الجزائر قد عرفت زيادة في عدد الولادات من سنة إلى أخرى

بمعدل خام بلغ 26,1%مقابل 20,3% نهاية سنة 2001، مع انخفاض طفيف نهاية سنة 2017، ليرتفع بذلك معدل الخصوبة من 2,9سنة 2001 إلى 3,1 نهاية سنة 2017، حيث يعكس هذا التحسن تزايد عدد السكان من فترة إلى أخرى، وزيادة عدد الولادات، ومعدل الخصوبة، وانخفاض عدد الوفيات، بالإضافة إلى زيادة العمر المتوقع للحياة. بحيث تصبح الحاجات والمرافق والخدمات لا تكفي للمستعملين والمحتاجين لها، مما يُجبر الدولة على زيادة أعبائها لتغطية ذلك الطلب المتزايد، بتوفير احتياجات السكان عن طريق زيادة الإنفاق العام. وتُعتبر التركيبة السكانية من بين أهم العوامل التي تُساهم في زيادته، فالفئات الشبابية تقوم بتحفيز وإثارة ورفع الطلب على القطاع العام للخدمات (كالتعليم مثلاً)، في حين أن زيادة عدد السكان من المسنين تميل إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية. حيث وصلت الفئة العمرية للسكان الأقل من 15 سنة ما نسبته 48,6% نهاية سنة 2017 بعدما كانت قيمتها 43% نهاية سنة 2010، أما الفئة العمرية الأكثر من 60 سنة، فوصلت إلى 15,4 نهاية سنة 2017 بعدما كانت نسبتها 12%نهاية سنة 2010[1]. ويفسر ذلك على أنه رغم الجهود التي تقوم الدولة بها في مجال تنظيم الأسرة من خلال الإعانات المُخَصَصة للرعاية الصحية، إلا أن الأسُر الجزائرية مُحْجمة عن ضبط النسل، نتيجة لمجموعة من العوامل، من بينها تَحَسُن الدخل، والبطالة المنخفضة، والتعليم المجاني، والاستقرار والأمن، بالإضافة إلى الوازع الديني (ترغيب الرسول صلي الله عليه ويلم في التكاثر)، حيث كل هذه العوامل أسهمت في زيادة الإنفاق العام. وهي نتيجة توصل إليها الباحثان بن مريم وقداوي عبد القادر في دراستهما بعنوان:دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965-2013)، حيث أثبتا وجود علاقة طردية بين حجم السكان للسنة الماضية وحجم النفقات الحالية[2]، وهذا يفسر احتياجات المواليد وأمهاتهم من ضروريات مادية وبشرية ومرافق عدة. ونظرا كذلك إلى برامج الإنفاق التوسعية التي عرفتها الجزائر، خاصة البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014)، والذي كان من ضمنه محورا كاملا بعنوان "برنامج تحسين ظروف معيشة السكان" كان له نصيب 45,5% من مجموع الغلاف المالي المخصص له.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: مع تزايد حجم السكان هل بإمكان سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو أن تضمن إمكانيات تحسين مستوى المعيشة ؟ أو المحافظة على المستوى الحالي في ظل الاتجاهات

[1] *Office national des statistiques (ONS), démographie algérienne 2018, N° 853, Mai 2019, P 02. Disponible sur www.ons.dz (consulte le 30-06-2019).*

[2] بن مريم محمد، قداوي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص104

الحديثة للاقتصاد العالمي، خاصة مع تراجع بعض القطاعات الإستراتيجية التي تُساعد في تلبية حاجيات المجتمع المتزايدة، كتراجع قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة.

كما يُلاحظ كذلك من خلال الشكل أعلاه ارتفاع معدل الوفيات من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 141 ألف وفاة نهاية سنة 2001 ليصل إلى نهاية سنة 2017 إلى 190 ألف وفاة، ويرجع سبب ذلك إلى مجموعة من العوامل، حيث وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية حول الجزائر فإن 76% من مجموع الوفيات كانت جراء الأمراض غير السارية (المزمنة)، والتي منها 36% بسبب الأمراض القلبية الوعائية، 13%بسبب السرطانات، 3%بسبب الأمراض التنفسية المزمنة، ونسبة 19% بسبب الأمراض غير السارية الأخرى (استهلاك الملح، التبغ، السمنة.....الخ). ووصل عدد الوفيات نهاية سنة 2016 إلى 144000 حالة وفاة منها 72500 وفاة ذكور، و 71400 حالة وفاة إناث[1].

2- **تطور مؤشرات أخرى لقياس مستوى المعيشة:** يعتمد مستوى المعيشة حسب الاقتصادي **أمارتيا سن** على جانبين، جانب يتعلق بما يخدم الفرد أو الجماعة كالدخل والصحة والتعليم، والجانب الآخر يتعلق بالمشاركة في تحسين هذا المستوى (مفهوم الحرية والقدرة على الاختيار أو نهج القدرات والخيار الاجتماعي، أو عملية توسيع الحريات الفردية)، وهذان الجانبان يُكونان ما يُسمى بالرفاهية (ضمان السعادة والرضا للفرد والمجتمع)، والذي يُعتبر مستوى المعيشة نقطة ارتكازها، وعليه فلتحسين مستوى المعيشة في بلد ما لابد من الاهتمام بالحريات السياسية والمدنية،والطاقات الاجتماعية والثقافية، وشفافية الحكم، ومدى تمكين المرأة.....الخ.

2-1- تمكين المرأة: تُعتبر مكانة المرأة في أيّ مجتمع معياراً مهماً يُوضح درجة التقدم والتحسن في المستوى المعيشي، حيث أصبح إشراكها في التنمية يمثل جزءاً هاماً من استغلال موارد المجتمع، ونتيجة لإدراك الجزائر لأهمية مشاركة المرأة في كل الجوانب جعلها تتبنى عدة استراتيجيات، وتُجَسد عدة مشاريع خلال الفترة (2001-2017) من أجل توسيع مشاركتها، وتحقيق تمكينها، مما يسمح بتحسين مستوى معيشة أسرتها، وبالتالي مجتمعها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[2]:

---

[1] منظمة الصحة العالمية، الموجزات القطرية الخاص بالأمراض غير السارية (حول الجزائر)، 2018، متاحعلى: http://origin.who.int/nmh/countries/dza_ar.pdf تاريخ التحميل (12-12-2019).

[2] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بعض المعطيات الخاصةبإنجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أكتوبر 2017، ص ص3-5، متاح على: www.msnfcf.gov.dz تاريخ التحميل (10-01-2020).

- الإستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج المرأة (2010-2014)،ومخطط عملها المتعدد القطاعات، التي يتم تجسيدها بالتنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا المرأة؛

- البرنامج المشترك من أجل مساواة الجندر (المساواة بين الجنسين) واستقلالية المرأة، والذي انطلق في سبتمبر 2010 من أجل دعم الجهود الحكومية بشأن المساواة، وتحسين شروط ولوج المرأة لعالم الشغل، وتمكينها من الاستفادة من الفرص المُتاحة من خلال برامج التكوين والتعليم المُخَصَصة للنساء؛
- الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة، ومحو الأمية، وتم إعدادهما منذ سنة 2007؛
- برنامج التجديد الريفي (2009-2014) من أجل تشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر على استحداث مشاريع استثمارية، خاصة في أنشطة الفلاحة، والخدمات، والصناعات التقليدية، وحتى السياحية.

كما يُعتبر موضوع تمكين المرأة من أهم المواضيع التي حازت على اهتمام الباحثين والاقتصاديين في السنوات الأخيرة، باعتباره من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلد، باعتبار إدماج المرأة الماهرة في الاقتصاد يؤدي إلى توسيع نطاق المواهب، ويجعل الاقتصاد أكثر إنتاجية وتنوعاً،هذا من جهة، ومن جهة أخرى أهم المؤشرات المستعملة للمقارنة بين مختلف الدول، خاصة في تقارير التنمية البشرية،والتي تستعمل مؤشر تمكين المرأة من خلال مشاركتها الاقتصادية (والمُعبَر عنها بنسبة مشاركتها في قوة العمل)، ومشاركتها السياسية (التمثيل البرلماني في المجالس الوطنية)، حيث عرف هذا المؤشر في الجزائر تحسن خلال السنوات الأخيرة وهذا حسب ما يُوَضحه الجدول رقم (45)أدناه:

رقم (45): تطور مؤشر تمكين المرأة في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان(%)	3,4	6,2	6,2	6,2	6,2	6,2	7,7	7,7	7,7
نسبة المشاركة في قوة العمل (%)*	11,8	11,3	10,8	10,4	9,9	9,6	9,2	8,9	8,6
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان(%)	7,7	8	31,6	31,6	31,6	31,6	31,6	25,8	
نسبة المشاركة في قوة العمل (%)	14	14,2	15,8	16,6	14,9	-	-	-	

المصدر: إحصائيات البنك الدولي حول الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 64.

*بالنسبة لمشاركة المرأة في قوة العمل خلال الفترة (2001-2009) نسبتها نسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية 15 -24، وأما خلال الفترة (2010-2014) فالنسبة هي نسبة النساء التي تتجاوز أعمارهن 15 سنة.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تطور نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان، ووصلت نهاية سنة 2016 إلى31,6%مقارنة بسنة 2001 بـ3,4%، وهذا ما يعكس حضورها في عدة ميادين، واثبات جدارتها في تحمل المسؤوليات، وهذا نتيجة وجود وعي أكثر لدى العائلات بضرورة تعليم المرأة وتحسين مستواها، وتشجيعها على استكمال دراستها، خاصة على مستوى التعليم العالي، حيث فاقت نسبة النساء المشاركات في الالتحاق بالتعليم العالي نسبة الذكور، ووصلت خلال الفترة 2014/2013 نسبة 59,5%، ومع ذلك لا تعكس هذه الاستفادة من التعليم على قدم المساواة بين الرجال والنساء في المساواة في المشاركة في صنع القرار[1].

ويُلاحظ كذلك من خلال الجدول أعلاه، ورغم ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة إلا أن مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية ظلت محدودة، إذ لا تُمثل النساء سوى نسبة 14,9% من السكان النشطين، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمستوى العالمي المقدرة بـ47,1%[2]، **ويفسر** تدني هذه النسبة لوجود فجوة بين العرض والطلب على اليد العاملة في قوة العمل النسائية، خاصة مع ميل المرأة في الدول العربية إلى العمل في المجالات المتعارف عليها على أنها مجالات نسائية، لاسيما في قطاع التعليم والخدمات (يرتبط القطاع العام بأمن وظيفي أعلى، وبيئة عمل أكثر أمانًا، وإمكانية أعلى للتوفيق بين العمل والواجبات الأسرية)،حيث بلغت نسبة العاملات في القطاع العام[3]61%. وتعد نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخاص محدودة، ولا تزال المرأة تعمل في نطاق محدود من المهن مقارنة بالرجل، وتظل المرأة في وظائف منخفضة الأجر ذات مسؤوليات قليلة، وكما يقل تمثيلها في المناصب الإدارية رفيعة المستوى، أو في مجالس الإدارات بغض النظر عن تحصيلها العلمي، وكثيرًا ما توظَّف في القطاع غير الرسمي، حيث وصلت نسبة العاملات في الإدارة العليا والمتوسطة خلال الفترة (2009-2017) إلى 6,9%، ووصلت نسبة النساء من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق، اللواتي لديهن حساب في مؤسسة مالية، أو لدى جهة تُقَدم خدمات مالية متنقلة إلى 29,3%[4].

2-2- الحقوق الثقافية والرياضية والترفيهية: تعد الثقافة بصفة عامة، والثقافة الرياضية بصفة خاصة مظهراً

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2018، ص 30.

[3] نفس المرجع السابق، ص 33.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها (التحديث الإحصائي لعام 2018)، 2018، ص 92.

من مظاهر تحسن أو تدني مستوى المعيشة في بلد ما، فكلما تبلورت ثقافة المجتمع بشكل واضح ومقبول ازداد نظامها تحديداً وتمايزاً عن غيره من النظم الاجتماعية، وتعاظم إحساس الأفراد بوجود هذا النظام، وبأنهم أعضاء نشطين وغير مقصيين. وكما أظهرت العديد من الدراسات والبحوث العلاقة الايجابية بين الرياضة والمُمَارَسات الترفيهية وراحة الطفل والمراهق وحتى كبار السن، وعلى الوقاية والعلاج من مجموعة من المشاكل الصحية التي يُعاني منها الإنسان، بما في ذلك الربو والاضطرابات النفسية والمشاكل العَظْمية.....الخ.

وعملت الجزائر منذ الاستقلال على تطوير الممارسة الرياضية وترقية الثقافة خاصة لدى فئة الشباب، حيث التزمت في إطار سياساتها العامة على تزويد كل مناطق الوطن بالهياكل الرياضية والثقافية، مع تنفيذ سياسة تكوين الموارد البشرية وتأطيرها، حيث خصَصت مبالغ مالية معتبرة لذلك، ونعرض فيما يلي تطور الإنفاق على البنية التحتية الاجتماعية، والنسبة المخصصة له من ميزانية التجهيز للدولة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

جدول رقم (46):تطور الإنفاق على البُنية التحتية الاجتماعية والثقافية ونسبته من ميزانية التجهيز في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات البُنية التحتية الاجتماعية والثقافية(مليار دج)	15,9	27,4	31,5	30,8	35,6	32,9	41,8	54,9	68,5
النسبة من نفقات التجهيز	%4,4	%6,0	%6,1	%4,8	%4,4	%3,2	%2,9	%2,8	%3,6

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
71,2	89,1	112,1	115,4	112,6	136,8	154,6	110,5
%3,9	%4,5	4,5	6,1	4,5	4,5	5,7	4,2

***Source** : La Direction Général de la Prévision et des Politiques, budget de l'état, op.cit, P03. Et La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports 2017, op.cit, P50.*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الزيادة المستمرة للإنفاق على البُنية التحتية الاجتماعية والثقافية خلال الفترة (2001-2017)، حيث انتقلت من 15,9 مليار دج نهاية سنة 2001 لتصل إلى 154,6 مليار دج نهاية سنة 2016، مع انخفاضها في سنة 2017إلى110,5 مليار دج، نتيجة لإتباع الجزائر سياسة التقشف المالي. ويُفَسر الارتفاع المستمر لتخصيص الجزائر ضمن برامجها التنموية لمبالغ معتبرة من الأغلفة المالية للبنية التحتية الثقافية والاجتماعية، والتي من بينها مجالي الرياضة والثقافة، وأدى ذلك إلى بناء وتشييد مجموعة من الهياكل الرياضية والثقافية نوضحها في الجدول رقم (47) الموالي.

جدول رقم (47): تطور الهياكل الثقافية والرياضية في الجزائر للفترة (2001-2017)

	من 1999 إلى 2009	2010	2013	2017
الهياكل الثقافية				
دور الثقافة	38	42	43	49
المراكز الثقافية	24	04	-	28
قصور الثقافية	01	01	-	02
المكتبات	259	292	310	386
المتاحف	16	36	37	43
المسارح	14	14	15	22
المعاهد ومدارس التكوين الفني	09	17	24	24
الهياكل الرياضية والترفيهية				
الملاعب المتعددة الرياضات	59	61	73	78
المركبات الرياضية الجوارية	379	387	512	648
القاعات المتعددة الرياضات	-	197	267	320
المسابح	-	70	98	143

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على:

- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014؛ مرجع سبق ذكره، ص56؛

- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، مرجع سبق ذكره، ص53.

- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، فبفري2019، مرجع سبق ذكره، ص66.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه،التطور الملحوظ في مجمل الهياكل الثقافية والرياضية والترفيهية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، وهذا ما يُثْبت سعي الجزائر من أجل تطوير الرياضة، وترقية الثقافة، وهذا من خلال التركيز على ترقية الشباب، والحفاظ على التراث الثقافي والمشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية، وتشجيع الإبداع الفني، وذلك كجزء من التنمية الشاملة. ولكن حسب آخر تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي(*CNES*)لسنة 2016، فإن ممارسة النشاط البدني، والفسيولوجية والثقافية، تبقى بعيدة عن طموحات المجتمع الجزائري، خاصة لدى فئة الشباب، حيث توصل من خلال المسح من خلال تقريره إلى مايلي[1]:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص115-118.

– نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (12–24) سنة، والذين شاركوا في الأنشطة الرياضية الفردية؛

– بقيت متدنية خلال سنة 2012، باستثناء الرياضة الجماعية بما في ذلك كرة القدم بنسبة 41% و35%للفئات العمرية (12–14 سنة) و (15–24 سنة) على التوالي؛

– ارتفاع عدد الطلاب في الجمعيات الرياضية المدرسية، وكذا في الألعاب الرياضية المنظمة والجمعيات الأكاديمية خلال الفترة (2002–2013)، مع انخفاض موظفي التأطير في الرياضة المدرسية بعدد 567 مشرف، وارتفاع العدد في الألعاب الرياضية المنظمة إلى 1168 نهاية سنة 2013 موظف مقابل 598 في سنة 2002، مع ملاحظة انخفاض جهاز التأطير لفئة الإناث؛

– انخفاض عدد المسجلين من ذوي الاحتياجات الخاصة من 4407 (منها 884 فتيات) إلى 2793 (1060 فتيات)، مع زيادة الرياضة النسائية المتخصصة من 20% إلى 27% من مجموع الحاصلين على شهادة ليسانس؛

– ضعف مشاركة الشباب في الأنشطة الثقافية والترفيهية خلال سنة2012، خاصة لدى الفئة العمرية (12–14) سنة والفئة العمرية (15–24)، مع وجود خلل في التوزيع الجغرافي للبنية التحتية الثقافية والترفيهية، والذي زاد من عدم اهتمام الشباب، حيث أن نصف المنشآت في الشمال، و37% في الهضاب العليا، و15% فقط في الجنوب، والظاهر أَنَّ توزيعها خاضع لمعيار وحيد وهو الكثافة السكانية.

2-3- المحافظة على البيئة والمشاركة الديمقراطية: تتأثر البيئة في الجزائر بعدة مؤثرات أدت إلى تدهور الوضع البيئي فيها، مثل: إتلاف الكثير من الغابات، وانتشار ظاهرة التصحر، وإضعاف التنوع البيولوجي فيها، وتدهور الموارد المائية من حيث الكمية، والنوعية، مما أثر ذلك على صحة الإنسان، فزادت أعباء الميزانية في توفير العلاجات والرعاية الصحية للمواطنين، وانتشار الأمراض، خاصة الناتجة عن تلوث المياه. ولهذا عملت الجزائر على وضع البرامج، والخطط، والتشريعات، والقوانين التي تُعنى بالمحافظة على البيئة،ومشاركة المجتمع المدني من خلال الديمقراطية التشاركية (إشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرار ومتابعته)، بُغية تحسين المستوى المعيشي للمواطن، فتلوث البيئة ناتجٌ عن عمليات التصنيع غير المنظمة، من خلال انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من المصانع، وكذا الطرق المتبعة للتخلص من النفايات الصناعية والنفايات المنزلية.

وضعت الجزائر إستراتيجية واضحة في مجال تسيير النفايات (وهي جزء من الإستراتيجية الوطنية البيئية)، فأصدرت القانون رقم 01–19 المؤرخ بتاريخ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات، ومراقبتها، وإزالتها،

وتلاها سن مجموعة من القوانين والمراسيم المتعلقة بحماية البيئة، وتسيير النفايات، حيث كان من بين أهم أهدافه السعي لتحسين مستوى معيشة المواطنين، من خلال الاهتمام بالتسيير العقلاني للنفايات المنزلية والصناعية، وكذا التخفيض من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث تَم تسجيل إلى غاية سنة 2015ما يلي[1]:

- بناء 86 مدافن فنية، و87 مدافن نفايات خاضعة للرقابة لمعالجة النفايات المنزلية؛
- إنشاء 22 مركز لإعادة التدوير و09 مراكز للفرز، مما يُعزز الإنشاء التدريجي على المستوى الوطني من صناعة استرداد واستعادة النفايات.ولكن رغم أن الجزائر نَوَعت في وسائل جمع النفايات (مختلف أنواع الشاحنات)، ووفرت الإطار البشري القائم عليها، إلا أن نسبة النفايات المُجمعة على المستوى الوطني لا تمثل إلا جزء بسيط من مجموع النفايات المتراكمة[2]؛

– معالجة كمية كبيرة من النفايات الصناعية الخاصة، والتي وصلت نهاية سنة 2015 إلى1744632 طن؛

– فيما يتعلق بتلوث الهواء، فإن تولي مختلف فروع النشاط (مثل مصانع الإسمنت) استبدال المرشحات الإلكتروستاتيكية بواسطة مرشحات الأكياس، جعل من الممكن تخفيض 70%من انبعاث الغباروثاني أكسيد الكربون، وتوفير المياه من حوالي 120 إلى 300 لتر / طن من الإسمنت، وتوفير في الطاقة يتراوح بين (800–500)/ طن. ولكن رغم ذلك تبقى نسبة انبعاث الغازات السامة في الهواء مرتفعة، فانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وصلت إلى145400كيلو طن سنة 2014 مقارنة بسنة 2001 بـ84220 كيلو طن، ليرتفع بذلك متوسط نصيب الفرد من2,68 طن متري سنة 2001 إلى 3,74 طن متري سنة 2014، وهذا نتيجة لأسباب كثيرة منها الانتشار العشوائي للمصانع، وارتفاع حظيرة السيارات.....الخ. ويعتبر وجود إطار قانوني يهدف إلى حماية البيئة، ومنه تحسين الإطار المعيشي للمواطن غير كاف ما لا يُصاحبه ديمقراطية تشاركية من خلال مشاركة المجتمع المدني، ووجود وعي كبير لدى المواطن والذي يبدأ من المدرسة، والمسجد، ووسائل الإعلام.

[1] *Gouvernement Algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement(2000-2015), Op.cit, PP 100-102.*

[2] خلاف وردة، الآليات المستدامة لتسيير النفايات في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 16، العدد 03، جامعة...، الجزائر، 2019، ص 14.

خلاصة الفصل

بدأت أسعار البترول تعرف ارتفاعاً في الأسواق الدولية ابتداءً من سنة 2000، مما جعل الجزائر تتحصل على وفورات مالية كبيرة نتيجة لذلك، وشَجعها على اتخاذ قرار إخراج البلد من حالة الركود وإنعاش اقتصادها، حيث قامت بتطبيق حزمة من سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو لتدارك التأخر في التنمية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وهذا من خلال ثلاثة برامج تنموية، وبانتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية، مع تخصيص جزء كبير من الأغلفة المالية المخصصة لهذه البرامج لتحسين ظروف معيشة السكان، من خلال استخدام العديد من الحوافز، والامتيازات المالية، لدفع وتطوير المناخ الاستثماري، وتوفير صيغ مختلفة للتشغيل، والتكوين تتناسب مع مؤهلات مختلف فئات المجتمع، وتعزيز الهياكل التربوية، والخدمات الصحية، وتقريبها من مختلف التجمعات السكانية، بالإضافة إلى مختلف أشكال الدعم المادي والمالي المقدمة للأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود.

إن سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المعتمدة في مصدرها على الأرباح التي تجنى من صادرات البترول قد **حققت معدلات ايجابية مقبولة من نمو اقتصادي، وبطالة، وتشغيل**، على طول الفترة (2001-2017)، كنتيجة للزيادة في الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك من خلال الاستغلال للموارد المالية المتأتية من قطاع المحروقات، ولكن ما لوحظ على النمو الاقتصادي أنه كان نمو توسعي باتجاه القطاعات غير المُنْتِجَة، والتي لم ترفع من القدرات الإنتاجية المحلية بالشكل الذي يضمن مستوى معين من الإنتاج خارج قطاع المحروقات، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين، خاصة ما تعلق بجانب توفير السلع الغذائية، والحَدِّ من التقلبات الشديدة في أسعارها، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل دائمة وتخفيض معدلات البطالة.

وكما **توصلنا** كذلك من خلال هذا الفصل أن سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو قد أثرت بصفة إيجابية على مستوى المعيشة، من خلال التأثير على مُخْتلف مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية حيث:

- حققت الجزائر نتيجة لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وهذا عن طريق الدعم الحكومي نسب منخفضة **للفقر**، مع وجود **تفاوت في توزيع الدخل الوطني** بنسبة منخفضة مقارنة بدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛

- حاولت الجزائر المحافظة على **القدرة الشرائية** للمواطن، ولكن معظم أسعار السلع والخدمات عرفت تقلبات خلال الفترة (2001-2017)، وهذا تبعاً لانخفاض وارتفاع معدلات التضخم، مما أثَّر على قدرة الأسُر

الجزائرية على تلبية مختلف حاجياتها خاصة الأساسية منها، ويعود ذلك لمجموعة كبيرة من العوامل منها: عجز الإنتاج الفلاحي، والصناعي، والاحتكار، والمضاربة وسوء التنظيم، وتدهور القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر الوطني المضمون الحقيقي، وكذا تدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري داخلياً وخارجياً؛

- تحسن في **مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني**، وفي **الإنفاق الاستهلاكي** بشقيه العام والخاص؛

- التحسن في **مؤشرات الصحة** (العمر المتوقع للحياة، نسبة وفيات الأطفال والأمهات، الهياكل القاعدية والموارد البشرية المرتبطة بالصحة)، وكذا **مؤشرات التعليم** (مؤشر التعليم، نسبة القيد في مراحل التعليم، معدل الأمية) خلال الفترة (2001-2017)؛

- حققت الجزائر نتائج مقبولة خلال الفترة (2001-2017) في مجال **البُنية التحتية**: توفير السكن، الحصول على المياه النقية، مؤشرات الصرف الصحي، مؤشرات الطاقة، وسائل النقل والمواصلات، تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات؛

- كما كان هناك أيضاً تحسّن في **المؤشرات الديمغرافية** خلال الفترة (2001-2017) من خلال ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي، وزيادة عدد الولادات والخصوبة، وانخفاض الوفيات؛

- عرف مؤشر **تمكين المرأة** في الجزائر تحسن خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال ارتفاع مشاركتها الاقتصادية (والمُعبَر عنها بنسبة مشاركتها في قوة العمل)، ومشاركتها السياسية (التمثيل البرلماني في المجالس الوطنية). وكان هناك كذلك تحسن في **الحقوق الثقافية والرياضية والترفيهية**، وذلك من خلال الزيادة المستمرة للإنفاق على البُنية التحتية الاجتماعية والثقافية خلال الفترة (2001-2017)، مع سعي الجزائر للمحافظة على البيئة، ومشاركة المجتمع المدني.

ولكن رغم هذه النتائج إلا أنها تبقى ظرفية وغير مستدامة، لاعتمادها على الإيرادات البترولية بدرجة كبيرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مستوى المعيشة رغم تحسنه إلا أنه يبقى ضعيفاً، ولا يرقى إلى مستوى التقدم الذي يتطلع إليه المواطن الجزائري، خاصة وأن السياسات المتبعة ركزت على تكثيف البُنى، والهياكل القاعدية، كإعداد المدارس والمستشفيات، ومناصب التوظيف والمساكن **دون الاهتمام بالنوعية** في هذه المجالات.

خاتمة

عرفت الأوضاع المالية بداية من الألفية الثالثة تحسنا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما مكّن الجزائر من تخفيف عبء المديونية وتمويل مشاريع كبرى، وسمح لها بالدخول في مرحلة جديدة من أجل إنعاش الاقتصاد ودعم النمو، من خلال إتباع مجموعة من السياسات تسمى "**سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو**" والذي يعتبر فيه تدخل الدولة ضرورياً لإعادة التوازن للاقتصاد، وتمّ تجسيد هذه السياسات في شكل برامج تنموية متبوعة بسياسات إصلاحية على طول الفترة (2001-2017)، حيث لعبت السياسة المالية دوراً رئيسياً في توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع الإنتاجية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين. لذا جاءت إشكالية بحثنا كما يلي:**" إلى أَيِّ مدى ساهمت سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المطبقة في رفع مستوى المعيشة في الجزائر خلال فترة (2001-2017)؟**

ولتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على إشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات التي قمنا بصياغتها في مقدمة هذه الأطروحة، وذلك بتقسيم الدراسة إلى قسمين، قسم نظري وآخر تطبيقي، حيث تضمن القسم الأول ثلاثة فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي،وتناولنا في الفصل الثاني إلى مقاربة نظرية لمستوى المعيشة، واستعرضنا في الفصل الثالث إلى واقع وآفاق تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بالإشارة لحالة الجزائر وعينة مختارة من الدول. وأما القسم الثاني فقد خصصناه للدراسة التحليلية بإجراء دراسة تحليلية تقييمية لمستوى المعيشة في الجزائر من خلال سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو للفترة (2001-2017). **وتوصلنا** إلى مجموعة من النتائج قادتنا إلى أن نرفض أو نؤكد صحة الفرضيات، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات نلخصها كما يلي:

1- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

أولاً. النتائج الخاصة بالقسم النظري

- يعتبر الإنفاق العام أهم أدوات السياسة المالية التي تتبعها أي دولة للتأثير على مُختلف المتغيرات الاقتصادية

الكلية، وقد تطور مع تطور دور الدولة من جهة، ونوع الاقتصاد من جهة أخرى (الاقتصاد التقليدي أو الاقتصاد الإسلامي)، فالإنفاق العام عبارة عن مبالغ مالية تُنفقها الدولة على مجالات كثيرة ومتعددة (التعليم، والصحة العامة، الإنفاق على العاطلين عن العمل، على كبار السن، الإنفاق على الأجور، الإنفاق على التنمية.....الخ)، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (تحقيق النمو الاقتصادي، المحافظة على المستوى العام للأسعار، القضاء على الفوارق الاجتماعية....الخ)، وإحداث مجموعة من الآثار المرغوبة على المجاميع الكلية للاقتصاد (الدخل الوطني، الاستثمار، استهلاك....الخ)، حيث أن ارتفاع معدلات الإنفاق العام يساهم في تنشيط الاقتصاد وبعث حركية النمو؛

- أهم الأهداف الأساسية للإنفاق العام هو تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي ازدادت أهميته وتفاوتت خلال مراحل تطوره التاريخي في الفكر الاقتصادي، مما ساهم في ظهور أشكال وصياغات متنوعة للنظريات والنماذج المرتبطة الخاصة بتفسيره ودراسة محدداته، وطرق قياسه. فالنمو الاقتصادي لا يُمكن أن يتوقف لأن حافزه هو التقدم التقني، وضرورة تدخل الدولة لدعمه من خلال التركيز على رأس المال البشري مع التشديد على أهمية التعليم، والابتكار، والصحة، والبحث والتطوير، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى من بين أهم أهدافه (النمو الاقتصادي) هو تحسين مستوى معيشة السكان من خلال التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه يثبت صحة **الفرضية الأولى** القائلة بأن: **"يُساهم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في التأثير على مُختلف المتغيرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية"**.

- يُعتبر **"مستوى المعيشة"** مصطلحا واسع الاستخدام من قبل الباحثين، ومختلف الهيئات، والمنظمات، وحتى متخذي القرار، لكن لا يوجد له مفهوم أو تعريف موحد ودقيق، فهو يختلف من بلد لآخر، وذلك حسب الفلسفة السائدة، والوضع الاقتصادي للبلد؛ حيث يمكن تعريفه على أنه مجموع ما يملكه الفرد أو المجتمع من سلع وخدمات، سواء كانت مادية أو غير مادية (كالتعليم والصحة وغيرها) خلال فترة زمنية معينة، والتي تم اقتناؤها بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة، حيث يعكس هذا المجموع مستوى الرفاهية لدى الفرد أو المجتمع ككل خلال نفس الفترة؛

- يتمحور مستوى المعيشة حول عدة مداخل أو مكونات تدل عليه في مجتمع ما، ويتم قياسه بالاعتماد على عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وغير ذلك حيث نجد منها:
  - مؤشرات اقتصادية: متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، الإنفاق الاستهلاكي، ومعدل التضخم؛
  - مؤشرات اجتماعية:التعليم، الصحة، البنية التحتية، المياه والصرف الصحي، النمو السكاني، الخصوبة....الخ)،
  - مؤشرات أخرى: مثل المحافظة على البيئة، المشاركة في اتخاذ القرار، تمكين المرأة....الخ).

كما تُستخدَم لقياس مستوى المعيشة عدة طرق تختلف فيما بينها تبعا لمفهوم هذا المستوى في البلد السائد، والغرض المرجو من استخدامه، ولكن مهما اختلفت هذه الطرق يبقى الغرض المشترك فيما بينها هو معرفة مدى العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وتفشي ظاهرة الفقر فيه، حيث تسعى معظم الدول إلى إتباع مجموعة من السياسات من أجل إعادة توزيع الدخل على أفراد المجتمع، ومحاولة القضاء على الفوارق الموجودة بين الأغنياء والفقراء، ليستفيد في الأخير كل واحد من ثمار النمو الاقتصادي، وبالتالي القضاء على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية في المجتمع، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة؛

وعليه يثبت صحة **الفرضية الثانية** القائلة بأن: "**يخضع تقييم مستوى المعيشة لعدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وغير ذلك**".

- تلجأ الدول من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحسين مستوى معيشة مواطنيها، إلى تطبيق مجموعة من سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، والتي يُمكن تعريفها على أنها "مجموعة من الإجراءات، والوسائل، والتدابير، تكون قصيرة المدى، أو متوسطة الأجل تلجأ إليها الدولة في حالة الركود الاقتصادي، وعند وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (كدعم النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة، ورفع مستوى معيشة السكان.....الخ)؛
- تُطبَق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو باستعمال مجموعة من الأدوات لسياسات مختلفة (سياسة الميزانية، السياسة الضريبية، السياسة النقدية، .....الخ)، وذلك بطريقتين:إما عن طريق زيادة الطلب الكلي و/أو عن طريق زيادة العرض الكلي حيث:

– يتم زيادة الطلب الكلي عن إما عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري الذي يعمل على زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، أو القيام بالمشاريع الاقتصادية الكبرى ذات الطابع الهيكلي التي توفر مناصب شغل، أو عن طريق التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منحة البطالة، المساعدات والمنح الاجتماعية المختلفة) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع، بهدف إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ومن ثم زيادة الاستهلاك العائلي الذي يعتبر جزء من الطلب الكلي. كما يتم كذلك زيادة الطلب الكلي من خلال عدد من الأدوات يقوم بها البنك المركزي (سياسة نقدية)، قصد توفير السيولة في السوق (مثل بيع سندات حكومية)، إضافة إلى تخفيض معدلات الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار؛

– يتم زيادة العرض الكلي وتحريكه باتجاه اليمين، عن طريق تخفيض تكلفة إنتاج السلع والخدمات لدى المؤسسات، وذلك من خلال تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتِجة، مما يشجّع على الاستثمار الخاص، والقيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات، وتشجيعها على الاستثمار، وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة...الخ؛

- قامت الجزائر بتطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو لتدارك التأخر في التنمية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وهذا من خلال ثلاثة برامج تنموية، وبانتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية، مع تخصيص جزء كبير من الأغلفة المالية المخصَصة لهذه البرامج لتحسين ظروف معيشة السكان، من خلال استخدام العديد من الحوافز، والامتيازات المالية، لدفع وتطوير المناخ الاستثماري، وتوفير صيغ مختلفة للتشغيل، والتكوين، تتناسب مع مؤهلات مختلف فئات المجتمع، وتعزيز الهياكل التربوية، والخدمات الصحية، وتقريبها من مختلف التجمعات السكانية، بالإضافة إلى مختلف أشكال الدعم المادي والمالي المقدمة للأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود، ولكن ما أعيب على هذه البرامج الارتفاع الكبير للمخصصات المالية، والتي تَمَّ توجيهها للاستثمارات غير الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز، خاصة مع غياب الشفافية والإفصاح في السياسات الحكومية المتبعة، والتي باتت ضرورة اقتصادية غائبة عن الاقتصاد الجزائري؛

- مرّت كل من المملكة العربية السعودية وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية بمرحلة ركود في فترة زمنية معينة، مثلها مثْل الجزائر، ولكن كل دولة استخدمت إجراءات وأساليب معينة للنهوض من جديد باقتصادها، وتحسين مستوى معيشة أفرادها،**فالمملكة العربية السعودية** اتّبعت السياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق الحكومي للتخلص من الانكماش مستفيدة من الريع النفطي، ولكن انخفاض أسعار البترول كَشَف عن هشاشة اقتصادها، رغم برامج الإصلاحات المُصَاحبة للبرامج، مما جَعلها تبحث عن إصلاحات وبرامج تُخفف من الاعتماد على النفط، والتحول نحو اقتصاد متنوع من خلال رؤية المملكة 2030. وأما **تركيا** فاعتمدت على سياسات أخذت شكل برامج استقرار في تعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي، والتي سمحت لها ببناء قاعدة اقتصادية ذات فعالية، مكّنتها من إنعاش الاقتصاد من خلال تفعيل القطاعات الإستراتيجية للبلاد، وكان على قائمتها قطاعا الصناعة والزراعة. وأما **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية**، فنستطيع القول أنها تجاوزت سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التقليدية وأوجدت لنفسها أثناء فترات الركود سياسات حديثة (سياسة التيسير الكمي)، معتمدة في ذلك على فعالية أسواقها المحلية.

وعليه يثبت صحة **الفرضية الثالثة** القائلة:" تُستعمل سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بدرجات متفاوتة في العينة المختارة من الدول؛

ثانياً. النتائج الخاصة بالقسم التطبيقي:

انطلاقاً من تحليل البيانات اعتماداً على مُختلف المصادر والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها، بخصوص معرفة الدور الذي لعبته سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال فترة الدراسة على مستوى المعيشة في الجزائر.

1) إن سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المعتمدة في مصدرها على عوائد صادرات المحروقات، قد حققت معدلات ايجابية من نمو اقتصادي، وبطالة، وتشغيل، على طول الفترة (2001-2017) كنتيجة للزيادة في الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك من خلال الاستغلال للموارد المالية المتأتية من قطاع المحروقات. ولكن ما لوحظ على النمو الاقتصادي، أنه كان نمو توسعي باتجاه القطاعات غير المنْتِجة، والتي لم ترفع من القدرات الإنتاجية المحلية، بالشكل الذي يضمن مستوى معين من الإنتاج خارج قطاع المحروقات، حيث

عرف تَذَبذُبا خلال الفترة المدروسة، وبمتوسط نمو سنوي قدره 3%. ليبقى هذا النمو هش وضعيف، ولا يَخْدُم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وهذا بسبب الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، وضُعف مساهمة القطاعات الأخرى في معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين، خاصة ما تعلق بجانب توفير السلع الغذائية، والحدّ من التقلبات الشديدة في أسعارها، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل دائمة، وتخفيض معدلات البطالة في ظل ضعف إنتاجية العمل؛

2) عرفت **المؤشرات الاقتصادية** لمستوى المعيشة تحسُناً غير مستقر (تقلبات) في متغيرات، وتراجعاً في متغيرات أخرى خلال فترة الدراسة، وهذا نتيجة لإتباع سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو حيث:

- حاولت الجزائر من خلال سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المحافظة على **القدرة الشرائية** للمواطنين، ولكن معظم أسعار السلع والخدمات عرفت تقلبات خلال الفترة (2001-2017)، وهذا تبعاً لانخفاض وارتفاع معدلات التضخم، مما أثَّر على قدرة الأسُر الجزائرية على تلبية مختلف حاجياتها خاصة الأساسية منها، ويعود ذلك لمجموعة كبيرة من العوامل منها: عجز الإنتاج الفلاحي، والصناعي، والاحتكار، والمضاربة وسوء التنظيم، وتدهور القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر الوطني المضمون الحقيقي، وكذا للدينار الجزائري داخلياً وخارجياً؛
- أدى التحسن غير المستقر للقدرة الشرائية للمواطن الجزائري إلى انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشاوى كوسيلة لزيادة دخول بعض الفئات، خاصة الموظفين الحكوميين من أصحاب الدخل المحدود، وكذلك انتشار ظواهر سلبية في المجتمع، مثل البحث عن الكسب غير المشروع (النصب والاحتيال – السرقة – الاتجار في الممنوعات والمخدرات.....الخ)؛
- يُعتبر **مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني** من أهم المؤشرات المُستَخْدَمَة للتعبير عن المستوى المعيشي للأفراد،حيث يستعمله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كبعد من أبعاد مؤشر دليل التنمية البشرية، وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر **تحسناً** ملحوظاً خلال الفترة (2001-2017)، وهذا نتيجة لمجموعة من العوامل وهي: ارتفاع عائدات الصادرات (الإيرادات النفطية)، تحسُن أداء الاقتصاد الجزائري، وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، نتيجة لتبني الحكومة سلسلة من البرامج التنموية على طول الفترة (2001-2017)، مما أدى إلى زيادة المشاريع الاستثمارية خاصة في مجال الإسكان والبُنية التحتية والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

- كما كان هناك **تحسن** في **الإنفاق الاستهلاكي** بشقيه العام والخاص خلال فترة الدراسة، حيث يعود هذا لتبني الدولة لسياسة إنفاقية توسعية على طول الفترة (2001-2017)، متمثلة في مجموعة من البرامج التنموية، والتي كان الهدف منها هو تحسين ظروف معيشة السكان، والحد من ظاهرة الفقر، مع محاولة زيادة الإنتاجية، حيث خصصت مبالغ مالية معتبرة على طول مدة تنفيذ البرامج التنموية من أجل تعزيز الخدمات العامة، وتحسين الإطار المعيشي للسكان، وتوفير مناصب الشغل (مختلف سياسات التشغيل)، بالإضافة إلى رفع رواتب وأجور موظفي وعمال مختلف القطاعات. ولكن رغم زيادة الدخل المتاح للأسر إلا أن نسبة استهلاك الأسر الجزائرية **تراجعت** خلال السنوات الأخيرة،وذلك بسبب أَنَّ الزيادة في الطلب الداخلي المتولد عن الزيادات المستمرة في الأجور دون تحسن في الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وعدم وجود سلطة ضبط نقدي حقيقية، مع زيادة معدل التضخم أثر على القدرة الشرائية للمواطنين، مما أدى إلى تراجع إنفاقهم.

كما عرفت مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل في الجزائر تراجعاً مستمراً خلال فترة الدراسة، مما يعكس المجهودات المبذولة من طرف الجزائر، وهذا عن طريق سياسات وآليات التشغيل ومكافحة البطالة (كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (*ANSEJ*)والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (*CNAC*)ووكالة التنمية الاجتماعية (*ADS*).....الخ)، لاسيما دعم الأسَر من خلال دعم المواد الأساسية، والتربية، والاستفادة من الماء، والطاقة، والصحة، والسكن، ومِنَح التقاعد، ومرافقة أصحاب الدخل الضعيف والمعوزين والمعاقين. حيث أن اتجاه الدولة للتكفل بالطبقات الاجتماعية المحرومة، ورفع القدرة الشرائية للأفراد من أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد التحويلات الاجتماعية خلال الفترة المدروسة.

3) عرفت **المؤشرات الاجتماعية** لمستوى المعيشة تحسُناً خلال فترة الدراسة، رغم تأخرها النسبي على المستوى العالمي، وهذا نتيجة لإتباع سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو حيث:

- هناك تحسن في **مؤشرات الصحة** (العمر المتوقع للحياة، نسبة وفيات الأطفال والأمهات، الهياكل القاعدية والموارد البشرية المرتبطة بالصحة)، وكذا **مؤشرات التعليم** (مؤشر التعليم، نسبة القيد في مراحل التعليم،معدل الأمية) خلال الفترة (2001-2017)، ولكن يبقى مع ذلك النظامان يعرفان تواضعاً في نوعيتهما بالرغم من مجانية الاستفادة منهما للجميع، وارتفاع الإنفاق عليهما، غير قادران على مواجهة المنافسة الدولية، فحسب المؤشرات

العالمية عرفت الجزائر مراتب **متأخرة** في مؤشرات التعليم والصحة؛ حيث كان لها ميزة تنافسية لا بأس بها فيما يتعلق بمجالي الصحة والتعليم الابتدائي، وأما بالنسبة للتعليم العالي والتدريب **فلا تملك** الجزائر ميزات تُؤهلها لمنافسة الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية، وبالتالي زيادة الإنتاجية والاندماج في اقتصاد المعرفة، وهذا راجع لعدد كبير من العوامل منها النقص في مجال البحث والتطوير، وكذا الاهتمام بمجال العلوم؛

- حققت الجزائر **نتائج مقبولة** خلال الفترة (2001-2017) في مجال **البُنية التحتية**: توفير السكن، الحصول على المياه النقية، مؤشرات الصرف الصحي، مؤشرات الطاقة، وسائل النقل والمواصلات، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومجتمع المعلومات. إلا أن هذه النتائج **تبقى غير مرضية**، ولا ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة، خاصة وأنها من الأولويات لبعث الحركية الاقتصادية والتنمية المحلية، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة. فحسب التقارير التي يُصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي في إطار مؤشر التنافسية العالمية *(GCI)* احتل محور البُنية التحتية في المتطلبات الأساسية المراكز الأخيرة في السنوات الأخيرة؛
- كما كان هناك أيضاً **تحسّن** في **المؤشرات الديمغرافية** خلال الفترة (2001-2017) من خلال ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي، وزيادة عدد الولادات والخصوبة، وانخفاض الوفيات، حيث يرجع هذا **التحسن** إلى عامل الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي (تطبيق برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، بالإضافة إلى التحسن في إيرادات الدولة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، وزيادة مناصب الشغل، وانخفاض معدلات البطالة، وارتفاع الأجور، حيث أدى ذلك إلى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وتحسن الوضعية الصحية؛
- عرف مؤشر **تمكين المرأة** في الجزائر تحسن خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال ارتفاع مشاركتها الاقتصادية (والمعبَر عنها بنسبة مشاركتها في قوة العمل)، ومشاركتها السياسية (التمثيل البرلماني في المجالس الوطنية)؛
- كما كان هناك كذلك تحسن في **الحقوق الثقافية والرياضية والترفيهية**، وذلك من خلال الزيادة المستمرة للإنفاق على البُنية التحتية الاجتماعية والثقافية خلال الفترة (2001-2017)، مع سعي الجزائر للمحافظة على البيئة، ومشاركة المجتمع المدني.

يُلاحظ من خلال القراءة في مؤشرات مستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة (2001-2017) أنها كانت **مقبولة**، ولكنها لا ترقى إلى مستوى تطلعات المواطن الجزائري، حيث وصلت نسبة الشعور بالرفاه (الإحساس بالسعادة والرضا) في الجزائر حسب آخر تقرير للتنمية البشرية لسنة 2018 نسبة 67% (النسبة المئوية المجيبين بالرضا).

وعليه يثبت صحة **الفرضية الثالثة** القائلة"لا يعتبر مستوى المعيشة في الجزائر مرتفعاً استنادا للمحددات الاقتصادية والاجتماعية".

- أثرت سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو **بصفة إيجابية** على مستوى المعيشة، من خلال التأثير على مُخْتلف مؤشراته، إلا أن هذه النتائج تبقى **ظرفية وغير مستدامة** لاعتمادها على الإيرادات البترولية بدرجة كبيرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مستوى المعيشة رغم تحسنه إلا أنه يبقى ضعيفاً ولا يرقى إلى مستوى التقدم الذي يتطلع إليه المواطن الجزائري، خاصة وأَن السياسات المتبعة رَكَزت على تكثيف البُنى والهياكل القاعدية، كإعداد المدارس والمستشفيات، ومناصب التوظيف والمساكن دون الاهتمام بالنوعية في هذه المجالات.

وعليه يُثْبَت صحة **الفرضية الرابعة** القائلة:لا يوجد تأثير كبير لسياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو المطبقة خلال الفترة (2001-2017) على مستوى المعيشة في الجزائر".

2- الاقتراحات:

على ضوء **النتائج** المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات، والتي نأمل أن تساعد مُتَّخذي القرار من أجل تحسين مستوى معيشة بالجزائر، والتي نوجزها فيما يلي:

➢ الدعوة إلى إعادة النظر في سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وبلورة سياسات جديدة، تستجيب لحاجيات المواطنين، وقادرة على الحد من الفوارق والتفاوت، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وتتمثل نظرتنا في إيجاد آليات تسمح بتوزيع الدخل الوطني بين المواطنين بصفة عادلة، ومحاربة مظاهر الفقر من خلال الحصول على وظيفة والإدماج المهني، وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى فئات معينة، وإنشاء هيئة وطنية متكونة من خبراء من أجل البحث عن أسباب تدني مستوى المعيشة.

- الإسراع في إجراء تغييرات في مجال تحديث الأنظمة التشريعية الخاصة بالاستثمار وعلاقات العمل، وتحرير الاقتصاد، وإصلاحات أخرى في قطاع المال والمصارف، والتأمين، والتوجه نحو الانفتاح والاندماج العالمي؛
- تَبَنِّي الحكومة هياكل أجور تُبنى على أساس تكاليف المعيشة، ومِنْ ثم يتم تقدير الزيادة السنوية للأجور على أساس التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وذلك للمحافظة على مستوى المعيشة؛
- الاستثمار في الموارد والأنشطة الاقتصادية التي تولّد الثروة والإنتاج خاصة قطاع الفلاحة وقطاع السياحة، ومنه المساهمة في تحسين مستوى المعيشة؛
- الاهتمام بالمعرفة ونوعية التعليم والخدمات الصحية، لأن سياسات التعليم الجيدة وتقديم الخدمات الصحية الرفيعة يُساهمان في تنمية المورد البشري، وبالتالي المساهمة في زيادة ثروة البلد، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة؛
- الاهتمام بمحور العمل وخلق مناصب عمل على المدى الطويل، مما يضمن المحافظة على المستوى المعيشي القائم، والرفع منه مستقبلا.

3- آفاق البحث:

في سياق هذه الدراسة، يمكن طرح بعض المواضيع التي تليق للدراسة مستقبلا كما يلي:

- مستوى المعيشة وسياسات إعادة توزيع الدخل في الجزائر؛
- محاربة الفقر ودوره في تحسين مستويات المعيشة في الجزائر؛
- الحوكمة الرشيدة رهان استراتيجي لتحسين مستوى المعيشة في الجزائر؛
- التنويع الاقتصادي ودوره في تحسين مستوى المعيشة في الجزائر؛
- الإنفاق الاجتماعي ودوره في تحسين مستوى المعيشة في الجزائر.

وفي الأخير نؤكد على أهمية وحيوية الموضوع، وخاصة لبحث مُوَسَّع في شتى التخصصات، وهو محاولة فقط لا نَدَّعي فيها الإلمام الكامل بجوانب الموضوع، ونلتمس فيها من أساتذتنا الكرام والمشرفين على البحث العلمي التوجيه والنصح، وهذا ما يُشكل حافزاً لنا ولغيرنا لمواصلة البحث.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا. باللغة العربية

I.القرآن الكريم

II.الكتب

1. أبو السعود محمد فوزي، نجا على عبد الوهاب وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2013.

2. الحاج طارق، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2009.

3. الحصري طارق فاروق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة، الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2008.

4. الشاعر سمير، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.

5. العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الشروق، الإسكندرية، مصر، 2000.

6. الفارس عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

7. الفتلاوي حيدر مجيد عبود، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2017

8. الوادي محمود، ابراهيم خريس وآخرون، الطبعة العربية، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

9. إبراهيم مصطفى، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد عام 2002، تقارير اقتصادية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 01 أفريل 2018،

10. بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، ، القاهرة، مصر، 2013.

11. جفال عبد الحميد، سيدي دريس عمار، التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

12. جول محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013.

13. حشيش عادل أحمد، رشدي شيحة مصطفى، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998

14. حشيش عادل أحمد، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001

15. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

16. خصاونة محمد، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

17. خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012.

18. خليل سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، ، الكويت، 1994

19. خولي معمر، الإصلاح الداخلي في تركيا، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

20. دراز حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988.

21. زكي يونس الطويل رواء، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، الطبعة الأولى، داء زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011

22. سردار عبد الرحمن سيف، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

23. طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

24.عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي –دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية–، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

25.عدلي ناشد سوزي، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.

26.فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971.

27. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

28. محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

29. لعمارة جمال، كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي –دراسة تحليلية مقارنة–، الطبعة الأولى،دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2007.

30. مندور أحمد محمد، محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي لطباعة الأوفس والماستر، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

31. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد "التحليل الجمعي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010.

32. وهب علي، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.

33.هوشيمار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

34.يونس حسين منى، الوصول إلى الرفاهية (علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة)، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الخلود، الطبعة الأولى، قريطم، بيروت، 2010.

III.الأطروحات والرسائل

1. أحمد عثمان عبد القادر ، حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي – دراسة مقارنة–، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1409/1408هـ،

2. أحمد فايز عبد الهادي، انعكاسات سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الفقر (دراسة تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005.

3. الصوفي ولد الشيباني ولد الشيخ أحمد، السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا مع الإشارة إلى تجربة الصناديق الشعبية للادخار والقرض، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2013.

4. اعمر بوزيد امحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر –حالة خميس مليانة–، أطروحة دكتوراه غير منشور ة، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2011

5. الغامدي سعدي بن علي عطية ، مستوى المعيشة في القرى جنوب مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص جغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009.

6. أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016/2015.

7. الكِليدار قصي قاسم، قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر، ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979 و 1988 و 1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1991.

8. الوالي فاطمة، قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر: الاقتصاد غير الرسمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

9. باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية– حالة طريق السيار شرق–غرب، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010.

10. بختاش راضية، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله خلال الفترة (1970–2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014.

11.بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، التخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013

12.بلحناشي زليخة، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007

13.بشرول فيصل ، تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2011/2010

14.بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي —دراسة نظرية-، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008

15.بن عزة محمد ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف —دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014.

16.بن غذفة شريفة ، السلوك الصحي وعلاقته بنوعية الحياة —دراسة مقارنة ما بين سكان الريف والمدينة بولاية سطيف-

رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007/2006

17.بليل حسيبة، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ونماذج النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية —حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014.

18.بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

19.بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009.

20.بولحية عياش، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة (2001-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2011/2010.

21.بن خليل سكيك أشرف، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

22.تاتي محمد، أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية قياسية- حالة الجزائر 1974-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009.

23. جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي –حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014.

24. جبارة مراد، انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طرق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2009/2008.

25. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

26. حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013،

27. حصروري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل واستشراف

اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009/2008

28. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بدون تخصص، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

29. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014/2013.

30. زكاي محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2014/2013.

31. ساطي جودت حمدا لله مؤيد، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص منازعات ضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.

32. ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.

33. سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية –دراسة حالة الجزائر (1990-2010)- أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014.

34. سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية-، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2007.

35. سلاطني هاجر، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة الجزائر-الإمارات العربية المتحدة-،رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامة سطيف، الجزائر، 2014/2013.

36. شريط كمال، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013.

37. .ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014،

38.صافي كلثوم، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات –تطبيق حالة الجزائر للفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2015/2014

39. طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011.

40. عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص غير مذكور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر

41. عاجل سامر حسين ، تقييم واقع جودة خدمة الرعاية الصحية الأولية –دراسة حالة لعينة من المراكز الصحية في مدينة الديوانية-، درجة الدبلوم العالي ، تخصص التخطيط الاستراتيجي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القادسية، العراق، 2017.

42. عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، الجزائر، 2016/2015.

43. عكيلة عز الدين زكي ، أثر مستوى المعيشة على الخدمات الصحية والتعليمية في محافظة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص جغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

44. عياد هشام، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.

45. فتوح خالد، تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014.

46. فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011.

47. قدوري طارق، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

48. قندوسي طاوش، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

49. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

50. كبداني سيدي أحمد، آلية توزيع الدخل في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006/2005

51. كون فتيحة، أثر تطور الأجور على مستوى معيشة موظفي قطاع التعليم العالي منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2013 –دراسة حالة جامعة المدية-، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014/2013

52. ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

53. مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة —دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، دون ذكر التخصص، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2018/2017

54. مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

55. مريبعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر– الواقع والآفاق–، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013/2012

56. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

57. هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2006 – نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007/2006،

58. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية —دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، بدون تخصص، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013

IV. المقالات

1.أحمد العراقي بشار ، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات إقليمية، العدد 30، جامعة الموصل، العراق، 2013.

2.البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، رقم 06، جامعة الشلف، الجزائر، 2009

3. البيرماني صلاح مهدي، قياس وتحليل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج

المستخدم–المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 52، المجلد 14، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008.

4. آل درويش أحمد، نايف الغيث وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، سلسلة دراسات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2015.

5.الحجايا سليم سليمان، عدينات محمد خليل، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-2014)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2017.

6.الدباش عبد الله حميد، طارق نوري إبراهيم، دراسة تحليلية لأساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة من الدول النامية لعام 2012، مجلة دنانير، العدد 08،كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية ، العراق، 2016.

7. السيد هدى، آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997.

8. الشُبر حيدر رزاق، مصطفى حامد سهى، تجزئة قطع الأرض السكنية وتأثيرها على خدمات البنى التحتية –الماء والصرف الصحي "حالة دراسية مدينة بغداد –بغداد الجديدة –المحلة 731–، مجلة المخطط والتنمية، العدد 34، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العراق 2016

9. العيسوي إبراهيم، السيد دحية وآخرون، مستوى المعيشة: المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليلات –دليل قياس وتحليل معيشة المصريين–، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 212، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 2008.

10. الغالبي كريم سالم حسين، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 25، جامعة الكوفة، العراق، 2012.

11. القنيعي عز الدين، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، ديسمبر 2014

12. المصبح عماد الدين أحمد، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحى آرمي وأسلوب *ARDL*، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 01، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2013.

13. بانقا علم الدين، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)، سلسلة جسر

التنمية، العدد 144، المعهد العربي للتخطيط، 2018.

14. بدوي خليل مصطفى، مستوى المعيشة للأسرة في دولة البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 16، جامعة الكويت، الكويت.

15. بري زين العابدين، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة "1970-1998"، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 15، العدد 02، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2001.

16. بريكسي رقيق رشيد، كبداني سيدي أحمد، تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة 1988-2000، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014.

17. بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ديسمبر 2016.

18. بن أحمد لخضر، لباز أمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة تقييمية للفترة (2001-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 20، جامعة الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2014.

19.بن جلول خالد، محددات الفقر في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (*VAR*)، خلال الفترة (1980-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015

20. بن زروق زكية، بزعي فطيمة، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12 (2)، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.

21. بن عدة أمحمد، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر

22. بن عزة محمد، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية –دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2015.

23. بن مريم محمد، قداوي عبد القادر، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة

تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965-2013)، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد الثالث، العدد 11، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

24. بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية، ترشيد النفقات العمومية(دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016 .

25. بورنان نعيمة، تقرير حول بيان السياسة العامة في الجزائر 2010، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 01، العدد، 01، الجزائر 03، سبتمبر 2011.

26. بوشارب لامية، دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019.

27. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المُطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد09، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

28. تماضر جابر البشير الحسن، الونداوي على فاطن، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الأول، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2013.

29. جابر أمين، مؤشرات العلاقة بين الاستثمار ومستوى المعيشة في الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 50، عمان، الأردن، 2010.

30. جاسم محمود، النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2011.

31. جصاص محمد، الطيب لحيلح، الفقر: التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010

32. جليط الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2016.

33. جعفري جمال، عدالة العجالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 -2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018.

34. حميداتو محمد الناصر، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد الثاني، العدد 07، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

35. حمه سعيد شمس الدين، نظرية امارتيا سين في العدالة و نتائج تطبيقها على العدالة الانتقالية، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 01، العدد04، العراق، 2016.

36. خليفة سالم أبو عائشة، المستوى المعيشي في ليبيا وأثره على النمو السكاني في الفترة (1970-2006)، المجلد 03، العدد 05، مجلة الجامعة المغاربية، الجامعة المغاربية لاتحاد المغرب العربي، طرابلس، ليبيا.

37. خميسي قايدي، حاجي فطيمة، دراسة تحليلية للبعد الاجتماعي للسياسة المالية في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة آفاق العلوم، العدد 02، المجلد 01، جامعة الجلفة، 2016.

38. خيرات أحمد، واقع ومستقبل منظومة التمويل الإسكاني في الجزائر في ظل محدودية الموارد، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة المدية، الجزائر، 2017.

39. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود *ARDL*، مجلة الاقتصاد والمناجمت، العدد 11، العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

40. دردیش أحمد، السياسة السكنية في الجزائر، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 03، رقم 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2013.

41. زدام يوسف، الجزائر في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية –دراسة في سياسات الأهداف الاجتماعية ومسارها، سلسلة سياسات عربية، العدد 16، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سبتمبر 2015

42. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010.

43. زروقي يحي، بن عزة محمد، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، رؤية تحليلية وقياسية لفانون « *A.wagner* » ودراسة « *Musgrave* » حول زيادة النفقات العامة، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 02، الرقم 02، المركز الجامعي تندوف، 2016.

44. سراج وهيبة، ناويس أسماء، التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2017.

سرعودي محمد، أثر الانفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 05، جامعة المدية، الجزائر، 2016.

45. سعودي عبد الصمد ، بن العارية أحمد، برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 04، جامعة أدرار، الجزائر، سبتمبر 2017.

46. سلو الأرتوشي جاسم أحمد، حسين سليمان أحمد وآخرون، دور التحليل العاملي في تحليل المستوى المعيشي للأسر (دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من سكان مدينة دهوك 2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2016.

47. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطنيمن خلال البرامج التنموية: البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر

48. شليل عبد القادر، بن عزة محمد، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، جامعة معسكر، الجزائر، أفريل 2014.

49. صالحي صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكنزية واستراتيجية النمو غير المتوازن خلال الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف، الجزائر، جوان 2013.

50. عبد المنصور أحمد ابراهيم، حلا زيدان ذنون المعاضيدي، الفقر المفهوم والأسباب –العراق نموذجاً-، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2013.

51. عامر حبيبة، انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من (2001-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2015.

52. عتو الشارف، اجري خيرة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 08، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015.

53. عتو الشارف، حدو محمد، تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة: 2000-2014، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 05، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016.

54. عروس الزبير، الفقر بالجزائر: الظاهرة، الأسباب ودور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته، *les cahiers du CREAD*، رقم 61، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 2002

55. علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، سلسلة جسر التنمية، العدد 66، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2007.

56. عناد عمر ابراهيم، صايل علي نبع، مسار الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2017.

57. عكاشة أحمد خالد، نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21 ، العدد 01، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، جانفي 2013.

58. علبي عبد المؤمن محمد ، أنماط التنمية في الوطن العربي (1960-1975)، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 1980

59. عيادة سعيد حسن، مُشكلة الفقر في العراق والإستراتيجية المقترحة لحلها، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 38، العدد 102، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2015.

60. عياشي نور الدين، المنظومة الصحية الجزائرية بين إشكالية ضمان عرض العلاج وترشيد النفقات، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 20، المدرسة العادية العليا، قسنطينة، الجزائر، جوان 2017

61. عيدودي فاطمة الزهراء، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.

62. عيدودي فاطمة الزهراء، مميش سلمى، أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 13، رقم 26، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2018.

63. قندوز طارق، قاسمي السعيد وآخرون، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم، مجلة دراسات اجتماعية وإنسانية، العدد 07، جامعة وهران 1، جانفي 2017.

64. قورين حاج قويد، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة لمالية، البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد 12، جامعة الشلف،الجزائر، جوان 2014.

65. قويدري كمال، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 06، رقم 01، جامعة البليدة، 02، الجزائر، 2015.

66. كداوي طلال محمود، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة (1980-2002)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 77، العدد 27، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2005.

67. كياري فطيمة الزهرة، تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 04، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

68. محمد العذاري عدنان داود،هاني عبد الرسول محمد، تحليل مؤشرات الفقر في محافظة النجف وسبل مواجهته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 38، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق

69. مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2015.

70. مزياني فيروز، النموذج التنموي التركي: التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 08، جامعة باتنة 01، الجزائر، جانفي 2016

71. مسدور سمية، مقاربات حول مستوى معيشة التجار والحرفيين في المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطية، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 04، جامعة معسكر، الجزائر، جوان 2013، ص 214.

72. مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2017.

73. مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

74. مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد وآخرون، التشغيل في الجزائر: قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2018

75. مكيد علي، فريدة بن عياد، وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي- دراسة تحليلية للمتاح من الانتاج خلال الفترة (2002-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 17، 2017.

76. ممو سعيدة، آيت يحي سعيد، تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 04، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019

77. نيس سعيدة، تمويل نفقات الصحة في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 07، جامعة الوادي، الجزائر، 2016

78. يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، الجامعة المستنصرية، العراق.

V. الملتقيات والندوات والورشات.

1. أبو اسماعيل خالد، الليثي هبة وآخرون، دليل الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان المتوسطة الدخل: نتائج من الأردن والمغرب والعراق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2015.

2. الفنجري محمد شوقي، حق الانسان في مستوى لائق من المعيشة بموجب الاسلام، أبحاث المؤتمر الدولي: مقاصد الشريعة وقضايا العصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وزارة الأوقاف المصرية، مصر، القاهرة، أيام 25 – 22 فيفري 2010

3. العيسوي ابراهيم، الفقر من منظور تنموي، ورشة عمل حول "تعريف وتحليل وقياس الفقر"، إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، جامعة الدول العربية، دمشق، أيام 20-22 نوفمبر 2008.

4. الكواز أحمد، حلقة نقاشية حول: "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011،

5. بوكساني رشيد، علام عثمان، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من آثاره في مختلف مناطق العالم، ملتقى دولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، أيام 08-09 ديسمبر 2014، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

6. بركان يوسف، حاجي فطيمة، دراسة قياسية وتحليلية لإشكالية الفقر في الجزائر للفترة 1990-2012، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، أيام 08-09 ديسمبر 2014.

7. بن زاير مبارك، بلقايد ثورية، ظاهرة الفقر في الدول العربية: المظاهر، الأسباب، وسبل العلاج – حالة الجزائر ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، أيام 08-09 ديسمبر 2014.

8. جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، أيام 11-12 مارس 2013، ص 05.

9. جفّال عمّار، منظومة الحماية الاجتماعية، تقرير راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الوجه الآخر لأزمة الدولة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية *(ANND)*، 2014.

10. ضامن المصري سلوى، تشخيص الفقر في الأردن، البنك الدولي، 2002.

11. عبو عمر، عبو هودة، جهود الج زائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، أيام 16-17 ديسمبر 2008، كلية العلوم القانونية والعلوم السياسية، جامعة شلف، الجزائر

12. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، المؤتمر العربي الأول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، أيام 25-28 جانفي 2015.

13. مسعودي زكرياء، حميداتو صالح، دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، جامعة ورقلة، الجزائر.

VI.التقارير والمنشورات

1. البنك الدولي ، ا لاقتراب من حل لغز الفقر في العا لم: حالة الجزائر، مدونات البنك الدولي، 2017/07/05.

2. البنك الدولي، الإنفاق على الرعاية الصحية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، 2018.

3. البنك الدولي، النفقات النهائية لاستهلاك العام (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010)

4. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرار رقم 217 (3)، 10 ديسمبر 1948.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة الآلية الإفريقية للتقييم من فيل النظراء نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، جويلية 2012.

6. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2016، رقم 47، 2017.

7. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: نتائج 2015-2017، رقم 48، الجزائر، 2018.

8. الديوان الوطني للإحصائيات، مؤشر أسعار الاستهلاك، رقم 212، الجزائر، جويلية 2013

9. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

10. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005.

11. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير البنك الدولي عن إحصائيات الفقر، الدورة 49، رقم E/CN.3/2018/23، الأمم المتحدة، مارس 2018.

12. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، التقرير الوطني حول التنمية المستدامة (2013-2015)، الجزائر، 2016

13. المجلس الإسلامي الأعلى، البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 1981 بباريس، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا.

14. المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلنية المنعقدة يوم الأربعاء 22 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الخامسة، الدورة العادية الرابعة، السنة الثانية رقم 74، الجزائر، 17 نوفمبر 2003.

15. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني من سنة 2001، الدورتان العامتان 19 و20، العدد 08، 14 أفريل 2002، الجزائر.

16. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009، قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009.

17. المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، نوفمبر 2015.

18. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر، التقرير الوطني حول التنمية المستدامة (2013-2015)، الجزائر، 2016.

19. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

20. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري (الجزائر) 2016، الأمم المتحدة، 2017.

21. المملكة العربية السعودية، رؤية المملكة العربية السعودية 2030: الأهداف الإستراتيجية وبرامج تحقيق الرؤية، رؤية 2030

22. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حالة الانجازات حسب القطاعات للفترة (2002-2012)، وزارة الصناعة والمناجم، الجمهورية الجزائرية.

23. الوكالة الوطنية للتشغيل، جهاز المساعدة على الإدماج المهني.

24. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007 محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، 2007.

25. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشبابُ في المنطقة العربية:آفاقُ التنمية الإنسانية في واقعٍ متغيِّر، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان، 2016.

26. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها (التحديث الإحصائي لعام 2018)، 2018، ص 92.

27. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009.

28. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2010، التقرير السنوي 2010، الجزائر، جويلية 2010،

29. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2011، التقرير السنوي 2011، الجزائر، أكتوبر 2012

30. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2012، التقرير السنوي 2012، الجزائر، نوفمبر 2013.

31. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2015، التقرير السنوي 2015، الجزائر، نوفمبر 2016

32. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2016، التقرير السنوي 2016، الجزائر، سبتمبر 2017

33. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017، التقرير السنوي 2017، الجزائر، جويلية 2018.

34. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2018.

35. صندوق النقد الدولي، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة وتحديات الفترة المقبلة، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن، يوليو 2014.

36. صندوق النقد الدولي، الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، نشرة الصندوق الالكترونية، 19 ماي 2016.

37. صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015

38. صندوق النقد العربي، التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2006، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007.

39. صندوق النقد العربي، التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2017، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018.

40. صندوق النقد العربي، التقرير الإحصائي العربي الموحد لسنة 2018، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

41. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، جوان 2018.

42. رئاسة الجمهورية[على الخط] ، البرنامج التكميلي لدعم النمو .

43. رئاسة الجمهورية[على الخط]، ، بيان مجلس الوزراء، 14 جانفي. 2006

44. رئاسة الجمهورية[على الخط]، بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 27 فيفري 2006،

45. لكساسي محمد، تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكساسي أمام مجلس الأمة، بنك الجزائر، 13 جويلية 2008

46. منظمة الشفافية الدولية، الائتلاف العالمي ضد الفساد، تقرير حول مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018، 2019.

47. منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية –دليل استرشادي–، الطبعة الأولى، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2014.

48. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، برامج الإدماج عن طريق التشغيل، البرامج والتراتيب الاجتماعية، الجزائر.

49. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، البرامج والتراتيب الاجتماعية، الجزائر

50. وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير موجز خطة التنمية التاسعة (2010–2014)، المملكة العربية السعودية.

51. وزارة الصناعة والمناجم، آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

52. وكالة التنمية الاجتماعية، أصداء وكالة التنمية الاجتماعية، العدد الثاني، مارس 2017.

VII. النصوص التشريعية والتنظيمية، والاتفاقيات

أ – الجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 01، صادرة بتاريخ 08 جانفي 1995

2. الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 51، صادرة بتاريخ 15 جويلية 1998

3. الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 43، صادرة بتاريخ 19 يوليو 2000

4. الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 79، صادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2001.

5. الجريدة الرسمية[على الخط]، العدد 52، بتاريخ 26 جويلية 2005.

6. الجريدة الرسمية[على الخط]، العدد 84، بتاريخ 24 ديسمبر 2006.

7. الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 28 الصادر بتاريخ 02 ماي 2007

ب القوانين

1. قانون رقم 90–21 المؤرخ في 15 أوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية

2. قانون رقم 84–17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية.

ت المراسيم

1. مرسوم تنفيذي رقم 2000–192 المؤرخ في 16 يوليو 2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 102–302 الذي عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية"، الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 43، صادرة بتاريخ 19 يوليو 2000.

2. المرسوم التنفيذي رقم 08-127 الصادر بتاريخ 30 أفريل 2008 يتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، الجريدة الرسمية رقم 23 الصادرة بتاريخ 04 ماي 2008، الجزائر.

3. المرسوم التنفيذي رقم 08-126 الصادر بتاريخ 19 أفريل 2008 يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية رقم 22 الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2008.

4. المرسوم التنفيذي رقم 06-77 الصادر بتاريخ 18 فيفري 2006 يُحدد مهام الوكالة الوطنية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 09 الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2006، الجزائر.

VIII. الموسوعات.

1. الموسوعة العربية. 2. الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

ثانياً. باللغة الأجنبية

I. الكتب

1. *BARRO Robert .J, Les facteurs de la croissance économique –une analyse transversale par pays, economica, paris, France, 2000*

2. *BAYLISS F.J ,the standard of living, A. Wheaton & Co. Exeter, Great Britain, 1969*

3. *BRUNO Alain et ELLEBOODE Christian, dictionnaire d'économie et de science sociale, 2eme édition, ellipses édition marketing, paris, France, septembre 2010*

4. *Françoise Vasselin, économie générale, 5eme edition, editions ESKA, paris, France, 2014*

5. *JEAN-LUC Gaffard, La croissance économique, Armand colin, paris, France, 2011.*

6. *GHAZI Boulila, TRABELSI Mohamed, Théorie de la croissance, centre de publication universitaire, Tunis, 2008*

7. *Med Cherif ILMANE, Franck bazureau et autres, Dictionnaire d'Economie et de Sciences Sociales, Berti Edition, Alger, 2009.*

II. الأطروحات والرسائل.

1. *ACHOUR TANI Yamna, Analyses de la politique économique algérienne, Thèse doctorat, discipline : Sciences Economiques, UFR droit, sciences économiques et politique, université paris 1, panthéon Sorbonne, France, 02 Juillet 2013*

2. *AMATH dione Léon, Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique : Analyses théoriques et empiriques sur des panels de payes développes, émergents et en voie de développement, Thèse doctorat, discipline : Sciences Economiques, UFR droit, sciences économiques et politique, Bourgogne Franche-Comté, France, 26 septembre 2016.*
3. *BOUMAHDI Mohamed, Les dépenses publiques et leur incidence sur le secteur de l'éducation « le cas de l'Algérie », Mémoire de magister, discipline gestion des finances publiques, faculté des sciences et de gestion, université de Tlemcen, Algérie, 2011/2012.*
4. *Smahi Ahmed, Micro finance et pauvreté: quantification de la relation sur la population de Tlemcen, Thèse de Doctorat en sciences économiques, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Tlemcen, Alger, 2009/2010.*
5. *Soufi Imane, Impact des dépenses publiques sur la pauvreté en Algérie, Mémoire de Magister, discipline finance publique, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université de Tlemcen, Alger, 2011/2012*

III. المقالات

1. *BENAISSA Amina, MENAGUER Nourddine, Politique de relance, marché de travail et l'emploi en Algérie, Quel obstacles et quels défis, revue de l'économie des affaires et des finances, volume 04, Numéro 02, centre universitaire de Mila, Alger, décembre 2017.*
2. *BENJAMIN Chan yin fah , living standard ,living level and Economic Wellbeing of Older person ,Canadian Social Science Canadian, Academy of Oriental and Occidental Culture , Canada, volume 06, number 05, 2010*
3. *CHOUAL Imad Eddine, Analyse rétrospective de la politique financière de l'Algérie 2001-2014, revue nouvelle économie, volume 02, N°15, université Khemis Miliana, Alger, 2016,*
4. *Dahou Moutassem, Hadefi zoheir, L'impact de la microfinance à travers le microcredit sur le niveau de vie des ménages algériens (cas d'étude ANGEM de Mascara), Revue les agrégats des connaissances, Volume 03, Numéro 03, Centre universitaire de Tindouf, Algérie, Octobre 2016*
5. *DAJANA Cvrlje, Tomislav Ćorić, Macro & micro aspects of standard of living and quality of life in a small transition economy: The case of Croatia, Working paper series, Paper No. 10-02, Zagreb, Croatia, September 2010.*

6. *Javed Muhammad Rashid, Azka Amin, Parvez Azim, comparison of standard of living between Pakistan and Bangladesh, International Journal of Asian Social Science, , Number 05(12), 2015,*

7. *Lorenzo Giovanni Bellù, Paolo Liberati, Inequality Analysis(The Gini Index, Organisation des Food and Agriculture Organisation of the United Nations (FAO),2006.*

8. *Louis-Marie Asselin, Anyck Dauphin, Mesure de la pauvreté : Un cadre conceptuel, centre canadien d'étude et de coopération internationale, octobre, 2000, P 20.*

9. *PEACOCK Alan T and WISEMAN Jack, The growth of public expenditure in the united kingdom, the national bureau of economic research, Number 72, Princeton university press, London, 1961*

10. *Richard A .Easterlin, The Worldwide standard of living since 1800, Journal of Economic perspectives, Nashville, USA, volume 14, number 01, winter 2000*

11. *Robert.J.Barro, Government spending in a simple model of endogeneous growth, The journal of political economic , Vol 98,N° 5 ,Part 02, October 1990.*

12. *Robert Holzmann and Steen Jorgensen, Social Risk Management: A New Conceptual Framework for Social Protection and Beyond", Social Protection Discussion, Paper Series No. 0006, Socia,l Protection Unit, Human Development Network, The World Bank, February 2000*

13. *Xavier sala-i-Martin, I just ran four million regressions, working paper n° 6252, National Bureau of economic research, 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, Etats-Unis, November 1997,*

IV. التقارير والمنشورات.

1. *Agence nationale d'aménagement du territoire, carte de la pauvreté en Algérie, programme des nations unies pour le développent, ministère de l'action sociale et de la solidarité nationale, Gouvernement algérienne, mai 2001*

2. *Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, Etude d'affinement de la carte de la pauvreté de 2000 Communes pauvres : territoires, populations et capacités d'action, Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Communauté Nationale à l'Etranger, Algérie, Mars 2006*

3. *Commission économique pour l'Afrique, profil de pays-Algérie 2016, nations unies, Addis-Abeba, Éthiopie, Mars 2017,*

4. Conseil National Economique et Social, Conjoncture Economique et Sociale du Premier Semestre 2003, *23éme Session Plénière, Alger, Décembre2003.*
5. *Gouvernement Algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement (Algérie), Juillet 2005.*
6. *Gouvernement Algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement (2000-2015) Algérie, Juin 2016.*
7. *gouvernement algérien, Algérie 2eme rapport national sur les millénaires pour développement, Septembre 2010*
8. *Groupe de la banque mondiale, Améliorer les résultats éducatifs afin de développer le capital humain, de réduire le chômage des jeunes et de repousser la frontière des possibilités de production, rapport de suivi de la situation économique de l'Algérie, printemps 2017, P* IX
9. *Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, Niveau de vie (en ligne)*
10. *International Monetary Fund (FMI), Tensions from the Two-Speed Recovery Unemployment, Commodities, and Capital Flows, world economic outlook, April 2011*
11. *La Banque d'Algérie, Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2002*
12. *La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports 2008, Septembre 2009La Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports 2010, juillet 2011,*
13. *La Banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de qualité, Rapport n° 36270-DZ, Volume 01, 2007, P02.*
14. *La Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapports Annuels de la Banque d'Algérie 2009, Alger, Juillet 2010,*
15. *La Direction Général de la Prévision et des Politiques, Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 – 2018, Ministère de finance, 2018*
16. *La Direction Générale de la Prévision et des Politique, produit intérieur brut(SCN) 2000-2018, Ministère de finance, 2019.*
17. *La Direction Générale de la Prévision et des Politique, Emploi et Chômage 2000-2018, Ministère de finance, 2019*
18. *La Direction Général de la Prévision et des Politiques, Compte Revenu Dépense des Ménages (2000-2017), Ministère de finance, 2019.*
19. *La Direction Général de la Prévision et des Politiques, Commerce Extérieur de l'Algérie 2000 - 2018, Ministère de finance, 2019*

20. *La Direction Général de la Prévision et des Politiques, Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2018, Ministère de finance, 2019.*
21. *La Direction générale de la prévention et de la promotion de la sante, Plan national de réduction de la mortalité maternelle 2015-2019, Ministère de la sante, de la population et de la reforme hospitalière, Algérie,*
22. *Office national des statistiques, la population active et le niveau de chômage entre 1997 et 2000.*
23. *Office national des statistiques, l'Algérie en quelques chiffres, résultat 2000, N°31, 2001.*
24. *Office national des statistiques, L'Algérie en quelque chiffre : résultat 2006-2008, N° 39, 2009,*
25. *Office national des statistiques, L'Algérie en quelque chiffre : résultat 2014-2016, N° 47, 2017.*
26. *office national des statistiques, démographie algérienne 2018, N° 853, Mai 2019*
27. *The Economist Intelligence Unit, Global food Security Index (2014-2015-2016), an Annual Measure of the state of global food security*
28. *Transparency international, corruption perception index (2003-2018), avalable on* https://www.transparency.org/research/cpi
29. *United Nations Development Program, Human Development Report 2016: Human Development for Everyone, New York, 201*

V. شبكة الأنترنت.

1. *http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite*
2. *https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1890*
3. *https://documents-dds-ny.un.org/doc*
4. *https:// www.joradp.dz*
5. *http://databank.albankaldawli.org*
6. *http://www.mdipi.gov.dz/*
7. *http://www.anem.dz*
8. *https://www.cnac.dz*

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة الأسعار المعنية بالدعم الحكومي في الجزائر

قائمة السلع	الإطار القانوني الذي يحددها
الزيت والسكر	-مرسوم تنفيذي رقم 16-87 مؤرخ في أول مارس سنة 2016، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس سنة 2011 الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض. (الجريدة الرسمية 13 المؤرخة في 2 مارس 2016؛ - مرسوم تنفيذي رقم 11-108 مؤرخ في 6 مارس سنة 2011، يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج و الاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض (الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 09 مارس عام 2011) - السعر الأقصى للزيت عند الاستهلاك مع احتساب جميع الرسوم :صفيحة 05 لتر بـ 600 دج -السعر الأقصى للسكر عند الاستهلاك مع احتساب جميع الرسوم :90 دج/كغ للغير موضب و95 دج/كغ للموضب
سميد القمح الصلب	تحدد أسعار القمح الصلب وفق المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2007، عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه كالآتي: **فيما يخص السميد العادي:** -سعر الخروج من المصنع = 3.250 دج/قنطار -هامش الربح بالجملة = 150 دج/قنطار -سعر البيع لتجار التجزئة = 3.400 دج/قنطار -هامش الربح بالتجزئة = 200 دج/قنطار **فيما يخص السميد الرفيع:** - سعر الخروج من المصنع = 3.500 دج/قنطار -هامش الربح بالجملة = 200 دج/قنطار -سعر البيع لتجار التجزئة = 3.700 دج/قنطار -هامش الربح بالتجزئة = 300 دج/قنطار
الحليب المبستر والموضب في الأكياس	مرسوم تنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فبراير سنة 2001، والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع (الجريدة الرسمية 90 المؤرخة في 17 فيفري 2016) **سعر البيع للمستهلك:** 25 دج لكيس يسع لواحد لتر.

فرينة الخبز والخبز	تحدد وفق المرسوم التنفيذي رقم 132-96 المؤرخ في 13أبريل سنة 1996، في مختلف مراحل التوزيع كالآتي: **-الدقيق العادي:** -سعر البيع للخبازين: 2000,00 دج/قنطار -سعر البيع لتجار التجزئة: 2080,00 دج/قنطار **الخبز العادي:** **الخبز المُحَسَّن:** -250غ: 7,50 دج - 250غ: 8,50 دج -500غ: 15,00 دج - 500غ: 17,00 دج
الماء الصالح للشرب والتطهير	الأسعار محددة وفق المرسوم التنفيذي رقم 05-13 المؤرخ في 09 جانفي 2005
الماء المستعمل في الفلاحة	مرسوم تنفيذي رقم 05-14 مؤرخ في 9 يناير سنة 2005، يحدد كيفيات تسعير الماء المستعمل في الفلاحة وكذا التعريفات المتعلقة به.
النقل	**1- نقل المسافرين عبر السكك الحديدية:** مرسوم تنفيذي رقم 98-269 مؤرخ في 29 غشت سنة 1998، يتضمن تحيين تعريفات نقل المسافرين الذي تقوم به الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدقي سعر الخصم: -عبر الخطوط الطويلة من +10% -عبر خطوط الضاحية من +20% 2- **نقل البضائع عبر السكك الحديدية** : مرسوم تنفيذي رقم 98-329 مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1419 الموافق 13 أكتوبر سنة 1998، يتضمن تحيين تعريفات نقل البضائع الذي تقوم به الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية. - ارتفاع الأسعار من +15% ابتداء من أول جانفي 1999 ومن 10% من أول جويلية 1999. 3- **نقل الركاب عبر الطرقات (سيارات الأجرة "طاكسي")**: مرسوم تنفيذي رقم 02-448 مؤرخ في 13 شوال عام 1423 الموافق 17 ديسمبر سنة 2002، يتعلق بالتعريفات القصوى لنقل الركاب في سيارات الأجرة " طاكسي" 4- **نقل الركاب عبر الطرقات (خدمة الركاب):** -التعريفة القصوى في الكيلومتر: 10 دج -التكلفة حسب الرحلة: 15 دج -التوقف للانتظار (15 دقيقة): 20 دج -نقل الأمتعة (يفوق وزنها 15 كلغ): 6 دج -التعريفة القصوى في الكيلومتر في السيارات الجماعية : حددت سيارة الأجرة الجماعية مابين البلديات والولايات: 2 دج *وسيارة الأجرة الجماعية الحضرية: 3,50 دج 5- **نقل الركاب برا (خدمة الركاب):** مرسوم تنفيذي رقم 96-39 مؤرخ في 15 يناير سنة 1996، يتضمن تعريفة نقل الركاب برا (خدمة الركاب).

الإيجار المطبق على السكن الاجتماعي	مرسوم تنفيذي رقم 98-237 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 28 يوليو سنة 1998 يتضمن رفع نسب الإيجار المطبقة على المحال ذات الاستعمال الرئيسي في السكن والتي تملكها الدولة والجماعات المحلية و المؤسسات والهيئات التابعة لها.
مادة الإسمنت	مرسوم تنفيذي رقم 09-243 مؤرخ في 22 يوليو سنة 2009، يحدد هوامش الربح القصوى بالجملة والتجزئة المطبقة على الإسمنت البورتلاندي المركب الموضب (الجريدة رقم 44 المؤرخة في 26 جويلية 2009) - الهامش بالجملة :80 دج/قنطار -الهامش بالتجزئة: 120دج/قنطار
المواد الصناعية	1- المنتوجات البترولية المكررة'البنزين' غاز البترول المميع وقود' غاز البترول المميع سائبا، غاز أويل، البوتان، البروبان، حددت الأسعار وفق المرسوم التنفيذي رقم07-60 المؤرخ في 11 فيفري 2007. -سعر بيع النفط الخام عند دخوله المصافي باستثناء مصفات أدرار و الموجه للسوق الوطنية = 12.043,39 دج /الطن -سعر بيع النفط الخام عند دخوله مصفات أدرار و الموجه للسوق الوطنية = 11.006,06 دج /الطن أسعار البيع في مختلف مراحل توزيعها ، هي: -سعر في محطة التوزيع للبنزين الممتاز 23 دج/ل، للبنزين العادي 21,20 دج/ل للبنزين بدون رصاص 22,60 دج/ل الوقود gpl ، غاز أويل 13,70 دج/ل، فيول ثقيل 10 دج/ل. -سعر البيع إلى المستهلكين لحمولة 13 كغ من البوتان الموضب 200 دج، وسعر البيع إلى المستهلكين لحمولة 35 كغ من البوتان الموضب 400 دج. 2-حددت أسعار البيع عند دخول النفط الخام المصفاة وفق المرسوم التنفيذي رقم 05-17 مؤرخ في 12 يناير 2005 عدلت وفق المرسوم التنفيذي 06-06 المؤرخ في 09 يناير 2006. 3- طريقة الإعلان لأسعار النفط الخام قد ضبطت بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 05 ديسمبر 2002
الغاز الطبيعي	مرسوم تنفيذي رقم 10-21 الذي يحدد كيفيات وإجراءات ضبط سعر بيع الغاز ، دون رسوم في السوق الوطنية (الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 17 جانفي 2010) -مرسوم تنفيذي رقم 05-128 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1426 الموافق 24 أبريل سنة 2005، يتضمن تحديد أسعار البيع الداخلي للغاز الطبيعي -حددت أسعار البيع الداخلي وفق المرسوم التنفيدي رقم 05-128 المؤرخ في 24 أفريل 2005 -عند إنتاج الكهرباء و التوزيع العمومي : 780دج/1000 متر مكعب -للمستهلكين الصناعيين بما في ذلك الإستهلاك الذاتي لوحدات التمييع ومعالجة الغاز وحاجات وحدات التكرير و نشاطات النقل بواسطة الأنابيب بـ 1.560:دج/1000 متر مكعب -عند توليد الكهرباء من قبل منتج للكهرباء لايملك شبكة نقل الغاز و/أو الكهرباء: 1.560 دج/1000

	متر مكعب
الغاز الطبيعي المضغوط وقود	مرسوم تنفيذي رقم 05-313 مؤرخ في 6 شعبان عام 1426 الموافق 10 سبتمبر سنة 2005، يحدد حد الربح عند التوزيع بالتجزئة وسعر بيع الغاز الطبيعي المضغوط كوقود -حد الربح عند التوزيع: 8,49 دج/Nm3 -سعر البيع : 15,72 دج/Nm3
الأدوية المستعملة في الطب البشري	قرار مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2009، يعدل و يتمم القرار المؤرخ في 6 مارس سنة 2008 الذي يحدد التسعيرات المرجعية المعتمدة كأساس لتعويض الأدوية وكيفيات تطبيقها. -مرسوم تنفيذي رقم 98-44 مؤرخ في 4 شوال عام 1418 الموافق أول فبراير سنة 1998، يتعلق بحدود الربح القصوى عند الإنتاج والتوضيب والتوزيع التي تطبق على الأدوية المستعملة في الطب البشري حددت هوامش الربح القصوى وفق المرسوم التنفيذي رقم 98-44 المؤرخ في 01 فيفري 1998، كالتالي: هامش الإنتاج: محدد بـ 20% هامش عند التوضيب: محدد بـ 10% هامش التوزيع بالجملة: تحديد نسبة تنازلية ما بين 20% و10% هامش التوزيع بالتجزئة: تحديد نسبة تنازلية مابين 50% و 20% *حددت التسعيرات المرجعية المعتمدة كأساس لتعويض الأدوية من طرف صندوق الضمان الاجتماعي، وفق المرسوم المؤرخ في 28 سبتمبر 2009 المعدل و المتمم للمرسوم المؤرخ في 6 مارس 2008. *حددت قائمة الأدوية القابلة للتعويض من طرف صندوق الضمان الاجتماعي وفق المرسوم المؤرخ في 28 سبتمبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم المؤرخ في 6 مارس 2008.

المصدر: وزارة التجارة.

ملحق رقم (02): تطور سوق الشغل ومعدل البطالة في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الشغل		29,8%	-	30,4%	34,7%	34,7%	37,2%	35,3%	37,0%	37,2%
حسب الجنس	ذكور	-	-	-	%57	%58	%61,6	%59,1	%62	%62,8
	إناث	-	-	-	%12,2	%10,2	%12,6	%11,1	%11,6	11,4
حسب الفئات العمرية (الوحدة: بالآلاف)	19-15 سنة	373	-	342	470	393	469	385	415	414
	24-20 سنة	810	-	851	1124	1130	1202	1195	1276	1317
	29-25 سنة	962	-	1036	1276	1357	1360	1477	1591	1673
	34-30 سنة	937	-	1041	1158	1218	1305	1293	1337	1355
	39-35 سنة	898	-	978	1055	1056	1253	1086	1178	1169
	44-40 سنة	739	-	808	881	951	1205	1081	1082	1116
	49-45 سنة	630	-	651	705	743	825	804	916	995
	54-50 سنة	435	-	496	562	616	623	631	662	709
	59-55 سنة	224	-	244	315	338	346	389	429	473
	60 سنة فأكثر	220	-	238	254	243	279	253	260	251
معدل البطالة		27,3%	-	23,7%	17,7%	15,3%	12,3%	13,8%	11,3%	10,2%
معدل بطالة الشباب (16-24 سنة)		-	-	-	%32,4	%31,1	%24,3	%27,4	%23,8	%21,3
حسب الجنس	ذكور	%26,6	-	%23,4	%17,5	%14,9	%11,8	%12,8	%10,1	%8,6
	إناث	%31,4	-	%25,4	%18,1	%17,5	%14,4	%18,3	%17,4	%18,1
حسب الفئات العمرية (الوحدة: بالآلاف)	أقل من 20 سنة	393	-	329	257	205	166	175	140	125
	24-20 سنة	688	-	667	505	481	370	421	388	342
	29-25 سنة	579	-	509	463	399	333	393	348	320
	34-30 سنة	281	-	246	206	177	170	187	149	142
	39-35 سنة	156	-	134	104	84	91	93	69	65
	44-40 سنة	93	-	75	58	43	49	48	34	32
	49-45 سنة	73	-	63	42	32	28	22	19	19
	54-50 سنة	58	-	40	25	19	26	24	15	17
	59-55 سنة	18	-	16	11	8	7	10	7	10
عدد البطالين الإجمالي (بالآلاف)		2339	-	2078	1672	1448	1241	1375	1169	1072
حجم العمالة المُشَغَلة في القطاعات الرئيسية للنشاط للاقتصادي (الوحدة: بالآلاف)										
قطاع الفلاحة		873	1312	1412	1617	1381	1610	1171	1252	1242
قطاع الصناعة		826	861	804	1061	1059	1263	1028	1141	1194
البناء والأشغال العمومية		617	650	800	968	1212	1258	1524	1575	1718
التجارة والخدمات والإدارة		3864	3406	3668	4153	4393	4738	4872	5178	5318
		2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
معدل الشغل		37,6%	36,0%	37,4%	37,4%	36,4%	37,1%	37,4%	36,9%	

حسب الجنس	ذكور	%63,3	%59,8	%61,3	%63,7	%60,1	%60,2	%61,2	%60	
	إناث	%11,5	%11,8	%13,1	%13,9	%12,3	%13,6	%13,3	%13,5	
حسب الفئات العمرية (الوحدة: بالآلاف)	19–15 سنة	383	304	278	301	265	216	223	272	
	24–20 سنة	1311	1207	1135	1220	1153	1002	1010	1067	
	29–25 سنة	1694	1696	1770	1973	1748	1725	1794	1732	
	34–30 سنة	1438	1453	1694	1771	1698	1805	1847	1872	
	39–35 سنة	1211	1235	1309	1371	1350	1554	1644	1562	
	44–40 سنة	1124	1113	1225	1340	1240	1320	1387	1329	
	49–45 سنة	1060	1085	1145	1096	1097	1169	1186	1193	
	54–50 سنة	728	740	795	872	855	964	953	935	
	59–55 سنة	513	519	539	543	547	522	507	533	
	60 سنة فأكثر	274	247	280	302	286	317	295	365	
معدل البطالة		10,0%	10,0%	11,0%	9,8%	10,6%	10,5%	11,7%	11,7%	
معدل بطالة الشباب (16–24سنة)		%21,5	%22,4	%27,5	%24,8	%25,2	%29,9	%26,7	%28,3	
حسب الجنس	ذكور	%8,1	%8,4	%9,6	%8,3	%9,2	%9,9	%8,1	%9,4	
	إناث	%19,1	%17,2	%17	%16,3	%17,1	%16,6	%20	%20,7	
حسب الفئات العمرية (الوحدة: بالآلاف)	أقل من 20 سنة	116	95	129	129	114	136	99	134	
	24–20 سنة	349	342	408	373	365	382	350	396	
	29–25 سنة	336	323	337	306	355	389	401	439	
	34–30 سنة	140	134	159	163	178	198	203	186	
	39–35 سنة	58	74	91	87	88	95	94	112	
	44–40 سنة	32	36	57	50	54	64	63	63	
	49–45 سنة	22	32	38	31	33	33	31	47	
	54–50 سنة	13	14	17	23	20	25	19	36	
	59–55 سنة	10	112	17	13	7	14	11	26	
عدد البطالين الإجمالي (بالآلاف)		1076	1062	1253	1175	1214	1337	1272	1440	
حجم العمالة المُشَغَلة في القطاعات الرئيسية للنشاط للاقتصادي (الوحدة: بالآلاف)										
قطاع الفلاحة		1136	1034	912	1141	899	917	865	1 102	
قطاع الصناعة		1337	1367	1335	1407	1290	1377	1465	1 493	
البناء والأشغال العمومية		1886	1595	1663	1791	1826	1776	1895	1 847	
التجارة والخدمات والإدارة		5377	5603	6260	6449	6224	6524	6620	6 417	

***Source** : Direction Générale de la Prévision et des Politique, Emploi et Chômage 2000-2018, Ministère de finance, 2019.disponible sur : [http://www.dgpp-mf.gov .dz/images/stories/PDF/rétrospective/population/emploi_2018.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/rétrospective/population/emploi_2018.pdf) consulte le (10-12-2019) ;*

– Office national des statistiques, Activité, Emploi & Chômage en septembre 2017 N° 796, Septembre 2017, P 13 disponible sur : www.ons.dz consulte le (10-12-2019).

ملحق رقم (03): تطور القدرة الشرائية للنقود، ووضعية سعر الصرف، والتجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات	المستوى العام للأسعار (2001=100)	قيمة النقود الحقيقية	سعر الصرف مقابل 1 دولار	سعر الصرف مقابل 1 أورو	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)	سعر البرميل النفط (بالدولار)
2001	100	1	77,26	69,20	20	11,9	7,1	24,8
2002	101,43	0,98	79,69	75,36	20	14,5	4,4	25,2
2003	105,75	0,95	77,37	87,46	26	16,2	8,8	29,03
2004	109,95	0,91	72,07	89,64	34,1	21,8	11,1	38,66
2005	111,47	0,90	73,37	91,32	48,8	24,6	21,2	54,64
2006	114,05	0,88	72,65	91,24	57,3	25,5	29	65,85
2007	118,24	0,85	69,36	95	63,4	33,3	30,5	74,85
2008	123,98	0,81	64,58	94,85	82,1	49,1	34,5	99,97
2009	131,10	0,76	72,65	101,30	48,2	49,1	0,4	62,25
2010	136,23	0,73	74,41	99,19	60,7	50,8	12,1	80,15
2011	142,39	0,70	72,85	102,22	76,6	59,5	17,8	112,9
2012	155,10	0,64	77,55	102,16	75,7	62,4	12,4	111
2013	160,10	0,62	79,38	105,44	68,5	65,8	1,2	108,9
2014	164,77	0,61	80,56	106,91	63,7	71,4	-9,3	100,23
2015	172,65	0,58	100,46	111,44	38	63,6	-27,3	53,06
2016	183,70	0,54	109,47	121,18	32,7	60,2	-26,2	45
2017	193,97	0,51	110,93	125,31	37,7	60,1	-22,1	45

Source : La *Direction Général de la Prévision et des Politiques, Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2018, Ministère de finance, 2019. Disponible sur :* http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/ principaux_indicateurs_2018.pdf. *Consulte le (10-08-2019*